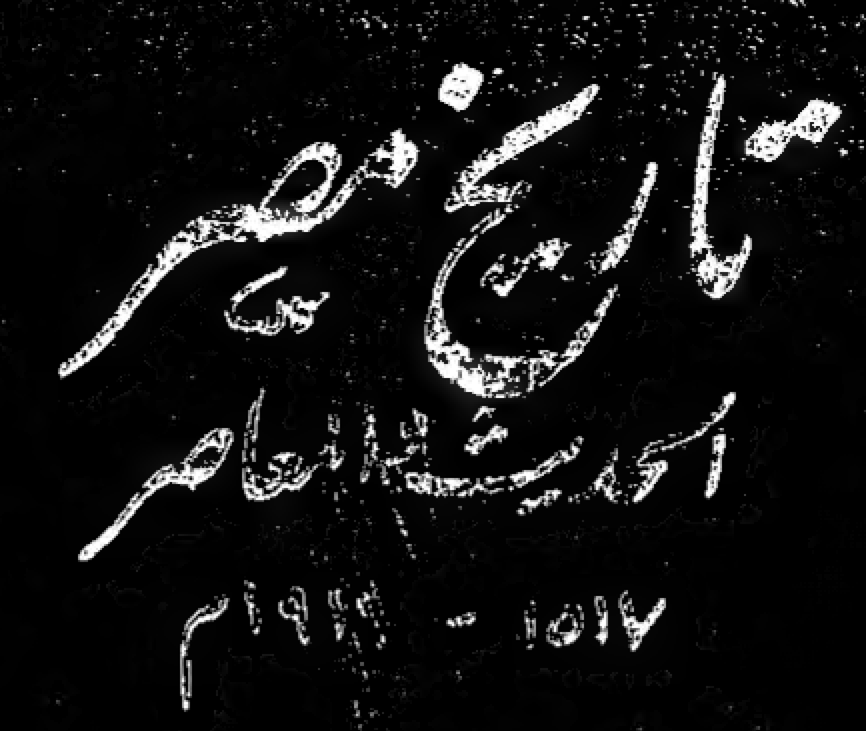
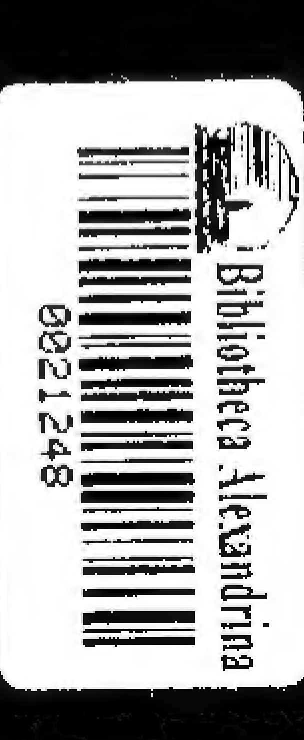


دكتور
عمر عبد العزيز عمر



دار المعرفة الجامعية

تاريخ مصر الحديث والمعاصر

تاريخ مصر الحديث والمعاصر

١٥١٧ - ١٩١٩

الدكتور عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث
وعميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٣

الناشر
دار المعرفة الجامعية

إهداء

الى وطنى ... الى مصـــر الخــالدة

رمز الحب والوفاء والعطــــاء ...

مقدمة

يتناول هذا الكتاب مرحلة مهمة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر تبدأ بمجيء العثمانيين الى مصر عام ١٥١٧ وتنتهى بقيام ثورة ١٩١٩ ٠ حقيقة أن تاريخ مصر الحديث يمثل ـ منذ مطلع القرن التاسع عشر ـ مرحلة هامة من مراحل التطور الفكرى والاجتماعى والسياسى ، الا أنه يكمن وراء ذلك خطورة اهمال تطور واستمرار حركة التاريخ المصرى٠فلا يستطيع أى باحث أن يفهم تطور تاريخ مصر وتكوين المجتمع الجديد خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين دون أن يدرس بالتفصيل أحوال المجتمع التقليدى وتقلباته السياسية منذ القرن السادس عشر ٠ ولهذا فان القسم الأول من هذا الكتاب يغطى الفترة الممتدة من عام ١٥١٧ حتى عام ١٧٩٨ ، وتعرف فى التاريخ المصرى الحديث باسم «مصر العثمانية» ، وهى الفترة التى لم تنل عناية كافية من جانب معظم الباحثين حيث اتسمت بالجمود والركود والتخلف الفكرى والخضوع المطلق للسلطة ٠ من ثم كان التركيز فى هذا القسم على دراسة مصادر تلك الفترة ، وأوضاع مصر المالية والادارية، وكذلك الفئات الاجتماعية التى سيطرت على المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ٠

أما القسم الثانى من الكتاب فيعالج تاريخ الفترة الممتدة من عام ١٧٩٨ الى عام ١٩١٩ ٠ فبعد ما يقرب من ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، واجهت مصر وشعبها وحدهما أول اعتداء غربى مسلح على البلاد فى العصر الحديث ، وانكسر للمرة الأولى جدار العزلة التى فرضت عليها ٠ وافتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الانجليزى ـ الفرنسى على مصر انتهت بالاحتلال البريطانى لها فى عام ١٨٨٢ ٠ وقد غالى البعض فى تقييم النتائج الأخرى للحملة الفرنسية ، وخيل اليهم أن حركة التجديد والتغيير

قد بدأت فى مصر أثناء وجود الحملة · ولكن ما يمكن أن نتصوره هو أن الحملة الفرنسية قد ضعضعت البنيان الاجتماعى القائم ، وهزت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التى كان المجتمع المصرى يخضع لها · فلم يكن فى امكانها ، بسبب قصر المدة التى قضتها فى البلاد ، أن تحدث تغيرا جوهريا فى حياة المجتمع وتطوره ، كما أن الحواجز التى تفصل المصريين عن حكامهم الفرنسيين المخالفين لهم فى اللغة والدين والقيم الاجتماعية قد حدت من تفاعلهم بالمؤثرات الغربية · وان المتتبع لكتابات المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى ليدرك أن أوضاع مصر العامة فى السنوات القليلة التى تلت الحملة لا تكاد تختلف عن أوضاعها العامة فى السنوات السابقة للحملة ·

أما حركة الـ Westernization أو الاقتباس من الغرب فقد بدأت فى الحقيقة عندما استقر حكم محمد على فى البلاد ، ووقع المجتمع المصرى تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والاقتصاد واساليب التنظيم الحديثة · ومما ساعد محمد على على تحقيق ذلك انه قضى على المؤسسات الوطنية القديمة وأحل محلها قوة الدولة الحديثة بجيشها الجديد وانظمتها الجديدة · وفى ظل الدولة الحديثة التى أنشاها محمد على ذابت الحواجز التى كانت قائمة بين طوائف المجتمع ، ونما بينها الشعور بالتضامن ، او ما نسميه بالوعى ، وحل ولاء الانتماء للأمة الواحدة محل ولاء الانتماء للطائفة · وهكذا تعتبر الوان النشاط التى شهدها عصر محمد على أول استجابة لاحساس المصريين بالغرب · فغير محمد على معالم مصر بحيث اختلفت اختلافا اساسيا عما كانت عليه فى أوائل حكمه ، فاختل الانسجام القائم بين الأيديولوجية الاسلامية والواقع · ولكن محمد على عندما فتح أبواب مصر امام المؤثرات الغربية ، لم يدر أنه بذلك قد فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق الطوفان الذى دمر الأسس التقليدية التى كان يقوم عليها المجتمع المصرى ، مما أدى الى اضمحلال ثم انهيار النظام السياسى القديم وتفكك القوالب الاجتماعية والثقافية القديمة ·

الشعبية المتكاملة بين عناصر الأمة على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية . وتمثل ثورة ١٩١٩ مرحلة جديدة أكثر نضوجا وتطورا من كل جانب وأكثر ملاءمة للظروف الدولية التى تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى . فسعد زغلول يخلف مصطفى كامل فى الزعامة ، والوفد المصرى يخلف الحزب الوطنى فى القيادة ، وجماهير الشعب تنتقل من العمل تحت راية الحزب الوطنى الى راية الوفد المصرى .

وفى النهاية ، فاننى لا ادعى ان هذا الكتاب يغطى كل جوانب الموضوع ، لكنه يمثل محاولة أردت أن أسهم بها فى ابراز بعض الجوانب الهامة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر بتجرد وموضوعية ، والله ولى الهدى والتوفيق .

الاسكندرية فى ١٦ جماد أول ١٤١٣ هـ
١١ نوفمبر ١٩٩٢ م

عمر عبد العزيز عمر

القسم الأول

مصر العثمانية

(١٥١٧ – ١٧٩٨)

الفصل الأول

دراسة عن بعض مصادر تاريخ مصر الحديث

١ ــ بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية .

٢ ــ بعض مصادر التاريخ المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر .

١ ـ بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية :

أسباب اهمال دراسة تاريخ مصر العثمانية :

تقتصر الغالبية العظمى من دارسى تاريخ مصر الحديث على دراسة تاريخ مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر فقط ، وأصبح هناك شبه اجماع ضمنى فيما بينهم على هذا التحديد . وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن معظم الدراسات التى ظهرت حتى الآن تبدأ عرضها لتاريخ مصر الحديث بمجىء الحملة الفرنسية الى مصر فى عام ١٧٩٨ أو بتولى محمد على مقاليد الحكم فى عام ١٨٠٥ . وتغفل تماما الفترة المعروفة فى التاريخ المصرى الحديث باسم « مصر العثمانية » وهى الفترة الممتدة من عام ١٥١٧ ـ أى منذ السنة التى فتح فيها سليم الأول مصر ـ حتى عام ١٧٩٨ . وهناك أسباب قوية حالت دون أن ينال العهد العثمانى فى مصر عناية كاملة من جانب المشتغلين بدراسة التاريخ الحديث . فلقد نظر البعض الى تلك الفترة على أنها امتداد للعصور الوسطى وأن عهد التجديد فى مصر لم يبدأ الا بمقدم الحملة الفرنسية . وحيث ان العصر العثمانى اتسم بالجمود والركود فهو لذلك أقرب فى نظرهم الى طبيعة العصور الوسطى فى أوروبا التى تميزت بنفس المظهرين الى جانب التخلف الفكرى والخضوع المطلق للسلطة . لذلك رأى البعض أن أوائل القرن التاسع عشر فى مصر كانت بداية ما يشبه عصر النهضة فى أوروبا. فلقد بدأت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر مرحلة هامة من مراحل التطور الادارى والاجتماعى والاحتكاك بالفكر الغربى (أو ما يعرف باسم حركة الاستغراب أى الاقتباس من الغرب) عن طريق البعثات العلمية التى أخذت مصر توفدها الى مختلف دول أوروبا ، والاهتمام بترجمة الكتب الأوروبية فى شتى فروع المعرفة الى اللغة العربية . ولقد أدى ذلك الى حدوث اختلاف كبير بين الحياة التى عاشتها مصر

أن فى الامكان دراسة التاريخ المصرى قائما بذاته ومنعزلا عن غيره من تاريخ الشرق الأوسط ، ولكن تاريخ مصر الحديث حتى عام ١٨٨٢ لا يمكن فهمه منفصلا عن التاريخ العـــام للامبراطورية العثمانية . فتراخى الســيطرة العثمانية على مصـــر فى القرنين السابع عشـــر والثامن عشر ، وتركز السلطة فى أيدى رجال محليين لم يشكلا تطورا فريدا من نوعه ، بل كان مظهرا من المكن أن نتتبعه ـــ مع الفارق ـــ فى كل من الولايات العربية والتركية . وعندما حصلت الحكومة المصرية فى عهد محمد على وخلفائه على درجة كبيرة من الاستقلال الذاتى عن السلطان العثمانى ، سارت التطورات التاريخية ـــ مثلمركزية الادارة أو تقبل الأفكار الغربية الصحيحة ـــ فى اتجاه واحد تقريبا فى كل من القاهرة واستانبول . ومازال الاتصـــالات الشخصية والرسميه بين السلطان وحكومة مصر التى استمرت حتى عام ١٩١٤ تحتاج بالتأكيد الى المزيد من الدراسة والبحث .

وهكذا تركزت دراسات جمهرة المؤرخين حول تاريخ مصـــر فى القرن التاسع عشر وبخاصة حول تاريخ أسرة محمد على . ولقد شجعت الملكية المصرية السابقة فى أواخر العشرينات وفى الثلاثينات من القرن الحالى عددا من المؤرخين الأجانب (مثل الايطاليين والفرنسيين) على دراسة تاريخ الأسرة العلوية للدفاع عن سلوكها ، وقام هؤلاء الأجانب بنشر أبحاثهم ودراساتهم تحت اشراف «الجمعية الجغرافية الملكية»[١].

---

(١) انظر على سبيل المثال :

G. Douin, Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807); Société royale de geographie d'Egypte. Publica tions speciales, Cairo 1930; E. Driault, La formation de l'empire de Mohamed Aly de. l'Arabie au Soudan (1814—1823), Société royale de géigraphie d' Egypte, Cairo 1927, A Smmarco. Il regno di Mohammed Ali nei do cumenti diplomatici italiani Voi. VIII:

=

وهكذا أهمل المؤرخون المصريون والغربيون على السواء دراسة العصر العثمانى نتيجة للاعتقاد الشائع عن ندرة وقلة مصادر هذا العصر • ولكن المصادر متوفرة فى دور الوثائق والمكتبات المختلفة • وما ينبغى أن نقوله بالفعل هو أن دراسة تاريخ تلك الفترة تحتاج الى معـرفة جيدة باللغة التركية حتى يتسنى للباحث قراءة الجزء الأكبر من الوثائق الخاصة بها والتى كتبت باللغة التركية • ولما كانت الغالبية العظمى من الباحثين ليست لها دراية كافية باللغة التركية فانها أهملت تمـاما دراسة تاريخ العصر العثمانى أو اعتمدوا فى دراستها على بعـض المصادر العربية والمخطوطات الموجودة فى المكتبات المختلفة • ولاشك أن الاعتماد على المصادر العربية خطوة هامة لاماطة اللثام عن حقائق تلك الفترة ، ولكنها لا تكفى بغير الرجوع الى الوثائق والمصادر التركية المعاصرة • ولقد أكد أحد المؤرخين المصريين أهمية الوثائق التركية وقال ان معلوماتنا عن تلك الفترة الطويلة ستظل قاصرة وناقصة حتى يوجد من يتعلم قراءة خط القيرمة ، ويتمكن من دراسة ما تتضمنه مخطوطاته من معلومات • وخط القيرمة هو أحد الخطوط التى كتبت بها الوثائق العثمانية ، وهو معقد كثـير الزوايا والثنايا ، ويمكـن أن تكتب به معلومات كثيرة فى حيز ضيق فضلا عن الأرقام الخاصة به • ولقد أوجده العثمانيون لتحرير الشؤون الادارية والمالية ، ولكى يحيطوا محفوظاتهم بالكتمان والسرية[1]•

=

Genesie primo svolgimento della Crisi egiziano — orientale del 1831-1833. (gennaio 1831-gennaio 1832). Société royale de géographie d'Egypte. Rome. 1931.

(1) قرمة من قيرمق التركية ، بمعنى الثنى والتكسير ، وشاع استعمال هذا الخط فى مصر ابتداء من القرن ١١هـ • (انظر : حسن عثمان ، منهـج البحث التاريخى ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص٢٦ — ٢٧) •

الدراسات المنشورة عن مصر العثمانية :

على أن السنوات الأخيرة بدأت تشهد فعلا اهتماما بالغا من جانب قلة من أشهر أساتذة التاريخ فى مصر والغرب وجهوا الأنظار الى تلك الفترة المهملة من تاريخنا وقدموا دراسات رائدة فى هذا الميدان • ومن هؤلاء :

١ — د• محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ •

ويهتم الدكتور أنيس فى بحثه بتقسيم مصادر تاريخ مصر العثمانية المعاصرة الى أنواع ثلاثة وهى الوثائق الرسمية (الوثائق المصرية والتركية والأوروبية) [١]• والكتاب المعاصرون وهؤلاء ينقسمون الى مجموعتين : مجموعة الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر خلال العصر العثمانى وكتبوا عن أحوالها[٢] ، ومجموعة المؤرخين المصريين المعاصرين • والجانب الأكبر من بحث الدكتور أنيس يقدم حصرا شاملا لهذه الكتب كعمل تمهيدى لجمعها والقيام على نشرها • ثم يعود المؤلف فى بحثه الى الحديث عن هؤلاء المؤرخين والتعريف بهم وبمؤلفاتهم ويقسمهم الى ثلاثة أقسام :

---

(١) قام الدكتور محمد أنيس بدراسة الأرشيف الانجليزى فى العصر العثمانى وكتب رسالة للدكتوراة بعنوان :

The development of British interests in the Late 18 th Century, Ph. D. Thesis, Liverpool, 1951:

كما قام بدراسة وثائق المحكمة الشرعية وكتب مقالا بعنوان « حقائق جديدة عن عبد الرحمن الجبرتى مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية » فى المجلة التاريخية ، ١٩٦٢ •

(٢) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ، ص ١٨ •

أ ــ مجمــوعة المؤرخين الذين ظلوا فى كتاباتهم لتــاريخ مصر العثمانية متأثرين بمدرسة التاريخ الاسلامى مثل ابن اياس والجبرتى وغيرهم •

ب ــ مجموعة المؤرخين الذين اعتنوا بكتابة السير وينتسب الى هؤلاء فى القــرن العاشر العينى وفى القــرن الحادى عشر المحبى ثم الزبيدى والجبرتى فى القرن التالى له •

جـ ــ مجموعة المؤرخين الأجناد ،وهؤلاء لم يكونوا ممن يشتغلون بالعلم أو ممن كانت صناعتهم كتابة التاريخ ، وانما كانوا من الأجناد الذين مارسوا كتابة التاريخ كنوع من الهواية • وكانت هذه المجموعة من الكتاب الأجناد تبتعد كثيرا عن مدرسة الكتاب العلماء فى فهمهــا للتاريخ وفى طريقة كتابته • ويمثل هؤلاء الكتاب ابن زنبل الرمال فى القرن العاشر الهجرى ثم الدمرداشى كتخدا عزبان ومصطفى ابن الحاج ابراهيم فى القرن التالى •

٢ ــ د• محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ •

والكتاب فى الأصل رسالة قدمت الى كلية الآداب (بجامعة القاهرة) لنيل درجة الماجستير • وهو يعالج فترة غامضة حقا من تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فيلقى الضوء على لون من ألوان الحكم المملوكى تحت السيادة العثمانية ويبين كيف استفحل نفوذ على بك الكبير فى مصر على حساب الدولة العثمانية الضعيفة ، ويوضح أثر ذلك فى أحوال مصر السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية عندما تطلع الى ضم الحجاز وشرع فى غزو سورية بالتحالف مع صديقه ظاهر العمر • ولقد بحث المؤلف فى مقدمة كتابه نشأة البيوت المملوكية فى العصر العثمانى ، ثم اختتم بحثه بمناقشة العوامل التى أدت الى فشل الحركة وعودة مصر ترزح تحت عسف المماليك وأطماع العثمانيين

العوامل فيما يلى : دسائس الدولة العثمانية وغدر المماليك وأخطاء على بك نفسه وعدم كفاية مدد ظاهر العمر وتأخر المساعدات الروسية. أما الشق الثانى من خاتمة هذه الدراسة الموضوعية فيتناول أثر حركة على بك فى تاريخ مصر . ويقول المؤلف فى هذا الصدد « وفى عهد على بك أصبحت لمصر شخصية ممتازة ، ولأول مرة فى العصر العثمانى الأول حاول على بك عقد معاهدات سياسية مع روسيا وجمهورية البندقية ، كما نجح فى عقد اتفاقات جمركية مع الانجليز . وتطلع حاكم البنغال وارن هستنجس الى عقد معاهدة تجارية مع مصر لمصلحة التجارة الانجليزية»[1].

أما الأهمية الثانية لهذا البحث القيم فتتمثل فى استعمال الباحث لمصادر كثيرة ترجع الى أصول مختلفة أهمها : الوثائق الرسمية والنقوش التاريخية (الموجودة فى داخل القبة الرئيسية بمسجد الامام الشافعى وعلى مقبرة على بك) والمخطوطات ، والمطبوعات العربية والتركية ثم المطبوعات الانجليزية والفرنسية . ولقد اعتمد الباحث اعتماداً كبيراً على وثائق العصر العثمانى الموجودة فى « المخزن التركى » بدار المحفوظات العمومية بالقلعة . ولقد اعترضت الباحث صعوبات جمة فى جمع مادته مثل تشتت كثير من وثائق العصر ، وعدم وجود بعض أنواع من «الدفاتر» سنة أو سنتين منها وفقد أنواع بأكملها من تلك السجلات وصعوبة قراءة خط «القيرمة» ولكنه تمكن من التغلب عليها واستعان بأهم وثائق دار المحفوظات التى تتلخص فى الآتى :

أ ــ دفاتر التزامات الولايات القبلية والبحرية للفترة من ١٧٥٦م الى ١٧٧٤م التى ألقت الضوء على نظام الالتزام فى العصر السابق

---

(١) رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص٢٣٢ .

لعلى بك وفى أثناء عصره وفى الفترة اللاحقة به .

ب ــ مجموعات من الفرمانات الصادرة « من الباب العالى لمصر المحروسة » وهى خاصة بالمسائل المالية فقط التقاسيط[1] الديوانية (أى تقاسيط الالتزام) وتذاكر المرتبات التى مكنت بياناتها من تصحيح آراء المؤرخين فيما يتعلق بسياســة على بك فى صرف رواتب رجال الأوجاقات العثمانية ، وغير ذلك من الشؤون المالية لتلك الفرق .

جـ ــ « دفاتر مرتبات مردان القلاع التابعــة لمحروسة مصر » وتشتمل على بيانات تفصيلية دقيقة عن كل ما يتعلق بالقلاع المصرية وخاصة فى عهد على بك مثل اسم القلعة ومكانها وعدد رجال حاميتها والفئات التى تتكون منها الى آخره[2]. وأثبتت هذه الدفاتر للباحث وجود أوجاق «متفرقة» فى عهد على بك .

د ــ دفاتر جراية وعليق وهى خاصة بالجراية والعليق الذى يحصل عليه بعض فئات من « خدمة الديوان » والتى كانت قاصرة فى السنوات الأولى للعصر العثمانى على الطوائف العسكرية ولكــن انضمت اليها فئات مدنية مختلفة بطرق شتى حتى أصبح من يتقاضى الجراية من العسكريين فمنهم قضاة ومماليك وأمراء جراكسة . وهكذا أثبتت الوثائق التركيــة ــ على عكس ما يدعيــه المؤرخون ــ وجود الأوجاقات فى عهد على بك وان لم تكن فى شــكل قوى منظم[3].

واستطاع الباحث عن طريق هذه الدفاتر أن يثبت وجود أوجاق عزبان. ولكن مما لاشك فيه هو تناقص عدد رجال الفرق تدريجيا بدليل وجود

---

(١) حجة ايجار أو سند .

(٢) رفعت رمضان ، المرجع السابق ، ص١٠٦ ــ ١٠٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص١٠٤ .

١١٩٧هـ[١] وتعرض لعلى بك وحركته فى الفصل السادس فى بيـــان حوادث عام ١١٨٨هـ • ومن المخطوطات العربية التى اعتمد عليها المؤلف أجوبة حسين أفندى عن ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية والتى سيأتى ذكرها عند الحديث عن المؤرخ محمد شفيق غربال • ولم يقتصر جهد الباحث على ذلك فقد استخدم أيضـــا مؤلفات الرحالة الأجانب لأهميتها فى دراســـة تاريخ مصر السياسى والاقتصـــادى والاجتماعى • وقدم عرضا طيبا للرحالة المعاصرين لفترة بحثه مثل جيمس بروس ، كما وضع قائمة بأسماء الرحالة السابقين لعصر على بك وتاريخ زيارتهم لمصر • ومن هؤلاء جان دى تيفينو الفرنسى الذى زار مصر من عام ١٦٥٧ الى عام ١٦٥٩ ثم فى عام ١٦٦٣[٢]، وفانسليب الألمانى الأصل والفرنسى الجنسية وقد زار مصر فى خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر[٣]• وبالاضافة الى هذه القائمة الطويلة من المصادر احتل كتاب « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » للجبرتى مكانا بارزا بين مصادر هذا البحث لما له من أهمية بالغة فى دراسة العصر العثمانى فى مصر •وفى صدد الحديث عن المصـــادر التاريخية التى تتحدث عن بلوت قبان على بك اشتمل كتاب الدكتور عبد الكريم رافق الذى صدر حديثا بعنوان « ولاية دمشق ١٧٢٣ ـــ ١٧٨٣ » على قائمة كاملة بالمصادر السورية واللبنانية التى تعالج مسألة تدخل على بك فى شؤون سورية •

---

(١) وهو مخطوط بقلم الرقعة مسطرة ١٧ ، رقم ٧٧٣٨ تركى بمكتبة جامعة القاهرة •

(٢) Jean Thevenot The travels of Monsieur de Thevenot into the Levant, 3Parts, London. 1987.

(٣) Vansleb, Nouvelle relation en Forme de Journal d'un voyage fait en Egypte. Paris, 1672.

٣ ــ د. حسن عثمان ومحمد محمد توفيق : تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) نشر فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ، القاهرة ، ١٩٤٢ (ص٢٣١ ــ ٢٨٤) .

وقد اعتمد المؤلفان على بعض الوثائق التركية ، اذ قام المرحوم محمد محمد توفيق بترجمة مجموعة قيمة من الوثائق التركية الموجودة فى دار المحفوظات المصرية تتعلق بصفة خاصة بتاريخ الادارة العثمانية. وقام الباحثان بفحص بعض السجلات الموجودة مثل « دفاتر كشيدة مصر » (أى دفاتر قيد ديوان مصر) ، وهى تحتوى مثلا على صور الفرمانات السلطانية الصادرة الى باشوات القاهرة لحكم هذه البلاد . كما مكنتهما الوثائق الموجودة فى دار المحفوظات مثلا من تحديد عدد وحدات الحامية العثمانية فى مصر فى ١٦٦٤[1] . واستعانا أيضا ببعض دفاتر القيد الخاصة بالفرمانات والأوامر الباشوية الصادرة من الباشا التركى فى القاهرة الى حكام الأقاليم . وساعدتهما دراسة تلك الوثائق من ناحية أخرى فى تحديد اختصاصات كل من الباشا العثمانى وأعوانه من الموظفين ، واختصاصات هيئة المماليك المصريين ، واختصاصات الحامية العثمانية والأوجاقات السبعة [2]. ولقد قام الأستاذ محمد توفيق ــ الذى كان يعمل مفهرسا ومترجما للوثائق التركية بدار المحفوظات المصرية بالقلعة فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن الحالى ــ بدراسات هامة فى هذا الميدان ولكن

---

(١) انظر : حسن عثمان ، تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ ــ ١٧٩٨) ، فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ، نشر حسن ابراهيم حسن، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٥٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص٢٤٧ ــ ٢٦٣ . (أوجاقات جمع أوجاق وهى فى التركية بمعنى الموقد واستعملت بمعنى فرق العسكر) .

الجهات المعنية بالدراسات التاريخية لم تهتم بهذا النوع من الدراسة فتوقف عن متابعتها • وتتلخص المجهودات التى قام بها محمد توفيق فيما يلى :

أ — مقال فى مجلة الهلال عدد مايو ويونيو ١٩٤١ عن « الحلقة المفقودة فى وثائق تاريخ مصر الحديث » • وقدم فى هذا المقال موجزا عاما من مضمون هذه الأصول التاريخية •

ب — نشر كتيبا عن « الغاء نظام الالتزام فى عهد محمد على الكبير » فى القاهرة ، عام ١٩٤١ واعتمد فيه على الوثائق المحفوظة بالقلعة •

جـ — وضع رسالة بعنوان « مصطلح وثائق تاريخ الحكم العثمانى فى مصر » ، فضلا عن قاموس خاص بمصطلحات الموضوع ، ونال بها درجة الماجستير فى الآداب من كلية الآداب بجامعة القاهرة فى عام ١٩٤٣ ، ولكنها لم تنشر لعدم الاهتمام بمثل هذه الدراسات ، كما أشرت الى ذلك سابقا •

٤ — محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ — ١٨٠١ ، رسالة حسين أفندى الروزنامجى (المقالة الأولى) — مجلة كلية الآداب — القاهرة — المجلد الرابع — الجزء الأول مايو ١٩٣٦ (ص١ — ٧١) •

ومؤلف المخطوط الذى قام الأستاذ غربال بنشره هو حسين أفندى، أحد أفندية الروزنامة فى مصر العثمانية • وقد ألقى عليه استيف مدير المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عدة أسئلة لمعرفة أحوال مصر الادارية والمالية فى العصر السابق للحملة • وقد تولى حسين أفندى الاجابة

عليها ، ونظم اجاباته فى ستة عشر بابا وحررها فى أواخر مايو ١٨٠١م، أى قبل خروج الفرنسيين من مصر .

وقد قام أيضا أحد المهتمين بدراسة العصر العثمانى فى مصر وهو الدكتور ستانفورد شو Stanford Shaw الأمريكى بتحقيق هذا المخطوط ونشره فى عام ١٩٦٤ فى كتاب بعنوان Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution ومقدمة كتاب شو تعالج التكوين الادارى والاجتماعى لمصر العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر ، ثم يشير المؤلف بعد ذلك الى الاحتلال الفرنسى لمصر ويناقش شو فى نفس المقدمة شخصية حسين أفندى ويرى انه لم يكن واحدا من المماليك أو أصدقائهم ، ويتعرض لمناقشة التقرير ويبين ان حسين افندى تحدث فى بعض الأحيان عن الوضع الذى آلت اليه أنظمه مصر الادارية والمالية فى العصر العثمانى فى نهاية القرن الثامن عشر . ثم قام شو بترجمة التقرير وأتبعه بتعليق واف عن كل الموضوعات التى وردت فى التقرير ونذكر منها على سبيل المثال :

أ ــ وصف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها .
ب ــ وصف صناجق مصر وعدتهم وخدمتهم .
جـ ــ تنظيم الأوجاقات السبعة وأسمائهم .
د ــ تعريف الحكام القائمين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره.
هـ ــ تعريف الأفندية واختصاصاتهم .
و ــ تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية .
ز ــ تعريف التزام الملتزمين .

وقد نظمت هذه الموضوعات وغيرها فى ستة عشر فصلا .

٥ ــ كما أعد شو Shaw رسالة للدكتوراة عن « النظام المالى

والادارى وتطور مصر العثمانية من ١٥١٧ — ١٧٩٨ » .
The financial and administrative organisation and deve lopment of ottoman Egypt, 1517-1798 (Princeton, N. J. 1962).

وهذا الكتاب عبارة عن دراسة وافية للنظم الادارية فى العصر العثمانى ، ولقد تولت جامعة برنستون نشر هذه الرسالة . وفى سبيل اعداد تلك الرسالة زار شو مصر والشام وتركيا خلال أعوام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ — ١٩٥٧ ، وأفاد كثيرا من خبرة محمد محمد توفيــق المصرى بالوثائق العثمانية فى مصر . وتقــديرا لجهود محمد توفيق وعرفانا بالمساعدات القيمة التى قدمها له كتب شو اهداء كتابه Ottoman Egypt. in the age of the French revolution الى محمد توفيق ووصفه بقوله «آخر الروزنامجية» ـ ولقد كشف كتاب النظام المالى والادارى النقاب عن وثائق محفوظة فى السجلات الباقية من العهد العثمانى ، وظهر بفضل هذا الكتاب تاريخ مصر العثمانية فى ضوء جديد . ولم تقف جهود شو عند هذا الحد بل استمر فى بحــوثه القيمة عن مصر العثمانيـــة ووثائقها فكتب مقالا بعنوان :

«Archival Sources for Ottoman History : The Archives of Turkey, in Journal of the American Oriental Socie ty»

كما كتب عن أرشيف القاهرة مقالة أخرى بعنوان :

«Cairo's Archives and the History of Ottoman Egypt, Report on Research, Spring. 1956 Middle East Institu te. (Washington, D. C. 1956). 59—72».

هذا بالاضافة الى مقال آخر بعنوان :

«The Ottoman Archives as a Source for Egyptian History», in JAOS, Vol. IXXXIII (1963); 447-52.

واستمرت جهود شو الخاصة بالعصر العثمانى فتقدم الى مؤتمر

تاريخ مصر الحديث الذى عقد بمدرسة الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن فى عام ١٩٦٥ بمقالتين هامتين عن تلك الفترة . ولقد نشرت المقالتان فى كتاب جمع كل المقالات التى قدمت الى هذا المؤتمر، وأشرف على جمعه وتحقيقه الأستاذ ب.م. هولت (P.M.Holt) أستاذ التاريخ العربى بجامعة لندن والمشرف على المؤتمر . والمقال الأول يعالج أيضا مسألة المصادر التركية الخاصـــة بالعصر العثمانى وهو بعنوان :

Turkish Source-materials for Egyptian History, in P. M. Holt, ed., Political and Social change in Modern Egypt, London, 1968, PP. 28—48.

أما المقال الثانى فيعالج أحد جوانب التاريخ الاقتصادى فى مصر العثمانية بعنوان :

Landholding and land — tax Revenues in Ottoman Egypt, in Ibid, PP., 90-102.

ولا يفوتنا قبل أن ننهى الجزء الخاص بدراسات شو أن نشير الى المزيد من أبحاثه التى أمدتنا بمعلومات مفيدة عن تاريخ تلك الفترة، وأخص بالذكر مقالته بعنوان :

The land law of Ottoman Egypt (960-1553). A contribution to the study of landholding in the early years of Ottoman rule in Egypt, in Der islam, Vol XXXVIII (1962). PP, 106-137.

وقام أيضا بنشر وترجمة وثيقة تركية هى تقرير كتبه أحمد الجزار ونشر هذا التقرير فى كتاب بعنوان :

Ottoman Egypt in the eighteenth Century, Cambrige (Mass) 1962.

٦ ـــ أما المؤرخ الآخر الذى أمدنا بمجموعة هامة وقيمـــة من الأبحاث والمقالات فهو البروفسور بيتر م.هولت . فبعد أن أنهـــى

دراسته عن المهدية فى السودان ونال بها درجة الدكتوراة من جامعة أكسفورد أخذ يهتم بتاريخ العصر العثمانى فى مصر لأن المؤرخ الناجح فعلا هو الذى يبحث عن الموضوعات غير المطروقة ويحاول أن يضيف جديدا الى الدراسات التاريخية ويسد الثغرات الموجودة فيها • ولقد مكنته معرفته الجيدة باللغة العربيـــه من الأطلاع على المخطوطات العربيـــه الموجودة فى المتحف البريطانى بلنـــدن ومكتبه البـــودليان بأكســـــفورد Bodleian ، والـــ Bibliothèque Nationale بباريس والـ National Bibliothek بفينا وغيرها من المكتبات الأخرى • ويؤمن هذا المستشرق الانجليزى ايمانا قويا بحاجة تلك الفترة الى المزيد من الدراسة والبحث وخاصة أن الغالبية العظمى من دارسى التـــاريخ المصرى قد ركزت على دراســـة تاريخ القرن التاســـع عشر وأوائل العشرين ، وأهملت جزءا مهما من التاريخ المصرى • ولقد بادر بالدعوة الى عقد مؤتمر تاريخ مصر الحديث — الذى سبق ذكره — واهتـــم اهتماما بالغا هو ونخبة من المؤرخين (من بينهم شو) بدراسة ذلك العصر سواء من ناحية مصادره التاريخيـــة أو من ناحية تطـــوراته السياسية والاجتماعية[1] • ولقد ناشد أساتذة التاريخ المصريين الذين شاركوا فى هذا المؤتمر أن يوجهوا طلاب التاريخ المصرى الى الاهتمام بتلك الفترة ، وحتى يتسنى لهم ذلك أكد على ضرورة تدريس اللغة التركية بحيث يستطيعون الاطلاع على الوثائق التاريخية الهامة الموجودة فى كل من القاهرة واستانبول • ولقد نادى بعض الأساتذة المصريين

---

(١) من اهم الدراسات التاريخية عن الحياة الفكرية والثقافية فى مصر فى القرن الثامن عشر تلك الدراسة التى قدمها الدكتور جمال الدين الشيال بعنوان :

Some aspects of intellectual and social life in eighteenth century Egypt. in Poltical and Social change in modern Egypt ed. P. M. Holt. PP: 117-132.

بنفس الفكرة منذ عدة سنوات لأنهم أيقنوا أيضا أن المهمـة الأولى للباحثين اليوم فى التاريخ العثمانى يجب أن تتجه الى نشر كل هذه المخطوطات التاريخية ، فبدونها لا يمكن أن يكتمل بناء التاريخ المصرى فى العصر العثمانى[1] .

ويتبقى الآن أن نشير الى الأبحاث والمقالات التى كتبها البروفسور هولت والتى تعتبر عملا جديدا مدعما بالمصادر ، يظهر فيه الجهـد والمثابرة على تتبع الأحداث واعطاء صورة مفصـلة عن ظروف هذا المجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . وفيما يلى بيان بهذه الأبحاث التى قام بنشرها فى مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية

Bulletin of the School of Oriental and African studies (BSOAS)

أ ــ

the exalted Lineage of Ridwan Bey—some obstervations on a seventeenth - century Mamluk genealogy BSOAS, XXII 2, 1959, (PP,222—30)

وهى وثيقة رضوان بك الفقارى أمير الحج فى القرن السابع عشر ، عن أصل المماليك الجراكسة .

ب ــ والمقال الثانى عن « الباكوية فى مصر العثمانية فى القرن السابع عشر » .

The beylicate in Ottoman Egypt during the seventeenth century. BSOAS, XXIV /2, 1961, (PP. 214—48).

أما الجزء الأول من المقال فيستهله بمقـدمة ببليوجرافية عن المصادر الهامة فى العصر العثمانى (ص٢١٤ ــ ٢١٦) ، ثم يلى ذلك

---

(١) محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى ، ص٥٨ .

عرض مختصر لتاريخ مصر السياسى فى العهد العثمانى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (ص٢١٦ — ٢١٩) • ويتحدث على الصفحات التالية فى مقالته (ص٢١٩ — ٢٢٧) عن الباكوية فى مصر العثمانية • ثم يختتم هذا الجزء بملحق عن الولاة العثمانيين فى مصر فى القرن السابع عشر ، ويذكر المصادر التى اعتمد عليها فى تحديد بداية فترات حكمهم وانتهائها • والملحق يبدأ بالوالى محمد الثانى (شوال ١٠٠٤/ يونية ١٥٩٦ — ذى الحجة ١٠٠٦/يوليو ١٥٩٨) وينتهى بالوالى على (وهو الوالى السابع ممن عينوا بهذا الاسم شعبان ١١١٨هـ/نوفمبر ١٧٠٦ — رجب ١١١٩هـ/سبتمبر ١٧٠٧) •

أما الجزء الثانى من المقال فهو عبارة عن قائمة تراجم لحيـــاة صناجق مصر البكوات فى القرن السابع عشر وبلغ عددهم ١١١ صنجقا وتحدث عن كل واحد منهم بالتفصيل (ص٢٢٩ — ٢٤٨) •

جـ — وكتب مقالا آخر عن حياة كجك محمد ، وهو أحد رجال الحامية العثمانية فى The Career of Kuçuk Muhammad (1676-94) BSOAS, XXVI/2, 1963, PP. 21—28 والمقال يلقى بعض الضوء على تعقد وتداخل الصراع من أجل السلطة فى مصر العثمانية • ويتبـــع المؤلف المنهج العلمى السليم فى اعداد المقال ، فيشير أولا الى مصادر البحث وعلاقة هذه المصادر مع بعضها ، ثم يمهد للموضوع بعرض مختصر للموقف السياسى فى مصر فى أواخر القرن السابع عشر •

د — واهتم هولت أيضا بدراسة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى فى مقال بعنوان :

AL-Jabarti's introduction to the History of Ottoman Egypt, BSOAS. XXV/I, 1962, PP. 38—51.

ويهتم هولت فى هذا المقال بتحليل ما جاء فى الجزء الأخير من مقدمة الجبرتى (ص ٢٠ سطر ٢٣ الى ص٢٤ سطر ٤) وهو الخاص بالعصر العثمانى فى مصر منذ أن فتح السلطان سليم الأول مصر حتى القرن الثانى عشر الهجرى • واهتم المؤلف بما ذكره الجبرتى (ص١٦ سطر ١٩ — ٢٤) عن أهم المصادر التى اعتمد عليها فى جمع مادته عن العصر العثمانى بعد أن بحث زمنا طويلا عن مصادر يؤرخ منها للعصر العثمانى ، فكتب الجبرتى يقول : « ولما عزمت على ما كنت سودته أردت أن أوصله بشىء قبله ، فلم أجد بعد البحث والتفتيش الا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد • ركيكة التركيب مختلة التهذيب والترتيب ، وقد اعتراها النقص من مواضع فى خلال بعض الوقائع ، وكنت ظفرت بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق فى الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد جلبى بن عبد الغنى ، مبتدئا فيه من وقت تملك بنى عثمان للديار المصرية ، وينتهى كغيره ممن ذكرناه الى خمسين ومائة وألف هجرية (١١٥٠هـ) » • ولكن الجبرتى يذكر أن أحد أصحابه استعار الكتاب الأخير فأضاعه • ويخرج هولت من هذا الى تحديد نوع المصادر التاريخية التى كانت موجودة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ويقسمها الى قسمين : القسم الأول وهى المصادر العلمية الأدبية التى كتبت بأسلوب يدل على ثقافة لغوية مكنت المؤلف من الكتابة بأسلوب سليم• ويشير هولت فى هذا المجال الى مصدر عرفه الجبرتى هو « كتاب أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول » لمحمد عبد المعطى الاسحاقى ، ويخالف فى ذلك رأى الأستاذ أيالون الذى يقول فيه أن الكتاب لم يكن ذا فائدة تذكر بالنسبة للجبرتى[1] • ويرى هولت انه من المحتمل أن يكون الجبرتى

---

(1) David Ayalon, The historian al-Jabarti and his background. BSOAS, XXXIII 2, 1960. P. 222; N. 3.

قد اطلع على نسخة منقحة من كتاب الاسحاقى لم تنته تفاصيلها فى عام ١٦٢٣ — ١٦٢٤ كما هو فى النسخة المطبوعة بل استمرت الى فترة متأخرة عن ذلك • ومما يؤكد استعمال الجبرتى لكتاب الاسحاقى ما ذكره هو نفسه عن بعض فقرات من مقدمته تتناول محاولة شمس باشا العجمى لاضعاف الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الثانى عن طريق « قبول الرشا من أرباب الولاة والعمال » بأنها مأخوذه من ذلك المصدر ، فيقول الجبرتى عند حديثه عن هذا الموضوع « ومما يحسن ايراده هنا ما حكاه الاسحاقى فى تاريخه »[1] •

أما القسم الثانى فهو كتب العامة التى ألفها أشخاص بغرض التسلية • وكتبوا هذه الكتب باللغة العامية لأنهم لم يحصلوا على نصيب وافر من تعلم اللغة • وقد أرخت هذه الكتب جميعها فى القرن الثامن عشر ، ولها قيمة كبيرة فى بعض النواحى غير أنه لا يمكن الاعتماد عليها كلية فى دراسة تاريخ القرن الثامن عشر مثل كتب القسم الأول • وكتب الأجناد هذه كتبت لتسلية زملائهم ولذلك فانها تتحدث عن البكوات المماليك والأوجاقات السبعة والحامية العثمانية ، وهو موضوع محدد عن تلك الموضوعات التى تعرضت لها الكتب السابقة ، ولكنها مهمة من ناحية أنها تعطى صورة حقيقية عن أهداف رجال الحامية أو غيرهم فى الصراع الذى ساد مصر فى ذلك الوقت • ومن أهم هذه الكتب كتاب أحمد الدمرداشى وكان يشغل كخيا أوجاق العزبان • وينتمى الى هذه المجموعة أيضا مصطفى بن ابراهيم المداح القينالى ، الذى يقول عن نفسه انه من أتباع حسن الدمرداشى أغا العزبان • ويبدو أن الجبرتى قد تأثر بكتب الأجناد لأنه بدأ روايته التاريخية المفصلة منذ بداية القرن الثامن عشر •

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جا ، ص ٢١ •

ولم تقف جهود الأستاذ هولت عند هذا الحد بل قدم الى مؤتمر تاريخ مصر الحديث بحثا هاما بعنوان الشكل العام لتاريخ مصر السياسى منذ عام ١٥١٧ الى ١٧٩٨[1] The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798. وهناك مظهر بارز فى تاريخ تلك الفترة يركز عليه الباحث فى مقالته هو ظهور سطوة الصفوة الشركسية من جديد ، تلك الصفوة التى مثلت الأساس العسكرى الذى اعتمدت عليه سلطة المماليك قبل الفتح العثمانى ، فاستمر نظام تجنيد المماليك ومهد هذا لمظاهر الاستقلال الذاتى التى ظهرت مؤخرا فى مصر . ويضع هذا البحث الخطوط العريضة للتطورات السياسية فى مصر منذ الفتح العثمانى حتى مجىء الحملة الفرنسية نتيجة للدراسة الطويلة التى قام بها الباحث فى هذا الميدان . وتلخص هذه المقالة الدراسة الشاملة التى قدمها الأستاذ هولت فى كتابه « مصر والهلال الخصيب ١٥١٦ — ١٩٢٢ »[2] . وللكتاب ميزة هامة وهى انه يناقش التطورات السياسية الهامة فى المنطقة فى اطار التاريخ العثمانى على أساس أنها كانت داخلة فى نطاق الامبراطورية العثمانية . ويجمع الأستاذ هولت فى هذا الكتاب أهم ما كتبه فى المقالات الكثيرة التى أشرت اليها ، أو التى قام بنشرها فى دائرة المعارف الاسلامية[3] ، ويقدم لنا صورة واضحة عن تاريخ العهد العثمانى فى مصر معتمدا فى ذلك على نخبة من المصادر العربية الهامة مثل بدائع الزهور لابن اياس وكتاب أخبار الأول لعبد المعطى الاسحاقى وكتاب عجائب الآثار للجبرتى ، وعلى بعض

---

(١) انظر :

Political and social change in Modern Egypt. PP.79—90.

(٢) انظر :

Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922 London. 1966.

(٣) Encylopaedia of Islam, 2nd. edn. Leiden, 1960.

وقد نشر فى الجزء الثانى مقالات عن الفقارية .

المصادر الحديثة مثل شو Shaw وتعتبر أبحاث ودراسات هولت نقطة تحول هامة فى دراسة تاريخ مصر العثمانية فقد فتحت آفاقا جديدة أمام الباحثين ويسرت البحث والتنقيب عن خفايا تلك الفترة .

٧ ـ محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ .

والأجزاء الثلاثة دراسات فى تاريخ الجبرتى ، نال بهـا المؤلف جائزة مجمع اللغة العربية للبحوث الأدبية عن عام ١٩٥٦ ، وقام المؤلف بتلخيص ما كتبه الجبرتى عن تاريخ مصر وتراجم رجالها وأهم أحداثها، ومظاهر حياتها الاجتماعية والفكرية . ويبحث الجزء الأول فى موضوعين هامين : الأول عن عبد الرحمن الجبرتى وحياته ومؤلفاته ، والثانى عن الحياة الفكرية والاجتماعية فى مصر خلال القرن الثامن عشر .

ويقول الشرقاوى : « وقد سجل الجبرتى هذه الصفحات من حياة مصر الاجتماعية والأدبية ، فى ثنايا هذه الحوادث التى دونهـا يوما فيوما ، أو بين تراجم الذين ترجم لهم فى وفياته التى كان يخصص لها غالبا الفصول الأخيرة من ختام السنة التى يؤرخ أيامها وما كان فيها من حوادث ووقائع »[1] . وتكلم المؤلف عن الحياة الفكرية وحياة الفن وعن أيام أهل القاهرة وأخلاق الجند والحكام . ويذكر المؤلف فى نهاية الجزء الأول الآثار الفكرية والاجتماعية للحملة الفرنسية وقد أدركها الجبرتى وسجلها . أما الجزء الثانى فهو خاص بأيام المماليك ومظاهر حياتهم وأخلاقهم ، وتراجم كبارهم . ويتناول الأزهر والعلماء ويشرح فى مقدمة هذا الفصـل شيئا من ملامح هؤلاء العلماء الذين عاشرهم الجبرتى وخالطهم وعرف سيرهم أتم معرفة . والجزء الثالث

---

(١) محمود الشرقاوى : مصر فى القـرن الثامن عشر ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، جا ، ص٤٧ .

يتناول تاريخ الكفاح الذى قام به شعب مصر ضد ظلم حكامه من الأتراك والمماليك ، ويتناول كفاحه للاحتلال الفرنسى والغزو الانجليزى، ومعه صفحات من سيرة محمد على • وكتاب الجبرتى وموضوع الدراسة التى قام بها الشرقاوى سنتعرض لها بالتفصيل عند عرضنا للمصادر التى تتعلق بالعهد العثمانى فى مصر •

الباحث ببعض المصادر العربية التى يمكن الرجوع اليها لاعادة كتابة تاريخ مصر فى العهد العثمانى . فان أغلب المصادر التاريخية المصرية المعـاصرة لهذا العصر مايزال مخطوطا بسبب اهمال المؤرخين لتلك الفترة التاريخية[1] ، فلم تعتمد على هذه المصادر الخطية الا أبحاث قليلة جدا . ولقد كان الاعتقاد السائد هو أن مصادر هذا العصـر قليلة اذا قورنت بالعصر المملوكى[2] ، ولذلك نجد فى كتابات الجبرتى اشارات متعددة الى الأسباب التى أدت الى تدهور علم التاريخ فى العصر العثمانى مثل نقل الكتب الى استانبول بعد الفتح العثمانى مباشرة بالاضافة الى تسربها تدريجيا الى أوروبا وشمال افريقيا والسودان وتلف مكتبات المدارس والجوامع خلال فترات الاضطرابات والفتن التى شهدتها مصر[3] . ولكن على الرغم من ذلك لا يمكننا القول بأن الحكم العثمانى كان مسؤولا مسؤلية كاملة عن تدهور الحياة العلمية والفكرية فى مصر ، لأن تلك الحياة قد تعرضت لأزمة فى نهاية العصر المملوكى قبل دخول العثمانيين . « فالاحتلال العثمانى » كما يقول الدكتور أنيس ، « ليس وحده المسؤول عن ضعف الحياة الفكرية وانما النقلية والمحافظة وانكماش روح الابتكار والخلق هى السبب وراء هذا الانكماش الفكرى »[4] . ولذلك فالصورة التى قدمها الجبرتى عن موقف الدراسات التاريخية فى مصر مبالغ فيها الى حد بعيد ، اذ يبدو أنه لم تكن لديه صورة كاملة عن الكتابات التاريخية السابقة له وخصوصا بالنسبة القرنين العاشر والحادى عشر . فلقد ظهر فى مصر فى العصر العثمانى عدد من المؤلفين كتبوا فى التاريخ ، وان كانوا فى

---

(١) محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى ، ص١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص١١ .

(٣) D.Ayalon, al-jabarti, BSOAS. XXIII-2, 1960; 218.

(٤) المرجع السابق ، ص١٦ — ١٧ .

مجموعهم لا يستطيعون أن يرقوا الى مرتبة مؤرخى القرن الخامس عشر أو القرون التى قبله • وعلى أية حال أهمل الباحثون تلك الكتابات التاريخية الكثيرة وقصروا اهتمامهم على كتاب الجبرتى وكتابات العلماء الفرنسيين الذين صحبوا الحملة الى مصر • وهذه التواريخ التى كتبها المصريون أو بعض المستوطنين فى مصر تزخر بكمية كبيرة من المعلومات عن تلك الفترة • ولكن يعيبها أو ينقصها عدم وجود كتابات تاريخية معاصرة لفترة السبعين عاما الممتدة من انتهاء تاريخ ابن اياس فى ١٥٢٢م ، اللهم الا تلك الاشارات السريعة التى كتبها الكتاب المتأخرون عن تلك الفترة • وعدم وجود مصادر خاصة بتلك الفترة يبين انه لم تحدث خلالها تطورات سياسية خطيرة على الرغم من أنها شهدت بعض التغييرات الادارية الهامة ، وأيا كان الأمر فان عدم المامنا بهذه التطورات التى حدثت فى منتصف القرن السادس عشر يؤثر دون شك على فهمنا للاحداث فى الفترة التالية •

وبالاضافة الى ذلك فان المادة العلمية الموجودة فى تلك المصادر تقتصر فى غالبيتها على مدينة القاهرة فقط ، وعلى الطبقـــة الحاكمة والصفوة العسكرية الموجودة فيها • حقيقة ان القاهرة قد سيطرت على الحياة السياسية فى مصر وان البكوات قد سيطروا على العاصمة، الا أنه قد حدثت بعض التطورات الهامة خارج القاهرة ورغم ذلك لا نحصل الا على لمحات بسيطة عنها من المصادر • فمن الواضح مثلا ان الصعيد لعب دورا سياسيا بالغ الأهمية لما يقرب من ثلاثة قرون منذ الفتح العثمانى لمصر وتمتع هذا الاقليم خلال فترات طويلة باستقلال ذاتى تحت حكم القبائل العربية أو البكوات المماليك • كما كان ملجأ يأوى اليه أعضاء البيوتات المملوكية المهزومة فى القاهرة • وبالنسبة لهذه المسألة الأخيرة فيمكننا أن نتتبع ذلك عن طريق المعلومات المتناثرة فى أماكن متفرقة من تلك المصادر • أما عن القبائل فيوجد نقص كبير فى المعلومات التاريخية الخاصة بها رغم انها أثرت بشكل قوى فى تاريخ

الحكم[1] • ونستشف من كتابات ابن اياس هذه أن نفوذ السلطان كان قويا على خاير بك يعزله أو يبقيه حسبما يريد • كما أن وجود قوات عثمانية فى مصر وتسليم قيادتها الى أمير عثمانى كان ضمانة أخرى للسلطة العثمانية ضد خاير بك وضد المماليك الذين عادوا الى الظهور فى مصر •

كما نستدل من كتابات ابن اياس على أن المماليك لم يكونوا جميعا مؤيدين للحكم العثمانى ، كما لم يكن جميع المماليك الذين عينوا ، أو استمروا فى مناصب مهمة فى العصر العثمانى مخلصين للعثمانيين • فبعد سيطرة السلطان سليم على بلاد الشام ومصر ، كثر عدد المؤيدين للعثمانيين — وهذا شىء طبيعى — وقل المعارضون ، ولكن نشاط بعضهم بقى مستترا • وفى عام ١٥١٩ وردت أنباء الى القاهرة أن الأمير المملوكى اينال السيفى طراباى ، كاشف اقليم الغربية ، وجانم السيفى ، كاشف البهنسا والفيوم ، قبضا على اثنين من مشايخ البدو ، وهما حسن بن مرعى وابن عمه ، وقد سبق أن التجأ اليهما طومان باى ، حين هرب من وجه السلطان سليم ، ثم سلماه اليه ليقتله ، وثأرا منهما ، وشرب المماليك من دمهما[2] • ويتبين للباحث من هذا الحادث أن اثنين من المماليك ، من الموظفين العثمانيين ، قد ثأرا لقتل السلطان المملوكى • وقد يمكن القول ان قضية الثأر هذه كانت شيئا طبيعيا فى التقاليد المحلية الا أنه اذا أخذنا بعين الاعتبار منصبى اينال وجانم ، وأهم من ذلك الدور الذى لعباه بعد سنوات فى الثورة على الحكم العثمانى ، وجدنا ان ذلك كان أكثر من مجرد أمر طبيعى • ولو ربطت هذه الحادثة برد الفعل الذى حدث عند المماليك فى مصر ازاء ثورة الغزالى فى بلاد الشام لوجد أيضا أن الحادثتين مترابطتان ، وتدلان على انقسام فى

---

(١) ابن اياس ، ج ٣٧٥/٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ •

(٢) ابن اياس ، ج ٢٩٥/٥ — ٢٩٦ •

ومن روم وغيرهما وجئت بهذه الحيلة التى تحيلت بها الافرنج لما أن عجزوا عن ملاقاة عساكر الاسلام وهى هذه البندقية التى لو رمت بها امرأة لقتلت بها كذا كذا انسانا ونحن لو اخترنا الرمى بها ما سبقتنا اليه ولكن نحن قوم لا نترك سنة نبينا محمد ﷺ وهو الجهاد فى سبيل الله بالسيف .. »[1] .

ويتحدث ابن زنبل بالتفصيل عن وقائع الفتح العثمانى والمناقشات واللقاء الذى تم بين السلطان سليم وطومان باى ويمكن خلالها تفهم دوافع الفتح الحقيقية . فيقول السلطان سليم ردا على طومان باى : « أنا ما جئت عليكم الا بفتوى علماء الأعصار والأمصار ، وأنا كنت متوجها الى جهاد الرافضة والفجار (الصفويين) فلما بغى أميركم وجاء بالعساكر الى حلب واتفق مع الرافضة واختار أن يمشى الى مملكتى التى هى آباى وأجدادى ، فلما تحققت ذلك تركت الرافضة ومشيت اليه ، ونظر سلطانكم وعسكركم قوتنا وقوتكم ، وبعد حضورى الى الشام سمعت انك عملت سلطانا على الكبشة الأجلاف وأنت لست أهلا لها والسلطنة لا تكون ولا تليق الا برجل يكون آباؤه وأجداده سلاطين وأنت وقايتباى الذى هو أعظمكم والغورى ما أسماء آبائكم ، ومن أين لكم السلطنة ومن أين لكم الامارة ، كلكم أولاد نصارى وأنتم مماليك بلا عتاقة بقيتم من قلة عقلكم وقلة أدبكم تعملون الرجل منكم سلطانا تعزلونه وتقتلونه ... »[2] .

٣ — محمد بن عبد المعطى بن أبى الفتح أحمد بن عبد الغنى بن على الاسحاقى : « لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٦ أ .

(٢) ابن زنبل : كتاب تاريخ السلطان سليم خان ، ص١٠٤ — ١٠٥ .

وضعه سليم وسليمان والذى انتهى بسيطرة البكوات المماليك • كما يتميز مؤلف هذا الكتاب بفهمه العميق للانقسامات والأحزاب العثمانية والمملوكية لأنه شارك فيها • ولذلك فالكتاب على حد قول الدكتور محمد أنيس « لا يمثل تاريخا عسكريا كما قد يتبادر الى الذهن بل تاريخا سياسيا لأنه صراع حول السلطة ، فالنظام العثمانى كان يقوم على قاعدة عسكرية »[1] • وبالاضافة الى ذلك يتناول هذا الكتاب أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية فى العصر العثمانى ، فيصور بدقة تركيب المجتمع المصرى ويذكر دائما أسعار الحاجات فى ارتفاعها وانخفاضها • وهكذا يصور هذا الكتاب المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر خلال تلك الفترة • فيتحدث مثلا فى كتابه عن بداية ظهور الانقسام الذى حدث داخل مصر بين الفقارية والقاسمية فى ذلك الوقت وسبب ذلك فيقول : « وكانت مصر فى وقته فى فرقتين سعد وحرام تبعى وكليبى ويزيدى الحسينى رايته بيضاء واليزيدى رايته حمرا واكرى (كذا) وقيس وكنا نعرف سعد وحرام من المواكب رمانة سعد بجلبه مدورة وەزراق نصف حرام بجلبه من غير رمانة ••• » ويشرح الدمرداشى سبب ظهور الفقارية والقاسمية فيقول:

« كان بعد فتح السلطان سليم خان طاب ثراه أمير الحاج زين الفقار بيك وكان الدفتر دار قاسم بيك له قاعة ليس لها نظير أنشأها ونمقها — لما انه تممها عزم فى الديوان على زين الفقار بيك ••• واذا به أجاب على ذلك ••• ثم ان زين الفقار بيك عزم على قاسم بيك يوم الاثنين ، أجابه على ذلك ••• وفى يوم الاثنين ركب قاسم بيك بعشرة طوايف والسعاة والسراج ومملوكين وأتى بيت زين الفقار • طلع المقعد

---

(1) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص٥٦ •

عند السنجق وجلسوا يتحدثوا ويتنادموا • فأتى الفطور فطروا وعملوا نوبة الآلاتية وقاموا صلوا الظهر بعد حصـــة آذان العصر صلوه • واذا بالفراش أتى ليمد السماط وكانت كامل أعيان مصر فى ذلك الزمان لا يعرفوا صحن بل أسمطة وكبتة خشب بيد طويلة قدام المخدوم يناول بها من الأطعمة الناشفة مثل الأرز المفلفل واللحم وغيره • فلما أعد السماط وتم وقال زين الفقار اندهوا اللذين برا ليدخلوا يأكلوا • واذا بهم دخلوا سناجق وأغاوات واختيارية أوجاقات وواجب رعايا • داروا من حول السماط • فقام زين الفقار وأخذ بيد قاسم بيك وأتى به على رأس السماط وجلس زين الفقار ، وقاسم بيك واقف • فقـــال له زين الفقار بيك اجلس ، واذا به قال « لما يجلسوا اخواننا » واذا بزين الفقار بيك قال « دول يأكلوا بعدنا ، الكل مماليكى لما أموت يبقوا يترحموا على وأنت قاعتك الذى بنيتها لم تنطق أنا هذه بنايتـــى • فحصل عند قاسم بيك من ذلك انحراف مزاج وأتى منزله وسمى من ذلك اليوم نصف سعد فقارى وسمى نصف حزام قاسمى » •

كما نجد فى هذا الكتاب بعض الأمثلة عن موقف الناس من الولاة فى بعض الأحيان وأثر ذلك فى عزلهم فيقول فى ذكر ولاية رجب باشا « انجمعت عليه أولاد مصر فى بركة الفيـــل واتوا القـــاعة وصاروا يصرخوا ويقولوا :

باشا يا باشـــا	يا عين القملة
أيش قلك عقلك	تعمل دا العملة
باشـــا يا باشا	يا عين الصـــير
أيش قلك عقلك	تدبر دا التدبير

ونزل السلطان على رغبة الناس فعين لهم باشا يسمى محمد باشا عن سنة أربعة وثلاثين ومائة وألف[1] •

---

(1) الدرة المصانة ، Ms. Or. 1073 ، ص٢٥٨ •

وترجع أهمية الكتاب الى أنه يصور بدقة البناء العثمانى فى مصر ، وتركيب المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، فهو يشير مثلا الى التكوين الطائفى للمجتمع عندما تحدث عن ابراهيم بك أبو شنب الذى كان قائدا على حملة عسكرية طلبها السلطان العثمانى فى ١١٠٥هـ ، فقال :

« اتجهزت الألفين ، أوكب ابراهيم أبو شنب بالسدارة وأصحاب الادراك الى بولاق ، نزل فى قصر الحلى وشيخ الشحاتين فى ركابه مع طايفته وهم يصرخوا ويقـولوا الله يردك علينا يا بيك سـالم لأنك أبو الفقرا ، لأنه كان يعرفهم بالواحد ، اذا أعطى واحد منهم نصف فضة وجرى طلع الرميلة من المظفر وقف قدامه يقول له أخذت نصيبك فى الصليبية » .

وهذا النص وغيره من النصوص الأخرى تبين أن المجتمع المصرى انتظمت فيه جميع أفراده على اختلاف حرفهم ومذاهبهم وأخذ كل أصحاب حرفة مهما بلغت من الانحطاط مكانهم فى المجتمع واعترفت بهم الدولة واحترمتهم وتعاملت معهم على هذا الأساس .

لقد كتب الدمرداشى تاريخه هذا بدافع الهـواية الشخصية ، وليس بتكليف من أحد ، أو رغبة فى التقرب من كبير أو عظيم . وذكر الدمرداشى أنه كتب تاريخه هذا نزولا على طلب بعض الاخوان ، فقال: « سألنى بعض الاخوان عن وقايع مصر القـاهرة ، بين الصـناجق والأغوات ، واختيارية السبعة أوجاقات من عزلان السلطان محمد خان طاب ثراه ، وتولية أخيه السلطان سليمان خان الى دولة السلطان دام نصره سنة ١١٦٨هـ وما وقع فى مدة الباشوات المرسولة الى مصر من طرف الدولة العلية من سنة ١٠٩٩هـ » .

كما تميز الدمرداشى عن معاصريه بما فيهم الجبرتى بتقديم وصف

دقيق شامل لما كان يدور فى اجتماعات الديوان العالى[1] • ويمكن للباحث أن يستخلص من هذه المعلومات أشياء كثيرة عن عضوية الديوان ، والمناقشات التى كانت تجرئ من أعضائه وطريقة الدعوة لعقد الاجتماعات • كما سجل الدمرداشى معلومات مفيدة عن الناحية المالية ، ونظام وظروف فرض الضرائب الاضافية ، كما أوضح حقائق كثيرة عن الروزنامجى، تعيينه ، ومعاونيه ، ونظام بيع الوظائف • ومن الواضح أن الدمرداشى لم يترك شيئا فى عصره الا وسجله تسجيلا دقيقا ، فتحدث ، مثلا ، عن فساد العملة وسريان الغش الى المواد التى تدخل فى تركيبها ، كما دون أيضا أنباء النيل وفيضانه كل عام[2] وأثر زيادته أو نقصه فى حياة مصر • وتحدث الدمرداشى كذلك عن الأوبئة التى كانت تجتاح البلاد وأسبابها كما ذكر فى أحداث عام ١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م فقال : « فأخلى الفلاحون بلادهم ودخلوا مصر ، وصاروا يخطفون الخبز من الأفران والطوابين فقتلوا وصارت الأغنياء تخبز عيشها فى البيوت ، والفقرا فطير على الربع ، حتى أكلوا سنتها القطط والرمم ، واذا بالطعن والطاعون ، وقد امتلأت الحارات والأزقة من

---

(١) كان الديوان العالى يمثل فى مصر العثمانية المجلس الادارى الأعلى فى البلاد ، وفيه تدرس وتناقش كل شئون الحكم والادارة فى ولاية مصر ، وتصدر القرارات التنفيذية ، ومن أمثلة الموضوعات التى كانت تناقش فى الديوان : اوامر الباب العالى المرسلة الى مصر ، والشئون المالية فى البلاد ، وارسال صرة الحرمين وارسال الخزينة الارسالية للسلطان ، وموضوع استقبال الباشا الجديد ، ومحاسبة الباشا المعزول من ولاية مصر ، واحتفالات وفاء النيل وطلب ارسال فرق عسكرية لمساعدة الدولة فى حروبها خارج مصر واعلان تولية السلاطين الجدد ، وشئون العملة . وقد عرف هذا الديوان باسم الديوان العالى أو الديوان الكبير تمييزا له عن ديوان آخر وجد فى مصر العثمانية وعرف بالديوان الصغير أو ديوان الباشا ، وكان يمثل المجلس التنفيذى فى الولاية . وأنظر فيما بعد ، ص١٢١ — ١٢٤ .

(٢) الدمرداشى ، جـ١/٤٠ .

الموتى وقع فيهم فى خماسين سنة سبعة ومماية وألف ثم وقع فى الامارة وتوابعها »[1] •

ومما يلاحظ أن أسلوب الدمرداشى قد غلبت عليه العامية ، كما أنه اتبع فى كتابة مؤلفه نظام التأريخ بالحوليات ، غير أنه بدأ تاريخه بأحداث عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م دون مقدمات لا عن فضل علم التاريخ ، ولا عن تاريخ مصر منذ الخليقة ، كما فعل معظم مؤرخى الحوليات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر • وقد أفاد الدمرداشى من اتباعه منهج الكتابة المباشرة عن الأحداث التى يريد تسجيلها دون مقدمات ، فجاء كتابه ضخما (٥٨٩ صفحة) بالرغم من قصر المدة التى أرخ لها، فهى لا تزيد قليلا عن نصف قرن • ومما لاشك فيه أن الدمرداشى استفاد من الوظائف التى شغلها خبرة بدت واضحة فيما سجله عن شئون الادارة المالية والفرق العسكرية ، ولذلك اشتمل مؤلفه « الدرة المصانة » على كثير من المصطلحات الادارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية • ويعتبر هذا المؤلف ــ بحق ــ مقدمة لما كتبه عبد الرحمن الجبرتى الذى بدأ تاريخه كما بدأ الدمرداشى منــذ عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨م ، ولكــن الدمرداشى يختلف عن الجبرتى فى أنه لم يعن بالتراجم فقد قصر عمله على تدوين الأحداث •

---

(١) المصدر السابق ، جـ١/٣٨ •

٢ ــ بعض مصادر التاريخ المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر : عبد الرحمن الجبرتى ونقولا الترك : دراسة مقارنة

لقد عاصر الحملة الفرنسية على مصر وراقبها وسجل أحداثهــا بالتفصيل شاهدا عيان هما شيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتى والمعلم نقولا الترك • ومن خلال مشاهداتهما التى تعتبر أقدم ما كتب باللغة العربية عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر ، يستطيع الباحث أن يستشف موقف المجتمع الشرقى المحافظ من حضارة الغرب ، وكذلك من الفلسفات السياسية والاجتماعية التى كانت تتصارع فى عصرهما • لاسيما وأن مصر قد ابتعــدت عن التيارات الاقتصــادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى كانت تشع من الغرب ما يقرب من ثلاثة قرون • ويحظى كتاب الجبرتى ــ على وجه الخصوص ــ باهتمام بالغ ، فقلما يوجد كتاب فرنسى فى تاريخ الحملة الفرنسية لم يرجع اليه ولم ينقل عنه[1] • كما أن التساؤلات التى تدور حول أثر الحملة الفرنسية فى المجتمع المصرى وموقف المصريين من العلوم الوضعية والتكنولوجيا ومدى استجابتهم لها نجد لها تفسيرا وتحليلا فى وصف هذين الكاتبين للاحتلال الفرنسى لمصر • ونظرا لأهمية ما كتبه الجبرتى ومعاصره اللبنانى نقولا الترك من ملاحظات ومشاهدات عن الحملة ، تهتم هذه الدراسة المقارنة بنشأتهما وبيئتهما ، وأسلوبهما ومنهج كل منهما ، والمؤثرات التى أثرت فيهما ، والدوافع التى دفعتهما الى كتابة التاريخ ، وموقفهما من الحملة وأحداثها وتطوراتها ، ومدى التشابه والاختلاف فى تصويرهما للفرنسيين وأهدافهم وتنظيماتهم وعاداتهم وعلومهم وفنونهم التى استحدثوها •

ونبدأ دراستنا الآن بشيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتى الذى

---

(1) D. Ayalon, «The historian al-jabarti and his background,» B.S.O.A.S. Vol. 2 (1960), PP. 228-229, 233-234.

يعتبر أحد كبار المؤرخين فى العالم الاسلامى فى جميع أزمنته ، فهو بلا جدال أعظم المؤرخين العرب فى الأزمنة الحديثة . والجبرتى هو عبد الرحمن بن حسن بن برهان الدين الحنفى (١٧٥٤ — ١٨٢٥) الذى ينتسب وأسرته الى «جبرت»[1] ، وهى اقليم ساحلى يقع الى الغرب من ميناء زيلع بالحبشة بالقرب من مدخل البحر الأحمر . وقد كتب الجبرتى عن موطن أجداده فقال « وبلاد الجبرت ... بلاد معروفة تسكنها هذه الطائفة وهم المسلمون ... ويتمذهبون بمذهب الحنفى والشافعى ... وينسبون الى سيدنا أسلم بن عقيل بن أبى طالب ... وهم قوم يغلب عليهم التقشف والصلاح ويأتون من بلادهم بقصد الحج والمجاورة فى طلب العلم ، ويحجون مشاة ولهم رواق بالمدينة المنورة ، ورواق بمكة المشرفة ، ورواق بالجامع الأزهر بمصر »[2] . وفى أوائل القرن العاشر الهجرى (أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلاديين) نزح الجد السابع للجبرتى ، واسمه عبد الرحمن ، من جبرت الى مكة فالمدينة حيث مكث بها سنتين قضاهما فى الدراسة ، ثم ارتحل الى مصر ، واستقر بها ، واتصل بالعلماء الى أن اختير شيخا لرواق الجبرت[3] . وتولى مشيخة الرواق ثلاثة قرون متوالية أولاد الشيخ عبد الرحمن هذا حتى انتقلت عنهم بوفاة الجبرتى .

ونشأ الجبرتى فى أسرة اشتهرت بخدمة العلم ، فكان والده الشيخ حسن الجبرتى (١٦٩٨ — ١٧٧٤) عالما من أكبر علماء عصره فى العلوم

---

(١) انظر : محمد محمود الصياد : جبرة وجبرت ، ص٥٨٣ — ٥٩٤ ، فى كتاب عبد الرحمن الجبرتى — دراسات وبحوث ، اشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، بولاق ، ١٢٩٧هـ/١٨٧٩ — ١٨٨٠م ، ج١ ، ص ٢٨٥ .

(٣) المصدر السابق ، ج١ ، ص ٣٨٨ .

الشرعية والرياضية والتوقيت . ولقد اختلطت فى الشيخ حسن الجبرتى، الذى كان من ثراة الأزهريين ، شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال، فمع اشتغاله بالعلم « كان يعانى التجارة والبيع والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايضة »[1] .. وكان فى الوقت نفسه أستاذا فى الأزهر ولم يقصر اهتمامه على تدريس الفقه وعلوم الدين ، بل وجه نفسه الى دراسات أخرى متعددة ، فتعلم اللغتين التركية والفارسية وأجادهما ودرس الرياضيات ، والهندسة ، والجبر ، والمساحة ، والجغرافية ، والفلك ، وحل الرموز وقام بتدريسها ، « وانتهت اليه الرياسة فى الصناعة ، وأذعنت له أهل المعرفة بالطاعة » . وتجاوزت شهرته حدود مصر والبلاد الاسلامية ، فحضر اليه طلاب من الافرنج ليتعلموا عنده علم الهندسة ، وأهدوه من صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة[2] . وقد جمع حسن الجبرتى الكتب النادرة وأنفق فى اقتنائها مالا كثيرا ، وأفرد فى بيته مكانا خاصا وضع فيه الكتب المتداولة بين علماء الأزهر فى التوحيد والحديث والتفسير والفقه والمنطق والاستعارات والمعانى والبيان[3] .

ولكن اهتمامات حسن الجبرتى لم تشمل دراسة التاريخ ، اذ ليس من المؤكد أن مكتبته الخاصة التى كان العلماء يستعيرون منها قد ضمت أعمالا تاريخية . وعلى ذلك ، فان اهتمام المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى بدراسة التاريخ وكتابته لم ينتقل اليه عن طريق والده ، ولكن نشأته فى بيت والده — الذى أصبح مركزا للعلم والبحث — قد أثرت دون شك فى تحديد نظرته التاريخية وخلقت لديه وعيا بالتاريخ وفلسفته . فلقد نشأ الجبرتى بين علماء الأزهر الذين خالطهم فيه أو فى بيته ، وسمع بأخبارهم جيلا بعد جيل من أبيه ، وكذلك بين المماليك والكشاف

---

(1) المصدر السابق ، ج1 ، ص391 .

(2) المصدر السابق ، ج1 ، ص 396 .

(3) المصدر السابق ، ج1 ، ص 397 .

يعد «الطيارات» ويدون الكراريس ويعرضها على الزبيدى حتى توفى الأخير عام ١٧٩١[١] .

وبعد موت الزبيدى اكتشف عبد الرحمن الجبرتى سبب تكليفه له بجمع هذه التراجم ، اذ جاءته رسالة من الشيخ محمد خليل المرادى، قاضى دمشق ومؤلف كتاب « سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر »، يطلب فيها اليه أن يوافيه بكل ما قد أعد هو وأستاذه من أوراق وجمع من وقائع . وهنا أدرك عبد الرحمن الجبرتى أن ما طلبه الزبيدى انما كان بتكليف من المرادى ، وحاول ان يظفر بأوراق أستاذه من ورثته. وعندما باعت أرملة الزبيدى تركته بما فيها من « الكتب والدشتات » بالمزاد ، اشترى الجبرتى منها ما يريد وكان من بينها عشر كراريس من التراجم مدونة بقلم الزبيدى وسماها « المعجم المختص »[٢] ، ولما تصفحها الجبرتى وجدها عديمة القيمة لأنها كانت تتنـــاول سير « أفاقيون من أهل المغرب والروم والشام والحجاز بل والسودان ، والذين ليس لهم شهرة ولا كثير بضاعة من الأحياء والأموات » . وعندما لاحظ عبد الرحمن الجبرتى ذلك وتحقق من رغبة المرادى ، قام بجمع ما كان قد سوده وزاد عليه ، الا أنه بلغه فى تلك الأثنــاء (أكتوبر عام ١٧٩١) نبــأ وفاة المرادى . ففترت همته وطرح تلك الأوراق « فى زوايا الاهمال مدة طويلة حتى كادت تتناثر وتضيع الى أن حصل عندى باعث من نفسى على جمعها » كما يقول[٣] .

ورغم أن المرادى كان هو « السبب الأعظم » الذى دعا عبد الرحمن الجبرتى الى جمع تاريخه على هذا النسق[٤] ، فان تأثيره المباشر عليه

---

(١) عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٠٩ .
(٢) عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٣٤ .
(٣) المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٣٤ .
(٤) المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٣٤ .

ليس ملحوظا . فالجبرتى لم يحظ بلقائه قط ، كما أنه لم يطلع على مؤلفه « سلك الدرر » ، ولم تستمر المراسلات بينهما أكثر من نصف عام ، وهى الفترة الواقعة بين وفاة الزبيدى والمرادى[1] . أما تأثير أستاذه الزبيدى عليه فكان كبيرا ، اذ يطلق عليه الجبرتى فى مؤلفه لقب «شيخنا» . ومما لا شك فيه ان اتصال الجبرتى بعالم مثل الزبيدى، كان يتميز بسعة المعرفة ووفرة الانتساج ، أو على حد قول الجبرتى نفسه « علم الأعلام ، والساحر اللاعب بالأفهام » ، قد أثر تأثيرا عميقا فيه . ولذلك فالزبيدى يحتل المرتبة الثانية بعد والد الجبرتى فى تأثيره عليه ومساعدته فى الحصول على معلومات كافية عن الشخصيات والمجتمع الذى قام بوصفه فى كتابه . واذا كان الزبيدى لا يعتبر أستاذا للجبرتى فى دراسة التاريخ ، الا أنه كان له بعض الفضل عليه فى هذا الميدان. ورغم أن مؤلف « تاج العروس » لا يمكن أن يوصف بأنه مؤرخ ، الا أنه وضع تسع مؤلفات فى التاريخ ما بين كتاب ورسالة[2] . ومن المؤكد أن يكون عبد الرحمن الجبرتى قد تعلم بعض الشىء من منهج الزبيدى التاريخى أثناء عملهما المشترك بناء على طلب المرادى . ويذكر الجبرتى نفسه المناقشة الطريفة التى دارت بينه وبين أستاذه عندما أطلعه على جزء مما جمعه فيقول : « جمع الحقير (يقصد الجبرتى نفسه) ... ما تيسر جمعه وذهبت به يوما وعنده (يقصد الزبيدى) بعض الشاميين فأطلعته عليه فسر بذلك كثيرا وطارحنى وطارحته فى نحو ذلك بمسمع من المجالس »[3] .

وعلى أية حال ، توقف عبد الرحمن الجبرتى عن متابعة بحثه حين

---

(1) المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٣٣ .

(2) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٠٥ ، جمال الدين الشيال : الحركات الاصلاحية ، ص ٧٥ .

(3) عجائب الآثار ، ج٢ ، ص٢٣٤ .

وصله نبأ وفاة المرادى ، كما أن بحثه من الناحية التاريخية حتى ذلك الوقت لم يتعد بعض التراجم . وهكذا انقطع الجبرتى عن كتابة التاريخ بعد عام ١٢٠٦هـ (١٧٩١م) ، ولم يعد اليها فى شكلها الجديد وهو المذكرات اليومية الا فى عام ١٢١٣هـ (١٧٩٨م) عندما جاءت الحملة الفرنسية الى مصر[1] . فلقد شجعه مجىء الحملة الفرنسية على معاودة الكتابة من جديد لتأريخ أحداث الحملة ، فكتب مخطوطا بعنوان « تاريخ مدة الفرنسيس بمصر » يؤرخ فيه للشهور السبعة الأولى للحملة ابتداء من ١٠ محرم عام ١٢١٣هـ (٢٥ يونيو ١٧٩٨م) حتى نهاية شهر رجب من نفس العام (ديسمبر ١٧٩٨م)[2] . واعتمد الجبرتى فيما بعد على هذا المخطوط فى اعداد كتابيه « مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس » و « عجائب الآثار فى التراجم والأخبار » بعد أن حذف الآراء الصريحة والأخبار التى تسىء الى سمعة بعض الأشخاص. ويشير الجبرتى نفسه الى هذا الأمر فى مقدمة « مظهر التقديس » فيقول : « ولقد كنت سطرت ما حصل من الوقائع من ابتداء تملك الفرنسيس لأرض مصر الى أن دخلها مولانا الوزير فى أوراق غير منظومة ... وكثيرا ما كان يخطر ببالى ، وان لم يكن ذلك من شأن أمثالى ، أن أجمع افتراقها ، وأكسبها بالترصيف اتساقها ، ليكون ذلك تاريخا مطمعا للبيب عن عجائب الأخبار وغرائب الآثار ، تذكرة بعدنا لكل جيل »[3] .

---

(١) محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، ص٣٤ — ٣٥ .

(٢) S. Moreh. «Reputed autographs of Abd Al-Rahman Al-Jabarti and related problems» BSOAS, Vol. XXVIII 3 (1965), PP. 524-540.

(٣) «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس — يوميات الجبرتى»، جزءان ، نشر محمد عطا (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٢٠ .

وفى أعقاب خروج الفرنسيين من القاهرة فى ١٤ يوليو عام ١٨٠١، دخلت القوات العثمانية القاهرة بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا، وعادت مصر مرة أخرى الى حكم العثمانيين • وقد ابتهج الجبرتى كغيره من المصريين بهذا الأمر ابتهاجا عظيما ، وسجل هذا الشعور فى كتاب اشترك فى تأليفه معه صديقه الشـيخ حسن العطار وسمياه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس » • وبدأ فى تأليف هذا الكتاب فى شهر صفر عام ١٢١٦هـ (١٨٠١م) وانتهى منه فى شهر شعبان من نفس السنة ، أى فى مدة ستة أشهر فقط • ويبدو من اهداء الكتاب الى الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا أن الكتاب قد ألف بتكليف منه ، وهو بذلك يمثل التاريخ الرسمى للحملة الفرنسية • ويبدأ الكتـاب ، بعد الحمدلة ، بمدح الدولة العثمانية الخاقانية ، ولام المماليك على تهاونهم فى تحسين الثغور والعناية بعدة الحرب ورجالها ، وسلوكهم مع أهل مصر ، ثم ذكر السلطان سليم الثالث العثمانى (١٧٨٩ — ١٨٠٧) وتداركه مصر بتخليصها من الفرنسيين • وذكر صدره الأعظم يوسف ضيا بأوصاف لاتكاد تنتهى من المدح والتفخيم والاشادة والتعظيم[1]• كما وضحت فى هذا الكتاب فكرة التمسك بالدولة العثمانية والترحيب بعودة جيشها الى مصر ، واعتبار هذا بداية لانبثاق عهد جديد زاهر ، ونهاية حكم الفرنسيين الذين كان يشير اليهم فى مواضع كثيرة من الكتاب بأنهم «الكفار» و « عصابة الكفار » و « دولة الكفر » • ولقد أحسن يوسف ضيا باشا استقبال الكتاب لأنه بعد عودته الى استانبول أطلع السلطان سليم الثالث عليه فأمر كبير أطبائه مصطفى بهجت بنقله الى التركية ففرغ من ذلك عام ١٢٢٢هـ (١٨٠٣م)[2]، وأصبح عنوان الكتاب

---

(١) محمود الشرقاوى : دراسات فى تاريخ الجبرتى — مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٥٧) ، ص٣٦ — ٣٧ •

(٢) محمد أنيس : الجبرتى بين مظهر التقديس وعجائب الآثار ، مجلة كلية الآداب — جامعة القاهرة ، المجلد الثامن عشر — الجزء الأول (مايو ، ١٩٥٦) ، ص ٦٥•

حد كبير مع الدقة التى تميزت بها كتاباته . كما اتبع الجبرتى فى جمع مادته التاريخية وترتيبها وتبويبها منهجا علميا حديثا اذ استخدم طريقة «الطيارات» أو ما نسميه الآن بالبطاقات . ولنا الآن أن نتساءل عن مفهوم الجبرتى عن علم التاريخ وفائدته وأهدافه . يقول الجبرتى نفسه : « ان التاريخ علم يبحث فيه عن معرفة أحوال الطوائف ، وبلدانهم ، ورسومهم ، وعاداتهم ، وصنائعهم ، وأنسابهم ، ووفياتهم، وموضوعه أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء ، والأولياء ، والعلماء، والحكماء ، والشعراء ، والملوك ، والسلاطين ، وغيرهم . والغرض منه الوقوف على الأحوال الماضية من حيث هى ، وكيف كانت ، وفائدته العبرة بتلك الأحوال . والتنصح بها ، وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ، ليحترز العاقل عن مثل أحوال الهالكين ، من الأمم المذكورة السالفين . ويستجلب خيار أفعالهم ، ويجتنب سوء أقوالهم ، ويزهد فى الفانى ، ويجتهد فى طلب الباقى »[1] . ومنهج الجبرتى هذا وفهمه للتاريخ يؤكد حقيقة انتمائه الى مدرسة المؤرخين الاسلاميين التقليديين ، فكان يرى — مثلهم — أن من أهم فوائد التاريخ العبرة بما جرى للغابرين والتنصح بأحوالهم .

وظهور مؤرخ كعبد الرحمن الجبرتى يعتبر ظاهرة من الظواهر التاريخية التى ليس لها تفسير واضح ، لاسيما وأن الكتابة التاريخية قد تدهورت فى تلك الفترة ، وتسربت الكتب التاريخية خارج البلاد . ويذكر الجبرتى بعض الأسباب التى أدت الى تدهور الكتابة التاريخية فيقول : «فانا لم نر من ذلك كله(أى كتب التاريخ) الا بعض أجزاء مدشتة بقيت فى بعض خزائن كتب الأوقاف بالمدارس مما تداولته أيدى الصحافين ، وباعها القومة والمباشرون ، ونقلت الى بلاد المغرب والسودان ، ثم ذهبت بقايا البقايا فى الفتن والحروب ، وأخذ الفرنسيس ما وجدوه الى بلادهم »[2] . ولكن الجبرتى أولى دراسة التاريخ

---

(١) عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣ .

(٢) عجائب الآثار ، ج١ ، ص٦ .

اهتماما بالغا ، واختلف عن معاصريه الذين نبذوا التاريخ « وأغفلوه ، وتركوه ، وأهملوه ، وعدوه من شغل البطالين ، (وقالوا أساطير الأولين) »[1] . وخطا الجبرتى خطوة كبيرة فى احياء الكتابة التاريخية وبعثها من جديد ، وعلل اتجاهه هذا بقوله : « كان علم التاريخ علما شريفا ، فيه العظة والاعتبار ،وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله فى هذه الدار ، وقد قص الله تعالى أخبار الأمم السابقة فى أم الكتاب ، فقال تعالى (لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب)[2] ، وجاء من أحاديث سيد المرسلين كثير من أخبار الأمم الماضين كحديثه عن بنى اسرائيل ، وما غيروه من التوراة والانجيل ، وغير ذلك من أخبار العجم والعرب ، مما يقضى بمتأمله الى العجب ، وقد قال الشافعى رضى الله عنه : « من علم التاريخ زاد عقله »[3] .

ورغم دقة الجبرتى وكفايته فى تدوين الحوادث ومداومته على البحث والاستقراء ، لم يكن أسلوبه يسير على نسق واحد ، بل كان مصريا عاميا كثير الأغلاط فى المفردات وفى العبارة . ولم يلتزم الجبرتى السجع ولكنه أحيانا يتفصح به فى غير موضعه فيبدو ظريفا مضحكا . وقد اعتذر الجبرتى فى مؤلفه عن ضعف أسلوبه ، وتقصيره ، وأخطائه بقوله : « هذا مع اعترافى بقصور الباع ، وفتور الطباع ، فى قوانين المعانى العربية ، ودواوين المثانى الأدبية » . ورغم ذلك ، فقد اختلفت تفسيرات الباحثين حول ضعف الأسلوب وكثرة الأخطاء . فيرى البعض أن وجود الأخطاء النحوية ليس دليلا على جهل الجبرتى بها ، فلقد آثر أن يكون قريبا من العامة فى تعبيره وأن تبقى أخطاؤهم فى تعبيرهم وفى

---

(١) عجائب الآثار ، ج١ ص ٥ ، وآخر ما جاء بالنص من سورة الفرقان ، الآية رقم (٥) .

(٢) سورة يوسف ، الآية رقم (١١١) .

(٣) عجائب الآثار ، ج١ ، ص٤ — ٥ .

كتابه[1] . ويعلل البعض الآخر هذه الظـاهرة بأن الجبرتى لم يفرغ للأدب ولا مهر فيه ، بل درس العلوم الشرعية والفلك والرياضة ثم عمد الى التاريخ ، فسبيله الدقة والتمحيص ، والرصد والتوقيت ، والصبر والمعاناة ، والقيام أحسن القيام على تدوين الوقائع ، وقد وفى الجبرتى بذلك كله . أما اللغة وتراكيبها وبدائعها فصناعة أخرى تحتاج الى مثل الوقت الذى ألف كتابه فيه ، لاسيما وأن الجبرتى ربما مات عن مسودات كتاب لا عن كتاب . ويعتقد أصحاب هذا الرأى بأنه لو كان العمر قد طال به لنقح وهذب وفتش ، وأضاف الى صناعة التـاريخ صناعة الكتابة[2] . واذا كانت بعض عبارات الجبرتى قد تميزت بحسن اللغة والتعبير فمرد ذلك الى المصطلحات والألفاظ الشرعية السائدة فى الفقه والحديث والتفسير والمعاملات ، والعبارات المحفوظة المتلقاة عن كتب الأدب . وأيا ما كان الأمر ، فقد غلب على الجبرتى طابع العصر الذى عاش فيه ، فكانت لغته تمثل لغة المثقفين فى عصره ثقافة لغوية دينيـة مصدرها الأزهر فى ذلك الوقت .

ويغطى الجزء الثالث من « عجائب الآثار » تاريخ الحملة الفرنسية التى سجل أحداثها أيضا معاصره نقولا الترك ، وهو عبارة عن مستخرج معدل من « مظهر التقديس » مع اضافة حوادث ما بين عامى ١٢١٦ و ١٢٢٠هـ . ولا يعنى هذا التعديل مجرد التنظيم والتبويب لاخراج جديد بل يحمل تغييرا موضوعيا فى تفكـير الجبرتى السياسى[3] .

---

(١) الجبرتى : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس ، نشر احمد زكى عطية وآخرين ، ج١ ، المقدمة .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، ج١ (القاهرة ، ١٩٥٥) ، ص ٤٤٠ — ٤٤١ .

(٣) محمد أنيس : الجبرتى بين مظهـر التقديس وعجـائب الآثار ، ص٦٣ — ٦٤ .

ونلاحظ عند المقارنة بين بعض النصوص الواردة فى مظهر التقديس وعجائب الآثار مقدار التباين فى عاطفة الجبرتى وموقفه المعدل ، ففى « مظهر التقديس » حمل الجبرتى حملة شديدة على الفرنسيين والمماليك، ولم ينظر الى الحوادث نظرة مجردة من العاطفة الدينية ، وأكد التمسك بالتبعية العثمانية والترحيب بعودة العثمانيين • أما فى « عجائب الآثار » فقد غير الجبرتى آراءه وحمل على الدولة العثمانية وأثنى على الفرنسيين فى عدة مواضع ، وبذلك نظـر الجبرتى الى الأحداث بعين النـاقد الموضوعى ، فليس كل ما هو غير اسلامى بسيىء ، وليس كل حكـم اسلامى طيبا • ومما لاشك فيه أن الجبرتى عندما قام باعادة كتابة تاريخ الحملة الفرنسية فى الجزء الثالث من عجائب الآثار ، قد برزت صفته كمؤرخ أكثر منه كاتب مذكرات ، فقام بفحص أحداث الحمـلة وتقييمها بعمق ودقة[1] • ولا يوجد مؤرخ غـير الجبرتى كتب عن أحداث الحملة بمثل اسهابه وتحقيقه ، فلقد مكنته عضويته فى الديوان الذى أنشأه الجنرال مينو ، وصلته القوية برجال الحملة الفرنسية ، وصـداقته الوطيـدة للشيخ اسـماعيل الخشاب — أمين محفوظات الديوان — مكنته من معرفة دقائق الأسرار[2] • ومن ناحية أخرى ، أيقظت الحملة الفرنسية عقول بعض علماء مصر ومن بينهم الجبرتى ، فكانت كتابته « فى تاريخه بعد الحملة أدق وأكثر نقدا لسير الحوادث ورجالها مما كانت عليه قبل الحملة ••• »[3] •

أما المؤرخ الثانى الذى كتب عن الحملة الفرنسية باللغة العربية بعد عبد الرحمن الجبرتى ، فهو المعلم[4] نقولا بن يوسف بن ناصيف

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٠ •

(٢) جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة فى عهد الحملة الفرنسية (القاهرة ، ١٩٥٠) ، ص ٢٣/٣٧ •

(٣) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمـد على (القاهرة ، ١٩٣٨) ، ص٢٤ •

(٤) المعلم لقب لشخص وجيه متعلم ، وهو مستمد من الانجيل لأن —

أغا الترك (١٧٦٣ ــ ١٨٢٨) ، الذى وضع كتابا عن تاريخ الحملة فى مصر والشام اسمه « ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية » • وينتسب نقولا الترك الى أسرة يونانية الأصل من القسطنطينية تحولت الى المذهب الكاثوليكى فى أوائل القرن الثامن عشر • وارتحل والده الى دير القمر ، عاصمة لبنان فى ذلك الوقت ، حيث ولد له نقولا الذى نبغ فى الأدب شعرا ونثرا • وعندما نزلت الأسرة دير القمر نسبها الوطنيون الى «التركية» وعلق لقب «الترك» بنقولا[1] • ولسنا نعرف الكثير عن نشأة نقولا الترك وحياته سوى ما نعرفه عن اتصال والده بالشهابيين على عهد الأمير يوسف الشهابى (١٧٧٠ ــ ١٧٨٨) ، واختصاصه بأبنائه وكاخيتهم أبى عساف جرجس باز وقيامه بالمهمات الدقيقة فى سبيلهم • وظل نقولا يتردد على قصر الأمير بشير الكبير (١٧٨٨ ــ ١٨٤٠) ويقوم بمهماته فى بلاطه رغم أنه قتل والده يوسف الترك فى عام ١٨٠٧ « لأنه كان متقدم (كذا) عند جرجس باز ويسمع كلامه »[2] • وعلى أية حال كان نقولا شاعرا

=

السيد المسيح عليه السلام كان يتخذ لنفسه لقب «المعلم» وكان يناديه الناس بالمعلم وقد رفض اى لقب آخر . وكان وصف نقولا «بالمعلم» دلالة على ممارسته تعليم القراءة والخط لبعض ابناء الاسر الأرستقراطية .

(١) ديوان المعلم نقولا الترك ، منشورات الجامعة اللبنانية ــ قسم الدراسات الادبية/٤ ، ضبط نصوصه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستانى ، الجزء الأول (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص١ •

(٢) « كان جرجس باز قد تناهى فى الجبر ولم عاد حسب الى احد حساب واودا به الغرور الى افعال أشيا كثيرة فى البلاد من دون شور الأمير بشير وخاطره ، وكان كثير التقلب عديما لحفظ السر يبرز منه كلام على من هو اكبر منه » ، انظر حيدر احمد الشهابى : لبنان فى عهد الأمراء الشهابيين،

مكرما فى بلاط الأمير بشير ، وكان ينفق عليه وعلى أسرته بسخاء •

وكان نقولا الترك قد زار مصر فى سبتمبر عام ١٧٨٩ ويظهر ذلك من احدى قصائده التى امتدح فيها اثنين من الشـــاميين المقيمين فى مصر[١] • وأقام فى الديار المصرية فترة من الزمن ، وكان مقيما فى « مصر القاهرة » عام ١٧٩٣[٢] ، وربما عاد الى لبنان فى العام التالى بعد أن أسس علاقات طيبة بأوساط الشوام المهاجرين الى مصر من التجار وكتاب الدواوين المنتمين الى طائفة الروم الكاثوليك مثله[٣]• ويتضح من هذا أن نقولا الترك كان على معرفة ودراية بشؤون مصر وامكانياتها الحربية والاقتصادية ، وهذا ما دفع الأمير بشير الشهابى الى ايفاده الى مصر لمراقبة الحالة العامة ابان الاحتــلال الفرنسى لها واطلاعه على أخبـــارها وما ترمى اليه أطمـــاع الفرنسيين • ويذكر دى فوربن أن حملة بونابرت على مصر كان من شأنها أن يتجاوز تأثيرها تلك الحدود الى الأراضى المقدسة ، بل الى لبنان نفسه ، وان « الستين ألفا من الدروز » الذين كانوا ينتظرون سقوط عكا لينضموا الى الجيش الفرنسى ما كانوا ليتورطوا فى هذه المغامرة الا بعد أن يعرف أميرهم بشير الثانى ، حق المعرفة ، مقدرات هذا الجيش ولمكانيات المقاومة فى الحامية المصرية[٤] • ويقول الكسندر كردان فى هذا الصدد أيضا : « كان فى استطاعة الحملة الفرنسية أن تترك أثرا ظاهرا فى حياة الدروز الذين يزعمون أنهم منحدرون من أصل فرنسى • فكان من الأهمية

=

منشورات الجامعة اللبنانية ــ قسم الدراسات التاريخية/١٧ ، القسم الثانى ، نشر وتعليق أسد رستم وفؤاد البستانى (بيروت ، ١٩٦٩) ، ص٥١٣ ــ ٥١٤ •

(١) ديوان المعلم نقولا الترك ، ج١ ، ص ٢٠ •

(٢) المصدر السابق ، ص٩٧ •

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ ــ ٢٤ •

(٤) انظر : De Forbin, Voyage dans le Levant, Paris; 1819.

الكبرى لدى زعيم هذه الأمة الحربية (أى الأمير بشير الثانى) ، أن يقف على كل صغيرة وكبيرة تتصل بحوادث مصر . وعلى ذلك أصدر أمره الى المعلم نقولا بالتوجه الى دمياط والاقامة فيها ، وهى أفضل بقعة لمراقبة الحوادث بين مصر وسوريا »[1] . وكانت رسائل نقولا الترك الى الأمير بشير الثانى تمر ، فى طريقها الى لبنان ، بمنطقة أحمد باشا الجزار ، مما عرض حامليها للخطر . ويذكر كردان أن احدى تلك الرسائل وقعت فى يد الجزار مما أدى الى نزول الكوارث بأحد اخوة المعلم نقولا القاطنين فى عكا .

ولم يغادر نقولا الترك مصر مع رجال الحملة كما اعتقد البعض ، بل ظل مقيما بها حتى عام ١٨٠٤ حين غادرها عائدا الى دير القمر حيث استأنف التدريس وقرض الشعر من جديد . وانصرف حتى وفاته عام ١٨٢٨ الى وصف عصره وبيئته ، وأصبح ديوانه من المصادر المهمة التى لا يستغنى عنها فى تاريخ الحقبة الممتدة من عام ١٧٩٠ الى عام ١٨٢٥ ويعتبر هذا الديوان صورة صادقة لحياة الشاعر مثل أسـفاره

---

(١) A. Cardin, Expédition française en Egypte, par Mou'allem Nicolas El-Turki, Paris, 1838. P.2.

حاول كردان الربط بين الزعم القائل بأن الدروز ينحدرون من أصل فرنسى وبين ايفاد نقولا الترك فى مهمة خاصة الى مصر . وكان قد أشيع عن الدروز أنهم ينتسبون الى القائد الفرنسى الصليبى دروز Dreux . وقد ذكر هذا الرأى كثير من الكتاب الفرنجة منهم : الأب أوجين روجيه الفرنسيسكانى فى تاريخه « الأرض المقدسة » ، والكاتب الروسى باسيلى فى كتابه « سورية وفلسطين » ، ورستل هيبر فى كتابه «التقاليد» . وتطرق هذا الاعتقاد الى كثير من المؤرخين العرب مثل جورجى ينى فى « تاريخ سورية » وجورجى زيدان فى الهلال . ولكن المسيو بيجيه دى سان بيير (Puget de St. Pierre) فند هذا الزعم فى كتابه (تاريخ الدروز فى لبنان) وأثبت أن المعنيين عرب (انظر: عيسى اسكندر المعلوف: تاريخ الأمير فخر الدين المعنى الثانى ، بيروت ، ١٩٦٦ ، حاشية ٢ ص٣٤ — ٣٥) .

بنوع الاختصار . والحمد لله العلى الجبار الذى أراح منهم هذه الديار » — يختلف عن عنوان النسخة التى نشرها ديجرانج وهو « ذكر تملك جمهور الفرنسية الأقطار المصرية والبلاد الشامية »[1] . وفى عام ١٩٤٨ اقتنت مكتبة الملك السابق فاروق من احدى مكتبات القاهرة مخطوطا يقع فى ٢٥٩ صفحة ، وقد جاء غفلا من العنوان واسم المؤلف، وهو منسوخ بخط غير متغير ، فيما خلا بضع صفحات فى آخره لم تلق العناية الكافية فى نسخها . وبعد أن تحقق جاستون فييت — فى ضوء ترجمة كردان — من أن المخطوط هو نفسه تاريخ نقولا الترك ، قام بنشره وترجمته الى الفرنسية والتعليق عليه ، وطبعه المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة فى عام ١٩٥٠ تحت عنوان « مذكرات نقولا الترك »[2] . وهى طبعة أوفى من طبعة ديجرانج ، اذ تنتهى حوادثها الى أغسطس عام ١٨٠٤ وتتحدث عن مقدمات حكم محمد على . وقد عزز جاستون فييت الترجمة بشروح وافية لكثير من الكلمات الأجنبية — من تركية وفارسية وايطالية وفرنسية — جرى كتاب ذلك العصر على استعمالها .

ويرى البعض أن نقولا الترك كان واضح الميل بل التعصب للفرنسيين لما له من شعر فى مدح نابليون ورثاء الجنرال كليبر . ولذلك يقول محمود الشرقاوى أن « لشهادته ... قيمة كبيرة ، فيما يتعلق بمقاومة المصريين لنابليون وحملته ، واستبسالهم فى هذه المقاومة .

---

(١) انظر : طبعة أسد رستم وفؤاد البستانى (بيروت ، ١٩٦٩) ، القسم الثانى ، ص٢١٣/٣٤ .

(٢) Nicolas Turc, Chronique D'Egypte 1798-1804, éditée et traduite par Gaston Wiet (Le Caire, 1950).

وسنعتمد فى بحثنا هذا على هذا الكتاب وسوف نشير اليه فى الحواشى بعنوان « مذكرات نقولا ترك » . ولن نعلق على الاخطاء النحوية او اللغوية التى لا تخفى على القارىء .

القبط .. والمترجمين .. وكثير من نصارى الشوام والأروام .. »[1] ، وكان من بينهم القس جبرائيل الطويل الذى عين فيما بعد أستاذا للغة العربية فى مدرسة اللغات الشرقيـة فى باريس[2] . ولقد ظن البعض أن نقولا الترك غادر مصر أيضا مع رجال الحملة ، بيد أن هذا الظن يفتقر الى دليل مادى . ومن المنطقى أن يتعاطف نقـولا الترك مع الفرنسيين كغيره من بقية «الشوام» المقيمين فى مصر[3] ، ولكن ذلك لم يؤثر على الآراء والملاحظات التى دونها فى تاريخه . وكل ما طبع من شعره الغنائى فى بونابرت لم يكن سوى قصيدة واحدة أملتهـا الظروف . وقد نشرت هذه القصيدة وترجمت فى الكتاب الذى أصدره ديجرانج ، ومطلعها[4] :

لله عصـر قـد زهـا	فلك السـعادة فيـه دار
وجمـال كوكب دولة الـ	جيش الفرنسـاوى أنـار
يـا حسـنها من دولـة	بالافتخـار لهـا اشـتهار
مقدامهـا ذو سـطوة	تهـدى الملوك له الوقـار
الشـهم بونابارتـة	ليث الوغـا والاقتـدار

---

(1) عجائب الآثار ، ج3 ، ص187 .

(2) قسطنطين الباشا : محاضرة فى تاريخ طائفة الروم الكاثوليك فى مصر (ألقاها فى النادى الكاثوليكى فى القاهرة فى 27 شباط 1930) ، حريصا ، 1930 ، ص39 .

(3) بعد أن ترك الترك مصر بعدة أعوام بلغه أن « أحد أحبـابه المدعو باسيلى فخر قنصل دولة فرنسـة ووكيل غيرها من الدول » قد اشترى قصرا فى مدينة دمياط ، فأهداه أبياتا من الشعر استمد فيها ذكرى الليالى الخوالى على ضفاف النيل . (انظر : ديوان نقولا الترك ، ج1 ، ص118).

(4) ديوان نقولا الترك ، ج1 ، ص 180 — 182 .

Desgranges, Histoire de L'expédition des francais en Egypte, PP. 281-282.

من فاق قدرا وارتقى … أوج العلا وسماء الفخار
ندب توحد بالورى … بشهامة ذات اعتبار
قهر الممالك جمة … وغزا البلاد مع الديار
وأتنا لنا بجحافل … ومراكب طوت البحار
وتملك الاسكندريـ … ـة بسرعة دون اعتبار
وملأ الأراضى عسكرا … حول الكنانة واستدار
من كل صنديد فتى … يوم القتال له اصطبار
صف الصفوف بحكمة … وفنون حرب واختبار
وسطى بشدة عزمه … وعلى جيوش الغز غار
وأراهم خطبا شديـ … ـد الهول فيه العقل حار
وأثار نار الحرب فى … يوم تشيب به الصغار
يوم يقال به لـه … لله درك من نهار
فهناك جيش الغز قد … صاح الهزيمة والفرار
ورأوا المنية فوقهم … قد أمطرت جمرات نار
ذو البطش منهم والفتى … طلب النجا وبه استجار
وتبددت تلك الجما … هير العديدة فى القفار
وتشتتت أمراءها … وغدت بذل وانكسار
وفتوح مصر كان فى … صفر وأمر الله صار
فى يوم سبت فيه قد … أرخت تم الانتصار

حقيقة أن هذه القصيدة توحى بميل نقولا الترك الى محاباة الفرنسيين، ولكننا اذا أمعنا النظر فى كتابه يظهر لنا عكس ما يقصده البعض . فقد أعجب نقولا الترك بالشجاعة العربية فى أى معسكر كانت ، فأشاد بذكرها عند الفرنسيين ، كما نوه بها لدى المماليك . وما نستطيع أن نوضحه فى هذا المجال أن نقولا الترك كان يبغض الأتراك[1] .

---

(1) مذكرات نقولا ترك ، ص ح من المقدمة .

وقد اتبع نقولا الترك الطريقة التقليدية فى كتابة تاريخه ، اذ أخضع تأريخه للأحداث لطريقة اليوميات والحوليات . ومما أضفى على كتابه قيمة تاريخية أنه كان على اتصال بكبار القوم ، من وطنيين وأجانب ، حكاما وولاة وموظفين وتجارا ، ووقف على أحوالهم وأعمالهم وأرخ أهم أحداثهم . ورغم أنه اقتصر فى تاريخه على تسجيل الأحداث ولم يتعد ذلك الى التحليل والنقد ، فانه امتاز بدقة فى النظر ، وصواب فى الحكم ، وتحر لبعض المعلومات ، ولباقة فى الوصف أعجب بها ديجرانج فنسبها الى الفن[1] ، وربما لا تبعد كثيرا عما كان يقرأه نقولا الترك فى « سيرة عنترة » ولكنه كتب تاريخه بلغة عامية ذات عبارات ركيكة ، وشط فى أسلوبه عن قواعد النحو والصرف ، واهتم فقط بتحقيق الفكرة التى يرمى اليها فى تاريخه بجمل مسجوعة . وهكذا يبدو الفرق الكبير بين أسلوب نقولا الترك ومعاصره الجبرتى ، فرغم ما شاب أسلوب الجبرتى أيضا من ضعف وتقصير وأخطاء الا أنه أفضل بكثير من أسلوب نقولا الترك الذى لم يلتزم اطلاقا بقواعد النحو والصرف والاملاء . والجبرتى ، على أية حال ، قد تتلمذ فى الأزهر ، وتلقى العلم على يد نخبة من علمائه الكبار فى ذلك الوقت ثم أصبح عالما من علمائه . وليس من المستبعد أن يكون الجبرتى — كما وضحنا من قبل — قد مات عن مسودات كتاب لم يطل به العمر لتنقيحها وتهذيبها[2] . أما نقولا الترك فيبدو أن أسلوبه كان ضعيفا وركيكا بطبيعته ، ويظهر هذا جليا فى ديوان شعره الذى لم يسم فى شىء فوق آثار التقليد النظمى المتتابع فى عصور الانحطاط ، بل كان يقل عنها فى قوة السبك وشدة الضبط . وبذلك يبدو أن « لغة العرب لم تعن تماما لحفيد اليونان ، فظل شاهد عصر جليل ، دقيق النظر ، مرهف الشعور ، صائب القياس ، بصير الحكم ، ولكنه سيىء التعبير »[3] .

---

(1) Desgranges, op. Cit., P; VII.

(2) انظر ما جاء هنا من قبل : ص ٦٥ .

(3) ديوان نقولا الترك ، ج1 ، ص ى .

واذا كان الجبرتى قد كتب بهدف « التنصح ••• والوقوف على تقلبات الزمن »[1] ، فان نقولا الترك دون تاريخه أيضا بهدف انتفاع الطلاب ، فهو يحدد هدفه ومنهجه فى مقدمة كتابه فى قوله :

« ••• قد جرت عادة الأوايل ، بتآليف الكتب والرسايل ، وتاريخ ذكر ما يمر عليهم من الحوادث الكونية ، والحركات الكليه ، كقيـام دولة على دولة ، واشتهار الحروب المهولة ، وما يتعلق بها من المواقع المريعة ، والأمور الفظيعة ، فحق لنا آن نذكر فى هذا الكتاب ، لانتفاع الطلاب ، ذكر ما أجرته يد الاقدام ، بهذه الأمصار ، منذ اذ بثت العزة الالهية ، بظهور المشيخة الفرنساوية ، وما تأتى بسببها من الفتن فى البلاد الافرنجية ، حتى عمت ساير الأقطار ، وشملت كامل الأمصار ، وقتل سلطانهم ، وخراب بلدانهم ، وانتشار شأنهم ، وربحهم بعـد خصرانهم ، وذلك بظهـور فرد أفرادهم ، وقايد أجنـادهم ، البطل الصنديد ، ذو البطش الشديد ، الأمير بونابرتة • وذكر الحروب التى ثارت فى تلك الممالك ، ووقوع الشر والمهالك ، وقهر تلك البلاد التى اتصلوا اليها ، والانتصارات العظيمة التى حصلوا عليها ، وانتقالهم المجيب من الغرب الى الشرق ، مرور أسرع من البرق ، ونزولهم على جزيرة مالطا ، كالصواعق الساقطة ، وتوجههم ثغـر الاسكندرية ، واستيلايهم على الأقطار المصرية ، والتخبير عما وقع لهم من التمليك، وحروبهم مع دولة الغز المماليك ، وركوبهم على الأقطار الشـامية ، وحصارهم لمدينة عكا المنوية ، ورجوعهم الى أرض مصر ، وجميع ما تم لهم فى ذلك العصر ، وحروبهم مع الدولتين العظيمتين الدولة العثمانية، والدولة الانجليزية ، وملاقاتهم للعساكر البحرية والبرية ، ومصادماتهم مع التجاريد الهمايونية الخنكارية ، وخروجهم من مصر القاهرة بالتسليم، من بعد حروب وافرة وهول عظيم ، من بعد مكثهم بالكنانة ثلاثة أعوام بالتمام ابتداؤها شهر محرم سنة ١٢١٣ وآخرها شهر صفر سنة ١٢١٦، وكانت ترا اعجب العجايب ، وأغرب الغرايب ، وفى هذا الكتاب أيضا

(1) عجائب الآثار ، ج١ ، ص٣ •

ذكر دخول الدولة العثمانية ، من بعد خروج الدولة الفرنساوية ، وذكر ما تم لهم مع دولة الغز المحمدية ، وذلك من بعد تملكهم دار الكنانة ، فنقول وبالله القوة والاستعانة ... »[1] .

وبدأ نقولا الترك مذكراته عن الحملة الفرنسية بلمحة سريعة عن التطورات التى حدثت فى فرنسا من الثورة الى قيام الحملة . ونستدل من هذا على أن نقولا الترك كان ملما بتاريخ الثورة الفرنسية ومغزاها، فهو يشير الى ثورة الشعب الفرنسى على الملك لويس السادس عشر والنظام القديم ، ومحاولة هروب الملك الى النمسا ، وانتهاء تلك المحاولة بالفشل واعدام الملك هو وزوجته . ولا تقتصر رواية نقولا الترك على هذا الحد ، بل انه يتطرق الى الحديث عن موقف الدول الأوروبية من الثورة الفرنسية وتكوين التحالفات الدولية ضدها ، فيذكر أن ملوك أوروبا « قامت كلها على ساق وقدم ، وقالوا لأنفسهم نحارب هذا الشعب الهايج العاصى ، ونبيد ذكره من العالم ، لكى لا تتشبه به باقى شعوب الممالك ، ويقوموا على ملوكهم ويقتلوهم ، ويخرجوا نظير هؤلاء الخارجين ، فبدوا الملوك يجيشوا عليهم . فأول من تحرك لقتالهم الانبراطور ملك النمسا ، ومملكة أسبانيا ، والانكليز ، والفلمنك ، وباقى سلاطين بلاد ايطاليا ، وبالجملة كامل بلاد أوروبا قامت ضدهم، وتعرت مشيخة فرانسا من صحبة وصداقة كامل البلاد الافرنجية »[2]. ثم تعرض نقولا الترك بعد ذلك الى انتصارات الفرنسيين و « سارى عسكرهم الكبير بونابرته » فى ايطاليا حتى تم اعداد الحملة الفرنسية واقلاعها من طولون الى الاسكندرية والأقطار المصرية . وهكذا قدم نقولا الترك للحملة الفرنسية بمعلومات عن البلاد التى خرجت منها وخط سيرها ، مما يدل على أنه كان مطلعا على أسباب الثورة الفرنسية وأهدافها ومبادئها .

---

(1) مذكرات نقولا ترك ، ص١ — ٣ .
(2) مذكرات نقولا ترك ، ص٤ — ٥ .

ويختلف نقولا الترك فى ذلك عن معاصره عبد الرحمن الجبرتى ، الذى يبدو أن معلوماته عن الثورة الفرنسية وتطوراتها كانت منعدمة. فقد استهل عبد الرحمن الجبرتى روايته عن سنة ١٢١٣هـ — وهى سنة نزول الحملة أرض مصر — بقوله : « وهى أول سـنى الملاحم العظيمة ، والحوادث الجسيمة ، والوقائع النازلة ، والنوازل الهائلة ، وتضاعف الشرور ، وترادف الأمور ، وتوالى المحن ، واختلال الزمن ، وانعكاس المطبوع ، وانقلاب الموضوع ، وتتابع الأهوال ، واختلاف الأحوال ، وفساد التدبير ، وحصول التدمير ، وعموم الخراب ، وتواتر الأسباب ، وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون »[1] . ونستشف من ذلك أن الجبرتى لم تكن لديه — مثل معاصره نقـولا الترك — صورة واضحة عن أحوال أوروبا السياسية والحضارية فى تلك الفترة ، فهو لم يتبين ما وراء الغـزو الفرنسى من أهداف سياسية واقتصادية ، واقتصر تعليله على أنه فتح دينى قام به النصارى ، وهو يعبر بذلك عن رأيه ورأى معاصريه من المسلمين ، الذين كانوا يرون أنه اذا انهزمت جيوش السلطان واستباح جند النصارى أرضه فقد اختل ميزان الحياة واضطرب أمرها . ولذلك نظر الجبرتى الى خضوع المصريين المسلمين للحكم الفرنسى على أنه شر لا يوازيه عسف ابراهيم بك أو ظلم مراد بك ، أو شرور المماليك والعثمانيين مجتمعة . وقال المغفور له الأستاذ محمد شفيق غربال — فى تفسيره لهذا الأمر — أن الحكم الفرنسى « كان انقلابا من نوع لم يعرفه المصريون ، اذ لما زال حكم مراد وابراهيم حل محلهما بونابرت ولم يكن مسلما ولا مملوكا ، ومهما قيل فى تدين الفرنسيين فى تلك الأيام فهم غير مسلمين ، قد تصل بهم الضرورة الحربية — أو ما ظنوه ضرورة حربية — الى انتهـاك

---

(١) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص٢ . وآخر ما جاء بالنص استشهاد من سورة هود ، الآية رقم (١١٧) .

الحرمات الاسلامية »[1] • ولذلك جاءت مقدمة الجبرتى عن الحملة الفرنسية تعبيرا لمفهــوم هذا العصر عن حقيقة الصراع بين الشرق والغرب ، وهو أمر يختلف فيه تماما مع نقولا الترك •

ومن خلال سردهما لأحداث الحملة الفرنسية ، تعرض الجبرتى ونقولا الترك لأهم تطوراتها ولسياسة نابليــون بونابرت الاسلامية وموقف المجتمع الشرقى الاسلامى من التقاليد والعادات الغربية ، فاتفقت وجهة نظرهما الى حد كبير • فقد تطرق الاثنان — مثلا — الى الروح الاسلامية السائدة فى ذلك الوقت والى العازل الدينى الذى كان يفصل بين الشعب المصرى وبين الحكم الفرنسى • ورغم أن نقولا الترك كان مسيحيا كاثوليكيا الا أنه أكد — مثل الجبرتى — أهمية هذا العازل وأثره فى قيام ثورة القاهرة الأولى • ويشير نقولا الترك الى هذه الروح الاسلامية عندما يتحدث عن هزيمة القوات العثمانية فى موقعة أبى قير البرية (٢٥ يوليو عام ١٧٩٩) فيقول :

« ان العساكر الفرنساوية رجعت الى مصر بنصر عظيم ، ورجع أمير الجيوش وصحبته مصطفى باشا كوسا مع ابنه وبعض أتباعه ، وحصل قهرا عظيما عن ذلك عند المصريين بانكسار هذه العمارة •

فعرف ذلك أمير الجيوش بونابرته ، وحين دخلت العلما عليه لكى يهنوه بقدومه •

فقال لهم ، كنت أظنكم أيها المصريون انكم تحبونى ، وتفرحوا بنصرتى ، وتحزنوا لحزنى ، والآن رأيتكم بضد ذلك ، فأنا قدمت لكم كل محبة ، وقلت لكم اننى أنا أحب النبى محمد ، وذلك لكون انه بطل

---

(١) انظر : محمد شــفيق غربال : الجنرال يعقــوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر فى سنة ١٨٠١ ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

صنديد نظيرى ، وصاحب فتوحات ، فذاك غزى عشرون غزوة ، وأما أنا غزوت ، وأمامى غزوات كثيرة ، وسوف تشاهدوا وتسمعوا ، والآن أنتم متضجرين من الفرنساوية ومقهورين ، فسوف يأتيكـم زمان الذى به تفتشون على عظام الفرنساوية .

وتبكون عليها ، ومثل هذا الكلام وغيره كلمهم به عدة أمرار . وكان فمدة اقامته فى مصر دايما يكلمهم باللسان ، ويكتب لهم أوراق ، ويعلقها على حيطان المدينة بالأسواق ، لكى يقرأها الشارد والوارد ، وكان يوعدهم بالاسلام ، وبناية جامع باسمه ، وبكل خير يتعلق بالأمة الاسلامية . وأما هم فكانت قلوبهم غير آمنة ولا مطمأنة ، وكانوا يقولوا كل هـذا خداع ومخـاتله لبينما يتملك ، وأما هـو نصـرانى ابن نصرانى »[1] .

وتعبر هذه الفترة التى سجلها نقولا الترك بشكل واضح عن نظرة المجتمع المصرى الدينى الى بونابرت ، فلم يصف المصريون بونابرت بأنه أوروبى ابن أوروبى ، ولم يقولوا عنه انه فرنسى ابن فرنسى ؛ بل اتخذوا من الدين معيارا لتقييمه . ويؤكد نقولا الترك فى أماكن متفرقة من مذكراته ، أنه كان يحز فى نفوس المصريين خضوع بلادهم لحكم أوروبى مسيحى ، لأن مصر بلد اسلامى منذ أن فتحها عمرو بن العاص ، ولأنها ظلت على هذا الوضع الاسـلامى على توالى الأدهر والعصور ، كما أن « هذا الأمر يصعب على أهل مدينة مثل هذه لها فى يد الاسلام من ظهور النبى ، وفى القديم قصدوا النصارى الافرنج الاستيلاء عليها جمـلة أمرار ، فما قدروا وآخرهم السلطان لويس الفرنساوى الذى انكسر فى المنصورة ، كما تخبر التواريخ . فلهذا السبب صـعب جـدا دخول الافرنـج على المصـريين الى هـذه

---

(1) مذكرات نقولا ترك ، ص٥٩ — ٦٠ .

الديار .. »[1] . وهكذا كان الشعب المصرى يردد أن بلاده كانت حصنا حصينا للاسـلام ، ومركزا مرموقا للثقافة الدينيـة العلمية الاسلامية . ويخلص نقولا الترك من وصف مشاعر المصريين الى القول بأن محاولات الفرنسيين اكتساب قلوب المصريين قد أخفقت ، بل انه ذهب الى أبعد من ذلك ، فقرر أن قبول المصريين للحكم الفرنسى انما هو أمر ضد الطبيعة .

ولقد أشار الجبرتى الى الروح الاسلامية التى تمثلت بشكل قوى فى ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) والتى يحلو لبعض الباحثين المحدثين اضفاء الطابع القومى عليها . ولا يغيب عن الذهن فى هذا المجال أن المجتمع المصرى فى القرن الثامن عشر كان مجتمعا دينيـا خالصا غلبت عليه الثقافة والآراء الدينية ، فكانت الهتافات التى رددها الثوار هتافات دينية بحتة ، لا تمت بأية صلة الى الشعارات أو المفاهيم القومية . ويصور الجبرتى الموقف عند بداية ثورة القاهرة فيقول : « وأصبحوا (أى العامة) يوم الأحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح ، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينية ، وزعر[2] الحارات البرانية ، ولهم صياح عظيم ، وهول جسيم ، ويقولون بصياح فى الكلام : نصر الله دين الاسلام »[3] . وتتفق رواية الجبرتى مع رواية نقـولا الترك فى تأكيد هذا الشعور الاسلامى ، فيقول الترك فى مذكراته عن بداية

---

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٠ — ٣١ .

(٢) يعنى اناسـا ذوى شراسة ، والمفرد (زعرور) اى سيىء الخلق كما جاء فى الفيروزابادى (مجد الدين) ، القاموس المحيـط مادة (زعر) ، الطبعة الخامسة ، شركة فن الطباعة ، القاهرة بدون تاريخ ، وانظر أيضا:
Dozy, R., Supplement aux dictionnaires Arabes; 3ème Edition;
I, 592; Leyde; Paris فقـد فسر الزاعر — أو الزعرور — بمعنى
الخسيس الدنيء (vaurien) أو الشـاطر اى الخبيث الفاجر (filon)

(٣) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ٣٥ .

الثورة : « وأهل مصر حين نظـروا أن أهل المنصـورة قاموا ضـد الفرنساوية ، وقتلوا الذين كانوا عندهم ، ولا جرى عليهم خلاف ، وكذلك أهل اقليم دمياط ، ولا جرى عليهم شيء ، فدبروا أهل مصر هذا التدبير الآتي ذكره ، وهو انه فى ذات يوم نهار الأحد ، فى عشرين ربيع آخر ، نزل أحد المشايخ الصغار ، وكان من مشايخ الأزهر ، وبدا ينادي فى المدينة ، ان كل مؤمن موحد بالله عليه بجامع الأزهر ، لأن اليوم ينبغي لنا أن نغازي فى الكفار ، وكان أغلب أهل البلد معهـم الاس بذلك »[1] • ومن الجدير بالذكر أن نقـولا الترك لم يتحرج عندما أطلق لفظة «الكفار» على الفرنسيين ، فلقد كان يصف مشاعر الناس وأحاسيسهم وصفا دقيقا ، كما كان مدركا أن مصر كانت جزءا من أرض السلطان ، زعيم الاسلام والمسلمين فى ذلك الوقت •

ويستخلص البـاحث من روايتى الجبرتى ونقـولا الترك ثلاث اتجاهات حددت موقف سكان القاهرة من هذه الثورة :

أولا : ان الدعوة الى الاشتراك فى الثورة كانت مقصورة على « المؤمنين الموحدين بالله » وهو وصف ينطبق على سكان القاهرة دون سواهم •

ثانيا : ان الجامع الأزهر كان مكان حشد التجمعات الاسلامية تتلقى فيه الأوامر ، أو الأسلحة ، أو الذخائر من قادة الثورة •

ثالثا : ان الحرب التى خاضها أهل القاهرة المسلمون ، كانت حرب جهاد دينى ، استهدفت الانتصار لدين الاسلام ، ولم يطلق فيها الثوار الهتافات التى عرفتها مصر فى القرن العشرين ، فلم يهتفوا بالاستقلال

---

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص٣٨ •

أو بحياة زعيم الثورة ، لأن أى زعيم مصرى مهما بلغت مكانته ومهابته ونفوذه فى نفوس المصريين ، كان يتضاءل مركزه اذا قورن بسلطان الدولة العثمانية ، على أساس أنه سلطان المسلمين • ويؤكد هذه الحقيقة اثنان من المؤرخين الذين عرف عنهم سلامة الحكم والتقدير ، فيقول الأستاذ محمد شفيق غربال : « ان التاريخ الصحيح لا يجد فى الفتن الشعبية بالقاهرة والأقاليم ، الا باعثا ايجابيا واحدا ، هو الرغبة فى العودة لما ألفه الناس ، ولا يمكن تسمية ما ألفوه استقلالا ، وانما اسمه الوحيد حكم المماليك تحت السيادة العثمانية »[1] • أما الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، فهو يقول عن ثورة القاهرة الأولى : « ظل الفرنسيون يحكمون البلاد نحو ثلاث سنين ، تحقق الشعب خلالها أن هؤلاء المغيرين يخالفونه فى الدين ، ويخالفونه فى اللغة ، ويخالفونه فى فى الحياة الاجتماعية التى يحياها : رآهم يحتمون عليه أمورا لم يألفها »[2] • وهكذا أدت عوامل كثيرة الى قيام الثورة ضد الفرنسيين، والى زيادة الهوة بينهم وبين المصريين من بينها اختلاف الدين والزى واللغة والتقاليد • وقد عبر الجبرتى ونقولا الترك عن هذه العوامل مجتمعة بعبارات تتسم بالوضوح والدقة •

ولم يقف الجبرتى ونقولا الترك عند موضوع الجهاد الدينى والروح الاسلامية المنتشرة فى ذلك الوقت فحسب ، بل تعرضا لمشكلة أخرى هامة ظهرت ابان الاحتلال الفرنسى لمصر ، وهى مشكلة التحرر النسائى • فلقد انتشر أثناء الحكم الفرنسى نوع من التحرر النسائى لم يتقبله مجتمع القاهرة ، بل نظر اليه على أنه اباحية وفوضى خلقية

---

(١) محمد شفيق غربال ، الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ، ص ١٥ •

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص٢١ •

لا تتمشى مع التقاليد الاسلامية ، التى كان الحكم العثمانى يحرص على احترامها حرصا بالغا . فقد اصطحب بعض الضباط الفرنسيين زوجاتهم أو عشيقاتهم الى مصر ، ويقدر بعض المؤرخين عددهن بثلاثمائة سيدة تقريبا[1] . وقد عاشت تلك الزوجات أو العشيقات فى مصـر حياة متحررة من قيود مجتمع شرقى اسلامى محافظ ، وكن يشبعن ما كانت تهفو اليه نفوسهن من كل ما هو جديد وطريف . وكتب الجبرتى عن الحرية التى مارستها السيدات الفرنسيات فى شوارع القاهرة ، وعن ملابسهن ، وعن مداعبتهن للعامة وهن يركبن الحمير ، فراح يقول : « ومنها تبرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء ، وهو أنه لما حضر الفرنسيس الى مصر ، ومع البعض منهم نساؤهم ، كانوا يمشون فى الشوارع مع نسـائهم وهن حاسرات الوجوه ، لابسات الفستانات ، والمناديل الحرير الملونة ، ويسدلن على مناكبهن الطـرح الكشميرى والمزركشات المصبوغة ، ويركبن الخيول والحمير ، ويسوقونها سوقا عنيفا ، مع الضحك والقهقهة ، ومداعبة المكارية معهم ، وحرافيش العامة ... »[2] . وبالاضافة الى هذا ، كانت السيدات الفرنسيات يراقصن الرجال فى ميدان الأزبكية فى أثناء المهرجان الكبير الذى أقامه الجيش احتفالا بذكرى قيام الجمهورية .

أما العنصر الثانى من النساء المتحررات فى مصر فكان يتمثل فى السيدات الشركسيات واليونانيات والأرمنيات ومن اليهن ، وقد كن زوجات أو مستولدات أو جوارى للأمراء المـماليك والكشاف ، جىء بهن الى مصر وأقمن فى قصور كانت غاية فى الروعة والبهاء ، وعشن حياة مترفة ناعمة باذخة ، وارتدين أرقى أنواع الملابس الحـريرية

---

(۱) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، ۱۹٥۲ ، ص٥۷۲ .

(۲) عجائب الآثار ، ج۳ ، ص۱٦۱ .

المستوردة من مصانع ليون ، والملابس الصوفية وغيرها ، وقد قتل عدد كبير من أزواجهن أو أسيادهن فى المعارك التى خاضوها ببسالة ضد الفرنسيين ، وارتفع عدد القتلى منهم فى معركة امبابة ، وتشتت شمل العائلات المملوكية ، وانطلقت السيدات الى حياة التحرر ، بعد أن كن يقضين أحلى سنوات العمر وراء المشربيات ، لا يراهن أحد من الأفراد سوى الأغوات الطواشية الذين يقومون على خدمتهن • وقد عاشت تلك السيدات بعد زواجهن من الفرنسيين حياة أوروبية مترفة منعمة ، وخرجن سافرات فى صحبة أزواجهن ، وكن يذهبن معهم الى منتدى الجيش الفرنسى المسمى تيفولى Tivoli [1] فى ميدان الأزبكية والى غيره من أماكن اللهو والتسلية •

كما كانت الاماء (الجوارى السود) عنصرا ثالثا متحررا الى أبعد حدود التحرر فى مدينة القاهرة ، وكن أيضا يعشن فى قصور الأمراء المماليك والكشاف ، وانطلقن من اسار الرق ، وكن أوفر عددا ، وأكثر جرأة فى تطوير أسلوب حياتهن • وقدم الفرنسيون لهن الملابس الأوروبية فارتدينها ، وقدموا لهن الخيول فركبنها ، وكن يغادرن منازلهن فى أى وقت ، ويطفن بشوارع القاهرة ، سافرات الوجوه ، تبدو عليهن الأناقة فى ملابسهن وزينتهن ومشيتهن وحركاتهن • ويصور نقولا الترك هذا الوضع تصويرا دقيقا ، فيقول : « وفى خمسة وعشرين ربيع ، عمل لهم مولد النبى بشنك عظيم ، بزيادة عما كان يصير فى مدة الغز • وكانت فى كل مواســم الاسلام والأعياد والموالد وجبر بحر النيل ، تصنع الفرنساوية احتفالا عظيما ، وتضرب مدافع كثيرة ، وحراقات عظيمة ، التى كانت تصير فى مدة الاسلام ، وكل ذلك لكى يجذبوهم الى محبتهم • وأما هم كما أشرنا سابق ، كانت قلوبهم

---

(١) ج. كريستوفر هيرولد : بونابرت فى مصـر ، ترجمـة فؤاد اندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٢٢٤ •

نافرت منهم ، مع أن غالب الفرنساوية وأكثرهم كانوا أشهروا ذواتهم بالاسلام ، وبدوا يتعلموا العربية ، ويدرسوا الكتب والقرآن الشريف، وكانت بيوتهم مشحونة من بنات الاسـلام ونسايهم ، لاسيما من الجوارى السود ، فكانوا بزيادة ، وكانوا يلبسوهم كسم بلاد الافرنج، ويركبوهم الخيل ويدوروا فى المدينة مكشوفين الوجوه جهارا • وكانت حريت مطلقة الى جنس النسا والبنات ، وخرجت النسا من بيوتهم خرجا عظيما لكون أن الجنس الفرنساوى له مداخله ومؤانسه ومسايره لجنس النسا بنـوع آخر على باقى الجنوس الموجودة فى العـالم بأسره »[1] • ويتفق الجبرتى فى روايته عن الاماء مع نقولا الترك اذ يقول « وأما الجوارى السود فانهن لما علمن رغبة القوم فى مطلق الأنثى ذهبن اليهم أفواجا ، فرادى وأزواجا ، فنطن الحيطان ، وتسلقن اليهم من الطيقان ، ودلوهم على مخبآت أسيادهن ، وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك »[2] •

ثم جاء عنصر رابع هو زواج الفرنسيين من المصريين المسلمات• ويكشف الجبرتى عن التبرج والفساد ودوافع هذا الزواج فى قوله :

« فلما وقعت الفتنة الأخـيرة بمصر وحاربت الفرنسيس بولاق وفتكوا فى أهلها ، وغنموا أموالها ، وأخذوا ما استحسنوه من النساء والبنات ، صرن مأسورات عندهم ، فزيوهن بزى نسائهم ، وأجروهن على طريقتهن فى كامل الأحوال ، فخلع أكثرهن نقاب الحياة بالكلية ، وتداخل مع أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر ، ولما حل بأهل البلاد من الذل والهوان ، وسلب الأموال ، واجتماع الخيرات فى حوز الفرنسيس ومن والاهم ، وشدة رغبتهم فى النساء وخضوعهم لهن ،

---

(1) ذكرات نقولا ترك ، ص ٦٠ •

(2) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص١٦٢ •

وموافقة مرادهن ، وعدم مخالفة هواهن ، ولو شتمته أو ضربته بتاسومتها ، فطرحن الحشمة والوقار ، والمبالاة والاعتبار ، واستملن نظراءهن ، واختلسن عقولهن لميل النفوس الى الشهوات وخصوصا عقول القاصرات ، وخطب الكثير منهم بنات الأعيان ، وتزوجوهن رغبة فى سلطانهم ونوالهم ، فيظهر حالة لعقد الاسلام ، وينطق بالشهادتين لأنه ليس له عقيدة يخشى فسادها ، وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء المسلمات ، متزيات بزيهم ومشوا معهم فى الأخطاط للنظر فى أمور الرعية ، والأحكام العادية ، والأمر والنهى والمناداة ، وتمشى المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها ، وأمامها القواسة والخدم ، وبأيديهم العصى يفرجون لهن الناس مثل ما يمر الحاكم ، ويأمرن وينهين فى الأحكام »[1] .

وهكذا نظر الجبرتى وسكان القاهرة الى هذا الزواج المختلط ، والى تحرر المرأة المسلمة على أنها نوع من الرذيلة . وقد شاركهم نقولا الترك هذا الرأى ، فعبر فى مذكراته عن الاستياء الشديد الذى عم المصريين بسبب حياة الخلاعة فى القاهرة ، وسمى أولئك المصريات « نساء كثيرات من الاسلام » ، وقال « خرجت النساء خروجا شنيعا مع الفرنساوية ، وبقيت مدينة مصر مثل باريس فى شرب الخمر والمسكرات والأشياء التى لا ترضى رب السموات »[2] . ويقول نقولا الترك فى مجال آخر — وهو فى هذا يتفق فى الرأى مع الجبرتى — ان المصريين لم يحتملوا اطلاقا وجود الفرنسيين فى القاهرة « ولاسيما اذا كانوا يروا نساهم وبناتهم مكشوفين الوجوه ، مملوكين من الافرنج، جهارا ماشيين معهم فى الطريق ، نايمين قاعدين فى بيوتهم ، فكانوا يكادوا أن يموتوا من هذه المناظر ، وناهيك تلك الخمامير التى اشتهرت

---

(1) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص١٦٢ .
(2) مذكرات نقولا ترك ، ص٣١ .

فى كامل أسواق المدينة جهارا ، حتى وفى بعض الجوامع أيضا ، هذا الرويا والمنظر كانت تجعل الاسلام يتنفسوا الصعداء ، ويطلبوا الموت فى كل ساعة • وكن فى مدة الفرنساوية كانت الناس الدون فى أحسن حال من بياعين ، وشيالين ، وأرباب صنايع ، وحمير ، وسياس ، وقوادين ، ونسا خوارج • وبالنتيجة الاناس الأدنيا كانوا منشرحين ، وسببه كان اطلاق الحرية ••• »[1] •

واذا كان هناك اتفاق فى الرأى بين الجبرتى ونقولا الترك حول بعض القضايا الدينيـــة والاجتماعية ، الا أننا نجــدهما يختلفان فى تفسيرهما أو نظرتهما لبعض الأمور السياسية • ونسوق فى هذا المجال مثلين للدلالة على الاختلاف فى وجهات النظر بينهما ، يتعلق الأول بوساطة العلماء لدى نابليون أثناء ثورة القاهرة الأولى ، ويرتبط الثانى برأيهما فى محمد على • ففى خلال ثورة القاهرة ، تملكت نابليون بونابرت رغبة قوية فى الانتقام من الجامع الأزهر ومن رجاله ومن يلوذ به ، فأصدر أمره فى ٢٣ أكتوبر عام ١٧٩٨ بتحطيم بعض أعمدة الجامع الأزهر أثناء الليل فى محاولة منه لهدمه • وقد دفع بونابرت الى اتخاذ مثل هذا القرار ذلك الدور القيادى البارز الذى كان يضطلع به الأزهر فى الحياة المصرية السياسية والدينية ، اذ كشفت هذه الثورة لنابليون مدى قدرة الأزهريين على تحريك الجماهير ثوريا ودينيا • الا أننـــا نلاحظ أن الأزهر لم يتم هدمه ، ونلاحظ أيضا أن المصادر الفرنسية والعربية قد التزمت الصمت ازاء هذا الأمر الحربى الذى أصــدره نابليون بونابرت • ونرجح أنه راجع موقفه بعد أن هدأت هواجسه قليلا ، بالاضافة الى ما تجدد من عوامل خففت الى حد ما من فورة غضبه ، منها سعى كبار علماء الأزهر أعضاء الديوان الى مقابلته فى مقر قيادة الجيش الفرنسى •

---

(١) ذكرات نقولا ترك ، ص٣١ •

بالواحد ، فترجوا عنده فى اخراج العسكر من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر باخراجهم فى الحال ، وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم فى الخطة كالضابطين ، ليكونوا للأمور كالراصدين وبالأحكام متقيدين »[1] .

أما نقولا الترك ، فيذكر رواية تتعارض مع ما جاء فى كل من مذكرات بونابرت ويوميات الجبرتى ، فيقول عن وساطة العلماء :

« فقامت العلما ، وجات لعند أمير الجيوش ، ودخلوا على يديه ورجليه ، وترجوه أن يسمح لهم بقيام العسكر من الجامع المذكور ، فلم قبلت رجاواتهم ، ووبخهم التوبيخ الكلى ، فهم أنكروا ان ليس عندهم علم ولا خبر بالذى حصل ، فما أمكن أن يقبل رجاهم فراحوا وأرسلوا له الشيخ محمد الجوهرى ، فهذا الشيخ كان من العلما الكبار، ولكن كان متعبد متوحد ، وفى كل حياته ما قابل أحد من الحكام ، ولا يقبل رشوة ، ولا هدية من حاكم ، وفى مدة الغز قط ما قابل أحد منهم ، بل كانوا يطلبون رضاه ودعاه وهو فى بيته . فهذا الشيخ توجه بذاته وقابل أمير الجيوش .

وقال له أنا قط فى حياتى ما ترجيت حاكم . ولا قابلت ظالم ، والآن أتيت اليك ، فلاجل خاطرى أفرج عن الأزهر لكى أرضا عليك وأدعيلك . فانشرح منه أمير الجيوش ، وأمر برفع العسكر من الأزهر ، وخامس يوم أطلق المنادى بالأمن والأمان ، وفتحت البلد ثانية ... »[2] .

الا أنه يبدو لنا صعوبة الأخذ برواية نقولا الترك عن وساطة الشيخ محمد الجوهرى ، فقد كانت تربط هذا الشيخ الوقور بالجبرتى

---

(١) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص١٦٤ — ١٦٦ .

(٢) مذكرات نقولا ترك ، ص٢٩ — ٣٠ .

أوثق الصلات العلمية والاجتماعية • وقد ترجم له الجبرتي في وفياته عام ١٢٥١هـ ترجمة ضافية[١] ، وذكر مناقبه ، وأشـاد بأستاذيته الشامخة ، وعلو مركزه ، ولكن لم يشر — لا من قريب أو بعيد — الى وساطته لدى بونابرت من أجل اخـلاء الجامع الأزهر من الجنـود الفرنسيين ، واعادة فتح أبوابه للعلماء والمجاورين ، نرى أن هذه الواقعة لو كانت صحيحة لما تردد الجبرتي في ذكرها بل وفي ابرازها ابرازا قويا ، خاصة وأن الجبرتي سجل للشيخ الجوهري مواقف هامة ومشرفة تتصل بمشيخة الأزهر ، وكل ما سطره الجبرتي عن حيـاة الشيخ الجوهري خلال الحكم الفرنسي لا يتعدى قوله : « ولم يزل وافر الحرمة ، معتقدا عند الخاص والعـام ، حتى حضر الفرنساوية واختلت الأمور ، وشارك الناس في تلقي البـلاء ، وذهب ما كان له بأيدي التجار ، ونهب بيته وكتبه التي جمعها ، وتراكمت عليه الهموم والأمراض ، وحصل له اختلاط ، ولم يزل حتى توفي يوم الأحد حادي عشرين شهر القعدة سنة تاريخه ، بحارة برجوان ، وصلى عليه بالأزهر في مشهد حافل »[٢] • ومن الملاحظ أن بعض الذين كتبوا في تاريخ مصر الحديث قد أخذوا برواية نقولا الترك بشكل حرفي من غير أن يعنوا بمناقشة جوانبها المختلفة ، ونرى أن مجرد ترديدهم لوساطة الشيخ محمد الجوهري لا يعزز تلك الواقعة ما لم تقم أسانيد قوية لتأييدها[٣] •

---

(١) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص١٦٤ — ١٦٦ •

(٢) عجائب الآثار ، ج٣ ، ص ١٦٥ •

(٣) مما يضعف رواية نقولا الترك ويثير حولها المزيد من الشكوك أن علماء الأزهر أعضاء الديوان اذاعوا في نفس اليوم الذي قابلوا فيـه بونابرت بيانا الى سكان القاهرة ، قرروا فيه أن بونابرت استجاب لشفاعتهم وطلبوا من السكان الاخلاد الى السكينة ، تجنبـا لسفك مزيد من الدماء وحفظا لعائلاتهم ، وابقاء على دينهم ، انظر : عجائب الآثار ، ج٣ ، ص٣ ، =

أما عن رأى نقولا الترك والجبرتى فى محمد على وحكمه ، فقد عبر كل منهما عن وجهة نظر متعارضة تماما مما يكسب التاريخ المصرى الحديث صبغة هامة . فالجزء الذى كتبه نقولا الترك مكملا للحملة الفرنسية ويصل بالقارىء الى شهر أغسطس عام ١٨٠٤ يمكن الباحث من الوقوف على معلومات تتصل بأوائل ظهور محمد على ، وفيه يبدى نقولا الترك تفاؤله وحسن ظنه به . بل ان العبارات التى كتبها عنه تتسم بالمدح المتزايد والتفخيم المتناهى فيقول مثلا : « وأما ما كان من أمر السارى عسكر محمد على ، صاحب المقام العلى ، والكوكب الجلى ، فانه تمكن من مصر ، وساعده النصر ، ونال مرامه ، وقهر أخصامه ، وكان رب مكيده ، وأمراه سديده ، فهذا ما تم بتقدير العزيز العليم »[1] . والواقع أن نقولا الترك لم يشهد من حكم محمد على شيئا ، فهو لم يمكث بمصر بعد عام ١٨٠٤ اذ غادرها عائدا الى لبنان ، ولم يشهد أو يدرك التحول الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى حدث فى البلاد خلال عهده . ولكن نقولا الترك — قبل أن يعود الى لبنان — أسس فى مصر علاقات طيبة فى أوساط «الشوام» وأكثرهم من التجار وكتاب الدواوين ، فبقى على معرفة بشؤون البلاد وامكانياتها الحربية والسياسية والاقتصادية . وهكذا كان نقولا الترك يميل الى محمد على ويقدره حق قدره ، وربما أدى ذلك — على الأرجح — الى ميل الأمير بشير الشهابى الثانى الى محمد على واستعداده للجوء اليه

= وراجع أيضا هذا المنشور فى : عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، ج١ ، ص ٣٨٠ .

La Jonquière C, L'Expédition d'Egypte. 1798-1801, Paris, 1899-1907; P. 285.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا البيان قد كتب بايحاء من بونابرت شأن كل البيانات التى اذاعها علماء الازهر أعضاء الديوان سواء على عهد بونابرت أو كليبر أو مينو .

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص١٨٦ .

والاعتماد عليه[1] .

لقد شهد نقولا الترك فترة الصراع التى أعقبت خروج الحملة الفرنسية من مصر ، فتحدث عن المماليك ومحاربة محمد على لهم ، وكان وصفه ينبض بالتعاطف والتأييد للجهد الذى قام به محمد على. ونسوق فى هذا المجال فقرة من الفقرات الكثيرة التى كتبها حول هذا الموضوع فيقول :

« وفى أربعة عشر يوم من هذا الشهر نهار الأحد ، تقدمت الغـز البحريين ، وسارى عساكرهم الأمـير ابراهيم بيك ، وعثمـان بيك البرديسى ، وباقى السناجق والكشاف والمماليك مع طموش العربان ، فخرج لهم ذلك الهمـام السارى عسكر محمـد على ، وهو كالأسد الدرغام ، وساقى الارناووط ، والسكمان ، ونشر الأعلام ، واصطفت الرجال للقتال ، ونعق غراب الوبال ، وتقدمت الفرسـان للميدان ، وظهرت الشجعان ، وبرزت الغزا ، والجهاد والحـرب والجلاد على الخيول الجيـاد ، وانطلقت المدافع ، واشتدت المـسامع ، وتلاطمـا الفريقان ، وامتزجا العسكران ، ولعب الهندوان ، ولعلع الزال ، وتناثرت الجماجم من العرب والأعاجم ، وسال الدما على الرمال ، وزاد النكال واشتد الجدال وامتد القتال ، واتصل الضرب والطعان ستة ساعات من الزمان ، وكان يوما يفقع المرارة من شدة الحرارة ، لأنه كان واقعا فى عاشر يوم من شهر تموز (يوليو) والشمس قد يبست الماء فى الكوز وضاقت النفوس ، وكل من الحـرب كل قرم عبـوس ، وتزاحمت الارناووط ، وتجمعت جمعا غير مفروط ، الى أن بلغ حجمها أربعة آلاف

---

(1) أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز ، القسم الاول ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ١٥ .

مقاتل ، وكان الغز مقدار ألف فارس غير القبايل ، فلم تستطع الثبوت أمام هؤلاء الرثوث ، فولوا منهزمين ، وسعوا راجعين ، الى أرض بهتين ، من بعد ما فقد منهم عدة من الفرسان ، ولم تنفعهم من هذه الحرب طموش العربان ... »[1] .

ثم يوالى وصفه للنصر الكبير الذى أحرزه محمد على والأمن والاطمئنان الذى ساد البلاد ، وانكشاف الغمة وانتشار الرخاء فى عبارات تؤكد ما سبق أن أوضحناه وهو ميله وتقديره لمحمد على ، فيقول : « وفى ٢٤ شهره من بعد رحيل الغز دخل السارى عسكر محمد على بجميع العساكر الى القاهرة بيمين ظافرة ومعدمة وافرة وأمن واطمينان وعز وسلطان وانفتحت الطرقات الأمنية وانكشفت الغمة من المدينة ، وتواردت الغلال الى القاهرة من البلاد القريبة »[2] . وهكذا لم يشهد نقولا الترك أحداث مصر بعد عام ١٨٠٤ ، فتوقفت روايته عند فترة الفوضى والاضطراب والصراع والتى انتهت بتولى محمد على حكم مصر فى عام ١٨٠٥ .

أما رواية عبد الرحمن الجبرتى عن حكم محمد على فهى أعمق وأشمل لاسيما وأنه عاصر ما يقرب من النصف الأول من حكم محمد على . واذا كان نقولا الترك قد قدر محمد على كل التقدير ، فان الجبرتى قد وقف من حكم محمد على موقف المعارضة . فلقد استند حكم الجبرتى على ما شهده من عصر محمد على أساس أخلاقى ، ومن منطلق انتمائه الى الفئات التى مستها اجراءات محمد على الصارمة كالملتزمين وكبار حائزى الأراضى وأثرياء المشايخ والمماليك . فالجبرتى — مثلا — كان ميالا للمماليك وكان يحترم الكثير منهم ، وبخاصة ابراهيم بك ومحمد بك الألفى . وأبلغ ما يصور حبه لمحمد الألفى وكرهه لمحمد

---

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٢١٥ — ٢١٦ .
(٢) مذكرات نقولا ترك ، ص٢١٧ .

على تلك العبارة التى أجراها على لسان محمد الألفى عندما اشتد به المرض فيقول : « لم يزل (الألفى) سائرا حتى وصل الى قريب قناطر شبرامنت ، فنزل على علوة هناك ، وجلس عليها . وزاد به الهاجس والقهر ، ونظر الى جهة مصر وقال : يا مصر انظرى الى أولادك وهم حولك مشتتين ، متباعدين ، مشردين ، واستوطنك أجلاف الأتراك واليهود ، وأراذل الأرنؤد ، وصاروا يقبضون خراجك ، ويحاربون أولادك ، ويقاتلون أبطالك ، ويقاومون فرسانك ، ويهدمون دورك ، ويسكنون قصورك ، ويفسقون بولدانك وحورك ، ويطمسون بهجتك ونورك . ولم يزل يردد هذا الكلام وأمثاله ، وقد تحرك به خلط دموى، وفى الحال تقايأ دما وقال : قضى الأمر ، وخلصت مصر لمحمد على، وما ثم من ينازعه ويغالبه ، وجرى حكمه على المماليك المصرية ، وما أظن أن تقوم لهم راية بعد اليوم »[1] . لقد دافع الجبرتى عن المماليك الذى لقبهم « بالأمراء المصرية » واعتبر محمد على ورجاله دخلاء على البلاد . كما أنه لم ينع على الألفى اتصاله بالانجليز ، بل انه « عندما سافر الى بلادهم تهذبت أخلاقه بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحسن سياسة أحكامهم وكثرة أموالهم ورفاهيتهم وصنائعهم وعدلهم فى رعيتهم مع كفرهم »[2] .

وهكذا لم يحفل الجبرتى بالتغيير وبواعثه ، بل أخذ يقيس الامور بمقياس الأخلاق وحدها . لقد تغنى الجبرتى بالعدل ، أى اقامة الشريعة والرفق بالرعية ، وهاجم ظلم الحكام . فلم يقدر الجبرتى كنه هذا التغيير ومغزى السياسة التى اتبعها محمد على . فلقد وقف بتاريخه عند عام ١٨٢١ ، ولم تكن سياسة محمد على قد اتضحت أبعادها وآثارها بعد . فاتهم محمد على بأنه قد اعتدى على « مساتير

---

(١) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص٣٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج٤ ، ص٤٢ .

الناس وأغلق البيوت المفتوحة لأن فى طبعه داء الحقد والشره والطمع والتطلع لما فى أيدى الناس وأرزاقهم » . فكان يعتقد أن الشغل الشاغل لمحمد على هو « تحصيل المال والمكاسب وقطع أرزاق المسترزقين والحجر والاحتكار لجميع الأسباب ، ولا يتقرب اليه من يريد قربه الا بمساعدته على مراءاته ومقاصده ، ومن كان بخلاف ذلك فلا حظ له مطلقا ، ومن تجاسر عليه من الوجهاء بنصح أو فعل مناسب ، ولو على سبيل التشفع حقد عليه ، وربما أقصاه وعاداه معاداة من لا يصفو أبدا . وعرفت طباعه وأخلاقه فى دائرته وبطانته فلم يمكنهم الا الموافقة والمساعدة فى مشروعاته اما رهبة أو خوفا على سـيادتهم ورياستهم ومناصبهم ، واما رغبة وطمعا وتوصلا للرياسة والسيادة » .

ولا غرو فقد شمت الجبرتى فى النهاية التى آل اليها السيد عمر مكرم ، اذ اعتبر ذلك عقابا سماويا له لأنه لعب دورا أساسيا فى تولية محمد على الحكم، ومن ثم فقد ساعد على تولية «ظالم» فاستحق بذلك العقاب . وأوضح الجبرتى أن محمد على عمل بذكاء وحذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه ، وبذل له الوعود الخلابة بأنه اذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم . ويعبر الجبرتى عن خداع محمد على بعبارات قوية اذ يقول : « وانتصر محمد على بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضى ... ومحمد على يداهن السيد عمر سرا ويتملق اليه ، ويأتيه ، ويراسله ، ويأتى اليه فى أواخر الليل وفى أوساطه ، مترددا عليه فى غالب أوقاته ، حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل ، واقامة الأحكام والشرائع ، والاقلاع عن المظالم ، ولا يفصل أمرا الا بمشورته ومشورة العلمـاء ، وأنه متى خالف الشـروط عزلوه ، وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن ، فيتورط المخاطب (أى عمر مكرم) بذلك القـول ، ويظن صـحته ، وأن كل الوقائع

زلابية »[1] .

وهكذا رسم الجبرتى صورة صادقة الى حد كبير عن محمد على فى هذه السنين الأولى من حكمه . ورغم أن عاطفة الجبرتى نحو محمد على لم تكن عاطفة المحبة والتقدير ، الا أن أمانة المؤرخ لم تمنعه من الاشارة الى ما فعل من عمل صالح أو نافع ، بل من الثنـــاء عليه فى بعض المواقف أيضا . فبرغم تسجيله لما حاق بالفلاحين من ظلم أثناء حفر ترعة المحمودية الذى ذهب ضحيته الكثيرون ، فانه لا يتردد فى الاشادة ببعض الأعمال الجليلة التى قام بها محمد على ، فمن ذلك — مثلا — حديثه عن دار الصناعة وانشائها فقال فيها انهـــا « دار صناعة عظيمة »[2] . كما سجل لمحمد على أنه أصلح منطقة فسيحة من الأراضى فى مديرية الشرقية ، تعرف باسم رأس الوادى ، ونقــل كثيرين من فلاحى هذه المديرية ، الذين لا يملكون أرضا ، فاستوطنوا هذه الأراضى المستصلحة وزرعوا أشجار التوت وأقاموا فيها أكثر من ألف ساقية للرى . ومما ذكره الجبرتى من الحسنات القليلة التى سجلها لمحمد على تشجيعه أبناء مصر وفتح أبواب التعليم أمامهم ، فلقد علم محمد على أن مصريا « من أولاد البلد » يدعى حسين شلبى عجوة ، اخترع آلة لضرب الأرز وتبييضه لا تحتاج الى جهد كبير . فطلبه اليه وأعطاه مالا وأمره بأن يسير الى دمياط ليقيم مصنعا تستخدم فيه هذه الآلة التى اخترعها . وأمر بأن يسلم اليه ما يحتـاجه من الأخشاب والحديد وأدوات البناء . فلما أقامه حسين عجوة ونجحت آلته ، أمر باقامة مصنع آخر فى رشيد وأنعم عليه بمال مكافأة له . ثم تنبه محمد على لما عند المصريين من قدرة ونشاط ، فأمر بانشاء مدرسة فى فنـــاء قصره ، جمع فيها طائفة من الصبية المصريين ومن مماليكه ، وخصص

---

(1) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص٣٢ .

(2) عجائب الآثار ، ج٤ ، ص٢٩١ .

لهم معلمين ، بعضهم من الأوروبيين ، وأحضر لهم الأدوات الهندسية من انجلترا ، وخصص لكل صبى راتبا شهريا وكسوة ، وكانت هذه بداية مدرسة « مهندس خانة » ، وهكذا نجد أن الجبرتى لم يظلم محمدا عليا ، ولم يغمطه قدره ولم ينشر شروره ويطو خيره ، بل كان منصفا أمينا ، يذكر ما له وما عليه ، ولقد وصف محمد على بأن له « مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان فلو وفقه الله لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة لكان أعجوبة زمانه وفريد أوانه » .

ويتضح من هذه الدراسة المقارنة أن هذين المصـــدرين يعالجان مرحلة هامة من مراحل التاريخ المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر . فقد عاصرا فترة الحملة الفرنسية وغطيا أحداثها المتلاحقة ، وانعكاساتها المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية على المجتمع المصرى ، مما يجعلهما أهم مصدرين لا غنى لأى باحث عن الرجوع اليهما والاعتماد عليهما فى رسم الصورة الحقيقية لتاريخ مصر فى تلك الفترة . كمـــا أوضحنا أثناء معالجتنا لهذا الموضوع الأهداف التى دفعت كلا من عبد الرحمن الجبرتى ونقولا الترك الى الاقدام على كتابة تاريخيهما ، وأوضحنا بالمثل مفهوم كل منهما عن التاريخ ومنهجه ، وأثر البيئة التى عاشا فيها على تفسير الأحداث التاريخية التى كتبا عنها . ولقد اتبـــع عبد الرحمن الجبرتى ونقولا الترك طريقة تكاد تكون متقاربة فى كتابة التاريخ وهى طريقة اليوميات والحوليات ، الا أن الجبرتى اهتم أيضا ــ بالاضافة الى سرد الأحداث التاريخية ــ بتراجم الشخصيات البارزة فى المجتمع فى كل عام . وقد أوضحت هذه الدراسة أنه برغم اتفـــاق الجبرتى ونقولا الترك حول بعض المسائل الدينية والاجتماعية التى نتجت عن مجيء الحملة الفرنسية ، الا أنهما اختلفا فى تفسير بعض الأمور السياسية ، وقد عرضنا لبعض الأمثلة للدلالة على ذلك . ومن

أهم النتائج التى أبرزتها هذه الدراسة المقارنة هو أن مؤلفى الجبرتى ونقولا الترك يعتبران مصدرين وثائقيين عن أحداث التاريخ المصرى ابان الحملة الفرنسية • وفى ضوء هذه الأهمية ركزت هذه الدراسة على مقارنة مقتطفات نصية من المصدرين لتفسير رأى كل من الكاتبين فى الأمور والقضايا التى طرأت على التـاريخ المصرى فى تلك الفترة ، وما سجلاه من حقائق هامة بالنسبة للمهتمين بدراسة تاريخ مصر فى تلك المرحلة •

الفصل الثانى

النظام الادارى والمالى

فى ولاية مصر العثمانية



النظام الادارى والمالى
فى ولاية مصر العثمانية

(١) ولاية مصر من ١٥١٧ — ١٥٢٥ :

ولاية خايـر بـك :

غادر السلطان سليم الأول مصر فى ١٠ سبتمبر ١٥١٧ بعد أن أمضى فيها حوالى ثمانية أشهر وعين خاير بك حاكما عليها كما عين شخصا عثمانيا يسمى خير الدين باشا نائبا على القلعة وقائدا للقوات العثمانية التى تركها فيها ولعل أهم الأسباب التى أدت الى تعيين خاير بك هى خيانته للمماليك والتجاؤه للعثمانيين ، مما سهل انتصارهم فى مرج دابق، مساعدته لهم فى السيطرة على بلاد الشام ، ثم تشجيعه للسلطان سليم والحاحه عليه فى الهجوم على مصر واطلاعه العثمانيين على ضعف المماليك فيها وعلى خير الطرق فى الاستيلاء عليها • وهناك سبب آخر لتعيين خاير بك وهو السياسة العثمانية التقليدية فى الاستعانة أولا بالحكام المحليين الموالين ، ثم توطيد السلطة العثمانية بالتدرج بعد ذلك• وهذا ما يفسر تعيين جان بردى الغزالى على دمشق وخاير بك على مصر • ويضاف الى ذلك ان السلطان سليم كان لايزال يخشى هجوم الشاه اسماعيل الصفوى ولهذا اضطر لمسايرة الامراء المماليك الموالين•

ذكر بعض المؤرخين أن السلطان سليم جعل مصر اقطاعا لخاير بك حتى موته ليس هناك من دليل قاطع على هذا ولكن الملاحظ أن خاير بك بقى بالفعل يحكم مصر حتى وفاته فى عام ١٥٢٢ • وكان يتلقى فى كل سنة فرمانا من السلطان باستمراره فى حكم مصر • ويظهر من هذا أن خاير بك لم يعين بموجب فرمان لمدى الحياة ، وأنه كان مهددا دائما بعدم تجديد ولايته • وقد حدث حين اعتلى السلطان سليمان الحكم فى سبتمبر ١٥٢٠ ، أنه لم يرسل مباشرة فرمان الاستمرار فى الحكم

الى خاير بك • وكان من ذلك أن سلطة خاير بك ضعفت فى مصر ، وطمع فيه كثيرون الى أن وصل فرمان الاستمرار بعد حوالى شهرين من اعتلاء السلطان سليمان الحكم • ويدل هذا أيضا على أن نفوذ السلطان كان قويا على خاير بك يعزله أو يبقيه حسبما يريد • كما أن وجود قوات عثمانية فى مصر وتسليم قيادتها الى أمير عثمانى كان ضمانة أخرى للسلطة العثمانية ضد خاير بك وضد المماليك الذين عادوا الى الظهور فى مصر[1] •

لقد عمل السلطان سليم على ازاحة المماليك من السلطة العليا فى مصر وكسر شوكتهم ولكنه لم يحاول ابادتهم وقد سمح لهم بأن يبقوا جنودا • وهكذا ، ما أن غادر السلطان سليم مصر حتى ظهر المماليك، وأعطاهم خاير بك الأمان ، ثم نادى عليهم بركوب الخيل وشراء السلاح والتزيى بزى المماليك لا بزى العثمانيين وانفقت عليهم الجامكيـة كما كان الأمر عليه فى السابق • واشترك المماليك جنبا الى جنب مع القوات العثمانية فى الحملات التى وجهها خاير بك ضد البدو • والجدير بالذكر أن خاير بك استخدم المماليك لقمع بعض الانكشارية والسباهية الذين تمردوا على أوامر السلطان سليم القاضية بارسالهم من مصر الى الأناضول ، وتم ارسالهم بالفعل • واستخدم المماليك فى مصر لموازنة قوة الانكشارية والسباهية ، وكثيرا ما كانت تقوم المنافسات والفتن بين الفريقين •

ولم يكن جميع المماليك مؤيدين للحكم العثمانى كما لم يكن جميع المماليك الذين عينوا ، أو استمروا ، فى مناصب هامة فى العهد العثمانى مخلصين للعثمانيين ويتبين هذا الانقسام فى الولاء منذ بداية السيطرة العثمانية فقد رأينا كيف أن خاير بك والغزالى وغيرهمـا من أمراء المماليك وقفوا الى جانب العثمانيين ضد قنصوة الغورى وطومان باى• وبسيطرة السلطان سليم على بلاد الشام ومصر ، كثر عدد المؤيدين

---

(١) انظر فيما سبق ، ص٣٢ — ٣٤ •

للعثمانيين — وهذا شيء طبيعي — وقل المعارضون ، ولكن نشاط بعضهم بقي مستترا وفي عام ١٥١٩ وردت أنباء الى القاهرة أن الأمير المملوكي اينال السيفي طراباي ، كاشف اقليم الغربية ، وجانم السيفي كاشف البهنسا والفيوم ، قبضا على اثنين من مشايخ البدو وهما حسن ابن مرعي وابن عمه ، وقد سبق أن التجأ اليهما طومان باي ، حين هرب من وجه السلطان سليم ثم سلمه اليه ليقتله وثأرا منهما ، وشرب المماليك من دمهما ، ويتبين لنا من هذا الحادث أن اثنين من المماليك من الموظفين العثمانيين قد ثأرا لقتل السلطان المملوكي . ورغم أنه يمكن القول أن قضية الثأر هذه كانت شيئا طبيعيا في التقاليد المحلية الا أننا اذا أخذنا بعين الاعتبار منصبي اينال وجانم وأهم من ذلك الدور الذي لعباه بعد سنوات في الثورة على الحكم العثماني ، لوجدنا أن ذلك كان أكثر من مجرد أمر طبيعي ولو ربطنا هذه الحادثة برد الفعل الذي حصل عند المماليك في مصر ازاء ثورة الغزالي في بلاد الشام لوجدنا أيضا أن الحادثتين مترابطتان وتدلان على انقسام في ولاء المماليك تجاه العثمانيين[1] . ومثل هذا الانقسام ليس بغريب نظرا لقرب سقوط السلطنة المملوكية ولما عرف عن المماليك من توزع في الولاء نحو أساتذتهم .

وما ان أعلن في مصر نبأ وفاة السلطان سليم حتى « أقامت المماليك الجراكسة صدورها » على حد قول ابن اياس . ولكن لم تحدث ثورة فيها بمجرد وصول هذا النبأ كما حدث في بلاد الشام ولا حتى بوصول نبأ ثورة الغزالي الى مصر عام ١٥٢٠ . وربما كان المماليك ينتظرون أن يستلم خاير بك زمام المبادرة في الثورة أسوة بالغزالي ولكن خاير بك على عكس ذلك أرسل الأخبار التي وصلته من الشام الى السلطان سليمان وأخذ يعد الجنود للزحف على الشام لمقاومة الغزالي فيما اذا أمره السلطان بذلك ويظهر أن خاير بك كان يخشى أن

---

(١) انظر فيما سبق ، ص٣٤ — ٣٥ .

ينفرد الغزالى بالسلطنة على بلاد الشام ومصر فيما اذا نجح فى حركته • وكان الغزالى قد أرسل يعرض على خاير بك بأن يعلن الثورة فى مصر ويتسلطن فيها ، ويبقى هو سلطانا فى الشام ويكون له الحكم من الفرات الى غزة ، ولكن خاير بك أبلغ ذلك أيضا للسلطان سليمان •

ان ماضى خاير بك فى اللجوء الطفى للعثمانيين أملى سلوكه الآن فى الاستمرار بالخضوع لهم وهو يعلم دون شك أنه لو أيد الغزالى لغامر بمركزه الحالى فى مصر لأنه اذا نجح الغزالى بواسطة تأييـــده فسيقوم الخلاف بينهما فى المستقبل نظرا لأن مصر وبلاد الشام كانتا فى الزمن المملوكى تحت حكم سلطان واحد ، كما أن فشل الغـــزالى سيعود بالخسارة على خاير بك اذا ما أيده • ويعتبر عدم تأييد خاير بك للغزالى سببا هاما من أسباب انكسار الغزالى • وفى الحقيقة لم يكن الغزالى مخلصا نحو خاير بك حين عرض عليه الثورة والتسلطن فى مصر لأن هدفه كان أولا القضاء على العثمانيين فى بلاد الشام ، ومن ثم التوجه الى مصر واحتلالها • ولكن فشله فى احتلال حلب كان بداية نهايته • وبشهادة ابن اياس أن الغزالى لو توجه أولا الى مصر « لكان خيرا له وكان العسكر من المماليك الجراكسة وأهل مصر والعربان قاطبة يقبلون على ملك الأمراء خاير بك ويمضون اليه فانه كان محببا للرعية » وربما كان حكم ابن اياس هذا مصيبا فيما يتعلق بالتأييد الذى كان من الممكن أن يلقاه الغزالى فى مصر فيما لو توجه اليها أولا ، نظرا لكثرة المماليك فيها ووجود معارضين للحكم العثمانى بينهم •

ولكن ما هو موقف المماليك فى مصر من هذه التطورات ؟

ان عدم ثورة المماليك فى مصر بمجرد وصول أنباء ثورة الغزالى يعود الى أسباب مختلفة • فقد كان عدد كبير من أمراء المماليك مؤيد للعثمانيين على غرار خاير بك ولما كان ولاء المماليك هو عادة لأستاذهم

ولم يكن أى من أميرى الحاج هذين من المماليك ولم يكونوا أيضا روميين بل كانا موظفين سابقين فى السلطنة المملوكية • وفى عام ١٥١٩ عين أحد مماليك خاير بك ، وهو الأمير برسباى أميرا على الحاج • ويبدو أن تعيين برسباى لهذا المنصب كان بسبب اعتداء البدو على قافلة الحاج فى العام السابق ، ويدل على اهتمام خاير بك لسلامة الحاج • ويظهر هذا التعيين من ناحية أخرى عودة ظهور المماليك واستعدادهم لاحتلال المناصب العليا وقد عين لامارة الحاج فى السنوات الثلاث التالية : ٩٢٦هـ/١٥١٩م ، ٩٢٧هـ/١٥٢٠م ، ٩٢٨هـ/١٥٢١م ، الأمير جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم فى عهد السلطنة المملوكية وفى عهد خاير بك • ثم استمر بعد ذلك مع بعض الاستثناء ، تعيين المماليك أمراء لقافلة الحاج •

ومن أبرز الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى هذه الفترة فى توطيد الحكم العثمانى فى مصر وفى القيام بدور الوسيط بين سلطان مصر واستانبول الأمير جانم الحمزاوى • ولم يكن جانم هذا مملوكا بل كان من أولاد الناس • وقد ظهر أيضا فى هذه الفترة اينال السيفى طراباى الذى عين كاشفا أحيانا على الغربية ، وأحيانا على الشرقية بالاضافة الى جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم وأمير الحاج •

والى جانب ظهور المماليك استمر عدد من الموظفين من عهد السلطنة المملوكية يشغلون وظائفهم أو وظائف أخرى الآن • وقد بقى قضاة المذاهب الأربعة يمارسون أعمالهم فى القسم الأكبر من ولاية خاير بك ، كما كان الأمر زمن المماليك • وكانوا فى مطلع كل شهر يذهبون لتهنئة خاير بك • واستمر أولاد الجيعان يشرفون على الادارة المالية فى مصر كما كان الأمر أيضا خلال المائة وخمس عشرة سنة الأخيرة من عهد السلطنة المملوكية •

وهكذا يتبين لنا ظهور المماليك كقوة عسكرية وكموظفين اداريين وكأمراء للحاج وكان يوازن سلطة المماليك العسكرية وجود القـوات الانكشارية والسباهية العثمانية فى مصر . وبقى كثـير من الموظفين المحليين يمارسون سلطة واسعة ، ومما يلفت النظر الآن اشتهار عدد من أولاد الناس مثل جانم الحمزاوى ، ومن السيفية ، مثل جانم السيفى واينال السيفى . ويعتبر هذا خروجا على التقاليد التى سارت زمن السلطنة المملوكية حين لم يكن لأولاد الناس وللسيفية أهمية كبرى عسكريا أو سياسيا وكان ممـاليك السلطان من الأجلاب والقرانصة يفوقونهم أهمية آنذاك ومهما يكن فان هذا التبدل فى الأهمية هو تطور طبيعى نظرا لزوال السلاطين والمماليك .

وقد استمر فى العهد العثمـانى استعمال الاصطلاحات الادارية المملوكية مثل لقب أمير الأمراء الذى كان يعرف به خاير بك ، واصطلاح كاشف أى حاكم اقليم وأمير ركب المحمل الذى كان يقصد به أمير الحاج، ونيابة أى ولاية . وبعض هذه الاصطلاحات ، مثل كاشف وكشوفيه ، بقى يستعمل طيلة العهد العثمانى ، بينما حلت بالتدريج مكان بعضها الآخر اصطلاحات عثمانية .

حدثت فى السنة الأخيرة من ولاية خاير بك أى فى مطلع عهـد السلطان تغييرات هامة فى الادارة فى مصر ويتفق هذا بصورة عامة مع السياسة العثمانية التى تميل الى ابقاء الادارة المحلية فى البدء ثم تعمل على الغائها أو دمجها بالأنظمة العثمانية بالتدرج . ويبـدو أن ثورة الغزالى على العثمانيين قد عجلت فى ادخال هذه التغييرات فى مصر . ورغم أن هذه التغييرات لم تكن واسعة الا أنها كانت هامة بمدلولها ومقدمة لتغيرات أوسع تلتها وتناولت التغييرات الآن القضاء وتلاشى نفوذ أولاد الجيعان وفى مايو ١٥٢٢ أرسل قاض عثمانى الى مصر وأصبح جميع العثمانيين من مدنيين وعسكريين خاضعين لسلطته فيما يختص

ظهرت فيها • فالصعيد هام لمصر لأنه يزودها بالحبوب ، واقليم الشرقية أكثر أهمية من الأقاليم الأخرى لأن الطريق التجارى بين الشام ومصر يمر فيه ، ولأنه يسيطر على طريق قافلة الحاج المصرى المتجهة الى الحجاز • أما اقليم البحيرة فهو أكثر أهمية من اقليم الغربية بسبب تحكمه فى المواصلات البحرية وفى منطقة الدلتـا الغنية ، بينما تقال الصحراء من أهمية اقليم الغربية • وكانت سياسة خاير بك ، ومن قبله السلطان سليم ، تجاه البدو تعتمد أحيانا على المصالحة وأحيانا على القوة • وكان خاير بك يهادن أحيانا قبيلة ما فى سبيل التركيز ضد قبيلة أخرى • وكان يلجأ أيضا الى سياسة التفرقة واستغلال الخـلافات الداخلية ضمن القبيلة الواحدة فى سبيل اضعافها من الداخل للتحكم فيها •

وكانت أكثرية هذه القبائل ، فى العهد المملوكى تعطى اقطاعات مقابل حمايتها للطرق ومعاقبتها اللصوص واطلق ، آنذاك ، على الزعيـم البدوى العادى لقب شيخ العرب واعتبر من أجناد الخليفة • ومنح الزعيم الأقوى لقب أمير وهى رتبة عسكرية كانت أحيـانا من نوع طبلخانة أى أمير أربعين (تحت امرته أربعين جنديا) • وقد بقيت هذه التنظيمات المملوكية سارية فى هذه الفترة من الحكم العثمانى الى أن حدثت ثورة حاكم مصر أحمد باشا الخائن فى ١٥٢٤ فجرد عندئذ زعماء البدو من اقطاعاتهم وأصبحوا ملتزمين على أراضى الدولة •

وقد خلع السلطان سليم ، حين كان فى ، مصر ، على الأمير على ابن عمر زعيم قبيلة هوارة فى الصعيد ، ومنحه امرة الصعيد ، وجعل مركزه جرجا ، وذلك بعد أن قدم اليه خضوعه ويبدو أن أمراء هذه القبيلة استمروا يحكمون الصعيد جنوبى البهنسا والفيوم بموافقـة السلطات العثمانية حتى الربع الأخير من القرن السادس عشر ، حين عين العثمانيون صنجقا (أى شخصا يحمل لقب بك) على الصعيد

وعرف الموظفون العثمانيون الذين حكموا الصعيد باسم حكام الصعيد ، وكان مركزهم أيضا جرجا • وخلع السلطان سليم على الأمير أحمد ابن بقر ، زعيم بدو الشرقية وأبقاه فى منصبه ، وكان أحمد بن بقر أمير طبلخانة فى مصر • وكذلك خلع على حسن بن مرعى أمير بدو البحيرة بسبب تسليمه السلطان طومان باى الى العثمانيين ويبدو أن بدو بنى بغداد فى اقليم الغربية لم يشتهروا آنذاك ولكن يذكر انهم كانوا فى النصف الثانى من القرن السادس عشر حكاما على المنوفية •

واعترف خاير بك ، بعد مغادرة السلطان سليم مصر بامرة أحمد بن بقر فى اقليم الشرقية ، بعد أن التزم باصلاح أحوال منطقته • كما أنه عفا عن عبد الدائم ابن الأمير أحمد بن بقر ، الذى كان عاصيا على قنصوة الغورى ومن بعده على السلطان سليم ، وكان هدف خاير بك من ذلك تأمين سلامة الحاج المصرى ، الذى كان يمر فى الشرقية من تهديد البدو ، وأيضا تأمين سلامة القوافل التجارية بين الشام ومصر• ويبــدو أنه كان يوجد نزاع على السلطة بين أحمد بن بقــر وابنه عبد الدائم • وقد استغل خاير بك هذا النزاع ليضعف بنى بقر ويضمن خضوعهم • وفى يناير ١٥١٨ خرجت بعض القوات العثمانية من مصر للحاق بالسلطان سليم • فاستغل عبد الدائم ابن بقر هذا الوضع بعد أن شاع ان القاهرة لم يعد يوجد بها جنود عثمانيون وعاد الى العصيان فاعترف خاير بك بامرة أحمد بن بقر على اقليم الشرقية بما فى ذلك، كما يبدو اقطاع ابنه عبد الدائم وأخذ يستعد لارسال جيش ضــد عبد الدائم • وفى يونيو ــ يوليو ١٥١٨ هدد عربان السوالم طريق الحاج فى الشرقية فأرسل خاير بك قوة غلبتهم ولكنها لم تقض عليهم بسبب هربهم • وكان عربان السوالم أعداء لبنى بقر وهذا ما يفسر عدم التحالف بين الفريقين •

وثارت فى عام ١٥١٨ ــ ١٥١٩ معظم قبائل البــدو فى اقليمى

البحيرة والغربية ففى البحيرة أظهر الأمير حسن بن مرعى العصيان والتف البدو من حوله ، كما انضم اليه الثائرون فى اقليم الغربية . واضطربت أحوال خاير بك مثيرا ازاء هذا العصيان ، لاسيما وأن تهديد الفرنجة من البحر نشط فى هذه الفترة . وقد استنجد شـــريف مكة بخاير بك ضد تهديد الفرنجة (فى الغالب من البرتغاليين) لميناء جدة. ولو قرر خاير بك مقاومة هذه الأخطار بالقوة فى آن واحد لما استطاع ذلك بسبب حاجته الى الجنود وبعد أن أمر بتوجيه حملة ضد حسن ابن مرعى أعطاه الأمان ليكسب صداقته وليوفر فى الوقت ذاته قواته ويركزها ضد عبد الدايم بن بقر الذى عصى فى اقليم الشرقية الأكثر أهمية . وقد تمكن خاير بك من أسر عبد الدايم ، ونصب مكانه شيخا على اقطاعه أخاه بيبرس بن أحمد بن بقر ويظهر من تهديد البدو فى الشرقية لقافلة الحاج فى عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م أن أتباع عبد الدايم قد حاولوا الثأر لأسر شيخهم ولعل هذا يفسر شنق خاير بك لجماعة من أتباع عبد الدايم والجدير بالذكر أن البدو المسيطرين على الطـــريق التى تمر منهـــا قافلة الحاج المصرى كانوا يتقاضون ضريبـــة سنوية (تسمى صرة) لقاء عدم اعتدائهم على الحاج ، وأيضا لقاء قيادتهم له فى الطريق الصحراوى . وكانوا يثورون عندما تمنع عنهم ولهذا كانت ترسل تجريده لاستقبال الحاج والمحافظة عليه وأن كثرة تهديد البدو لقافلة الحاج فى السنوات الأولى من السيطرة العثمانية ، حين كان أمير الحاج المصرى من الموظفين المدنيين ، يفسر لنا لماذا عين بعد ذلك امراء من المماليك لقيادة قافلة الحاج . ورغم أن تعيين هؤلاء كان نتيجة طبيعية لعودة ظهور الأمراء المماليك الا أنه يرينا من ناحية أخرى ، الحرص على تأمين سلامة الحاج على أيدى هؤلاء الأمراء الذين اعتادوا هم وأمثالهم تأمين ذلك ابان السلطنة المملوكية .

وبالرغم من تعدد تمـــرد البدو فى منـــاطق مختلفة اثر انسحاب

السلطان سليم فلم يكن هناك ما يجمع بين أفراد البدو هؤلاء لتوحيد ثورتهم . ولهذا حاول خاير بك أن يشترى ولاء قبيلة ما ليستطيع تركيز جهوده العسكرية ضد قبيلة أخرى ، كما أنه كان يبث التفرقة بين زعماء القبيلة الواحدة ، كما حدث مثلا فى أسر بنى بقر ليضمن تأمين نفوذه بالخديعة اذا لم يكن بالقوة وكانت مغادرة السلطان سليم لمصر مناسبة للبدو للتخلص من عبء سلطات المدن . وما كاد خاير بك يبدأ بتكييف سياسته تجاه البدو حتى برزت حالة فوضى أخرى كان مصدرها الشام، وامتد أثرها الى مصر ، وهى ثورة الغزالى ، فماذا كان موقف البدو ازاء هذه الثورة .

نجد هنا ان كل قبيلة قررت موقفها بالنظر لمصلحتها فعـربان السوالم فى أقصى اقليم الشرقية ، وقفوا الى جانب السلطة العثمانية بعد أن تصالح خاير بك معهم وأمروا بالاستعداد لمقاومة الغزالى فيما اذا توجه نحو مصر . ويبدو أن سياسة الغزالى فى البطش سابقا بقبائل البدو فى بلاد الشام مثل آل الحنش والبدو فى منطقة حوران عجلون ، قد أرهبت السوالم وغيرهم من القبائل المستضعفة . وهذا ما يفسر لماذا طرد بدو الكرك نائب الغزالى من قلعة الكرك حين أعلن ثورته . ولكن بيبرس بن بقر ثار فى الشرقية على خاير بك ، فأرسل هذا قوة ضده طردته ومؤيديه وبقى خاير بك يعترف بسلطة أحمد بن بقر نظرا لولائه . وبعد القضاء على ثورة لغزالى قدم أمراء البدو فى الشرقية والغربية خضوعهم للسلطات العثمانية .

ثورة اينال السيفى وجانم السيفى

سبقت الاشارة الى أن المماليك فى بداية الحكم العثمانى فى مصر انقسموا الى قسمين : قسم أيد العثمانيين وحصل على مناصب عليا ، وقسم آخر نقم على العثمانيين وكان بين الناقمين على العثمانيين من

الى السفلى • ولكى يوحد جانم جهوده مع زميله الثائر اينال السيفى ، اتفق معه على الالتقاء بقواتهما فى الشرقية حيث يمكنها السيطرة على الطريق التجارى مع الشام وعلى طريق الحاج ، وحيث يمكنها طلب المعونة من بدو بنى بقر • وقد حاول الزينى بركات بن موسى المحتسب التوسط بين مصطفى باشا والمماليك الثائرين ، وحصل من مصطفى باشا على كتاب بالأمان للثائرين اذا ما عادوا الى الطاعة • ولكن اينال السيفى اتهم الزينى بركات بخيانة المماليك وبتأييد العثمانيين وقتله • فثار مصطفى باشا لسماعه بذلك ، وجهز جيشا بقيادة أغا الاسكندرية قرة موسى للقضاء على الثائرين وكان هؤلاء قد اجتمعوا فى الشرقيـــة • ووعدوا من قبل عدد من أمراء المماليك فى القاهرة وخارجها بتأييدهم وذلك بأن يخرج أمراء المماليك وكأنهم يريدون قتالهـــم ثم ينضمون اليهم • وبعد انتظار دام عدة أيام فى الشرقية تبين للثائرين كذب وعود هؤلاء الأمراء المماليك الذين كانوا فى الواقع ينتظرون نتيجة القتال ، فاذا انتصر الثائرون انضموا اليهم وأقسموهم غنيمة الانتصار واذا فشلوا تبرأوا منهم وقد استفاد مصطفى باشا من هذا الانتظار ، فنظم الحملة ضد الثائرين • وخرج سليمان أغا التفنكجية مع قرة موسى ، ودعمت الحملة بالأسلحة النارية • ولكن لم يخرج فيها أحد من الجنود المماليك المؤيدين للعثمانيين • ولم يؤيد البدو الثائرين ، ولذلك فشلوا فى القتال الذى دار فى الشرقية ، وقتل جانم وارسل رأسه الى السلطان بعد أن علق بباب زويلة فى القاهرة بعض الوقت • أما اينال فانه هرب باتجاه غزة •

ولم يغتنم العثمانيون فرصة القضاء على هذه الثورة للقضاء على جميع المماليك وبقى الموالون من المماليك يتمتعون بنفوذ كبير فى مصر ، وخاصة فى الجيش • ولم يقض أيضا على جميع المماليك الناقمين • وقد أصبح كاشفا على الفيوم ، بعد ذلك الأمير جانم وهو مملوك جانم السيفى الذى قتل •

ثورة أحمد باشا الخائن :

بقيت الأمور هادئة فى مصر اثر القضاء على ثورة جانم الى أن ولى عليها أحمد باشا ، وقد دخل مصـــر فى ٣٠ أغسطس ١٥٢٣ ، ثم ما لبث أن ثار فيها فى أواخر عام ١٥٢٣ وأوائل السنة التالية • وقبل معالجة الأسباب المباشرة لثورة أحمد باشا ومعرفة الفئات التى دعمته والتى عارضته ودراسة النتائج التى ترتبت على ثورته ، يجـــدر بنا التعرف على ماضى أحمد باشا ، الذى أملى الى حد كبير سلوكه فى مصر •

كان أحمد باشا شركسي الأصل من جورجيا ، أى من المنطقة التى زودت المماليك بالكثرة الغالبية من أفرادهم ولكن أحمد باشا على خلاف المماليك تدرب فى سرايا السلطان سليم الأول ثم اشترك معه فى قتال المماليك فى ١٥١٦/١٥١٧ ، وفى السيطرة على مصر • وأصبح بعد ذلك بكلر بك (حاكم) روميليه فى ١٥١٩ • وقد أسهم فى حملات السلطان سليمان فى البلقان وفى رودس ولعب دورا بارزا فيها ومنحه السلطان تبعا لذلك رتبة وزير فى الديوان فى استانبول ، ولكن أحمد باشا كان يطمع فى الوصول الى منصب الصدارة (الوزارة) العظمى فى الدولة • ولم يعط السلطان سليمان هذا المنصب لأحمد باشا ، بل عين له أحد مقربيه المسمى ابراهيم باشا ، وعين أحمد باشا حاكما على مصر • ومن هنا نشأ الصراع بين ابراهيم باشا الصدر الأعظم الذى حاول التخلص من أحمد باشا خوفا من منافسته وبين أحمد باشا الذى احبطت آماله •

وقد وجدت لدى أحمد باشا فى مصر الدوافع التى شجعته على الثورة ولعل أهمها بعد مصر عن مركز السلطنة العثمانية ووجود فئات متنافرة فيها بعضها مازال يعارض الحكم العثمانى • ويبدو أن أصـــل أحمد باشا الشركسى قربه الى المماليك ودعمته خاصة الفئة المعارضة منهم التى التفت حوله حين أعلن ثورته •

دخل أحمد باشا يوم ٢٣ فبراير ١٥٢٤ أحدى حمامات القاهرة ، فعلم بذلك أعداؤه وعلى رأسهم محمد بك الرومى وفاجأوه ، وهو فى قلة من جنوده فهـرب ولجأ الى القلعة وحين علم بتـزايد معارضيه وبخيانة بعض أتباعه الذين أثارهم اعلان نفسه سلطانا ، فر من القاهرة قاصدا الشرقية حيث أمل بدعم بدو بنى بقر • ووعد أحمد باشا هؤلاء البـدو باعفائهم من الخراج مدة ثلاث سـنوات وبتمكينهم من نهب القاهرة اذا أيدوه • ولكن بنى بقر بزعامة الأمير أحمـد تقاعسوا عن مساعدته لما رأوا أن قضيته خاسرة • وتمـرد عليه أيضا عبد الدائم ابن بقر •

وكان أعداء أحمد باشا فى القاهرة وعلى رأسهم محمد بك وجانم الحمزاوى الذى اطلق من سجنه يحرضون أهلها ضده • وقد أقاموا فيها قائمقام (نائب الحاكم) ونائبا للقلعة وأعطـوا الأمان للمماليك الثائرين لجعلهم ينفضون عن تأييد أحمد باشا وكان زعماء المعارضة هؤلاء يستثيرون السكان للقيام على أحمد باشا بتذكيرهم بمصادراته الجائرة وبثورته على السلطان الشرعى • ويذكر نجم الدين الغزى ، صاحب الكواكب السائرة أن أحمد باشا قد فعل ما فعـله من ثورة وتسلطن ومصادرة لأعيان القاهرة باغراء ظهير الدين الاردبيلى الشهير بقاضى زاده الاردبيلى ، الذى استمال أحمـد باشا عن اعتقاده أهل السنة الى اعتقاد الشاه اسماعيل الصفوى • ويذكر أيضا أنه قد وجد عند أحمد باشا تاج من شعار الصوفية وأن أعداءه الآن فى مصر وعلى رأسهم قضاة المذاهب الأربعة قد أعلنوا كفره وأوصوا بالجهاد ضده بعد أن قتلوا الاردبيلى • ولم يذكر ابن زنبـل المعاصر شيئا من هذا الاتهام واذا كانت التهمة غير صحيحة فان اثارتها الآن تفيد فى تأليب العثمانيين والسكان المحليين ضد أحمد باشا خوفا من فصله مصر عن العثمانيين وربطها بالشاه اسماعيل الصفوى • ومهما يكن فان القوات

التي تجمعت فى القاهرة كانت أكثر مما يستطيع أحمد باشا الهارب مجابهته ، بعد أن تفرق عنه كثير من أتباعه • وزاد فى ترجيح الكفة ضده ارسال السلطان سليمان قوة انكشارية وصلت مصر بطريق البحر • ووقف بدو ابن بغداد فى اقليم الغربية ضد أحمد باشا واقتفوا أثره مع القوات العثمانية حتى أدركوه ، وقتل فى مارس ١٥٢٤ وعلق رأسه على باب زويلة ، ثم ارسل الى السلطان • وأصبح أحمد باشا يعرف بعد ذلك بالخائن •

٢ ـ النظام الادارى والمالى فى مصر العثمانية :

قدم الصدر الأعظم ابراهيم باشا الى مصر فى عام ٩٣١هـ أثر القضاء على أحمد باشا الخائن لينظم أمورها ويوطد السلطة العثمانية فيها • وقد بقى فى مصر حوالى ثلاثة أشهر بنى خلالها أبراجا فى القلعة حيث يقيم الانكشارية وعهد اليهم بالمحافظة عليها وتركيز أسلحتهم على السرايا (وهى فى القلعة) حيث يقيم الباشا ، خوفا من عصيانه ومن هنا تسمية الانكشارية بالمستحفظان • وأصدر ابراهيم باشا القانون نامه (مجموعة القوانين) التى نظمت أمور مصر المدنية والعسكرية •

وسنعتمد فى دراستنا للنظام الادارى الذى طبقه العثمانيون فى مصر على المصادر الأساسية والدراسات المتخصصة فى هذا المجال • ومن أبرز هذه المصادر «ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية» لحسين أفندى الروزنامجى ، والذى قام بتحقيقه المرحوم الأستاذ محمد شفيق غربال والأستاذ الأمريكى ستانفورد شو • وينتسب حسين أفندى صاحب الأجوبة المشهورة الى الروزنامة ، وقد تولى عمل روزنامى مصر أثناء الاحتلال الفرنسى • ولكن يجب أن نضيف الى ذلك أن الروزنامة ـ كما وصفها هو فى أجوبته بطل عملها أثناء ذلك الاحتلال، وعهد الفرنسيون ببعض اختصاصها الى لجنة من خمسة كان أعضاؤها

المصريون الشيخ المهدى وحسين أفندى والمعلم فلتاؤوس ومن يحقق النظر فى أجوبة حسين أفندى لا يلمس فيها أى أثر لما كان سائدا من الاضطراب والعسف، ومن ضياع الحقوق واختلال السجلات، ولم يصدر هذا عن غفلة ، فحسين أفندى كان من رجال الروزنامة ، وكان على رأسها أيام الفرنسيين فهو على تمام الاتصال بما هو واقع ، انما صدر هذا عن رغبته فى الاجابة على الأسئلة التى وجهت اليه بوصف ترتيب الديار المصرية كما رسمه السلاطين ، وكما يجب أن يكون لا كما عبثت به حوادث الزمان وسنحاول فى ضوء هذه الدراسة وغيرها اعطاء قدر كاف من التصور عن النظام الادارى والمالى العسكرى فى مصر العثمانية ، وينبغى أن نشير هنا - قبل الافاضة فى شرح النظام الادارى فى مصر - الى أن صاحب المنصب فى النظام المملوكى العثمانى يختلف عن موظف الحكومة فى وقتنا الحالى بما يأتى :

(١) تقلد الوظائف عن طريق الوراثة كوظائف الروزنامة مثلا فيتقلد الشخص وظيفة مورثة يدفع الحلوان وهو الرسم الذى تتقاضاه الحكومة لنقل حق أو منفعة من شخص الى آخر ،

(٢) تقلد الوظائف عن طريق الشراء كباشوية مصر أو رياسة قضائها ،

(٣) أن الحكومة فى ذلك الوقت كانت لا تدفع للموظف مرتبا ثابتا شاملا كما هو الحال الآن بل ترتب له عوائد على أبواب مختلفة من دخلها أو تعطيه حق فرض رسوم يجبيها لنفسه على أصحاب المصالح الذين ينجز لهم عملا وهكذا أو قد تدفع له مرتبا وتبيح له أن يضيف اليه عوائد تقررها له ،

(٤)أن الحكومة فى ذلك الوقت كانت تفرض على بعض أصحاب المناصب

أن يؤدوا لها مالا سنويا نظير تمتعهم بعـــوائد مناصبهم ، وهذا المال هو الذى نسميه « ميرى الوظائف » •

أولا : الباشا واختصاصاته :

كان الباشا فى مصر العثمانية هو ممثل السلطان ونائبه فى الحكم والادارة ، ونظرا لأن مصر كانت من أهم الولايات فى السلطنة العثمانية فقد كان السلطان يبعث اليها بولاة من ذوى الخبرة ممن شغلوا منصب الصدارة العظمى أو عملوا فى المناصب الرئيسية فى الدولة العثمانية أو فى ولاياتها • وفى أوائل الحكم العثمانى كان حاكم مصر يلقب بكلر بك وهى كلمة تركية وتعنى بالعربية أمير الأمراء وكان أول من لقب بهذا اللقب هو خاير بك ، وقد أشار قانون نامة الى حاكم مصر بهذا اللقب• ومن ألقاب الباشا الأخرى ، لقب والى ، فقد كان السلطان يخاطب باشا مصر بلقب والى مصر فيرى فى الفرمانات مثلا « الى عزت محمد باشا والى مصر » ولكن ينبغى ألا تخلط بين لقب باشا القاهرة أو مصر ولقب والى ، فان الوالى فى ذلك العهـــد كان يطلق عادة على رجل وظيفته الأمن فى المدينة وما يتعلق بذلك فهو شبيه بمدير الأمن فى وقتنا الحالى وقد عرفوا الوالى فى اللغة العربية باسم الزعيم وفى التركية باســـم الصوباشى ، ووجد ثلاثة من الولاة أو الزعماء فى العاصمة أهمهم : زعيم مصر (القاهرة) يليه زعيم بولاق ثم زعيم مصر القديمة • ومن الألقاب التى أطلقت على باشا مصر ووردت فى الوثائق والمصادر المعاصرة · لقب الوزير المعظم كافل المملكة الشريفـــة الاسلامية بالديار المصرية والثغور المحمية والأقطار الحجازية • كما تنعت الوثائق العثمانية باشا مصر بعدة ألقاب أخرى • فهو « محافظ أو حافظ مصر المحروسة » و « حضرت وزير روشن ضمير ، أى حضرة الوزير ذو الضمير المنير »•

ولقب باشا من باشا وهو لقب رسمى للوزراء والأمراء وكبـــار

رجال السلك العسكرى فى الدولة العثمانية وقد يكــون تحريفا لكلمة «بادشاة» الفارسية بمعنى أساس الملك وموطىء أقدام الملك أو العامل بأمر السلطان ، وقد يكون تحريفا لكلمة «بشه» التركية القديمة بمعنى الأخ الأكبر • وكان باشا مصر يعتبر وزير السلطان للشئون المصرية • وهو يطبــق قواعد الحكم فى مصر كما نظمها قانون نامه ، مع ادخال بعض التعديلات التى اقتضتها الظروف على ذلك القانون • وهو يتلقى وينفذ أوامر السلطان لادارة مصر • وهو مكلف بارسال خزينة السلطان ومعتادات الأستانة مثل مهمات بناء السفن وبعض منتجــات مصر ، وبالمواظبة على ارسال المؤن والهدايا الى الحرمين • وهو مكلف أيضا بتجهيز فرقة من الجنــد للاشتراك فى حروب السلطان • وهو يرأس الديوان الذى يساعده فى الحكم ويصدر الأوامر والفرمانات ويعين ويعزل شيوخ البلد والصناجق المصريين والكشاف ، بعــد أخذ رأى الديوان وبعد تبرير ذلك للسلطان • ويقول حسين أفندى الروزنامجى « ان الوكيل هو الباشا الذى يحضر الى مصر فى كل سنة » ، ويجب ألا يفهــم من قوله هذا ان الباشا الواحد لا يقيم فى ولايته الا سنة واحدة والحقيقة أن الباشا كان يعين لسنة واحدة قابلة للتجديد • ولكن ما جرى على الباشوات من العزل والنقل جعل متوسط مدة اقامة الواحد منهم فى باشوية مصر نحو سنتين • وعلى العموم اختلفت مدة حكم الباشوات فى مصر ففى الفترة الأولى من العصر العثمانى الممتدة من بدايته الى أواخر القرن السادس عشر ، استمر الباشوات فى شــغل مناصبهم لفترات طويلة وكانوا لا ينقلون منها الا اذا رقوا لمناصب أعلى أو اضــطروا الى الاستعفاء بسبب كبــر السن •• ومن أطول الباشوات عهدا فى مصر داود باشا الخادم (١٥٣٨ — ١٥٤٩) وسليمان باشا الخادم (١٥٢٥ — ١٥٣٥) أما الفترة الثانية من الحكم العثمانى وتمتد من أواخر القرن السادس عشر الى أواخر القرن الثامن عشر فتتسم بقصر عهد الباشوات ولم يدم حكم أطولهم مدة عن خمسة

أعوام • ويمكن تفسير هذه الظاهرة بكثرة الاضطرابات التى حدثت فى مصر فى هذه الفترة مثل ثورات الجنـد ومنازعات ومطامع الأمراء المماليك وسعيهم للسيطرة على ادارة مصر • كما يعزى ذلك أيضا الى اضطراب الأحوال السياسية فى استانبول نفسها •

وكان الباشا يصدر أوامر تعرف باسم البيورلدى وهى كلمة تركية تعنى أمرا عاليا وكان البيورلدى يصـدر دائما باللغة التركية ويحلى بالطغراء أو الخاتم الباشوى ويشار اليه باسم « بيورلدى شريف حضرة وزير » أى الأمر الشريف الصادر من الباشا وفى القرن الثامن عشر عندما سرى التدهور الى النظم الادارية فى مصر كان يشار الى أوامر الباشا بلفظ فرمانات وقد حدث ذلك من قبيل التجاوز اذ المسلم به أن الفرمان لا يصدر الا عن طريق السلطان فهو أمر سلطانى وليس أمرا باشويا •

ايرادات الباشا :

(١) قرى الكشوفية :

اتبع العثمانيون نظام منح كبار الموظفين من درجة وزير ايرادات جزء من الأرض يفصل من الأراضى السلطانية ويعرف بخاص الوزراء • وقد عرف هذا النظام فى الولايات العربية الأخرى • وطبق أيضا على باشوات مصر لأنهم كانوا يحملون رتبة وزير ، فكان من حق الباشا فى مصر أن يحصل على حق الاستغلال المؤقت لايرادات جزء من الأراضى السلطانية عرف « بقرى الكشوفية » وهى قرى كانت ايراداتها مخصصة للباشا فى عدد من أقاليم مصر • وفصلت لذلك الغـرض عن أراضى الالتزام العادى فى تلك الأقاليـم ، وقد عرفت قرى الكشوفية بذلك الاسم لأن الباشا كان يسند مهمة ادارتها واستغلالها للكشاف • وكان

للباشا وقد كانت الجمارك من أهم مصادر الثروة فى مصر بعد الأرض وكانت أهم الجمارك فى مصر هى : جمرك اسكندرية ورشيد وتوابعها وجمرك بولاق ومصر القديمة وجمرك دمياط وبراس وتوابعها وجمرك عشور أصناف بهار ويقول حسين أفندى فى أجوبته انه كان للباشا فى كل فرق بن أربعمائة فضة: أى على كل فرق بن مستورد/والفرق زنبيل يسع نحو ٣٫٥ قنطار من البن • والفضة كانت المسكوكات الدقيقة من الفضة والنحاس ويطلق على الواحد منها اسم «نصف» أو « نصف فضة » وهى المعروفة باسم الميدى والميدى تحريف «لمؤيدى» وكانت العملة الذهبية هى «الزر محبوب» أى الذهب المحبوب • وعندما فتح السلطان سليم مصر سك فيها عملة ذهبية عام ٩٢٣هـ واكتفى بأن كتب عليها كلمة «سلطانى» وعرفت أيضا باسم آخر كان يطلق على عملة ذهبية مصرية سابقة وهو «الشرقى» والمحبوب يساوى اذ ذاك ١٨٠ فضة • وكانت المبالغ الكبيرة تقدر بالأكياس ، والكيس المصرى يطلق على مبلغ قدره ٢٥٠٠٠ نصف •

(٥) ايرادات الباشا من قرى الحلوان :

وقرى الحلوان هى القرى التى يموت ملتزموها فتصبح « بلاد أموات » ، ويستطيع ورثة هؤلاء الملتزمين نقلها الى أنفسهم بشرط تأدية الحلوان الذى كان بمثابة رسم تسجيل مقداره ثلاثة أمثال فائض الالتزام • وكانت تلك الايرادات لباشا مصر منذ وقت مبكر وهى تعنى جمع الباشا لمدفوعات الحلوان التى كان يدفعها من يحلون فى قرى خلت لموت حائزيها موتا طبيعيا •

(٦) هدايا من أصحاب المناصب والرعية :

جرت العادة بأن يقدم حكام الأقاليم الهامة هدايا سنوية للباشا

وعلى سبيل المثال كان حاكم جرجا يقدم للباشا هدية سنوية مكونة من ٤٠ جوادا عربيا جميلا مسرجا ، أربعين عبدا أسودا ، عشرة خصيان سود من الحبشة ، وعشرين جارية سوداء ومائة جمل من المسك والعنبر والكافور وسن الفيل ورؤوس التماسيح وأشياء أخرى كما كان الباشا يحصل على ما يقــرب من مليونين من البارات سنويا من أمير الحج والحجاج فى السنوات التى كانت قوافل الحجاج تذهب وتعــود فيها فى أمن وسلام •

(٧) عوائد على أمين البحرين :

وهو المشرف على رسوم الغلال الواردة على ساحل بولاق ومصر القديمة وله الاشراف على السفن فى النيل والبحيرات •

(٨) عوائد على أمين الخردة :

وهو المشرف على جميع رسوم الملاحة والنساء العوالم والسحرة والقردتية والطبــالين والمشعوذين والبهلوانات والبلياتشو وبائعــى الحشيش •

وكان الباشا يعزل من ولاية مصر بخط شريف يبعث به السلطان على يد قابجى باشا[1] ليعلن الباشا بقرار عزله ويحدد له الجهة التى سيتوجه اليها بعد ذلك ويصحب هذا القابجى غالبا «مسلم» ـــ الباشا الجديد الذى يأتى الى مصر حينئذ لاعلان خبر تعيينه ولتنصيب قائمقام له يمثله حتى وصوله • وكان البكوات المماليك يستطيعون عزل الباشا

---

(١) قابجى باشى : رئيس فرقة القابجيــة وهم حرس بوابات قصر السلطان وكانت لهم مهمة أخرى فكانوا يوظفون فى المحــل الأول بصفتهم تشريفاتية فى حفلات الاستقبال التى تجرى بالقصر والبعثات ذات الأهمية الخاصة والسرية بوجه خاص •

وعندما يقررون خلك « كان يجتمـع الصناجق والأغاوات واختيـارية الأوجاقات ويطلعون الرميلة ويرسلون للباشـا من كل أوجاق أربعة أختيارية ينزلونه فيطلعون اليه فى القلعة يقولون له ان العساكر قامت على اختياريتها والاختيارية قامت على أغاواتها والأغاوات قامت على الصناجق لم يرضوك حاكما عليهم» وتمثلت أسباب عزل الباشا فيما يلى:

(١) اعتلاء سلطان جديد عرش السلطنة .

(٢) سوء تصرفات الباشا .

(٣) النقل للعمل فى ولاية أخرى .

(٤) النقل لمنصب الصدارة العظمى أو غيرها من المناصب العليا فى السلطنة .

(٥) فساد الادارة المركزية .

(٦) مؤامرات الحامية وأمراء المماليك فى مصر بسبب قيامه باشاعة الفرقة بينهم أو لانحيازه لجانب أحد الأمراء .

معاونو الباشا :

وكانت توجد الى جانب الباشا طائفة من الموظفين يساعدونه فى ادارة شئون البلاد وهم :

القائمقام : وهو فى الواقع ليس من معاونى الباشا ولكنه الشخص الذى يقوم بعمل الباشا خلال فترة خلو منصب الباشوية لعزل الباشا أو وفاته حتى قدوم باشا آخر .

الكتخدا : وكيل الباشا ويسمى أحيانا الكخيا ويعينه السلطان برتبة صنجق ويتغير بتغير الباشوات وهو يعاون الباشـــا فى أعمـــاله الرسمية وغير الرسمية ويوقع الأوراق بالنيابة عنه أثناء غيابه • وفى بعض الأحيان كان الكتخدا يتولى منصب القائمقام عند وفاة الباشا فى مصر • وقد ضعفت سلطة الكتخدا فى أواخر القرن الثامن عشر فلم نعد نسمع عن كتخدا يسيطر على أمور البلاد ويدير شئونها بتدبيره كما رأينا فى أوائل العهد العثمانى • ويرجع ذلك الى سيطرة الأمراء المماليك على الادارة وتقلدهم أهم مناصبها واضعافهم لسلطة الباشا نفسه مما أدى الى ضعف نفوذ وسلطة الكتخدا نائبه ووكيله •

المهردار : أمين خاتمه أو حامل خاتمه والمختص بوضع ختـــم البيورلدات الصادرة عنه وكان المهردار يتقـاضى عوائد من كل من استصدر من الباشا تمكينا مختوما بخاتم الباشا • كالتقسيط الذى يمكن الملتزم من حصة التزامه والفـــرمانات والتذاكر الديوانية (والتذاكر الديوانية اصطلاح يرجع عهده بنفس الاستعمال لما قبل الفتح العثمانى وقد عرف القلقشندى (صبح الأعشى ، جـ١٣/٧٩) التذكرة بأنها تضمين جمل الأموال التى يسافر بها (أى التذكرة) الرسول ليعود اليها أن أغفل شيئا منها أو نسيه ، أو تكون حجة له فيما يورده ويصدره • وسنرى فيما بعد أن تحصيل الأموال الأميرية كان موكولا الى أوجاق الجاويشية فكانت تعطى لهم التذاكر بحمل الأموال التى يكلفون جمعها)•

الخزينة دار : أمين صندوق الباشا وهم من أهم أتباع الباشا وكان له عوائد على الأمراء والكشاف وأرباب المناصب وقت توليتهم •

الترجمان : يقوم بمهمه الترجمة من التركية لغة الباشا الى العربية وبالعكس وذلك فى مجالس الحكم والادارة •

وفى تحليله لأجوبة حسين أفندى الروزنامجى أشار شفيق غربال الى أنه وجد فى مصر ديوانان الديوان الخصوصى وتغلب عليه الصفة التنفيذية وربما يكون هذا هو ديوان ناظر الأموال الذى أشار اليه قانون نامة مصر والثانى الديوان العمومى وتغلب عليه صفة تداول الرأى ، والأرجح انه الديوان العالى ٠

الديـوان العـالى :

أشار كثير من المؤرخين الى هذا الديوان باسم الديوان الكبير ٠ وقد أنشىء هذا الديوان فى مصر لأول مرة بعد اعلان قانون نامة مصر عام ١٥٢٥ الذى نص فى المادة الثانية والثلاثين منه على انشاء هذا الديوان وأشار اليه باسم الديوان فقط ٠ وقد أشارت الوثائق والمصادر المعاصرة الى هذا الديوان باسم « الديوان العالى » أو «ديوان مصر المحروسة» العالى ٠ وكان المقر الأساسى لهذا الديوان فى القلعة فى قاعة الغورى ، وحدد قانون نامة مصر عدد مرات عقد الديوان بأربع مرات فى كل أسبوع ولم يحدد أى أيام الأسبوع تعقد فيها تلك الجلسات ، وكان الباشا عندما يقرر عقد جلسة للديوان العالى كان كاتب الديوان يكتب «التنابيه» وهى تذاكر دعوة لأعضاء الديوان لحضور الجلسة المزمع عقدها وترسل تلك «التنابيه» مع الجاويشية الى الأعضاء فى الليلة السابقة لعقد الجلسة ٠

وكانت عضوية الديوان وظائف وليست عضوية أشخاص لهم مكانة فى المجتمع فكتخدا الباشا عضو فى الديوان العالى بحكم منصبه وكذلك قاضى عسكر أفندى أو قاضى القضاة والدفتردار وكذلك الروزنامجى والأمراء الصناجق واغاوات واختيارية الأوجاقات السبع ٠ وكانت عضوية هؤلاء الأشخاص ثابتة وتابعة لوظائفهم لذا كان لابد من حضورهم جلسات ارسال الخزينة الارسالية واعلان وفاء النيل واستلام

أمير الحج لأموال الحرمين ومحاسبة الباشا وغير ذلك . وفى الجلسات التى كان يعقدها الديوان العالى لمناقشة بعض القضايا الهامة ، فلم يكن يشترط حضور كل هؤلاء الأعضاء وانما كان يحضرها أساسا قاضى القضاة أو نائبه وبعض الأعضاء الآخرين . وفى هذه الجلسات ذات الطابع الخاص كان يحضرها أشخاص ليسوا من أعضاء الديوان وانما يحضرون بوصفهم أطراف فى النزاع أو شهود فى صف أحد المتقاضين وهؤلاء كانوا من ذوى الشخصيات المختلفة فمنهم التجـار والعلماء والنساء فى بعض الحالات وأرباب الحرف . وربما أوحى حضور هذه الشخصيات الى بعض المؤرخين أن التجار والعلماء وأرباب الحرف كانوا أعضاء فى الديوان العالى .

وكان الباشا يرأس جلسات الديوان وفى بعض الأحيان كان ينيب عنه كتخداه فى رئاسة الجلسة . وفى حالة عدم وجود باشا فى مصر كان القائمقام هو الذى يرأس جلسات الديوان العالى أما الجلسات ذات الصفة القضائية فكان يرأسها الباشا أحيانا أو كتخداه أو قاضى القضاة أو أحد نوابه . وكان يحضر جلسات الديوان طائفة من الموظفين بحكم وظائفهم مثل المهردار والدويتدار (حامل الدواة) وأكثر من بيورلدجى لتحرير البيورلدات ، بالاضافة الى مجمـوعة من الكتاب والتراجمة وأهمهم « ترجمان ديوان » ويشار اليه باسم الترجمـــان الكبير وترجمان قاضى العسكر ويشار اليه بالترجمان الصغير . ومن الكتاب كاتب الديوان بالرومى أى باللغة التركية وكاتب الديوان بالعربى أى باللغة العربية .

وعند عقد الجلسة كان الباشا يجلس فى « ديوان الغورى » وعلى يمينه قاضى القضاة وعلى يساره الدفتردار والخزنة دار ، ثم يجلس الأمراء الصناجق واختيارية الأوجاقات كل حسب رتبته ولم يكن الباشا يراقب جلسات الديوان العالى من وراء ستار كما أشارت بعض المراجع

وشبهته فى ذلك بالسلطان العثمانى الذى كان يحضر جلسات الديوان فى استانبول من وراء ستار . فوثائق الديوان العالى نفسه ووثائق دار المحفوظات لا يوجد بها ما يدل على أن الباشا كان يجلس لمراقبة جلسات الديوان العالى من خلف ستار بل من الواضح انه كان يحضر الجلسة ، ويشترك فى المناقشات بصورة ظاهرة .

وكان الديوان العالى يمثل فى مصر العثمانية المجلس الادارى الأعلى فى البلاد . وتتلخص اختصاصاته فيما يلى :

(١) دراسة ومناقشة تعليمات الباب العالى لادارة مصر .

(٢) مناقشة شئون مصر المالية وأوجه النقص أو الزيادة فيها وما يرسل الى الحرمين وما ينفق فى مصر وما يرسل للباب العالى كخزينة ارسالية .

(٣) القيام بعمليات توزيع مقاطعات الجمارك والمقاطعات الزراعية (التزامات الأراضى) والفراغ والتنازل عنها من أصحابها الآخرين .

(٤) تعيين الصناجق وتعيين شيخ البلد فى القرن الثامن عشر ومحاسبة واعلان وفاء النيل وتوزيع أوراق الجزية المطلوبة من أهل الذمة .

(٥) القيام بعمل محكمة استئناف عليا لقضايا رجال الباشا وكبار الأمراء المماليك .

(٦) النظر فى منازعات كبار موظفى الادارة ومنازعات كبار الملتزمين وقضايا الأوقاف وقضايا الأحوال الشخصية وقضايا المنازعات على الأمانات والديون .

وعرفت قرارات الديوان العالى بالأحكام الديوانية وكان القرار يصدر فى نهاية الاجتماع على شكل بيورلدى أى أمر من الباشا ويشار

اليه باسم « بيورلدى على بياض » وقد استمر ذلك التعبير مستعملا منذ بداية العصر العثمانى فى مصر حتى النصف الأول من القـرن الثامن عشر أما فى النصف الثانى منه فقد أطلقت الوثائق على قرارات الديوان اسم الفرمانات •

نظـام الجمعيـة :

ظهر نظام « الجمعية » فى مصر فى النصف الثـانى للقـرن السابع عشر ، وقد اختلفت «الجمعية» عن الديوان العالى فى أسباب عقدها والشكل الذى كانت تأخذه وعضويتها وبينما كان الديوان العالى مجلسا ثابتا وله مقر معروف كانت «الجمعية» اجتماعا مؤقتا لا يتم الا فى حالة حدوث أزمة عامة تمس حياة الرعية • وكانت «الجمعية» تعقد فى معظم الحالات فى بيت أحد كبار الأمراء صاحب النفوذ الأعلى فى وقته ، وفى أحيان قليلة كانت «الجمعية» تعقد فى قاعة الديوان فى القلعة •

وكان يحضر اجتماع «الجمعية» أعضاء الديوان العالى من أمراء صناجق وكتخدا الباشا وكبار ضـباط الأوجاقات وقاضى القضـاة • أما الباشا فلم يكن يحضر مثل هذه الاجتماعات الا فى حالات قليلة ، عندما تعقد «الجمعية» فى مقر الديوان بالقلعة • وكان يحضر اجتماع «الجمعية» بالاضافة لأعضاء الديوان كل ذوى الجاه والنفوذ فى مصر فيحضرها أرباب السجاجيد والمفتون ومشايخ الطوائف الحرفية ، وكبار الملتزمين وكبار الأشراف وكان الأسلوب الذى يتبع فى الدعوة لاجتماع «الجمعية» مماثلا لذلك الذى كان يتبع فى الدعوة لعقد جلسة للديوان فيكتب كاتب حوالة «التنابيه» تذاكر الدعوة وتذهب بها الجاويشية الى منزل الأعضاء المطلوب حضورهم «الجمعية» •

ومن الأزمات العامة التى عقدت من أجلها الجمعية فى عام ١١٥٢هـ/ ١٧٣٩م الأزمة التى وقعت بسبب ارسال السلطان خطا شريفا صحبه قابجى باشا يطلب رفع المقاطعات (التزام الجمارك) كلها من الأمراء والمماليك (المصرلية) عن عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م وأن يرسل الباشا أغاوات وكتابا من طرفه يديرون تلك المقاطعات . فعقد الباشا جلسة للديوان العالى قرىء فيها الأمر السلطانى بحضور أعضاء الديوان الأصليين وهم الصناجق وأغوات واختيارية الأوجاقات السبعة . ولكن هؤلاء لم يرضوا بتنفيذ الأمر السلطانى القاضى بحرمانهم من التزام الجمارك ونزلوا من الديوان وتجمعوا فى منزل عثمان بك الفقارى لمناقشة الأمر وكيف أن هذه المقاطعات كانت لهم من وقت بعيد وأنهم لا يمكن أن يتنازلوا عنها . واستقر رأيهم على عرض الأمر على الباشا الذى أجابهم بأنه امتثالا لأوامر السلطان أرسل أغوات وكتابا الى ثغور رشيد والاسكندرية ودمياط ومصر القديمة والملاحة والخضرة والخردة وسوق السمك ولكنه لارضائهم كتب لهم فرمانا بالجمعية فى بيت عثمان بك زين الفقار وأنه يصرح لكامل أعيان مصر والمشايخ بالاجتماع للكتابة للدولة بشأن الأمر الوارد منها . وفى اليوم التالى انعقدت الجمعية فى المنزل المذكور بحضور قاضى العسكر والسادات والبكرى ونقيب الأشراف واستقر رأيهم على كتابة التماس للسلطان للرجوع عن قراره ، ثم وضعوا أسماء كل من حضروا الاجتماع وختم الجميع بما فيهم قاضى العسكر ونائبه وأرسلوه صحبة رسولين واحد من الانكشارية والثانى من العزب الى استانبول .

وهكذا فان اجتماعات الجمعية كانت تعتبر نوعا من اجتماعات الديوان ولكن بصورة موسعة أى بعضوية أكبر تشمل بالاضافة لأعضاء الديوان الأصليين من صناجق وأغاوات واختيارية الفرق السبع كل ذوى الجاه والنفوذ فى مصر من أرباب سجاجيد وعلماء ومفتين ورؤساء

حرف وملتزمين وكان الهدف من جمع كل هؤلاء فى جمعية واحدة هو حل مشكلة عامة تتطلب تضافر جهود جميع من يعنيهم الأمر لحلهـا ومن بين هذه المشاكل ارتفاع الأسعار ومشاكل نقص المبالغ المخصصة للخزينة واضطراب العملة واختلال الأسواق • ولهذا فالجمعية كانت نظاما مؤقتا وتعقد لأغراض خاصة وربما كان ظهورها فى مصر نتيجة لضعف السلطة العثمانية فيها وافتقار السلطان للقوة اللازمة لفرض أوامره وتنفيذ تعليماته فى مصر التى سيطر الأمراء المماليك فيها على كل فروع الادارة والثروة والنفوذ وقد استمر الديوان العالى جنبا الى جنب مع نظام الجمعية يمارس اختصاصاته فى المسائل العادية التى لا تستدعى الحصول على رأى عام وموافقة للأطراف المتعددة للمسائل موضع البحث •

ثانيـا : الأوجاقات العسكرية :

عندما فتح السلطان سليم الأول مصر ترك فيها حامية عثمانية مكونة من خمسة آلاف فارس ونحو خمسمائة رام بالبنادق • ولكـن التنظيم الحقيقى لذلك الجهـاز لم يبدأ الا فى عهد السلطان سليمان القانونى الذى أصدر قانون نامة مصر وقد نص هذا القـانون على تكوين ست طوائف أو فرق أو بلوكات أو أوجاقات عسكرية فى مصر هى : الانكشارية والعـزبان والتفنكجيان والجنوللويان والجراكسة أما الفرقة السابعة أو الأوجاق السابع وهو المتفرقة فلم يتكون الا بعد مضى ثلاثين عاما من اصدار ذلك القانون وقد أشير الى الفرق السابقة فى الوثائق بلفظ «اسكنجيان» أى الفرق العسكرية العاملة • والأوجاق معناه الأول فى التركية الموقد والمدخنة ، ثم أطلق على كل ما تنفخ به نار فأطلق على البيت من وبر أو مدر ثم على أهله ثم على الجماعة تتلاقى فى مكان واحد ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف وعلى الصنف من أصناف الجند •

وكانت الأوجاقات العسكرية هيئة حربية مهمتها الدفاع عن مصر ضد أى غزو تتعرض له بالاضافة للمساهمة فى ادارة مصر ومساعدة الجهاز الادارى فيها على أداء مهـامه فكان لرؤسائها حق حضـور اجتماعات الديوان العالى والاشتراك فى صيانة الأمن فى القـاهرة والمساهمة فى حكم وادارة الأقاليم وجمع الأموال الأميرية • وكان رجال الأوجاقات السبع اما مشاة (بيادة) أو فرسان (اسباهية) ولكل أوجاق أغا أى رئيس وكتخدا • (والأغا كلمة تركية معناها الكبر وتقدم السن وقيل انها من الكلمة الفارسية « أقا » وتطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء) وقسم كل أوجاق الى عـدد من الأقسام (البلوكات) (وفى التركية بولوك وتعنى القسم أو الفوج) • ويختلف عدد الجند فى كل بلوك وبالتالى فى كل أوجاق اختلافا كبيرا ويرأس كل بلوك رئيس من الجند عرف بالبلوك باشى • وكان يرأس كل أوجاق الأغا وهو أعلى موظف فيه ووكيله الكتخدا ولكل أوجاق باش اختيـار (أى رئيس القدماء) وجماعة من الاختيارية (الضباط) والجوربجية (الأعيـان) ومجموعة كتاب يمثلون الأوجاق فى ديوان الروزنامة للمساعدة فى صرف مرتبات الأوجاق • وهم الذين يقومون بتسجيل أسماء أعضاء الأوجاقات ورتبهم وأجورهم • كما كان يلحق بسجلات الأوجاقات أسماء الموظفين المدنيين وهم الأئمة والمؤذنون والخطباء • وكان يلحق بكل أوجاق جماعة مهتار خانة وهم الموسيقيون الذين يعملون فيه وأيضا جماعة طوبجيان ويرأسهم طوبجى باش ويقومون بصيانة أسلحة الأوجاقات وتمرين الأعضاء الجدد وقد اشتملت الأوجاقات العسكرية منذ بداية العصر العثمانى على عنصرى العثمانيين والمماليك ثم دخلها أخلاط من الشوام والمغاربة وبالتدريج أخذ عنصر المماليك فى الحامية يقوى على حساب العنصر العثمانى حتى طغى عليه فى أواخر العصر العثمانى •

وفيما يلى بيان بهذه الأوجاقات السبعة واختصاصاتها العسكرية

والادارية ودورها فى ادارة مصر .

أوجاقات الاسباهية (الفرسان) :

تكونت الاسباهية من ثلاثة أوجاقات هى :

(١) أوجاق الجنوللويان (كوكللويان) :

وقد ذكرت فى بعض المصادر العربية باسم جمليان أى أصحاب الجمال لاستخدام أفرادها الجمـال ، (واصـطلاح كوكلليان تعنى المتطوعين) وقد ذكر ابن اياس هذه الفرقة باسم الكولية .

(٢) أوجاق التفنكجيان :

وتنطق التفنكشيان ، وأفراد هذا الأوجاق من حاملى البنـادق الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم الأول فى فتح مصر وأسهموا بعد ذلك فى توطيد السلطة العثمانية فى الأقاليم .

(٣) أوجـاق الجراكسـة :

وتنطق الشراكسة ، وكان أفراد هذا الأوجاق من الفرسان المماليك.

وكانت الاسباهية فرقا حربية مثل باقى الفرق عليها الدفاع عن مصر اذا ما تعرضت لغزو أجنبى وعليها الاشتراك فى الحملات العسكرية الداخلية للقضاء على حركات التمرد ضد السلطة العثمانية كما كان عليها أيضا الاشتراك فى الامدادات الحربية المطلوبة للسلطان . وقد كان للاسباهية على حكام الأقاليم عن طريق من يقيم بتلك الأقاليم من رجال هذه الأوجاقات من الجوريجية (الجوريجى اسـم مشتق من الجـورية المعروفة وكان يطلق فى الاستعمال العثمانى على ضـباط الانكشارية ، وعلى مختارى القرى المتقدمين فيها أو بعبارة أخرى على

يشـــتركون فى الادارة الاقليميـــة ويشرف رئيسهم وهو « سردار مستحفظان » على حفظ الأمن فى الأقاليم .

وكان للانكشارية مرتبات نقدية من الخزينة عرفت «بالمواجبات » (أى المرتبات الأقل درجة من السليانات) ويجرى صرفها لهم كل ثلاثة أشهر أى أربع مرات فى السنة . وكان لكتخدا وأغا المستحفظان فقط مرتبات عينية تعرف باسم « جراية وعليق » . كما كانت أهم مصادر أوجاق المستحفظان فى المقاطعات الجمركية التى حصل عليها المستحفظان وجنوا منها أرباحا طائلة . وقد أعطى السلطان للمستحفظان الحق فى ادارة جمارك مصر القديمة وبولاق وتحصيل الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة اليها وبازدياد قوة الانكشارية واستغلالهم لمركزهم العسكرى والسياسى استطاعوا الحصول على حق الالتزام لمعظـــم الجمارك الهامة فى مصر وأول هذه الجمارك جمارك الاسكندرية ورشيد . وقد كانت التزاما لباشا مصر منذ بداية الحكم العثمانى حتى عام ١٦٩٥ عندما أخذها الانكشارية ، بالالتزام من باشا مصر فى أوائل القـــرن الثامن عشر . وفى القرن الثامن عشر حصل الانكشارية على الحق فى التزام مقاطعة جمارك دمياط كما ضم الانكشارية أيضا فى القـــرن الثامن عشر جمرك البرلس الذى كانت ايراداته تحصل على التجـــاره الداخلية وعلى تجارة القوافل الآتية من شمال افريقية . ومن ايرادات الانكشارية الأخرى مقاطعة مذبح السلطانة[1] وقد أعطيت لهم بالالتزام منذ أوائل القرن السابع عشر ، كما حصلوا أيضا على الايرادات التى كانوا يحصلون عليها من سيطرتهم على « دار الضرب » .

استمر الانكشارية منذ القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر يمثلون أوجاق السلطان فى مصر ويمثلون بصفة خاصـــة

---

(١) كان مذبح القاهرة موجودا فى باب الفتوح فى القاهرة .

السلطة العثمانية فيها • ولكن بازدياد سيطرة العنصر المملوكى وتسلله الى جميع مراكز السلطة والادارة فى مصر العثمانية فى القرن السابع عشر ، خضع أوجاق المستحفظان لسيطرة المماليك ونقص فيه العنصر العثمانى تدريجيا حتى أن معظم رجاله كانوا من العنصر المملوكى فى القرن الثامن عشر • ولقد لعب رؤساء المستحفظان وهم من المماليك أدوار بارزة فى ادارة مصر فى تلك الفترة • فسيطر أحد زعماء المستحفظان وهو كجك محمد الذى كان يشغل منصب باش أوضه باشى فى الأوجاق على الادارة والسلطة فى مصر منذ عام ١٦٧٤ وقد سيطر كجك محمد على قيادة الانكشارية فى عام ١٦٧٦ بعد نفيه مرتين من منصبه على يد زملائه ولكنه استعاد قوته مرة أخرى عام ١٦٩٢ وبعد وفاته عام ١٦٩٤ حزن عليه الناس لعدله وحزمه •

وبعد وفاة كجك محمد أعيدت المظالم والحمايات التى كان الانكشارية يستفيدون منها ، ففرضوا فى القرن الثامن عشر كثيرا من الضرائب غير القانونية (الحمايات) على أرباب الحرف والتجار • وقد كان الانكشارية يتقاضون رسم حماية من بعض الطوائف نظير حمايتها من سلطة الادارة • واستمر الانكشارية يتنازعون مع الأوجاقات الأخرى من أجل الحصول على أكبر المغانم والايرادات والسيطرة على الادارة والحكم فى مصر العثمانية • وكان أبرز رجالهم الذين أثاروا الفتنة والصراع بين الأوجاقات جميعا هو افرنج أحمد الذى كاد أن يشعل نار حرب أهلية بين الأوجاقات والباشا والصناجق • وفى القرن الثامن عشر ظهر من بين صفوف أوجاق الانكشارية مجموعة من القادة المماليك الذين سيطروا على مقاليد الأمور والنفوذ فى مصر فى تلك الفترة من هؤلاء ابراهيم كتخدا القازدوغلى أستاذ على بك الكبير وسيطر على مصر فى الفترة من عام ١٧٤٣ الى عام ١٧٥٤ • وقد ساهمت الانكشارية عموما فى القرن الثامن عشر بأكبر نصيب من الفوضى السياسية والادارية التى عمت مصر فى ذلك الوقت •

(٥) أوجـاق العـزبان :

وأفراد هذا الأوجاق مشاه نافسوا الانكشارية وغالبا ما سموا فى المصادر العربية باسم عزب وتعنى هذه اللفظة فى الأصح غير متزوج وأطلقت على أنواع مختلفة من الجنود وبعد فتـح مصر عام ١٥١٧ اسندت الى العزبان اختصاصات مماثلة لتلك التى كانت للانكشارية ، فقد أسند للعزبان مهمة حراسة ممرات القلعة وضواحى القاهرة ، فكانت تمثل مع الانكشارية هيئة الدفاع الأساسية عن القلعة ، ولذلك أشير اليها فى الوثائق باسم « عزبان قلعة مصـر » • وفى أواخر القـرن السابع عشر وصل العزبان الى المرتبة الثانية فى القوة والنفوذ بعد الانكشارية (المستحفظان) ، وكثيرا ما ثار النزاع بينهما لتنافسهما على فرض الحمايات (الضرائب غير القانونية) على أسواق القاهرة وموانيها•

وقد اختص العزبان بمهام عسكرية أساسية منها الدفاع عن مصر والاشتراك فى الامدادات الحربية التى يطلبها السلطان ، وامداد ترسانة الاسكندرية والسويس بالبحارة من رجاله ، وتقديم الرجال للقـلاع الصغيرة المتناثرة فى الأقاليم لحراسة الأراضى الزراعية ضد غارات الأعراب • كما كان للعزبان مهمة ادارية بوليسية فمن رجالهم كانت تتألف مراكز البوليس والقلقات فى القاهرة • (القلقات جمع قلق وهو تحريف عربى للتركية قولق وهو مركز العسكر ، والضابط الذى يقيم فى هذا المركز أو المخفر هو القولقجى) كما كان من اختصاصات أوجاق العزبان تقديم الرجال اللازمة لحراسة مداخل النيل عند القاهرة والطرق المؤدية الى ميناء السويس • وقد اشترك العـزبان مع غـيرهم من الأوجاقات فى الادارة الاقليمية كما اشترك كبار ضباط العزبان فى الديوان العالى أعلى مجلس ادارى فى مصر • ومن المناصب الادارية الهامة التى شغلها العزبان منصب أمين البحرين وأمين الخردة • ومما

يلفت النظر أن أمين البحرين كان شخصية كبيرة فى مصر العثمانية وموارده كثيرة •

وكان لأوجاق العزبان مثل باقى الفرق مرتبات نقدية مواجبات تصرف لهم من الخزينة مرة كل ثلاثة أشهر أى تصرف أربع مرات فى السنة • وكان لكتخدا العزبان وأغا العزبان مرتب عينى جراية وعليق• ولم تكن هذه المرتبات تمثل الجزء الأهم من ايرادات العزبان ، فقد استمد العزبان قوتهم وسيطرتهم على طوائف الحرف فى القاهرة من التزامهم المقاطعات الجمركية الهامة فيها • وباضافة المقاطعات السابقة الى مقاطعة البحرين أصبحت من أهم المقاطعات المدنيــة وغدا أمين البحرين صاحب نفوذ كبير فى النشاط السياسى والاقتصادى فى القاهرة• وعلاوة على ما سبق كان لرجال العزبان أيضا الحق فى التزام مقاطعة « كيالة أرز بياض فى بندر «دمياط» • وكانت دمياط هى الاقليم الرئيسى لزراعة الأرز فى مصر العثمانية ، وكان يرسل منه الى كل أجزاء السلطنة العثمانية فى أوربا •

(٦) أوجــاق المتفــرقة :

اختص هذا الأوجاق أساسا بخدمة الباشا والديوان ، لذا عرف فى الوثائق باسم متفرقة (١٤) ديوان مصر كما أشارت اليها المصادر العربية باسم المتفرقة الديوانية ولم يذكر قانون نامة مصر هذا الأوجاق الذى برز فى التاريخ المصرى — العثمانى • ولا يوجد له مثيل بهذا الاسم فى الولايات العثمانية الأخرى ، الا حرس السلطان فى استانبول وكان يعرف بهذا الاسم • ويذكر أن أوجاق المتفرقة قد تأسس فى مصر لأول مرة بعد اعلان قانون نامة بثلاثين عاما ، أى فى ١٥٥٤ من المماليك الذين دخلوا فى خدمة العثمانيين ثم انتسب اليه أناس جلبوا خصيصا من أستانبــول • وقد اسس هذا الأوجاق لمواجهة النفــوذ المتزايد

للأوجاقات الأخرى ، وكان هذا الأوجاق خليطا من المشاة والفرسان ويبدو أن هذا الأوجاق كان استمرارا لفرقة مملوكية عرفت «بالخاصاكية» وشكل أفراده حرس السلاطين المماليك .

واختص هذا الأوجاق بالدفاع عن حدود مصر وثغورها وحماية القلاع فى الأقاليم وامدادها بالجند كقلاع الاسكندرية ودمياط وخان يونس (على حدود مصر الشمالية الشرقية فى الطريق الى الشـــام) وساى (فى الطريق بين قنا والقصير) ثم قلاع مصر على طريق الحجاج. وبذلك عهد اليهم أيضا بملاقاة الحجاج العائدين من الحجاز وتأمين سلامتهم حتى دخولهم الى القاهرة .

وكان رجال القلاع يحصلون على مرتبات نقدية من الخزينة تصرف لهم كل ثلاثة أشهر أى أربع مرات فى السنة كما كانوا يحصلون علاوة على ذلك ، على مرتبات عينية من الخزانة أيضا . وكان قلم المحاسبة فى الخزينة يقوم باصدار التذاكر المستحقة لرجال كل قلعـة وتسلم للرسول (من أوجاق المتفرقة) الذين يرسلون من قبل دزدار (أغا) كل قلعة . واشترك قادة القلاع فى الادارة الاقليمية وكان الباشا ينص على دزدار القلاع أى رئيس القلاع فى كل فرماناته للادارة المحلية .

ومن الاختصاصات العسكرية لهذا الأوجاق انه كان يشرف على تسهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد والقاهرة والسويس وكان يتولى هذا العمل « القافلة باشى » (أى رئيس القوافل) ، وكان يتقاضى عوائد من كل قافلة يسيرها وله أن يحصل على ربع ريال (الريال ٩٠ فضة) عن كل فرق بن ينقل من السويس الى القاهرة وهو المختص بالاتفاق مع العزبان لحمل الأحمال . كما اختص أوجاق المتفرقة بجمع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مصر والذى كان يرسل منه جانبا الى السلطان . وكان يتولى هذا العمل

« الجبة جى باشى » (رئيس البارودية وصناع السلاح فى مصر)[1]، وكان ما يقدمه من البارود يخصم له ثمنه من مصروفات الخزينة الا ما يقدمه للألعاب النارية فى بعض المناسبات كسفر المحمل والخزينة ومقدم الباشا الجديد . واختصت المتفرقة أيضا بالاشراف على المبانى والعمائر فى مصر ، وكان يتولى هذا العمل « المعمارجى باشى » ويشرف على المهندسين والبنائين ويتقاضى من العمال أو من مباشريهم فى كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها محبوبا واحدا أو ١٨٠ فضة يوميا .

وكانت المتفرقة تحصل على أجور نقدية من الخزينة ، كما كان لها مرتبات عينية من جراية وعليق تصرف لها كل شهرين . ولم يكن للمتفرقة حق التزام جمارك هامة فلم يبق لهم سوى التزام مقاطعة بحيرة سمك وهى المختصة بتنظيم صيد السمك على بحيرة كبيرة قريبة من دمياط . ولتقوية مركز المتفرقة بالنسبة للفرق الأخرى منحت مرتبات أعلى من كل الفرق الأخرى فى بداية تكوينها . وكان يعين من رجالها كثير من ذوى المناصب الهامة فقد ظلت المتفرقة وحتى بعد عشرين عاما من تكوينها المصدر الرئيسى للرجال الذين كانوا يشغلون منصب الدفتردار فى خزينة مصر . وفى القرن السابع عشر كان يؤخذ من رجال المتفرقة كتاب الخزينة الذين كانوا يصلون الى شغل المناصب القيادية فيها مثل منصب الروزنامجى . واحتكر رجال المتفرقة وظيفة « حوالة أغا » وهو الموظف الذى كان يرسله الباشا لمراقبة ادارة الجمارك وأيضا لجمع الضرائب من المقاطعات الريفية ونقلها الى القاهرة . وحتى بداية القرن الثامن عشر كان « الترجمان باشى » الذى يرسل الى مصر من

---

(١) كان البارود اذ ذاك يستخرج من الكيمان المتخلفة عن المدن والقرى المتخرجة وبخاصة من بلدى منية كنانة وشلقان بمديرية القليوبية .

الباب العالى يصل الى رئاسة فرقة المتفرقة لمدة عام أو عامين قبل عودته الى استانبول وكان له الحق فى الجلوس على يمين الباشا فى كل جلسات الديوان العالى .

(٧) أوجاق الجاويشان :

تذكره المصادر العربية باسم «جاويشية» واستخدم أفراده كرسل لابلاغ الأوامر والمهمات وكجباة فى الأقاليم وبدأ تكوين الجاويشان باعلان قانون نامة مصر من المماليك الذين كانوا فى الخدمة الشخصية للباشا المتخلفة عن الجيش المملوكى المنهزم والذين أثبتوا اخلاصهم للسلطان العثمانى . وقد حدد قانون نامة مصر واجباتها بخدمة الباشا والديوان. وكان للباشا الحق فى ملء المناصب الخالية فى الجاويشان برجال من الفرق الأخرى فيما عدا فرقتى الانكشارية والعزبان .

وعندما زاد عدد أفراد أوجاق الجاويشان فى النصف الثانى من القرن السابع عشر ، زادت أهمية هذا الأوجاق واشترك رجاله فى الامدادات العسكرية التى كانت ترسل للسلطان للاشتراك فى حروبه . وقد اشترك الجاويشان كغيرهم من الأوجاقات العسكرية الأخرى فى الحملات العسكرية الداخلية فى مصر لمواجهة المتمردين من المماليك والعزبان . أما بالنسبة للاختصاصات الادارية فكان أوجاق الجاويشان أكثر الأوجاقات العسكرية ارتباطا بالادارة والأعمال الادارية . فكان رجال الجاويشان هم الذين يقومون بالدعوة لعقد الديوان العالى فيرسل منهم الرسل الذين يحملون التنابيه لأعضاء الديوان عشية عقده كما أوضحنا من قبل . وكان على كبار ضباط الجاويشان حضور كل اجتماعات الديوان العالى كما كان على أوجاق الجاويشان تقديم الرجال اللازمين لقيادة بعثة الاستقبال المرسلة للترحيب بالباشوات الجدد عندما يدخلون مصر برا عن طريق العريش ، أو بحرا عن طريق الاسكندرية وكان رجال

الجاويشان هم المختصين بحراستهم على الطريق الى القاهرة •

وكان العمل الادارى الرئيسى لهذا الأوجاق هو تحصيل الأموال الأميرية من الملتزمين وتوريدها الى خزينة الروزنامة ومن بين صفوف الجاويشان كان يعين بعض كبار الموظفين الاداريين مثل :

أمين الشون : ويطلق عليه أيضا اسم « أمين الانبار » ، ويشرف على شون الغلال الأميرية وتتضح لنا أهمية هذا العمل اذا ذكرنا أن الجزء الأكبر من أرض الصعيد كان يجبى ماله غلالا وكان لأمين الشون حق تحصيل عوائد نقدية وعينية من كل ملتـزم يؤدى المال غلالا ، بالاضافة الى أنه كان مسموحا له بأن يستعمل عند صرف الغلال من الشون لمستحقيها كيلا أصغر من الكيل الذى يستعمله عند الاستلام من دافعى الضرائب والفرق بين الكيلين له •

المحتسب (أمين الاحتساب) : وكان أيضا من الجاويشية ولم يكن من المتفقهين فى الدين كما هو الحال فى الحسبة ومهمته ضـبط الأسواق وفى هذا أيضا تضييق لمعنى الحسبة الأصلية •

الخازندار : وهو المدير المالى للباشا •

وكيل خرج : وهو الموظف المختص بشراء وارسال الامدادات العينية المطلوبة للسلطان من مصـر وتمثلت ايرادات الجاويشان فى مرتبات نقدية تصرف من الخزينة شهريا ومرتبات عينية جراية وعليق وقمح وشعير كانت تصرف لهم من الخزينة كل شهرين أى ست مرات فى السنة • وقد انفرد أوجاق الجاويشان بالحصول على مرتبات أخرى من الخزينة عرفت بمال الجاويشان أو « تذاكر الجاويشية » وهو مال فرضه السلطان على البلاد لأجل وجاقلية الجاويشية المكلفين بملاحظة جميع الأموال الأمـيرية وكان الجاويشية يجمعون هذا المال بأنفسهم

ولكن لما ضعف أمر الأوجاقات عجز الجاويشية عن قبض مالهم فأصدر الباشا فرمانا بأن هذا المال يجب أن يجمع من المال الميرى فى وقت واحد لحساب الجاويشية . وكان من ضمن ايرادات أوجاق الجاويشان أيضا المسموحات المقررة لهم على « مقاطعة دباغ خانة » (وهى أشياء عينية عبارة عن جلود جاموسى وبقرى) ، وايرادات « مقاطعــة محصول احتساب نفس محروسة مصر » ، وكانت تشــمل جزءا من أسواق القاهرة .

ثالثــا : الخزينــة السلطانيــة :

عندما فتح العثمانيون مصر أبقوا الموظفين الذين سبقت لهــم الخدمة فى خزينة السلطنة المملوكية وعهدوا اليهــم بادارة الخزينة السلطانية فى مصر ، وهى التى عرفت « بالخزينة العامرة » ويمكن أن نسميها الادارة المالية . وكان النظام الذى أقره قانون نامة مصر عام ١٥٢٥ هو أساس النظم التى استحدثت فيما بعد فى ادارة مصر المالية وعندما استقرت الأمور للعثمانيين فى مصــر قاموا بابدال الموظفين والكتاب الذين كانوا يديرون خزينة مصـــر بآخرين من خزينة الباب العالى . وانقسمت الخزينــة السلطانية فى مصر الى قسمين ديوان الدفتردار وديوان الروزنامة .

(١) ديوان الدفتردار (أو الديوان الدفترى) :

كان هذا الديوان بمثابة ديوان المالية ويرأسه الدفتردار أى صاحب الشئون المالية ويساعده كتخداه (وكيله) ومهردار ومجموعة من الموظفين يعملون تحت اشرافه . وقد حل الدفتردار مكان « ناظر الأموال » ، وكان الدفتردار فى بداية العصر العثمانى شخصية عثمانية تعين لرئاسة الادارة المالية فى مصر من بين رجال الخزينة السلطانية المركزية فى

استانبول ولقب الدفتردار فى الوثائق بلقب «دفتر أفندى» أو «دفتردار خزينة عامرة» . وبازدياد سيطرة البكوات المماليك على الادارة فى مصر تمكنوا من شغل منصب الدفتردار من بين صفوفهم ، وغدا منصب الدفتردار منذ ذلك الوقت أى منذ أواخر القرن السابع عشر منصبا سياسيا وأصبح البكوات الصناجق ذوى الجاه والنفوذ هم الذين يشغلون منصب الدفتردار .

وأصبحت أهمية منصب الدفتردار تنبع من السلطة التى يتيحها هذا المنصب لشاغله من سيطرة على التزامات واسعة فى الأرض وفى الجمارك والحصول على ايرادات مالية هامة . وكان للدفتردار «ساليانة» ثابتة نقدية وعوائد أخرى عينية من قمح وشعير وكان يحصل على التزامات واسعة منذ بداية ادخال نظام الالتزام فى مصر . كما كان يتولى التزام بعض مقاطعات الجمارك مثل « مقاطعة أرز ميرى » ولم يكن للدفتردار مدة خدمة محددة بل كان يستطيع الاحتفاظ بمنصبه طالما هو فى مركز القوة والسيادة بين أقرانه من البكوات الصناجق فى مصر . وقد ظل الأمراء المماليك يتولون منصب الدفتردار حتى مجئ الحملة الفرنسية الى مصر ، ولكن بعد خروج الحملة عام ١٨٠١ عادت الدولة العثمانية الى شغل منصب الدفتردار بشخصية عثمانية كما كان الحال فى بداية العهد العثمانى .

وكان الديوان الدفترى عصب النظام المالى القائم على نظام الالتزام ، فهو الذى يطرح مقاطعات الالتزامات فى المزاد ، وهو الذى يقرر من يرسو عليه المزاد ، وهو الذى ترفع اليه أوراق الملتزمين من ديوان الروزنامة التابع له ويضع عنها البيانات اللازمة ويقدمها للباشا فى «عرضحال» خاص ، فيصدر الأوامر المناسبة ومن ثم يصدر عن الديوان الدفترى « تقسيط الالتزام » كما يصدر الديوان الدفترى « مراسيم دفترية » خاصة برفع أو تخفيض أموال .

(٢) ديوان الروزنامة :

والروزنامة كلمة فارسية تتكون من مقطعين : روز بمعنى يوم ونامة بمعنى كتاب (كتاب اليوم أو دفتر اليومية) ، ثم أصبح معناها الديوان الذى يقوم بتحرير وضبط الحسابات فى الدفاتر الرسمية وكان ديوان الروزنامة تابعا للديوان الدفترى ومهمته جمع الأموال الأميرية وصرفها فى وجوهها المختلفة تحت اشراف الديوان الدفترى ، وكان يقوم بالعمل فيه الأفندية • ويرأس الديوان «الروزنامجى» أى المدير العام لديوان الروزنامة وكبير الأفندية • وقد سماه العثمانيون متأخرا باسم « كاتب اليومية » (يومية كاتبى) ، و «جى» فى آخر الكلمة تدل على النسب الى الصناعة • وفى أوائل العصر العثمانى ، كان الروزنامجى يحضر من استانبول وظل كذلك الى النصف الثانى من القرن السابع عشر وفى البداية كان الروزنامجى يلى الدفتردار فى رئاسة الادارة المالية فى مصر ، ولكن بمضى الوقت وتزايد عمليات الادارة المالية فى التعقيد تغير نظام الأرض من نظام الأمانات البسيط الى نظام الالتزام المعقد وزادت ايرادات الخزينة كما ونوعا • ولم يعد الدفتردار الذى أصبح يختار من كبار الأمراء المماليك يصلح للادارة الفعلية المالية مصر ، لذا قام باشا مصر (مقصود باشا) عام ١٦٤٣ باعادة تنظيم الخزينة وتنظيم العلاقة بين الديوانين • وكان أول مظهر لهذا التنظيم هو نقل السلطة الفعلية فى ادارة الخزينة من الدفتردار الذى كان يمثل البكوات المحليين الى الروزنامجى الذى كان يتمتع بالخبرة الفنية العالية والمستوى المطلوب من الدراية بشئون المالية وتنظيماتها • غير أن منصب الروزنامجى ما لبث أن وقع أيضا تحت سيطرة البكوات المماليك ، فأصبح يتولاه طوال القرن الثامن عشر رجال من بين صفوف البيت المملوكى صاحب السيطرة والنفوذ •

خليفة » • وكان هو الوكيل الأول للروزنامجى ويحل محله اذا خلا منصـب الروزنامجى فيعمل فيه كقائمقام بدل الروزنامجـى وكان الروزنامجية دائما يختارون من فئة « الباش خليفة » • ثم يأتى بعد الباش خليفه : ثانى خليفة ثم ثالث خليفة ثم رابع خليفة • ويشرف هؤلاء الخلفاء الأربعة على كل الأعمال الحسابية التى يقوم بها الأفندية وعلى كل السجلات التى تحت أيديهم • ومن مساعدى الروزنامجى الآخرين ثلاثة صبيان شاجرتية (شاكروية جمع فارسى الأصل وتعنى المتعلم أو التلميذ) وكيسه دار (حافظ أكياس الورق) •

وبالاضافة للروزنامجى ومساعديه الأربعة وهيئة مكتبه وجد فى ادارة ديوان الروزنامة مجموعة من الموظفين الفنيين عرفوا بالأفندية، والأفندية جمع أفندى وهى مأخوذة من الكلمة اليونانية العامية أفنديس، ودخلت فى اللغة التركية الأناضولية فى وقت مبكر واستعملها العثمانيون فى القرن الثالث عشر الميلادى • وأطلقت كلمة أفندى فى اللغة العربية على الكاتب الموظف فى الدولة وكان الروزنامجى — كما أسلفنا — فى مصر هو رئيس طائفة الأفندية وسماه لانكريت : الأفندى الأول •

وكان أفندية الروزنامة هم : Le Premier Effendy

(١) أفندى الشرقية : وكان كاتبا على ولايات خمس هى الشرقية والمنصورة وقليوب والبحيرة وأطفيح وكان يحتفظ بسجل يقيد فيه أسماء الملتزمين وقدر الأموال الأميرية المطلوبة منهم •

(٢) أفندى الغربية : وكان كاتبا على ولايتى الغربية والمنوفيـة ويحتفظ أيضا بسجل يقيد فيه أسماء الملتزمين والأموال الأميرية التى يدفعونها •

(٣) أفندى الشهر : وكان كاتبا على الوجه القبلى وكاتبا على الاسكلهات وهى الجمارك على الدواوين مثل الاسكندرية ودمياط ورشيد

وبولاق ومصر القديمة ومال البهار والبحرين والخردة وغيره .

(٤) أفندى الغلال : كان كاتبا على الوجه القبلى مثل أفندى الشهر، وكان يحتفظ بسجل تقيد فيه أسماء الملتزمين والمال الميرى وغلال الميرى الحب .

(٥) أفندى المحاسبة : وكان يقوم بقيد جميع ما يتعلق بالدولة العثمانية مثل السكر والأرز والعدس وجميع ما يصرف من خزينة السلطان على العمارات . كما كان يحتفظ بسجل صرة الأشراف وجرايات أهالى الحرمين وهو القمح المرتب لهم من جانب غلال الميرى .

(٦) أفندى اليومية : وكان يقوم بربط دفاتر الصرة الى الحرمين المرسلة وربط دفاتر الجمركية بمصر الى العساكر .

(٧) أفندى المصرف : وكان يقوم بقيد مصاريف غلال الميرى الحب كل واحد باسمه مثل الباشا والأمراء والأغاوات والأوجاقات والمشايخ والأفندية .

(٨) أفندى الكركشى : والكركشى من كلمة كورك التركية وهى آلة الجرف والكركجى الجراف وأصل الكركجى ضريبة فرضت على الملتزمين وخصصت للانفاق على ازالة الأتربة وما اليها من القاهرة وكان أفندى الكركشى يقيد مال الكركشى المفروض على جميع البلاد وأسماء الملتزمين لتحصيل المال منهم .

(٩) أفندى الرزق : وكان يقوم بقيد أطيان الرزق وأسماء أصحابها وأطيان الرزق (جمع رزقة) هى الأرض الزراعية المحبوسة على أوجه البر والخير ولا يفرض عليها مال .

(١٠) أفندية الأوجاقات السبعة : فكان لكل أوجاق أفنديا صغيرا وتحت أيديهم أفندية وكانوا يقومون بصرف جوكية العساكر (جمعها

جوامك وهى كلمة فارسية من جامكى ومعناها مرتب يصرف لشراء ملابس ثم استخدمت فى سجلات الروزنامة بمعنى المرتب أو المعاش) .

(۱۱) أفندى المقابلة : وكان عمله ينحصر فى قيد دفاتر جمكية العساكر وساليانات الأمراء والمشايخ والأيتام وغيره . وكان يقوم باعطاء التمكينات الى أصحاب المرتبات . وكان يعمل تحت رئاسة كل أفندى من هؤلاء مجموعة الشاجرتية ومجموعة من المساعدين (الخلفا) .

وكان موظفو الخزينة فى مصر يحتكرون المهارات والطرق الفنية الخاصة بحرفتهم مثل نظم الكتابة ، وطرق اعداد التقارير التى كانت تستخدم فى الخزانة . وكانت وظائف الافندية تمنح كمقاطعات توزع عند خلوها من شاغليها فى مزادات تقام فى منزل الروزنامجى وتمنح لمن يقدم أعلى ثمن من المرشحين لها وكان هذا الثمن يسلم للباشا من ايرادات الحلوان . وعندما كان يخلو منصب فى الخزينة كانت طائفة الكتاب التى يرأسها الروزنامجى ترسل « عرضحال » للباب العالى تخبره بخلو المنصب وتطلب الموافقة على تعيين مرشحها الذى فاز فى المزاد . وكان جميع الأفندية والكتاب من المسلمين بعكس ما هو شائع فى بعض المراجع من أن ادارة مصر المالية كانت فى يد الأقباط . فقد شغل هؤلاء فقط مناصب بعض المباشرين فى الخزينة وللأمراء وكبار الشخصيات فى المجتمع ومناصب الصيارف فى الأقاليم . وأما منصب كبار رجال الادارة المالية فى مصر كالروزنامجى والأفندية فكانت للمسلمين . وشغل اليهود دائما مناصب كتاب الخزينة الذين كانوا يعملون تحت اشراف الروزنامجى فى مناصب صيارفة للروزنامة . وكان سلك طائفة الأفندية يبدأ بالخدمة أولا فى صفوف الصبيان (شاجرتية)، وكان هؤلاء يقومون بتأدية الأعمال البسيطة للكتاب والأفندية ويتعلمون فنون حرفة الكتابة . وكان هؤلاء الصبيان يؤخذون أساسا من بين أولاد

وأتباع ومماليك وموظفى الخزينة وهم أساسا مسلمون وكثيرا ما كانت وظائف «باشرى الأفندية تمنح للقضاة الذين تمرنوا على فنون الكتابة. وكان هؤلاء يؤخذون دائما لوظائف مباشرى الأنبار (الشون السلطانية أو الأميرية) فى الخزينـة . وفى أواخر القـرن الثامن عشر أصـبح الروزنامجى والأفنـدية من أعضاء البيـوتات المملوكيـة والأوجاقات العسكرية وانغمسوا فى منازعاتها .

ويضاف الى أفندية الروزنامة بعض الموظفين مثل :

التذكرة جى : وهو الذى يحرر مختلف تقاسيط الالتزام والتذاكر الديوانية عن مختلف المرتبات والمخصصات الأميرية .

التاريخجى : وهو الذى يضع تاريخ كل مستند رسمى .

روزنامة جى واردات : ويكون دائما أحد أتباع الباشا وهو يقيد ايراداته .

آغا جبه جيان : أى رئيس الجبه خانة وهو الذى يقيد المطلوب من ملح البارود للجبة خانة العامرة .

أمين الصناديق : وهو بمثـابة أمين دفترخانة أو محفـوظات الروزنامة .

كاغدامين : أمين الأوراق .

المهردار : حامل أختام الروزنامة .

وكان لكل أفندى سجل خاص بالايرادات والمصروفات المختص بها، وكان يحتفظ بهذا السجل فى مقر عمله بالقلعة ولتوفير السرية اللازمة لتلك السجلات كانت تحفظ فى الخزينة فى القلعه فى سرية مطلقة ولايسمح للافنديه انفسهم بنقلها من الخزينه او النزول بها الى منازلهم أو اطلاع

الآخرين عليهم بدون اذن خاص من الروزنامجى والباشا • ولتوفير السرية أيضا لتلك السجلات كانت تدون بخط القيرمة وهو خط سرى ابتكره الكتاب العثمانيين وأدخلوه الى خزينة مصر وادارتها المالية فى القرن السابع عشر • والقيرمة كلمة تركية من المصدر قيرمق بمعنى أن يكسر ومعناها اللغوى المكسر ، وهى فى الاصطلاح اسم نوع من الخط العربى استنبطه الأتراك من خط الرقعة ، متداخل متراكب يشبك الألف والدال والراء والواو بما بعدها من الحروف وتختزل لاصطلاحات فيرمز لبعضها باشارة مركبة لكلمة فرط اسم ضريبة ولبعض الكلمات باشارة بسيط مثل (عـ) لكلمة عن و (ى) لكلمة بحق و (ب) لكلمة بارة • وأخذ هذا الخط فى الاضمحلال فى أيام الخديو اسماعيل[1] ، والعلامة التى مازلنا نرمز بها للقرش (ـــصـ) هى احدى مخلفات القيرمة فى كتابتنا المعاصرة •

رابعا : نظام الالتزام (حيازة الأرض) :

يتبين عند دراسة نظام حيازة الأرض فى مصر العثمانية أن الأراضى كانت تنقسم الى ثلاثة أنواع :

١ ــ **الأراضى الخراجية** : وهى الأراضى التى أصبحت تعرف فى القرن الثامن عشر بأرض الالتزام وتشمل أراضى الفلاحة وأراضى الأوسية • وقسمت أراضى كل قرية الى قسمين ليس بالضرورى أن يكونا متساويين من حيث المساحة وكان النوع الأول هو الأكبر مساحة ويعرف « بأرض الفلاحة » • وكانت تسمى فى الوجه البحرى « أرض الأثر » ، وفى الوجه القبلى « أرض المساحة » أما القسم الثانى من أراضى الالتزام ، فكان يسمى « أرض الأوسية » ويمنح للملتزم وظل

---

(١) بعض الآراء الاخرى ترى ان هذا الخط ظل يستعمل حتى عهد محمد على والغى فى عام ١٢٥٠هـ/١٨٢٤م •

معفى من الضرائب واذا أراد الملتزم اســتغلال « أرض الأوسية » لصالحه ، كان فلاحو الناحية يقومون بزراعتها عن طريق السخرة التى أصبحت عبئا من الأعباء الملقاة على الفلاح • وفى بعض الأحيان كان الملتزم يقوم بتأجير « أرض الأوسية » للفلاحين نظير قدر معلوم من الأموال عن كل فدان يجعله لنفسه •

٢ — **أرض الرزق** : وكانت تمثل مساحات واسعة من الأرض فى جهات عديدة من البلاد ، وأصبح حق الانتفاع بها بالميراث للورثة كما أصبح لأصحاب حق الانتفاع أن يتصرفوا فيها بكافة وجوه الانتفاع • وكان أكثر هذه الأراضى موقوفا على مكة والمدينــة ، وعلى المساجد والأضرحة وعلى أعمال البر والصدقة والاحسان من تسكايا ومكاتب وأسبلة لسقى الناس ، وأحواض لسقى الدواب • وكانت أراضى الرزق معفاة من الضريبة ولا يدفع عنها للروزنامة سوى ضريبة رمزية تعرف باسم « مال حماية » نظير حماية تلك الأراضى من العبث بها أو السطو عليها •

٣ — **أراضى الاطلاق** : وتعرف بالتركية «أوتلاق» ومعناها المرعى، وقد عرفها استيف ، مدير المالية فى عهد الحملة الفرنسية بأنها الأرض المعفاة من أى مال وخصصت لكى ترعى نباتها خيل الباشا وخيل كل من له حق فى «اطلاق» وقد سمح الباشوات فى القرن الثامن عشــر للملتزمين الذين تقع هذه الأراضى فى حصص التزامهم بضمها الى أواسيهم والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يدفع للباشا •

ولقد أدار العثمانيون الأراضى المصرية منذ عام ١٥١٧ وحتى منتصف القرن السابع عشر عن طريق نظام المقاطعات أو ما كان يعرف بالأمانات • وقام هذا النظــام على أساس أن كل قرية أو عدة قرى متقاربة تكون مقاطعة (أمانة) أى أنها تكون وحدة مالية وادارية فى

نفس الوقت • وكان يشرف على كل مقاطعة عامل مسئول عن المال الميرى المقرر عليها وكان هذا العامل يقوم بالفعل بدور الملتزم قبل تطبيق هذا النظام وان لم يكن مثل الملتزم • فلم تكن له أرض «أوسية» أو غيرها من الحقوق التى تمتع بها الملتزم فكان يتقاضى أجرا مقابل عمله شأنه فى ذلك شأن بقية موظفى هذا النظام • غير أن هذا النظام ، نظام المقاطعات ، لم ينجح فى تحقيق أهدافه بسبب الأساليب غير المشروعة التى اتبعها الموظفون لزيادة متحصلاتهم وعدم تسديد الأموال الأميرية • كما أن الفوضى التى استخدمت فى تقدير الضرائب وجمعها أرهقت الفلاحين وعبثت بأموالهم حتى اضطر الفلاحون فى بعض الأحيان الى ترك أراضيهم دون زراعة فأدى ذلك الى تدهور الزراعة فى كثير من المناطق •

وازاء هذه الفوضى ، اضطر مقصود باشا فى عام ١٦٤٢/١٦٤٣ الى اعادة تنظيم المالية المصرية بكافة فروعها وأنشأ ديوان الروزنامة وطور نظام المقاطعات • غير أن هذه الاجراءات لم تحقق النجاح المطلوب ، واهتدت الدولة العثمانية الى نظام الالتزام الذى تم تطبيقه فى مصر ابتداء من عام ١٦٥٨ • وجدير بالذكر أن الدولة العثمانية لم تبتكر نظام الالتزام بل وجدته معمولا به فى بعض المناطق التى خضعت لحكمها سواء فى الأناضول أو البلقان أو فى شمال العراق وبمقتضى نظام الالتزام كانت الدولة العثمانية تعهد الى شخص من ذوى النفوذ والثراء فى العادة بجباية الضرائب المربوطة على الأراضى الزراعية والمقررة على الفلاحين فى قرية أو أكثر من قرية لمدة زمنية محددة أول الأمر • وكان يطلق على هذا الشخص المصطلح التاريخى «الملتزم» وكان عليه قبل أن يباشر عمله كملتزم أن يدفع مبلغا من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التى يمارس فيها اختصاصاته وكانت هذه المنطقة تسمى « دائرة الالتزام » • وكانت

الحكومة تعطى هذا الحق بطريق المزاد بين راغبى الحصول على حق الالتزام أو بطريقة الاتفاق وكان اجراء المزاد هو أكثر الطريقتين تطبيقا وكانت تطلق على المزاد لفظة «مزايدة» وكان الملتزم الذى يرسو عليه المزاد يتسلم تقسيطا (سند) من الروزنامة وأمرا (نميقة) الى مشايخ حصة التزامه وفلاحيها تأمرهم فيه بالخضوع لأوامره ودفع الأموال المقررة على أرض الحصة له ، وبذلك يصبح الملتزم ممثلا للحكـومة وكانت حصص الالتزام تمنح للملتزمين فى المرحلة الأولى من تطبيق هذا النظام فى مصر لمدة سنة أو عدة سنوات ينص عليها التقسيط . غير أنه بعد فترة من الزمن ، ولاسيما فى القرن الثامن عشر أصبح حق التوريث هو الشائع فى الالتزامات ولم تعد حصة الملتزم تخرج من حوزة الملتزم أو ورثته أو أتباعه . وكان يعطى للملتزم مستند ثان كان يسمى «التمكين» وهو بمثابة عقد ، وكان التمكين يحمل ختم الباشا العثمانى والدفتردار وتوضـح فيه منطقة التزامه ومقـدار الأموال الأميرية المقررة عليها وقد نص فى هذا المستند على ضرورة معـاملة الملتزم للفلاحين وسائر الأهالى بالرحمة والعدل . وطبقا لنظام الالتزام كانت الأراضى الزراعية فى القرية تقسم الى أربعة وعشرين قيراطا . وهذا التقسيم لا علاقة له بقراريط الفدان المعروفة ، فقد يصل القيراط فى نظام الالتزام الى عشرات الأفدنة .

وقد أكتسب الملتزمون كثيرا من الحقوق على أرض حصة التزامه. فكان للملتزم حق توريث حصة التزامه لأولاده أو مماليكه البيض نظير دفع «حلوان» قدر بثلاثة أمثال فائض الحصة . ونتيجة لاستقرار الملتزم فى حصة التزامه فترات طويلة ، كان يحق له بيع حصة التزامه واسقاطها لمن يريد كاملة وأجزاء منها . كما كان من حق الملتزم رهن حصة التزامه ، وقد أدى ذلك الى كثير من المشاكل بين الملتزمين أنفسهم حتى اضطرت الادارة الى التدخل لوضع حد لهذه المشاكل . ونتيجه

لهذه الحقوق توطدت سلطة الملتزمين بشكل قوى على حصص التزامهم تعلق
ورغم ذلك فان هذه الحقوق القوية لم تعط للملتزمين سوى حق الانتفاع
بها دون حق ملكية رقبتها الذى أبقت عليه الحكومة فى يدها •

وكان الملتزمون فى مصر أخلاطا شتى من المجتمعات التى وجدت فى مصر خلال الحكم العثمانى • كان من بينهم عسكريون ومدنيون وسيدات • فمن العسكريين رجال الأوجاقات والضباط العثمانيون المتقاعدون • وكان من بين الملتزمين العسكريين أيضا أصحاب العصبيات كأمراء المماليك ومن ينتمون اليهم مثل الجلبية وهم المماليك الذين لم يولدوا فى مصر ، بل جلبوا من خارجها ، ويسمون أيضا الأجلاب • أما الملتزمون المدنيون فكان من بينهم الأشراف وكبار علماء الأزهر ، وفيهم شيخ الأزهر ، وأرباب السجاجيد وهم طائفة تمتع أفرادها بالاحترام العميق من المصريين تكريما لأجدادهم الأولين من كبار الصحابة • وكان من بين الملتزمين المدنيين أيضا التجار ومشايخ العرب مثل الهوارة وغيرهم ، ثم دخلت النساء ميدان الالتزام فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وطرأت على الريف المصرى هذه الظاهرة الاجتماعية الجديدة وهى وجود سيدات ملتزمات الى جانب الملتزمين وازدادت هذه الظاهرة وضوحا وبروزا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر • وكان يطلق على السيدات الملتزمات مصطلح تركى عربى هو «خواتين» والخواتين جمع تكسير عربى لكلمة «خاتون» ومعناها سيدة • وكانت السيدة الملتزمة تطبق عليها نفس الاجراءات التى يخضع لها الرجال الملتزمون ويشير عبد الرحمن الجبرتى (جـ٤/صـ٢٠٤) الى نشاط السيدات الملتزمات فى مقاومة محمد على حين قرر الغاء نظام الالتزام وقيامهن بمظاهرة الى الجامع الأزهر حيث طلبن من علمائه تعطيل الدراسة فى الأزهر والوقوف بجانبهن فى وجه هذا الوالى •

كان الملتزم يحقق فى نظام الالتزام ارباحا مادية وعينية تنوعت

اشكالها وطبيعتها ، فهو أولا يحصل على «الفائض» وهو الفرق بين ما يدفعه أو يتعهد بدفعه للحكومة وبين حصيلة ما يجبيه فعلا من فلاحى القرية والقرى الواقعة فى دائرة الالتزام . وفضلا عن هذا الفائض كان الملتزم يحتفظ لنفسه بجزء من الأرض يسمى أرض «الوسية» وكانت هذه الأرض تعادل من حيث مساحتها عشر مساحة الأراضى التى فى أيدى الفلاحين والواقعة فى منطقة الالتزام . وكانت أرض الوسية أيضا معفاة من الضرائب . وهذا الاعفاء الضريبى المقرر لأرض الوسية كان امتيازا فى ذاته ، وأضيف اليه امتياز آخر وهو تكليف الفلاحين بزراعة هذه الأرض بالمجان وفقا لنظام السخرة . وعلى الرغم من هذين الامتيازين كان بعض الملتزمين يفضلون تأجير أرض الوسية للفلاحين . وقد وجد هذا الفريق من الملتزمين أن تأجير هذه الأرض يحقق لهم كسبا ماليا يفوق الكسب الذى يعود عليهم من زراعتها لحسابهم الخاص .

وكان الملتزم يفضل الاقامة فى القاهرة ولذلك كان لا يذهب الى منطقة التزامه الا مرات معدودة وعلى فترات متباعدة على مدار السنة ولا يقيم فى كل مرة أكثر من أيام قليلة . وكان يهدف من الزيارة تحقيق مصلحته الشخصية ، فيشرف بنفسه على بيع محصول الوسية . ولذلك اعتمد الملتزم على أعوان يقيمون ويعملون بصفة مستديمة فى دائرة الالتزام . وكان من بينهم :

شيخ القرية : كان من أبناء القرية وقد وجد فى كل قرية شيخ واحد أو عدد من المشايخ ، وكان أبرزهم يطلق عليه « شيخ المشايخ ». وأصبحت وظيفة شيخ القرية (أو البلد) شبه وراثية بمرور الزمن . وكان شيخ البلد يبلغ الملتزم بأسماء الفلاحين العصاة أو المشاغبين . وكان يوفر الأمن للفلاحين الذين يزرعون الأرض ، وترتب قوة يطلق على أفرادها «الخفر» يمنعون السرقات ويقومون بتنبيه الأهالى عند

اقتراب غارات العربان من القرية • خلاصة القول أن شيخ القرية تعلق أصبح بمثابة الوسيط بين الملتزم والفلاح • وكان الفضل يرجع اليه في حفظ تماسك القرية ولذلك كان يوصف بأنه حجر الزاوية في مجتمع القرية الذي أصبح مكتفيا بذاته وتحكمه العادات والتقاليد والعرف • وكانت كل قرية تضم بجانب المزارعين وأعوان الملتزم أمام المسجد والنجار والحداد والحلاق • وكانوا يتناولون مرتبات عينية موسمية ، ويلتزمون بأداء الخدمات لسكان القرية • وتمتع شيخ القرية بامتيازات مختلفة فكانت له قطعة أرض معفاة من الضرائب تسمى « مسموح المشايخ » وكانت له مخصصات مالية كان يدون مقدارها في كشوف المصروفات في نظير الخدمات التي يؤديها مثل استضافة أو استقبال الضيوف الذين يفدون الى القرية وبمضي الوقت تزايد نفوذ شيخ القرية فأصبحوا في القرن الثامن عشر الحكام الفعليين في الريف المصري بدلا من الموظفين العثمانيين •

المباشر : كان بمثابة وكيل القائمقام ويباشر اختصاصاته وصلاحياته حين يسافر القائمقام الى القاهرة لمقابلة الملتزم • وكان من اختصاصه قيد كل ما يدفعه فلاحو الالتزام بالتفصيل في سجل خاص •

المشد : كان موظفا تابعا لشيخ القرية وهو الذي يحضر الفلاحين الى الديوان وقت طلب المال ولهذا فانه أصبح من اختصاصاته معرفة مسكن كل فرد من أفراد القرية وكان ينفذ العقوبات التي يأمر الملتزم بتوقيعها على الفلاحين اذا توقفوا عن دفع الضرائب أو امتنعوا عن أداء الأعمال التي يطلب الملتزم أو شيخ القرية منهم أداءها في أرض الوسية بالمجان •

الشاهد : كان المسئول عن تسجيل أطيان القرية في سجل لديه

الوكيل : وكان ينوب عن الملتزم فى كثير من الأمور التى تتعلق بادارة حصة الالتزام ، فهو يحضر عمليات مسح الأراضى نيابة عنه ويتسلم الأموال الخاصة به من مشايخ القرية • وكان يحتفظ بأدوات الزراعة مثل النوارج والمحاريث والفؤوس وغيرها من الأدوات التى تتعلق بأرض الوسية •

الخولى : كان يختص بقياس الأرض الزراعية بعد ريها وقبل الشروع فى زراعتها ، ويفصل فى المنازعات التى قد تثار فى هذا الشأن ويجمع الفلاحين الذين يسخرون فى زراعة أرض الوسية • وقد سجلت دفاتر التوابيع والجسور أنه كان مكلفا بالاشراف على جرف الجسور السلطانية والبلدية • وأصبحت الوظيفة شبه وراثية فابن الخولى يصبح خوليا وهكذا •

الكلاف : كان مسئولا عن علف البهائم وتسريحها ومراعاتها فى كل ما تحتاج اليه وأن يقوم بجمع الصوف والجبن والزبد من اللبن الذى تنتجه • واستلزم رعايه الماشية وقطعان الأغنام أن يكون على دراية بمعالجتها وتطبيبها فى ضوء مفاهيم الطب البيطرى فى تلك الازمنة الغابرة • كما كان يقوم بتطبيب ماشية الفلاحين التابعين لدائرة الالتزام خوفا من انتقال المرض اليها واتخاذه شكل وباء •

وبفضل هذا العدد من الموظفين كان الملتزم يمارس سلطات واسعة على الفلاحين فى القرية أو مجموعة القرى التى تقع فى دائرة الالتزام وحل الملتزم محل السلطات العثمانية فى مباشرة اختصاصات الحكومة وأصبح من حيث الواقع الفعلى هو الشخصية الأولى فى القرية والشخصية الثانية فى الكاشفية[1] وبدأ الملتزم فى القرن الثامن عشر

---

(١) الكاشفية وحدة ادارية صغيرة تقابل فى الوقت الحاضر «مركز» وقد اشتق منها لقب كاشف وهو الذى يحكم الكاشفية ، وكان بمثابة مامور مركز •

كأنه المالك الحقيقى للأرض التى يمارس فيها حق الالتزام وارتاحت الحكومة العثمانية الى نظام الالتزام لأنه وفر عليها متاعب الاتصال بالفلاحين وغيرهم لجباية الضرائب والرسوم • ويعتقد المؤرخ (شو Shaw) أن نظام الالتزام كان مثاليا بالنسبة لمصر خلال الحكم العثمانى فقد أتاح هذا النظام لخزانة الحكومة تدفقا مستمرا من الايرادات مع أقل قدر ممكن من النفقات أو التكاليف الادارية ، وأعطى للملتزمين مصلحة دائمة ومستمرة فى العمل على الحفاظ على خصوبة الأرض حتى لا يسرفوا فى استغلالها أو انهاك التربة الزراعية • والواقع أن هذه المزايا كانت تتحقق للسلطان والملتزم والفلاح طالما كان الباشا العثمانى فى مصر ومعاونوه قادرين على تحقيق تفوق نفوذ الدولة السياسى والحربى فى البلاد • فنظام الالتزام كان نظاما ملائما للفلاح الصغير بوجه خاص ويوفر له وسائل الزراعة والأمن والاستقرار وكانت تتلاقى مصلحة الفلاح مع مصلحة الملتزم فى عدم ارهاق الفلاح فى العمل فى أرض الوسية طبقا لنظام السخرة وعدم ابتزاز الأموال منه ، أو مصادرة المحاصيل وفرض ضرائب جزافية عليه ومراعاة حالة فيضان النيل كل سنة •

والواقع أن التقويم السليم لنظام الالتزام هو الذى قدمه الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن فى دراسته الوثائقية عن الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ويرى الدكتور عبد الرحيم أن نظام الالتزام مر بمراحل ثلاث : المرحلة الأولى وتمتد من ١٦٥٨ الى ١٧٢٨ وأثبت فيها هذا النظام نجاحه كنظام ادارى مالى بسبب دقة تطبيق القواعد وأحكامها الشخصية القوية التى تمتع بها بعض الباشوات • أما المرحلة الثانية والتى تبدأ من عام ١٧٢٨ حتى الغاء هذا النظام فى عام ١٨١٤ فانه يمكن وصفها بأنها مرحلة المضاربة بالتزامات الأراضى الزراعية والمتاجرة فيها واستغل التجار رأس المال الضخم الذى تجمع فى أيديهم

وحاولوا استثماره عن طريق المضاربة فى شراء واستئجار ورهن حصص التزامات الأراضى الزراعية دون أن يذهبوا لاستغلالها بأنفسهم •
أما المرحلة الثالثة فتمثل تدهور النظام وافلاسه وهذه المرحلة تداخلت فى مسيرتها مع المرحلة السابقة ولا يمكن تحديد بدايتها بسنة معينة غير أن سماتها البارزة قد وضحت فى النصف الثانى لنقرن الثامن عشر• فحجم الالتزامات بدأ يسير بصورة ملحوظه اذ اشترك عشرون ملتزما وملتزمة فى التزام حصة واحدة • هذا بالاضافة الى الأعباء المالية التى كانت تفرض على الالتزامات حتى هجر الفلاحون قراهم وعجز الملتزمون عن تسديد ما عليهم من أموال وتنازلوا عن حصصهم لغيرهم • وهكذا دلت جميع الشواهد فى نهاية القرن الثامن عشر على افلاس نظام الالتزام الذى لم يعد النظام الأمثل لادارة الأراضى المصرية • وكان أن اهتدى محمد على فى عام ١٨١٤ الى الغاء نظام الالتزام واحلال نظام جديد محله هو نظام الاحتكار •

الفصل الثالث

المجتمع المصرى فى العصر العثمانى

١٥١٧ — ١٧٩٨

تدهور حكم المماليك فجأة بعد عام ١٣٤٠ ، وتعرضت مصر خلال عهد دولة المماليك الجراكسة أو البرجية (١٣٨٢ — ١٥١٧) لأزمات مالية صحبها انحلال فى النظم المملوكية • وترجع هذه الأزمات المالية الى تدهور الصناعة فى ذلك الوقت ، واسراف السلاطين المماليك فى فرض الرسوم على تجارة الشرق ، واضطرب الأمن فى المدن التجارية بسبب تطاحن المماليك المستمر داخلها • وترجع أسباب تلك الأزمة كذلك الى سبب آخر هام يكشف عنه ابن اياس فى كتابه « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » حين يشير الى ما أثارته أخبار وصول البرتغاليين الى طريق رأس الرجاء الصالح فى القرن الخامس عشر ، فى الأسـواق المصرية من جزع شديد • ولقد كانت المتاجر الشرقية تسلك طريقين الى أوربا ، أولهما طريق الخليج العربى حيث كانت سفن المسلمين تحمل المتاجر الى البصرة ، ثم تنتقل برا الى بغداد حيث تعبر نهر الدجلة فالفرات ومنه تتجه القوافل غربا نحو ثغور الشام • أما الطريق الثانى فكان طريق البحر الأحمر الذى تمر به السفن حتى السويس ، ثم تنتقل المتاجر عبر الصحراء الى القاهرة ومنها الى الاسكندرية ودمياط ، ومن موانىء الشام الى المدن الايطالية• وتمكنت جمهورية البندقية — بفضل توطيد علاقاتها مع سلاطين المماليك — أن تحتكر معظم البضائع الشرقية الواردة الى مصر عن طريق البحر الأحمر • وحصل المماليك وتجـار البندقية على أرباح باهظة من هذه التجارة غير أن المماليك اشتطوا فى القرن الخامس عشر فى تقدير ضرائبهم حتى رآها البنادقة أنفسهم قد جاوزت كل حد • وقد هدد البنادقة المماليك بسحب تجارتهم من الاسكندرية وقطع علاقاتهم التجارية مع مصر •

ولقد شهد القرن الخامس عشر أيضا ظهور قوة البرتغال بعد أن تحررت من الحكم الاسلامى فى الاندلس ، واخذ ملاحوها بتشجيع من الأمير هنرى الملاح يستكشفون الشاطىء الافريقى من المحيط الاطلنطى•

ولقد ساعدت عدة عوامل على ظهور حركة الكشوف الجغرافية وتنشيطها، وكان على رأس تلك العوامل محاولة التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التى كان يفرضها سلاطين المماليك على المتاجر الشرقية عند مرورها فى الأراضى المصرية والشامية • كما أراد البرتغاليون مواصلة عمل الصليبيين بمحاولة الالتفاف حول « ديار الاسلام » وحصرها من الوجهتين الحربية والتجارية ، مع انتزاع تجارة الذهب وغيره من حاصلات أفريقيا الغربية من يد المسلمين • وهكذا تطلع البرتغاليون الى كشف طريق بحرى متصل الى الهند بالدوران حول افريقية دون الحاجة الى توسط المسلمين وأهل البندقية فى نقل التجارة الشرقية الى أوروبا • واستعان البرتغاليون باليهود للحصول على المعلومات التى توصل اليها العرب فى فنون الملاحة البحريه ، وحصلوا عن طريق هؤلاء الجواسيس على معلومات مما أدى الى كشف طريق رأس الرجاء الصالح فى عام ١٤٩٨ • وهكذا تحولت تجارة الشرق الى أيدى البرتغاليين الذين أخذت سفنهم تنقل أكداس البضائع من الهند وفارس وسيلان وجاوة وملقا والصين •

وبالاضافه الى ذلك أدى حكم دولة المماليك الثانية (أو المماليك الجراكسة) الى كثرة الفتن والثورات الداخلية ، ولكن فى غمار هذه الفتن برز دور الشعب بطبقاته المختلفه ، بروزا ملحوظا ، فعبر بوسائله الخاصة عن سخطه أو رضاه ، وأدرك السلاطين والأمراء أهميه هذا السخط أو الرضا • ومما يلفت النظر فى ذلك العصر تلك العناصر الدينيه التى نشهدها بكثرة الى جانب السلاطين حتى دخول العثمانيين مصر• فكان رجال الدين (العلماء أو الصفوة المثقفة) يتمتعون بنفوذ وامتيازات واسعه ، ويحسنون استعمال السلاح ويشتركون فى الحروب ، بل انهم كانوا ينهرون السلاطين والأمراء حتى دخول نابليون مصر ، كما أن السلاطين والامراء كانوا يبجلونهم ويقدمونهم على انفسهم ويقبلون قدم من يعتقدون فى ولايته (مكانته الدينيه) منهم • كما أن ارباب

الحرف كانوا يسبون السلاطين فى الطـرق ، ويثورون على الأمراء ويمنعونهم من الزيادة فى الضرائب بل ويحملونهم على الغائها • وكانوا فى أول أيام المماليك يستنكرون صعودهم الى مراكز الحكم جهارا ، ويبدون فى ذلك روحا من الدعاية أبعد ما تكون عن الاستكانة والخضوع •

ويعطينا التاريخ كذلك أمثلة حية عن شجاعة أهل المدن وبسالتهم• فكانوا يصنعون أنواع السلاح جميعا ويشتركون فى حروب المغـول والصليبيين • ولقد امتلك أهل الاسكندرية مثلا على أيام ابن بطوطة مستودعات كبيرة تزخر بأنواع السلاح ورفضوا أن يقـوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم • ولقد كان أبناء البلاد جميعا يجتمعون فى ذلك الوقت فى نقابات حرفية لها قوانينها وتقاليـدها ورؤسائها ، وتمتعت ازاء أعضائها بسلطة ادارية ــ قضائية ــ مالية واسعة تجعل منها وحدات حكومية قائمة بذاتها تعترف بها الدولة وتعتمد عليهـا ويحسب حسابها الى حد بعيد • وكذلك شهد العصر المملوكى ثورات شعبية كان السبب غير المباشر لها هو الوضع الاجتماعى الذى انحدرت اليه طبقات الشعب ، فقد كان المجتمع اقطاعيا ، يتضمن معظم أنواع العسف والقهر للطبقات الدنيا •

وفى الوقت الذى بدأت فيه مظاهر الاعياء والضعف تظهر على سلطنة المماليك فى مصر ، أخذت قوة الأتراك العثمانيين فى الظهـور والنمو • وقد حرص سلاطين العثمانيين على تعريف المسلمين فى البلاد الأخرى بقيامهم بواجب الجهاد المقدس ونشر أخبار انتصاراتهم ، فكلما انتصروا على دولة مسيحية فتحوا مدينة فى البلاد الأوروبية ، كانوا يرسلون السفراء والوفود لابلاغ الأمر الى حكام المسلمين • فدارت المراسلات ــ التى كانت تكتب باللغة العربية حتى عهد السلطان سليم ــ فى هذا الشأن بين كل من السلطان محمد الفاتح وسلطان مصر المملوكى

اينــال شاه بمناسبة فتـــح القسطنطينية فى عام ١٤٥٣ • واستمرت العلاقات الودية ووقف العثمانيون بجانب سلاطين المماليك للدفاع عن دار الاسلام عندما عجزت قوة مماليك مصر عن دفع سفن البرتغاليين وغاراتهم على السواحل العربية وقوافل التجارة بينها وبين الهند • غير أن هذه العلاقات الودية التى قامت على المجاملة والمؤازرة وتبادل الوفود والهدايا وما الى ذلك ، ما لبثت أن تدهورت • ففى أواخر القرن الخامس عشر كان العثمانيون قد توسعوا فى الأناضول جنوبا حتى البحر المتوسط وجبال طوروس ، بينما كانت دولة المماليك قد استولت على قليقية ، فأصبحت الدولتان متاخمتين ، وكان طبيعيا أن يحدث بينهما نوع من الاحتكاك والصدام • وأدت هذه المناوشات المستمرة الى اجتيـــاح العثمانيين فى عهـــد السلطان سليم الأول العثمانى للعـــالم العربى • فنشبت بين القوتين المملوكية والعثمانية معركة مرج دابق قرب حلب فى ٢٤ يناير عام ١٥١٦ ، حيث انتصر العثمانيون على المماليك انتصارا باهرا • وما لبثت سورية بأسرها أن وقعت فى أيدى العثمانيين، ومن ثم زحفوا جنوبا الى مصر فاحتلوها فى سهولة عام ١٥١٧ • وأضحت مصر بعد ذلك ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية ، بعد أن فقدت فى هذا النضال استقلالها ، وانفصمت عرى الوحدة التى كانت قائمة بين مصر والشام ، وزالت تبعية الحجاز لمصر بعد أن تحول شريف مكة بولائه نحو الدولة العثمانية •

وحينما دخل العثمانيون مصر لم يمسوا نظم الحكم القائمة بها الا من حيث تزويدها بما كان يقتضيه دخولها نطاق امبراطوريتهم من أجهزة تنفيذية جديدة ، وبما يضمن بقاءها ولاية عثمانية • وتمثل ذلك فى ايجاد هيئات متعددة متباينة تشترك معا فى شئون الحكم ويوازن بعضها بعضا حتى لا تنفرد بالحكم هيئة دون الهيئات الأخرى ، واستمر هذا النظام متبعا من عام ١٥١٧ حتى عام ١٧٩٨ • وتكونت هذه الهيئات

من الوالى أو الباشا[1] وهو نائب السلطان العثمانى فى حكم مصر ورئيس السلطة التنفيذية بها • وكان مقره القلعة ، واختصاصاته عديدة متنوعة ، ولكن كان يغلب على معظمها الطابع الرياسى فقط ، فلم يكن مطلق التصرف فى المسائل الهامة ، بل كان عليه أن يحيلها الى الديوان فى القاهرة ليتخذ فيها قرارا • وتتراوح مدة بقاء الوالى فى منصبه بين سنة وثلاث سنوات ولا تزيد عن هذه الفترة الا نادرا جدا • أما الهيئة الثانية فكانت الحامية العثمانية أو الجيش العثمانى الذى تركه سليم بها بعد مغادرته مصر • وتألفت الحامية العثمانية من عدة فرق مثل المشاة والمدفعية والفرسان موزعة بين القاهرة والمدن الكبرى ، وكانت تقوم بحفظ النظام والدفاع عن الولاية • وكان يرأس كل فرقة الأغا ، أما نائبه فكان يسمى الكخيا أو الكتخدا ، وكان رؤساء الحامية يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة • ولهذا الديوان سلطة كبيرة فى ادارة الحكومة لأن الوالى لا يستطيع أن يبرم أمرا الا بموافقة أعضائه• وبعد وفاة سليم الأول أنشأ ابنه سليمان المشرع (القانونى) ديوانين، الأول الديوان الكبير ، والثانى الديوان الصغير • وكان للديوان الكبير سلطة البت فى شئون الحكومة الرئيسية ونقض أوامر الوالى ، أما الديوان الصغير فكان ينعقد يوميا فى مقر الوالى وينظر فيما تحتاج اليه البلاد • وبعد أن استقرت الحامية فى مصر انتظم فيها كثير من المصريين فأصبح لها صبغة محلية لاسيما بعد أن توقفت الدولة العثمانية بسبب ضعفها عن ارسال جنود الى مصر ، وتمثلت الهيئة الثالثة فى المماليك وهم بقايا سلطنة المماليك السابقة • وقد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الوالى ورؤساء الحامية • واختير منهم حكام

---

(1) يقال عادة أن هذه الكلمة كانت اختصارا للكلمة الفارسية بادشاه أو «سيد» • • وقد تكون هذه الكلمة مستقاة عن الكلمة التركية باش أغا التى استعملت بمعنى (أخ أكبر) •

المديريات أو الصناجق وبعض كبار موظفى الحكومة مثل الكخيا[1] ، والدفتردار[2] ، والروزنامجى[3] وأمير الحج ، والخزنة دار[4] • وكان زعيم المماليك يعرف بشيخ البلد ومقره القلعة وهو ثانى شخصية فى مصر بعد الباشا العثمانى •

وقد استمر هذا النظام معمولا به طالما بقيت الدولة العثمانية قوية مهابة الجانب ، ولكن بعد أن ضعفت وأصابها الانهيار انعكس ذلك على مصر وتطاحن الولاة ورؤساء الحامية ، وانتهز المماليك هذا التنافس وتمكنوا من السيطرة واستعادة نفوذهم ، وأصبح بكوات المماليك القوة السياسية المسيطرة على مصر فى القرن السابع عشر • ونتيجة لضعف الولاة وكثرة تغييرهم استكثر المماليك من الجند والأتباع ، وتركزت السلطة المدنية والعسكرية فى أيديهم ، وصار لزعيمهم وهو شيخ البلد نفوذ واسع ، كما صارت مشيخة البلد بمثابة امارة مصر • ونتيجة لذلك تصدع نظام الحكم الذى وضعه العثمانيون لحكم مصر • وقد شهد القرن الثامن عشر تزايدا كبيرا فى سلطة بكوات المماليك ، فكانوا يمتنعون عن ارسال الجزية الى السلطان ويعزلون الوالى اذا غضبوا عليه ، وأصبح الوالى اسما ورمزا لا حقيقة لحكمه ولا هيبة له •

---

(1) نائب الوالى •

(2) المختص بحفظ الدفاتر أو السجلات ولو أن قسم هذه السجلات الواقع تحت اشراف الدفتردار كان يبين الموارد التى تدخل الى الخزانة العامة سواء أكانت نقدا أم عينا ، وما ينصرف منها وفقا للضرورة ، والمحافظة على ما يقبض واستعماله ، وكيفية الحصول على موارد اخرى حين يطرأ عجز .

(3) المشرف على الميرى وضبط حساباته . والروزنامة التى يشرف عليها الروزنامجى عبارة عن كلمة فارسية من مقطعين : روز = يوم ، ونامة = كتاب أو وثيقة أو خطاب بمعنى كتاب يومى أو جريدة . وهو فى العادة سجل يومى للدخل والمنصرف .

(4) أمين الخزانة .

ورغم هذه القوة والسيادة التى أحرزها المماليك فى داخل المجتمع المصرى ، فانهم لم يتمكنوا من الانفصال عن الدولة العثمانية بسبب انقسامهم وتطاحنهم وتنافسهم فى شوارع القاهرة وفى قرى مصر • وقد حاول أحد البكوات فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وهو على بك الكبير (١٧٦٨ — ١٧٧٣) الاستقلال ، ولكن الدولة العثمانية أوقعت بينه وبين قائد قواته وهو محمد بك أبو الذهب وانقض على سيده وهزمه • ولكن أبا الذهب لم يستقر فى حكم مصر لفترة طويلة اذ مات فى عام ١٧٧٥ ، وخلص الأمر فى النهاية لمراد وابراهيم اللذين عاثا فى مصر فسادا ، وانتهى أمرهما الى كوارث وأحداث وحروب ، وضج الناس من هذا البلاء الذى لم يسبق له مثيل حتى وصلت أصواتهم السلطان العثمانى فى استانبول ، وأحست كل طائفة من الشعب المصرى وبال حكم هذين الطاغيتين ، ولاسيما التجار والعامة • فقاوموا هذا الحكم وقامت الثورات فى الريف وفى القاهرة • وتعددت وسائل الثوار، فبعضهم كان يتخذ وسيلة الاحتجاج واللجوء الى المحاكم لرفع المظالم، وبعضهم كان يتخذ وسيلة العداء والمغاضبة • ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت مظالم ابراهيم ومراد الى الأجانب المقيمين فى مصر وكانت غالبيتهم من الفرنسيين ، فلجأوا الى حكومة الثورة فى فرنسا يطلبون الحماية • واستجابت فرنسا للنداء وأرسلت حملتها المشهورة فى عام ١٧٩٨ ، ولكن الطاغيتين فرا ، فر أحدهما عند امبابة فى المغرب ، وهرب ثانيهما من القاهرة نحو الشرق الى الشام ، وتركا مصر وشعبها يواجهان وحدهما أول اعتداء غربى مسلح على مصر فى العصر الحديث •

أما النظام المالى فى مصر فلم يكن أحسن حالا من النظام السياسى، فقد اعتبر سليم الأول نفسه مالكا لأراضى مصر ، وعلى هذا كان صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها • وكانت الأرض عند وفاة صاحبها تؤول الى الحكومة غير أن لورثته ردها الى حوزتهم اذا دفعوا مبلغا معينا من المال • وعندما زاد نفوذ البكوات المماليك تصرفوا فى

الأرض كيفما شاءوا وقسمت معظم أراضى مصر بينهم وآلت اليهم ملكية ثلثى ما يزرع من الأراضى ، ووزع الباقى بين الفلاحين والملتزمين والأوقاف • ولما ضعفت سلطة الدولة العثمانية فى مصر ، وازداد نفوذ المماليك ولم يتمكن الوالى العثمانى من جباية الأموال والضرائب من المصريين لارسالها الى السلطان لجأت الحكومة الى نظام الالتزام • وقد تولى الالتزام طبقة من الأثرياء وهم البكوات المماليك (وان كان بعض المصريين فى أواخر العهد الاقطاعى قد اشتغل بالالتزام) • وكان هؤلاء يتعهدون بجمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن زمام معين قد يكون قرية أو عدة قرى ، فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدما ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة وهذه الضريبة هى التى يطلق عليها «الميرى» (وهى ضريبة الخراج المخصصة للسلطان) •

على أن الملتزم بالاضافة الى ذلك كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى «الفائض» أو فائض الالتزام • وقد تطور نظام الالتزام بمرور الوقت حتى أصبح الملتزم هو المتحكم فى الأرض الواقعة فى اطار التزامه تحكما مطلقا ، فلم يعد الأمر مقررا على وظيفة جمع الضرائب ، بل تطور الى تحكم كامل فى الفلاحين والأراضى ، وهكذا كون الملتزمون الطبقـــة الاقطاعية فى مصر قبل القرن التاسع عشر •

ويصور المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى فى كتابه « عجائب الآثار » حالة الفلاح المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر فيقول : « وكان اذا تأخر الفلاح فى دفع الضريبـــة جروه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبابيت رجال الملتزم هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصرانى من مماطلة فى استخراج ورقة الخلاص[1] ، وكذلك الشاهد

---

(1) الورقة التى تثبت دفع الفلاح للضريبة •

والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب » • ومن ذلك نرى كيف سيطرت الطبقة الاقطاعية فى مصر على الفـلاحين وهى قوة اجتماعية فى مصر لها أهميتها • وقد عانى الفلاح المصرى من بعض المظاهر الأساسية التى تميز بها النظام الاقطاعى فى مصر وعلى رأسها نظام السخرة ، فكان للدولة الحق فى جمع الفلاحين للعمل بالسخرة فى المشروعات العامة واستمر هذا النظام لفترة طويلة خلال القـرن التاسع عشر • وفى خلال القرن الثامن عشر كانت السخرة لا تقـدم للدولة فقط ، بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين • فقد كان على الفلاح أن يعمل سخرة ودون أجر فى أرض الملتزم وهى «الوسية» بعض أيام الأسبوع • ويتضح لنا من هذا العرض الموجز أن المجتمع المصرى اعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ثم الانتاج الزراعى الذى يستنفذ للاستهلاك المحلى ، والفلاحون المنتجون له عبيد فى الأرض لطبقة من الملتزمين هم طبقة المماليك الحاكمة الغريبة تماما عن المجتمع •

واذا كنا قد أشرنا الى الفئات الاجتماعية التى سيطرت على المجتمع المصرى فى العصر العثمانى من أتراك ومماليك فى سياق حديثنا عن أحوال مصر السياسية والاقتصادية فى تلك الفترة فيجدر بنا أن نشير الى الفئات الأخرى أو الفئات الشعبية التى أكملت الشكل العام للمجتمع فى مصر • فمن أهم الطبقات الموجودة فى المجتمع المصرى طبقة التجار وهى قطاع من البورجوازية المصرية النامية • فلقد شغلت هذه الطبقة حيزا كبيرا فى المجتمع ، وكانت أغنى طبقات الشعب ، لأن طبقة الفلاحين — كما لاحظنا — كانت أكثر تعرضا لمظالم الحكام وفداحة الضرائب • وبلغ بعض التجار درجة عظيمة من الثراء والجاه واتسعت تجارتهم واستفادوا من مركز مصر التجارى • وعلى الرغم من تحول تجارة الهند الى طريق رأس الرجاء الصالح ظلت مصر فى العصر العثمانى سوقا للمتاجر الواردة اليها من الشرق والغرب • ولقد شجعت هذه الطبقة

المجهودات التى بذلت لاعادة فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر مصر الى الاسكندرية فى عهد على بك الكبير ومحمد بك أبى الذهب ، ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية بيت الشرايبى الذى كان عظيم الثراء ، كما اعتبر المحروقى نموذجا لهذا القطاع من البورجوازية المصرية .

أما بالنسبة للفئـات الأخرى فكانت توجد الطوائف الحرفيـه (Guilds) . وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة ، لها شيخ تخضع لسلطته ، وينوب عنها لدى الحكومة ، ويتولى شئونها ، ويدافع عنها ، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها ، ويعاقب من يخالف منهم العرف والتقاليد ، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب أو قروض اجبارية ، ويوزعها عليهم بنسبة مقدرة كل منهم على الدفع . وكان منصب شيخ الطائفة وراثيا فى بعض الأسر ، بحيث يستمر فيها مادامت مشتغلة بالصناعة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم النقباء ، يختارهم حكام المدن التى يقيمون فيها أو السلطة العليا . وكان الصانع يعرف باسم المعلم أو «الأسطى» ويلحق به عددا من الصبيان لتعلم الحرفة والوقوف على أسرارها . واذا أراد الصبى المتعلم أن يصير معلما ، بعد أن يصل الى درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص ، ذهب الى شيخ الطائفة مصحوبا بمعلمه ، فيقول المعلم للشيخ أن صبيه قد تعـلم الصنعة وأحكمها وأنه يرغب فى أن يصير معلما وأن يمارسها فى مصنع خاص ، فيدنى الشيخ الصبى منه ويحزمه بحزام خاص عنده ، وينادى به عضوا من أعضاء الطائفة . وكان يسمى هذا الاحتفال الرسمى باسم « شد الولد » أى دخول الولد الطائفة .

ومن المظاهر البارزة التى يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية هو أن ولاء الفرد فى داخل المجتمع كان موجها نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذى ينتمى اليه ، فاختفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو

الدولة) فى مثل هذا الوضع • وانقسم المجتمع الاقطاعى فى مصر على هذا النحو الى «طوائف» مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين وأفقدها فاعليتها • وعندما ينهار النظام الاقطاعى وتتقـدم وسائل الاتصال فى مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالى، سيتحول المصريون من مجموعة من الطـوائف الى أمة ذات قومية متكاملة[1] •

وكان أهل الذمة أو العناصر غير المسلمة من الفئات المكونة للمجتمع المصرى فى تلك الفترة • حقيقة أن هذه الأقليات عاشت على هامش الحياة الفكرية والسياسية فى داخل المجتمع ولكنها شاركت مشاركة فعالة فى الحياة الاقتصادية • فلقد تخصص الأقباط فى الأعمال الحسابية والمالية ، اذ كلفهم بكوات المماليك بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات • وتمتعوا فى هذا المجال بسلطة مطلقة لا رقابة عليها وكان رؤساؤهم يسمون «المباشرين» وهم وكلاء المماليك وكبار الملتزمين ، أما رئيسهم فكان يسمى « كبير المباشرين » وتمتع بنفوذ عظيم حصـل عليه عن طريق اتساع أعمـال وظيفته وسيطرته على مرؤوسيه من المباشرين والصيارفة والكتبة والمساحين • كما تقلد أهل الذمة بعض المناصب الهامة ، فالمعلم رزق مثلا كان كاتب سر على بك الكبير ومدير حسابات الحكومة فى عهده ، كما تولى أبراهام كاسترو اليهودى ادارة دار السكة فى مصر فى عهد السلطان سليمان القانونى • ولقد أتاح تحول المجتمع المصرى من الاقطاع الى الرأسمالية الفرصة أمام هذه العناصر لأن تنصهر فى الأمة المصرية وتكون جزءا أساسيا فيها•

أما أهم الطبقات الموجودة فى داخل المجتمع الأقطاعى المصرى

---

(١) محمد انيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، ص١٦ — ١٧ •

فكانت طبقة العلماء أو رجال الدين لما كان لها من تأثير عظيم فى نفوس الناس ، وكانت تمثل قطاعا هاما من البورجوازية المصرية النامية داخل ذلك المجتمع ، بل وشكلت فى الواقع القطاع المثقف من تلك الطبقة . ولقد ازداد نفوذ العلماء بسبب وجود الأزهر (الجامعــة الاسلامية العريقة) ودور مصر فى العالمين الاسلامى والعربى . فكان الأزهر بمثابة المأمن الذى قصده شعب مصر حينما ضاقت به السبل ، وكان بؤرة للثورة على الطغاة والمستعمرين فكان العلماء والمجاورون يستمعون الى الشعب عندما يلجأ اليهم ، فيغضبون على من اوقع بالناس الظلم . وكان غضبهم فى أحيان كثيرة ، كافيا لأن يرجع الظالم عن ظلمه بل نجد فى بعض الأحيان ، أن الحاكم الظالم كان يعلن عن توبته أمام العلماء ، ويعاهد الله معهم على أن يعدل . فكان الأزهر بالاضافة الى رسالته العلمية والدينية بمثابة «البرلمان» ، ونستطيع أن نتبين ذلك مما كتبه الجبرتى فى أماكن متفرقة من كتابه . فالعلماء كانوا حماة للشرع والعدل ورقباء على صلاح الحكم وتوجيه الحاكم ، فعندما ضعفت الامبراطورية العثمانية فى القرن الثامن عشر قاد العلماء حركات المعارضة ضد الولاة العثمانيين لأنهم استطاعوا أن يبقوا على ثروتهم ومركزهم الاجتماعى تحت حماية النظام الدينى ، وأصبحت لهم زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من روح الاسلام ومن الشريعة . فكانوا عبارة عن حلقة الوصل الفعلية بين الطبقة الحاكمة والمحكومة ، أى أنهم قاموا بدور الوسيط بين الشعب والحكام واكتسبوا بذلك نوعا من الزعامة فى داخل المجتمع[1] . فيقول الجبرتى فى عجائب الآثار « وركب ابراهيم بك ... وذهب الى الشيخ البكرى وعيد عليه ، ثم الى الشيخ العروسى والشيخ الدردير ، وصار

---

(1) A.L. El Sayed, the rôle of the «Ulama» in Egypt during the early nineteenth century, in P. M. Holt, ed. Political and Social change in modern Egypt, PP. 264-270.

يحكى لهم ، وتصاغر فى نفسه جدا ، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثوه أو قومة أو حركة فى مثل هذا الوقت ، فانه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أشيع أمر الفرمانات التى أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع الناس بها ... »[1] .

وفى ذلك الوقت أيضا كان الوعاظ يعقدون مجالسهم فى المساجد ويلقون فيها دروسا فى معانى العدل وواجبات الحكام وحقوق المحكومين، وهكذا كانوا يقومون خلال تلك الدروس بنقد الحكام . ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو « الشيخ الحفنى » الذى كان يعاصر على بك الكبير ، ولقد قال عنه راغب باشا ، أحد ولاة مصر : ان الشيخ الحفنى سقف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء[2] . كما قال عنه الجبرتى : « لنه كان قطب رحى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة الا باطلاعه ومشورته » . وكان لا يتردد فى ابداء نصحه صريحا قويا وأن كره أهل الحكم رأيه وصراحته . وبالاضافة الى ذلك كان الشيخ الحفنى عضوا فى ديوان الحكومة ، ولم يكن يتردد أثناء مناقشاته فى الديوان أن يهدد الحكام باسم الشعب . فعارض فى احدى المرات ارسال حملة حربية لاخضاع بعض الأمراء الخارجين فى الصعيد وقال بأن تلك الحملات تضر بالناس وصاح قائلا « والله لن نسمح أن يسافر أحد وان سافرت الحملة فلن يحدث خير أبدا » . وبعد وفاة الشيخ الحفنى خلفه فى زعامة النقد شيخ آخر يعرف باسم النقيب[3] . وقد سأله مرة محمد بك أبو الذهب عما وجده فى استانبول عند زيارته لها

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ ، ص١١١ .

(٢) محمود الشرقاوى : مصـــر فى القرن الثامن عشـــر ، ج٢ ، ص١٥٧ — ١٥٩ .

(٣) محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص٤١ .

فرد بقوله : « لم يبق باستانبول خير ولا بمصر كذلك خير ، فلا يكرم بهما الا شرار الخلق » • وعاصر ابن النقيب شيخ آخر هو الشيخ على الصعيدى الذى وصفه الجبرتى بأنه « شيخ مشايخ الاسلام » ، وكان شديداً فى نقده الأمراء وذوى النفوذ • وكان المظلومون وأصحاب الحاجات يقصدونه ، فيتوجه بمظالمهم وحاجاتهم الى محمد أبى الذهب فلا يخالفه فى شيء منها • فكان الشيخ الصعيدى من الدولة بمثابة النائب الشعبى الذى يسعى لمصلحة الناس عند أهل الحكم[1] •

وهكذا لم يقبل الشعب المصرى الظلم والعنت الذى تعرض له خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بل لجأ الى القوة والثورة ، وصفحات التاريخ مليئة بصور مشرفة لكفاح المصريين الذين لجأوا الى مشايخهم ، وفقهائهم يطلبون منهم التوسط لدى الحكام المستبدين لرفع المظالم عنهم • وفيما يلى بيان ببعض الانفجارات الثورية التى تدخل فيها العلماء لمساعدة الشعب على رفع المظالم التى أثقلت كاهله :

١ — ثورة قام بها الفقراء والنساء والشحاذون فى عام ١٦٩٥ ، فلقد حلت تلك السنة وكانت مصر تعانى غلاء شديدا ومجاعة ، ونزح أهل القرى الى مصر حتى امتلأت بهم الأزقة وأكل الناس الجيف ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أصحابها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق • ويصف الجبرتى هذه الحالة فيقول : « وفى منتصف المحرم ••• اجتمع الفقراء والشحاذون ، رجالا ، ونساء ، وصبيانا وطلعوا الى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجبهم أحد ، فرجموا بالأحجار فركب الوالى وطردهم فنزلوا الى الرميله ونهبوا حواصل الغلة التى بها، ووكالة القمح ، وحاصل كتخدا[2] وكان ملآنا

---

(١) محمود الشرقاوى : نفس المرجع ص١٣٨ — ١٣٩ •

(٢) نائب الوالى •

بالشعير والفول • وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الأردب القمح بستمائة نصف فضة والشعير بثلثمائة والفول بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضة ••• وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالى القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة ••• وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رؤوس الخبازين • ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم العصى حتى يخبزوه بالفرن ثم يعودون به •• »[1]• وأدى غضب الشعب هذا الى عزل الوالى الظالم على باشا خازن دار وعين مكانه وال آخر فجمع الفقراء والشحاذين ووزعهم على الأمراء والأعيان •• واختص هو والأعيان بفريق منهم ، « وعين لهم ما يكفيهم من الخبز والطعام صباحا ومساء حتى انقضى الغلاء »[2] •

٢ ـ كما ثار الشعب المصرى فى ابريل ١٦٩٦ (رمضان ١١٠٨هـ) اذ طلب من ياسف اليهودى ـ ملتزم دار صك النقود ـ بالسفر الى استانبول • عندما سأله الباب العالى عن أحوال مصر وعن امكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها أجاب بأنه من الممكن عمل ذلك والتزم بتحصيل ذلك • فكتب له الباب العـالى الفرمانات والأوامر السلطانية اللازمة وعاد الى مصر وقرئت فى الديوان ووافق الوالى على تنفيذها ونادى رجاله بذلك على الناس فى الطرقات والشوارع • ويصف الجبرتى موقف المصريين من ذلك فيقول : « فاغتم الناس وتوجه التجار وأعيان البلد الى الأمراء وراجعـوهم فى ذلك فركب الأمراء والصناجق وطلعوا الى القلعة وفاوضوا الباشا فجاوبهم بما لا يرضيهم فقاموا عليه قومة واحدة وسألوه أن يسلمهم اليهـودى فامتنع من تسليمه • فأغلظوا عليه وصمموا على أخذه منه • فأمرهم بوضعه فى الفرقانه (السجن) ولا يشوشوا عليه ، حتى ينظروا فى أمره • ففعلوا به كما أمرهم • فقامت الجند على لباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودى

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج١ ، ص٢٦ •
(٢) نفس المصدر ، ج١ ، ص٢٦ ـ ٢٧ •

المذكور ليقتلوه ، فامتنع . فمضوا الى السجن وأخرجوه وفعلوا به ما ذكر ... » . وقام الشعب بعد ذلك بجمع الحطب وحرقه . وفى هذا المجال يسجل الجبرتى شعرا لشاعر معاصر هو الشيخ حسن الحجازى فيقول :

بمصر حل يهودى	أخفى عليه الاله
فظ غليظ ، عنيف	سوء ، كريه لقاه
بعشر صوم أتانا	له جواد علاه
والناس تشتد سعيا	أمامه ووراه
ومعه أمر وفيه	ما قاده لرداه
فحين قص عليهم	ما قص ، قصوا قفاه
بصارم ذى صقال	أزال عنا عناه[1]

٣ ــ وفى عام ١٧٠٢ لحق « أهل الأسواق » غبن من تزييف النقود وطلبوا من علماء الأزهر التدخل فى الأمر ، ويتحدث الجبرتى عن هذه الحالة فيقول : « فى سنة ثمان ومائة وألف وفى سنة اثنتى عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة فشا أمر الفضة المقاصيص والزيوف وقل وجود الديوانى . وان وجد اشتراه اليهود بسعر زائد وقصوه فتلف بسبب ذلك أموال الناس . فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر وشكوا أمرهم للعلماء ، وألزموهم بالركوب الى الديوان فى شأن ذلك فكتبوا عرضحال وقدموه الى محمد باشا ، فقرأه كاتب الديوان على رؤوس الأشهاد . فأمر الباشا بعمل جمعية فى بيت حسن أغا (المستحفظان) بابطال الفضة المقصوصة وظهور الجدد وادارة دار الضرب وعمل تسعيرة وضرب فضة وجدد نحاس . فيكون ذلك بحضور كتخدائية وكامل الأمراء الصناجق والقاضى والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء ، وائتونى بجواب كاف وأعطاه ليد كتخدا الجاويشية . فأرسل التنابيه مع الجاويشية تلك الليلة ، واجتمع الجمع فى صبحها بمنزل

---

(١) الجبرتى ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٧ ــ ٢٨ .

حسن أغا بلفيه ، واتفقوا على الغاء المقاصيص بالوزن من الصيارف ...
وشرط عليهم ابطال الحمايات وعدم معارضته فى شىء وكل من مسك
ميزانا فهو تحت حكمى ، وكذلك الخصاصة وتجار البن والصابون ،
ويركب بالملازمين ويكون معـه من كل وجاق جاويش بسبب أنفـار
الأبواب . وأخبروا الباشا بما حصل ، وكتب القاضى حجة بذلك وكتب
المشايخ عليها ، وكذلك الباشا ، وأعطوهما لعلى أغا فطلع الى الباب
وأحضر شيخ الخبازين وباقى مشايخ الحرف ، وأحضر أردب قمح
وطحنه وعمل معدله على الفضة الديوانى خمسة أواق بجديدين والبن
باثنى عشر فضة الرطل والصابون بثلاثة ... وحصـل ذلك بحضرة
مشايخ الحرف والمغاربة . وأرسل الأغا قفل الصاغة ومسبك النحاس
وأمر باحضار الذهب والفضة المتباعة والنحاس لدار الضرب وأحضر
شيخ الصيارفة وأمرهم باحضار الذهب والريالات..»[1]. وهكذا رأينا
أنه بعد أن تدخل العلماء أمر الباشا بعقد اجتماع عام يحضره البكوات
المماليك والقاضى التركى وقواد الفرق العسكرية ونقيب الأشراف وكبار
العلماء . ونظر المجتمعون فى الأمر واستقر رأيهم على خطة محددة
تحفظ مصلحة الناس وتزيل أسباب شكواهم .

٤ — كما يذكر الجبرتى فى كتابه « عجائب الآثار » أن السلطان
أرسل الى مصر فى عام ١٧٣٥ أمرا خاصا ببعض الشئون المالية منهـا
« ابطال مرتبات أولاد وعيال ومنها ابطال التوجيهات ، وان المال يقبض
الى الديوان ويصرف من الديوان وان الدفاتر تبقى بالديوان ولا تنزل
بها الأفندية[2] ، الى بيوتهـم » . واجتمع الديوان لتلقى ذلك الأمر ،
فلما قرىء المرسوم السلطانى قال القاضى العثمانى : « أمر السلطان
لا يخالف ويجب طاعته » ، فانبرى له أحد الأعضاء المصريين وهو الشيخ
سليمان المنصورى فقال « ياشيخ الاسلام .. هذه المرتبات (كانت) من
فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان .. وهذا شىء جرت به
العادة فى مدة الملوك المتقدمين وتداوله الناس ورتبوه على خيرات

---

(١) الجبرتى ، عجائب الآثار ،ج١ ، ص٢٩ ، ص١٠٣ — ١٠٤ .
(٢) كان لقب افندى خاصا بوجه عام برجال القلم سواء من العلماء
أو سكرتيرى الحكومة .

ومساجد وأسبلة « جمع سبيل » ولا يجوز ابطال ذلك ، واذا بطل بطلت الخيرات وتعطلت الشعائر المرصد لها ذلك • فلا يجوز لأحد يؤمن بالله ويخالف أمره ، لأن ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم للامام فى فعل يخالف الشرع ولا لنائبه أيضا » • وكان موقف الشيخ المنصورى هذا سببا فى عدول الحكومة عما كانت عليه ، ويدل هذا على مدى يقظة العلمـــاء المصريين وتنبههم الى المحافظة على الشرع والحقوق العامة ، وتقدير الحكام لرأيهم •

٥ ــ وفى يناير ١٧٨٦ قام بعض سكان القاهرة بثورة لرد عدوان الظالمين ووجدوا فى ذلك تأييدا من علماء مصر لاسيما من الشيخ أحمد الدردير مفتى المالكية • فلقد قام حسين بك (المعـــروف بشفت أى اليهودى وكان من كبار المماليك) ومعه طائفة من جنوده قاصدا منطقـــة الحسينية ، وهجم على دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار ، كان رئيسا على دراويش الشيخ البيومى ، ونهبه « حتى مصاغ النساء والفراش، ورجع والناس تنظر اليه » • وفى صباح اليوم التالى ثارت جماعة من أهل الحسينية ، وذهبوا الى الجامع الأزهر ومعهم طبول ، وشكوا أمرهم الى الشيخ أحمــد الدردير فشجعهم ، وكما يروى الجبرتى « ساعدهم بالكلام وقال لهم أنا معكم • فخرجوا من نواحى الجامع وقفلوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول ••• وانتشروا بالأسواق ••• وأغلقوا الحوانيت • وقال لهم الشيخ الدردير فى غد تجمع أهالى الأطراف والحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم وننهب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونموت شهداء أو ينصرنا الله عليهم »[1] • وبعد ساعات قليلة أرسل ابراهيم بك ، شيخ البلد وكبير المماليك ونائبه ، أميرا آخر الى الشـــيخ الدردير وتكلموا معه ، وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة

---

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ، ج٢ - ص١٠٣ •

بالمنهوبات ونأتى بها من محل ما تكون ، واتفقــوا على ذلك وقرأوا الفاتحة »[1] .

وللشيخ الدردير موقف مشابه فى نفس العام عندما حضر الاحتفال بالمولد الأحمدى بطنطا فى أثناء ذلك جاء كاشف الغربية من قبل ابراهيم بك وفرض على الناس مغارم كثيرة « وأغار أعوان الكاشف على بعض الأشراف وأخذوا جمالهم » فذهبوا الى الشيخ الدردير وشكوا اليه ما حل بهم ، فأمر الشيخ بعض أتباعه بالذهاب اليه فخشوا بطشه ولم يذهبوا . فركب الشيخ بنفسه ومعه كثير من العامة . فلما وصل الى خيمة كتخدا الكاشف دعاه فحضر اليه « والشيخ راكب على بغلته فكلمه ووبخه وقال له أنتم ما تخافوا من الله . ففى أثناء كلام الشيخ اكتخدا الكاشف هجم على الكتخدا رجل من عامة الناس » ، وقامت فتنة بينهم وبين الجند ضرب فيها وأسر واحد من أتباع الشيخ . وذهب كاشف المنوفية وكاشف الغربية بعد ذلك يعتذران الى الشيخ . ولما عاد الى القاهرة قدم ابراهيم بك بنفسه الى منزله معتذرا ومعه كبار المماليك .

وعندما اشتد طغيان ابراهيم بك ومراد بك ، اتخذ المصريون خطوة حاسمة للمحافظة على حريتهم وحقوقهم ، وارغام الحكام على الاصلاح. وكان العلماء دائما يشعرون وهم ممثلوا الشعب ــ أن واجبهم يناديهم بالمحافظة على القانون والحق ، ولم يترددوا لحظة بل هبوا لنــداء الواجب . وفى الواقع لم يتهاون شعب مصر فى حقوقه ، بل حافظ عليها بشتى الوسائل كلما اشتم رائحة الاستهانة بكرامته أو الاعتداء على حرماته أو اشتداد وطأة المماليك . ففى عام ١٧٩٥ أسرف محمد بك الألفى فى فرض ضرائب جزافية على سكان احدى القرى القريبة من من بلبيس عاصمة مديرية الشرقية فى ذلك الوقت . وكان للشيخ عبد الله

---

(١) الجبرتى ، ج٢ ، ص١٠٣ .

الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر حصة فى أرض تلك القرية فاستغاث به أهلها • واتصل الشيخ الشرقاوى بابراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم ولكن أعرض كل من هذين الأميرين ونأى بجانبه ، وثارت ثائرة الشيخ الشرقاوى وعزم على القيام بحركة شعبية كبيرة يهتز لها — فى ظنه — مركز هذين الطاغيين ، فذهب الى الجامع الأزهر وجمع اليه المشايخ وأمر باغلاق أبواب الجامع ايذانا بأن أمرا ادا قد ارتكبه الحكام الطغاة • وانطلق المنادون يأمرون بغلق الحوانيت وهجر لأسواق • وفى اليوم التالى كانت جموع الشعب تتجه من كل حدب وصوب الى الجامع الأزهر • واكتظ المسجد والحى بالحشود الشعبية وركب الشرقاوى والمشايخ العلماء كل منهم بغلته وتقدموا المواكب الشعبية الصاخبة وذهبوا الى دار الشيخ محمد السادات • ووقع اختيارهم على هذه الدار لأنها كانت على مقربة من دار ابراهيم بك حتى يرى هذا الأخير غضبة الشعب على حكومته •

وقد نجح هذا التدبير اذ لما شاهد الأمير هذه الحشود المتراصة من الجماهير ولها عجيج وضجيج بعث من قبله أيوب بك الدفتردار « فحضر اليهم وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم • فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها • فقال لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات• فيقل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك؟ والأمير يكون أميرا بالاعطاء لا بالأخذ •• »[1] • وقد وعدهم أيوب بك الدفتردار بالعودة اليهم بعد عرض مطالبهم على ابراهيم بك • ويتضح لنا من خلال هذه

---

(١) الجبرتى ، ج٢ ، ص٢٥٨ •

التطورات أن المسألة خرجت من مجرد حركة فردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الألفى على احدى قرى مديرية الشرقية الى حركة شعبية تنادى بضرورة وضع حد للمظالم التى يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط المصروفات والحد من الاسراف فى استيراد المماليك وتأمين الأفراد على أموالهم وأرواحهم •

ولكن أيوب بك الدفتردار لم يعد كما وعد ، فانفض المجلس « وركب المشايخ الى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد ، وأرسل ابراهيم بك الى المشايخ يعضدهم ، ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غير خاطرى ومرادى • وأرسل الى مراد بك يخيفه عاقبة ذلك » ، ونزل مراد عن غلوائه ، أو يبدو أنه تظاهر بذلك ، وطلب أربعة من المشايخ ، عينهم بأسمائهم • فذهبوا اليه بالجيزة فلاطفهم والتمس منهم السعى فى الصلح • وفى اليوم الثالث من قيام هذه الثورة ، حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك واجتمع البكوات هناك ، ثم طلبوا حضور المشايخ ، فحضر وفد عنهم مكون من خمسة أعضاء هم : الشيخ السادات ، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف والشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ خليل البكرى شيخ السجادة البكرية ، والشيخ محمد الأمير ، والأخير من صفوة كبار العلماء اشتهر بجرأته وشجاعته واغلاظه القول للأمراء المماليك• وأرادت جموع الشعب أن تسير وراءهم الى مكان لاجتماع فمنعهم المشايخ وطلبوا منهم الانتظار فى الأزهر ، وطالت الجلسة وقرر البكوات فى نهايتها « أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ؛ وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق . ويبطلوا رفع المظالم المحدثة والكشوفيات والتفاريد والمكوس ماعدا ديوان بولاق ، وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم الى أموال الناس •

ويرسلوا صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا فى الناس سيرة حسنة »[1] . وكان القاضى حاضرا بالمجلس ، فكتب حجة عليهم بذلك وفرض (أى وقع) عليهما الباشا وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها الى مراد بك فختم عليها وانجلت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع الحوادث والمظالم والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته. وفتحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل عقيب ذلك مراد بيك الى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير ذلك »[2] .

وبعد هذا العرض الخاص بالانتفاضات أو الحركات الشعبية وأسبابها يتضح أن سلطة البكوات المماليك بدأت تطغى بشكل ملحوظ فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر واستطاع هؤلاء أن يحصلوا على هذا النفوذ بسبب الخلل الموجود فى نظم الحكم العثمانية التى وضعت لادارة تلك الولايات . فالحكم العثمانى كان بصفة عامة عمليا ولم يكن عنيفا ، فقد كانت القاعدة أن كل باشوية (ولاية) تعيش على دخلها الخاص وتدفع الى خزانة الدولة قدرا معقولا جدا من الجزية . كما استطاع العثمانيون أن يدفعوا عن الشرق العربى أخطار الاستعمار الأوروبى حتى أواخر القرن الثامن عشر . ولكن من ناحية أخرى اتصف هذا الحكم بالرجعية ، اذ أبقت النظم العثمانية على الحالة كما كانت قبل الفتح العثمانى وأوجدت بعض القوى (كالديوان والأوجاقات العسكرية) التى كانت تحد من سلطة الباشا العثمانى وتقيدها . وعن

---

(١) الجبرتى ، ج٢ ، ص٢٥٨ — ٢٥٩ .

(٢) المصدر السابق .

طريق هذا القصور الموجود فى النظم العثمانية وانعدام مقاييس محدودة للعدالة استفاد موظفو الدولة من وقوع الظلم على الرعية • ولم يقبل المصريون — كما وضحت — الخضوع للظلم أو التراخى فى حقوقهم ، فلجأوا الى طبقة العلماء التى لعبت دورا كبيرا فى الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الموجودة فى مصر • وتدخلت لدى الطبقات الحاكمة من عثمانيين ومماليك ، واستطاعت فى حالات كثيرة أن ترفع الظلم عن كاهل المصريين •

ولقد أثبتت تلك الحركات الشعبية مدى تأصل روح المقاومة عند المصريين ضد الظلم والاستبداد ، ولكن هذا لا يدفعنا الى حد الاسراف فى تقييم تلك الحركات الشعبية كما حاول بعض المؤرخين عندما أطلقوا على «الحجة» أو الوثيقة التى وقعها ابراهيم ومراد اسم «الماجنا كارتا» المصرية ، وفى بعض أحيان أخرى اسم « الوثيقة السياسية الكبرى»[1] ، فهذه الحركة ومثيلاتها التى حفل بها تاريخ الشعب المصرى ابان القرن الثامن عشر لم تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية أو التخلص من حكم البكوات المماليك • فلقد كانت الفكـرة السائدة فى العـالم الاسلامى هى أن السلطان العثمانى هو خليفة المسلمين وزعيم العالم الاسلامى • ولقد أشيع بأن الخلافة العباسية انتقلت بعد سقوط القاهرة فى أيدى العثمانيين الى استانبول ، وهذا ما لم يحدث بالفعل • وعلى ذلك فلم يناقش العرب فى ذلك العصر العثمانى الأول أحقية السلاطين العثمانيين فى الخلافة ، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون الى السلطان على أنه خليفة رسول الله فى حكم المسلمين[2] •

وعلى هذا النحو فالنضال الشعبى الذى شهدته مصر خلال العصر

---

(١) انظر : محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٦٠ •

(٢) محمد انيس : العالم العربى الحديث ، كتاب المجتمع العربى ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص١٤٢ •

العثمانى لم يتعد العمل على رفع ظلم الحكام . وهكذا انبثق النضال دفاعا عن مقومات حياة الشعب المصرى فى اطار الفكرة الاسلامية . ومما يدعم هذا الرأى ما ذكره أحد المؤرخين بأنه « اذا كان هذا اللون من النضال يعتبر فى جوهره ، كفاحا من أجل الحقوق الطبيعية للفرد ، فانه كان يمضى وينتهى ببساطة عصره، وفى اطار الفكرة الاسلامية»[1]. وهكذا انصرف الشعب المصرى خلال تلك الفترة وقبل نزول الحملة الفرنسية أرض مصر الى مقاومة الظلم الداخلى واستبداد المماليك الأمر الذى دفع أحد العلماء بالصراخ فى وجه طاغية منهم قائلا : « لعنك الله ولعن اليسرجى الذى جاء بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا » . وكان الأزهر طوال هذه الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم .

واذا رجعنا الى ما كتبه أحد الرحالة المعاصرين الذين زاروا مصر فى تلك الفترة لأمكننا فهم الدوافع الحقيقية وراء تلك الانتفاضات والثورات . فلقد كتب فولنى Volney (١٧٥٧ـ ١٨٢٠) فى كتابه « أطلال الحضارات القديمة أو تأملات فى ثورات الامبراطوريات » يقول :

« كل ما يقع فى مصر تحت البصر أو السمع يدل على أن هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد ـ فانك لا تسمع حديثا الا وله صلة بفتنة أهلية أو فاقة عامة أو ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو تعذيب بالضرب أو افاضة أروح . فالأمن فيها على الأرواح والأموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم فى غير صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ، فى جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن والنظام ، الفصل فى الخصومات بين الناس

---

(١) عبد العزيز الرفاعى : الكفاح الشعبى فى مصر الحديثة ، ص١١ .

وينطقون بالأحكام على الفور وينفذونها فى أقل من لمح البصر بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف • وترى الجلادين لهذا السبب يطأون مواقع الجند ويرافقونهم أيان يذهبون ويلازموهم حيث يحلون، فما هى الا اشارة من أحدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد هوت الى قاع كيس من الجلد • •

ويا ليت خطورة الذنب نفسه تسوغ تعريض المذنب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثيرا ما تجد أن الباعث على السير بين الناس بمثل هذا التعسف شره فى نفس عظيم من أرباب الشوكة والجاه أو وشاية من عدو بغيض ، وهو ما ينجم عنه أن يدعى الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالا الى المثول بين يدى البيك فيطالبه بمبلغ معين • فاذا أنكر أن عنده مالا يفى بالمطلوب طرح أرضا وجلد على قدميه مائتى جلدة أو ثلثمائة ، وكثيرا مايفضى هذا الضرب الى موته ، فتعسا تعسا لمن يشتبه فيه انه على شىء من اليسر والرخاء ، اذ ما من أحد اتجهت اليه هذه الشبهة الا وقد كانت العيون مبثوثة حوله للتجسس عليه ، فلا يلبث أن يبلغ أمره الى ذوى الشأن » •

« وليس بميسور لأحد أن ينقذ نفسه من شر اعتداء الأقوياء على ماله الا اذا تظاهر بالفقر المدقع ولبس للمسكنة والزراية لبوسها »[1] •

ولهذا كله قامت الثورات المتعددة ، وكانت أهمها تلك التى قامت فى عام ١٧٩٥ ، واستخلص فيها المصريون «حجة» مكتوبة وممهورة يتعهد فيها الحاكم أمام الرعية بابطال الضرائب الجديدة وابطال أعمال

---

(١) نقلا عن أ. ب. كلوت : لمحة عامة الى مصر ، ترجمة محمد مسعود، ج٢ ، ص٧٦٣ — ٧٦٥ •

النهب ودفع الرواتب للعلماء وارســال صرة الحرمين ولكنها سرعان ما أصبحت حبرا على ورق • ومما تجدر ملاحظته فى هذا المجال هو خلو تلك الحجة تماما من ذكر أية مبادىء أو ضمانات تشريعية تؤدى الى تغيير نظام الحكم المعمول به فى مصر أو الى ضمانات سلطة الحاكم بقوة القانون ، باشراك العلماء المصريين فى السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل • ولقد أجهضت هذه الثــورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسى فى ذلك الوقت عند الشعب المصرى وقادته الذين قنعــوا بالتعهدات الأدبية ، ولم يطالبوا بالضمانات العملية كالمشاركة فى حكم مصر • ولم يفطن قادة الشعب من علماء الأزهر الى ذلك لعدم درايتهم بالنواحى السياسية « الا أن الضمانين الحقيقيين لأى «حجة» أو ميثاق هى المشاركة فى أداة الحكممن ناحية واقامة تنظيم سياسى شعبى يكون الدرع الواقى لحقوق الجماهير من ناحية أخرى • وبغير هذين الضمانين يصبح أى صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبرا على ورق » •

القسم الثانى

مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين

الفصل الرابع

مصر فى النصف الأول للقرن التاسع عشر

١ – نتائج الحملة الفرنسية على مصر .

٢ – تولى محمد على الحكم وتأسيس باشوية وراثية .

٣ – جهود محمد على فى اعادة تنظيم مصر .

٤ – أثر حكم محمد على فى المجتمع المصرى .

١ ــ نتائج الحملة الفرنسية على مصر

رغم أن الاحتلال الفرنسى كان قصيرا وغير ناجح ، فقد كان حادثة مهمة مشحونة بنتائج كثيرة بالنسبة لمصر • فحتى وقت مجىء الحملة الفرنسية ، لم تتعرض الولايات العربيــة الخاضعة للحكم العثمانى لاعتداء سافر من جانب القوى السياسية فى أوروبا • ولكن انتهت هذه العزلة التى عاشها الشرق العربى ، وأصبحت هذه الأراضى مجال تنافس بين الدول الأوروبية الكبرى، اذ أظهرت الحملة الفرنسية «منطقة «الشرق الأوسط» ومصر خاصة منطقة ذات أهمية استراتيجية كبـيرة للقوى العظمى • وأيقنت الحكومات البريطانية فى القرن التاسع عشر بأنه من الضرورى أن يسيطر على مصر حاكم تربطه بانجلترا روابط الصداقة حتى لا تترك مصــر بأى ثمن للفرنسيين • وبذلك افتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الأنجلو ــ فرنسى على مصر اختتمت بالاحتلال البريطانى لها فى عام ١٨٨٢ • وبعد أن فشلت حملة فريزر على مصر فى عام ١٨٠٧ ، ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر ، وعارضت مشروعات محمد على ، ووقفت أمام أطماعه ، لأنها شعرت بأنه مصدر تهديد لمصالحها الحيوية فى المنطقة ولاسيما بالنسبة لخطوط مواصلاتها التى تربطها بالهند والشرق الأقصى • فأجبرته على الانسحاب من المناطق التى استولى عليها ، كما كانت هى المسئول الأول عن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة الدولية التى فرضت على مصر نوعا من الوصاية الدولية ، ووضعت هذه التسوية حدودا وأبعــادا للباشوية المصرية ، وحددت وضع مصر الدولى حتى اعلان الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ • فقد ربطت التسوية مصــر بالامبراطورية العثمانية من جديد ، ولو أنها ميزتها من الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثيا فى أسرة محمد على طبقا لقاعدة الأرشد فمن يليه• ولقد أملت الدول الأوروبية الكبرى التسوية وضمنت استمرارها •

وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبى ، الانجليزى والفرنسى ، حين عمد أبناء محمد على الى الوقوف أمام محاولات الباب العالى لجعل مصر ولاية عادية فى نطاق الامبراطورية العثمانية ، وذلك بتطبيق التنظيمات الخيرية فى مصر ، وهى المشكلة التى قامت بين عباس حلمى الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) والسلطان العثمانى . ويمثل عصر عباس حلمى الأول فترة تفوق النفوذ الانجليزى، ولاسيما عندما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين قنصل بريطانيا العام فى مصر وهو شارل مرى (Charles Murray) ، وحصلت بريطانيا على موافقة عباس على انشاء سكة حديدية فى مصر لكى تخدم المصالح البريطانية وتساعد على سهولة وسرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين انجلترا والهند .

أما عصر محمد سعيد باشا (١٨٥٤ — ١٨٦٣) فيمثل فترة التفوق الفرنسى . فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه ومعلموه ، لهذا منح فرديناند دى ليسبس فى نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس. وقد عارضت انجلترا فكرة حفر القناة منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وحبذت بناء الخط الحديدى الذى تم فعلا بين القاهرة والسويس فى عام ١٨٥٨ . كما كانت ترى أن مشروع القناة سيؤدى الى وضع حاجز من المياه بين مصر وسورية يفصل مصر فصلا تاما عن الدولة العثمانية بحيث يمكنها اعلان استقلالها متى شاءت . ولقد رأت انجلترا فى اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية واذا ما نشبت الحرب بين انجلترا وفرنسا استطاعت الأخيرة فى الحال احتلال مداخل القناة والتحكم فى التجارة الانجليزية شرقى رأس الرجاء الصالح .

أما عصر اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) فيمثل التفوق الفرنسى أولا ثم الانجليزى ثانيا . وكان اسماعيل ، بعكس عباس وسعيد ،

ذا طموح وارادة واتجاهات خاصة ، ولكن ذلك كلفه من الأموال أكثر مما تحتمل مالية مصر ، فاستدان من الدول الأوروبية ، وتغلغل النفوذ الأجنبى السياسى والمالى حتى انتهى الأمر باشتراك وزراء أجانب فى مجلس النظار المصرى • وعندما حاول اسماعيل ايقاف النفوذ الأجنبى وتحريك عوامل الثورة الوطنية المصرية ، ضغطت انجلترا وفرنسا على الباب العالى حتى عزل اسماعيل فى ١٨٧٩ • وقد بلغ النفوذ الأجنبى فى مصر غايته بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، وبذلك خرجت مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية واستقر الاحتلال نهائيا بالاتفاق الودى (Entente Cordiale) بين انجلترا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ ، فأطلقت فرنسا بمقتضاه يد انجلترا فى مصر • كما أطلقت انجلترا يد فرنسا فى مراكش • وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى اعلان الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ • وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التى تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها فى الشرق العربى ومن بينه مصر •

ومن ناحية أخرى مهد الاحتلال الفرنسى الطريق لحدوث تغييرات بدلت شكل مصر فى خلال القرن التاسع عشر • وليس من الصواب أن تنسب الى الاحتلال الفرنسى مباشرة تلك الميول الفرنسية القوية التى أثرت فى الثقافة المصرية ، والتى برغم التقلبات السياسية المختلفة مانزال نلحظها حتى الوقت الحاضر • فالأدباء والعلماء الذين صحبوا بونابرت جاءوا الى مصر ليتعلموا أكثر من أن يعلموا ، كما أن بحوثهم التى نشرت فى كتاب وصف مصر (Déscription de l'Egypte) كانت أساس البحث العلمى الحديث فى كل ما يخص التاريخ والمجتمع والاقتصاد المصرى[1] • ودأب هؤلاء العلماء عقب مجيئهم الى مصر على بحث ودراسة أحوال

---

(1) J. Heyworth-Dunne, An introduction to the history of education in modern Egypt, P. 96.

مصر من جميع النواحى ، فقاموا بدراسة التربة والمناخ والمنتجات الزراعية والمعدنية وامكانيات مصر المختلفة وما ضمته من آثار ... الخ. وكان الهدف من نشر هذا الكتاب هو نشر المعرفة ورفع اسم فرنسا ، وظهر أول أجزاء الكتاب فى عام ١٨٠٩ وكتب الاهداء باسم الامبراطور نابليون . أما آخر الأجزاء فقد ظهر فى عام ١٨٢٢ ، وبدأت الطبعة الثانية من الكتاب فى عام ١٨٢١ وانتهت عام ١٨٢٩ . وكان يقابل هؤلاء العلماء فى مصر المشايخ وعلماء الدين ، وقد حاول العلماء الفرنسيون استمالتهم واطلاعهم على ما حوته أبنية المجمع العلمى المصرى (Institut d'Egypte) الذى أسسه بونابرت ، ولكنهم لم يتقبلوا هذا التقدم العلمى وحركة الاستنارة بل أعرضوا عنها[1] . ومما ساعد على ذلك أيضا ايمانهم بأن الثقافة الأوروبية قد جاءت مع جيش غاز كافر. ومن ناحية أخرى ظل سواد القاهريين يسيئون الظن بالعلماء ويشكون فى نواياهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر الفرنسيين .

وعلى ذلك فان الغرس الحقيقى للثقافة الفرنسية فى مصر يمكن ارجاعه الى عصر محمد على . اذ دخلت أفكار فرنسية كثيرة الى مصر فى خلال حكمه على أيدى رجال من أمثال دروفتى (Drovetti) قنصل فرنسا فى مصر ، ومنجان (Mengin) والضباط الفرنسيين الكثيرين الذين بقوا فى مصر بعد انسحاب الفرنسيين أو عادوا اليها فيما بعد أثر سقوط نابليون ، خاصة وأن ضباطا آخرين مثل كولونيل سيف Sève (سليمان باشا الفرنساوى ١٧٨٧ — ١٨٦٠) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا لمغادرة فرنسا ليجربوا حظهم فى مكان آخر . كما أتت المؤثرات الفرنسية الى مصر فى عهد محمد على مع البعثات التعليمية الى فرنسا التى كان يشرف عليها جومار (Jomard) أحد علماء الجامعة

---

(١) قام الجبرتى بزيارة المجمع العلمى وسجل وصفا دقيقا ممتعا له فى كتابه عجائب الآثار ، ج٣ ، ص٣٤ — ٣٦ .

الفرنسية . وكانت جماعة السان سيمونيون (Saint-Simonians) الذين داعبت أحلامهم فكرة المزاوجة بين الشرق والغرب بانشاء قناة عبر برزخ السويس هم ورثة مهندسى الحملة الفرنسية الذين قاموا بعمليات مسح دقيقة لمصر[1] . وهكـذا فان الحملة الفرنسية أكدت الاهتمام الفرنسى بمصر أكثر من الاهتمام المصرى بفرنسا ، أى أن ما حققه الباحثون هو تقديم مصر للغرب ، أكثر من التأثير فى المصريين.

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت حالات فردية تمثل مقدار الاهتمام بتقدم أوروبا وتخلف الشرق . ويمثل هذه المجموعة الشيخ حسن بن محمد العطار (١٧٦٦ – ١٨٣٥) ، الذى كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاما عند دخول الفرنسيين الى مصر . فألقى بنفسه فى أيدى العلمـاء الفرنسيين بدون تحفظات ، وعلموه فى مقابل دروس اللغـة العربية فنون بلادهم . وتعود أن يقول بعد الانتهاء من هذه الدروس « أن بلادنا لابد أن تتغير ولابد أن تأخذ عن أوروبا العلوم التى لا توجد هنا »[2] . ولما عجز عن احداث أى تأثير عام بسبب موقف علماء الأزهر من هذه الحضارة الجديدة عكف على ترقية تعليمه ، وتحول من دراسة العلوم التقليدية مثل الفلسفة والدين الى الأدب ولاسيما الأدب العربى فى أسبانيا الذى استحوذ على تفكيره .

لقد أحدث الغزو الأجنبى صدمة عنيفة دون شك للنظام الاجتماعى فى مصر . فلقد كونت مصر العثمانية فى القرن الثامن عشر – رغم الصراع الحزبى – مجتمعا مستقرا فى جوهره ، تسيطر عليه الصفوة

---

(١) Rivlin, The agricultural policy of Muhammed Ali in Egypt, P. 14.

(٢) J. M Ahmed, Intellectual Origins of Egyptian Nation-alism, P. 5.

العسكرية (المماليك) والعلماء فى تحالف ضمنى مع طبقة من الصناع والتجار تدافع عن امتيازاتها عن طريق طوائفها الحرفية بالمدن وارتباطاتها بالوجاقات العسكرية • ويرتكز على فئة كبيرة من طبقة المزارعين أو الفلاحين وهم عبيد فى الأرض لطبقة من الملتزمين • أما الطوائف غير المسلمة فى المجتمع المصرى ، وهى الأقليات المسيحية وغير المسيحية ، فكانت تعيش على هامش الحياة الفكرية والسياسية فى حياة المجتمع المصرى وان كان لها دور كبير فى الحياة الاقتصادية • فلقد تخصص الأقباط فى الأعمال الحسابية والمالية ، فعهد اليهم البكوات المماليك والكشاف بتحصيل الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأطيان والحاصلات • وكانت لهم فى هذه الناحية من ادارة الحكومة سلطة مطلقة لا رقابة عليها •

ولقد قضى مجيء بونابرت على البناء الأساسى للوظائف وعلى المصالح والحقوق المكتسبة • ففقدت الصفوة العسكرية القديمة — وكان معظمها يتكون من المماليك — موضعها وزال حكم ابراهيم ومراد وحل محلهما عساكر الجمهورية الفرنسية • وهكذا وجهت حروب الفرنسيين مع المماليك ضربة قاتلة لقوة المماليك وهى القوة العسكرية الاقطاعية فى مصر • فأدى هذا الى تخلخل النظام الاقطاعى فى مصر من أساسه• وبزوال هذه الصفوة العسكرية ازداد نفوذ العلماء ومكانتهم وهم العنصر الآخر فى المشاركة التقليدية • وكانت طبقة المشايخ أو العلماء من أخصب وأنشط الطبقات المصرية فى القرن الثامن عشر • فلم تكن طبقة فكرية منعزلة عن الحياة العامة ، وانما لعبت دورا كبيرا فى الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الأخرى ، لأن رجال الدين فى ذلك الوقت كانوا موضع تقدير العالم الاسلامى كله • وتمخضت أحداث الحملة الفرنسية دون أدنى شك عن نمو نفوذ العلماء أو المشايخ الذين أتيح لهم أن يلعبوا دورا كبيرا ابان الحملة الفرنسية • فقد فطن بونابرت الى أهمية الدور الذى لعبوه فى العصر السابق ، فرأى -- جريا وراء السياسة الاسلامية

والوطنية التى اتبعها — الاعتماد عليهم فى اقناع الشعب بقبـول الحكم الفرنسى • كما حاول بونابرت تملقهم ولكن لابد أن أساليب بونابرت قد بدت بالنسبة لهم أساليب سخيفة وصبيانية ، لقد تقبلوا أوسمته ونياشينه ، ووقعوا الوثائق التى أعدت ليوقعوها ، ولكنهم ظلوا غير ملتزمين فى قلوبهم كلية للنظام الجمهورى أو فرنسا أو نابليون بونابرت• واشترك كثير من العلماء فى حركات المقاومة المسلحة وفى ثورة القاهرة الأولى على وجه الخصوص ضد الفرنسيين •

ولقد تجسدت محـاولة بونابرت فى اقامة تآلف مشـترك بين الفرنسيين والعلماء (المشايخ) بدلا من التآلف القديم بين المـاليك والعلماء — فى الدواوين التى أقامها فى مصر ، فحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولا الجنرال ديبوى (Dupuy) على رأس طلائع الجيش الفرنسى فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونابرت بجيشه فى اليوم التالى ، ونزل بقصر محمد بك الألفى بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر فى ٢٥ يوليو مرسوما بتأليف ديوان القاهرة (أو أول وزارة مصرية) من تسعة أو عشرة أعضاء كلهم من المشايخ • وكان لديوان القاهرة — الذى تقرر أن يجمع ظهر كل يوم — حق تعيين اثنين من الأغاوات (رؤساء الجند) لادارة البوليس ، وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة • وهكذا كان الديوان مسئولا أساسا عن حكومة القاهرة المحلية • وبناء على ذلك كان الديوان بدعة جديدة فى مصر اذ لم تعرف المجالس البلدية فى ذلك الوقت ، فلم يكن للطبقة البورجوازية فى المدن العربية خلال العهد العثمانى أى نصيب رسمى فى الحياة السياسية أو السلطة التنفيذية • ولم تنشأ مجالس المدن فى أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية حتى اقتبست هذه التنظيمات عن النظم الأوروبية فى القرن التاسع عشر[1] • وكان ديوان

---

(1) Holt, Egypt and the Fertile Crescent, P. 161.

القاهرة يعمل تحت اشراف وسيطرة فرنسية حقيقة ، ولكن رغم سلطاته المحددة فقد كان تجربة مهمة لأنه منح السلطة السياسية الفعلية لرجال كان دورهم فى الدولة هو أن يكونوا وسطاء ومصلحين وأصحاب نفوذ أكثر من كونهم سلطة تنفيذية .

وفى الدواوين الأخرى أعطى بونابرت للعلماء نصيبا أقل . ففى ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ أصدر بونابرت مرسوما بانشاء دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات ، ونص المرسوم على أن يتألف فى كل مديرية من مديريات القطر المصرى ديوان من سبعة أعضاء يقومون على مصالح المديرية ويعرضون على بونابرت كل الشكاوى التى تصل اليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . كما نصت المادة الثانية على أن يعين فى كل مديرية أغا «رئيس» الانكشارية ويتصل دائما بالقومندان الفرنسى ، ويكون تحت امرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الأهالى يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير ضرائب) فى كل مديرية لجباية أموال الميرى والضرائب وايراد أملاك المماليك ، فى كل صنجقية ، وحل مجلس المديرية محل الصنجق فى كل اختصاصاته وحل رأى الجماعة محل رأى الفرد ، وهى تجربة فى ديمقراطية الحكم المحلى لم تكن معروفة فى عهد العثمانيين والمماليك .

أما الديوان العام الذى انعقد فى الفترة من ٥ الى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ وعمل عمل مجلس استشارى (جمعية تأسيسية استشارية) فقد تكون من مندوبين من جميع أنحاء مصر بقصد استشارته فى النظام النهائى للمجالس التى أسسها بونابرت وفى وضع النظام الادارى والمالى والقضائى فى مصر . ولقد تكون كل وفد فى هذا المجلس من ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار وثلاثة من مشايخ البلد أو مشايخ العرب . وهكذا تألف الديوان فى صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضوا ، فكان

رأيه فى التشريع الذى يتعلق بالمواريث ، فقد تمسك أعضاؤه بحكـم الشريعة الاسلاميـة فى توريث الذكور والاناث . وهكذا ظلت قوة الشريعة الاسلامية وهى المأمن الرئيسى لكل الطبقات فى مصر خلال قرون من الحكم الأجنبى . وفقد العلماء من أعضاء الديوان الثقة فى سياسة الاصلاح التى فرضت عليهم فجأة . وأما فى شأن نظام الملكية فقد أدخل بونابرت نظام الشهر العقارى الاجبارى لتسجيل مستندات الملكية تسجيلا اجباريا مقابل رسوم قدرها ٢٪ ، وجعل الرسوم ذات أثر رجعى مع مصادرة كل أطيان أو عقـار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء الديوان ، وتراجع بونابرت وأصدر مرسوما فى ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وبفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك الى ثلاث شرائح والبيوت الى أربع . وقد قوبل فرض هذه الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان فى مقـدمة الساخطين ، ولكنهم لم يوفقوا الى تخفيضها . وقد انتهى الصراع بين البرلمان وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من ١٨٠ عضوا فى ٢٠ أكتوبر وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من ٣٥ عضوا ولكنه أعاد فتح الديوان فى ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل معطلا شهرين وجعل أعضاءه ٦٠ عضوا معينا بدلا من ٢٥ ، ويتكون من هيئتين ، الديوان العمومى والديوان الخصوصى . ولقد ظل الديوان يجتمع من ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ عندما وقعت معاهدة العريش ، واستمر معطلا تسعة أشهر حتى أعاده عبد الله جاك مينو بقصد التقرب من المصريين . فاستغنى عن الديوان العمومى واكتفى بديوان خصوصى اختزله الى تسعة أشخاص . ولقد انفض الديوان بطبيعة الحال بعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتعرض كل من اشتركوا فى الحكم من العلماء والأعيان فى عهد الحملة الفرنسية لاتهامات بالخيانة أو بالتعاون

مع الاستعمار الفرنسى • ولكن الذى لاشك فيه ، هو أن اقامة هذه الواجهة المصرية للحكم الفرنسى واجراء هذه التجربة الأولى فى الحكم النيابى ، بعد أن كان المصريون معزولين تماما عن أداة الحكم فى البلاد، وبعد أن كانوا خاضعين تماما للحكم الشخصى أيام العثمانيين والمماليك، كان بمثابة ايقاظ لهم وتنبيه الى حقهم فى مزاولة السلطة فى بلادهم وبمثابة تدريب لهم على مسئوليات الحكم الديموقراطى • ولقد أثبتت الحوادث بعـد خروج الفرنسيين كيف استطاع المصريون أن يقرروا مصيرهم بصورة عملية فى عام ١٨٠٥ •

لقد أشرنا الى أثر الحملة على تاريخ مصر السياسى وتكوينهـا الاجتماعى ، ويبقى أن نبحث عن النتائج الاقتصادية للاحتلال الفرنسى• فبعد الاحتلال الفرنسى ، عادت مصر الى الحكم العثمانى وساد فيها النظام الاقتصادى السابق لمجيء الحملة الفرنسية • وعلى الرغم من ذلك ، فان بعض المؤرخين ينظرون الى الحملة الفرنسية على أنها نقطة تحول فى تاريخ مصر الاقتصادى • فلقد أضعف الفرنسيون النظـام الاقطاعى باضعاف قوة المماليك ، اذ أبعدوهم عن الحكم ، وصادروا أطيان الملتزمين منهم • ولكن ذلك العمل لم يحدث تحولا كبيرا فى تاريخ مصر الاقتصادى • فلقد فشل الفرنسيون فى هدم المجتمع الاقطاعى فى مصر واقامة مجتمع رأسمالى تابع لفرنسا • والسبب فى ذلك أن الحملة لم تتح لها فرصة القيام بذلك لأنها شغلت منذ نزولها بمصر بثورات المصريين المتعددة فى القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصارا اقتصاديا على الشواطىء المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج •كذلك وضـع الفرنسيون مشروعات للاصلاح الاقتصادى فى مصر لازالة مظهر مهم من مظاهر الأوضاع الاقطاعية فى الزراعة وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب فى ضريبة واحدة وهو المشروع الذى عرف باسم « المشروع العظيم » • وكان المشروع يهدف أيضا الى منع الملتزمين من

تحصيل الأموال ومن التدخل فى شئون القرى ، ولكن لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة فى مراحلها الأخيرة • ومع ذلك فقد مهدت تلك المشروعات الطريق للاصلاح ووجهت الأنظار اليه ، حتى نفذ فعلا فى القرن التاسع عشر • أما بالنسبة للتجارة الخارجية ، فقد حاول بونابرت أن يبعث فيها النشاط ، ففكر فى حفر قناة السويس ، ولكنه عدل عن ذلك لاعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والمتوسط • وكانت هذه التجارة ضعيفة وتتجه بصفة أساسية الى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا • ولكن لفتت الحملة نظر انجلترا الى أهمية طريق مصر البرى لنقل المسافرين والبريد والسلع بينها وبين الهند ، فزادت حركة التجارة العابرة (Transit Trade) فأدى هذا الى انشاء الخط الحديدى من الاسكندرية الى القاهرة ثم من القاهرة الى السويس ، فزادت حركة مرور المسافرين والبريد والسلع ، حتى انتهى الأمر بحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية فى عام ١٨٦٩ • ولقد أثر ذلك على موقف بريطانيا السياسى من مصر كما أوضحت قبل ذلك •

٢ — تولى محمد على الحكم وتأسيس باشوية وراثية

كان الانهيار السريع فى قوة المماليك فى مصر من أهم النتـائج السياسية للحملة الفرنسية . ولم يحدث هذا الانهيار بسبب الهزائم المتوالية التى ألحقها الفرنسيون بالمماليك فحسب ، بل بسبب الظروف التى انتهى فيها الاحتلال الفرنسى أيضا . فعند جلاء الفرنسيين نهائيا عن مصر استمر التنافس القديم بين المماليك ، فبعد وفاة مراد بك فى مصر العليا فى أبريل عام ١٨٠١ أستمر الانقسام بين أنصار ابراهيم بك وخلفاء مراد بك . وعاد ابراهيم بك مع الصدر الأعظم الى مصر وعاش فترة طويلة ولكن انحصرت المنافسة على الزعامة فى ذلك الوقت بين اثنين من مماليك مراد بك هما عثمان بك البرديسى ومحمد بك الألفى. وبالاضافة الى ذلك اختلفت وجهة نظر المماليك السياسية ، فمحمد بك الألفى كان يعمل للحصول على حماية الانجليز ، أما عثمان بك البرديسى فكان يفضل الاستنجاد بفرنسا . وكان هناك فريق ثالث بزعامة عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين . ولقد تكاتفت هذه العوامل على اضعاف قوة المماليك والتمهيد لاطاحة بهم نهائيا خلال السنوات القليلة التالية .

وعلى أية حال ، لم يعد للمماليك مجال مفتوح يتصارعون فيه من أجل السيطرة على مصر ، فلقد احتلت القوات البريطانية والجيش العثمانى مصر ، وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون انتعاش قوة المماليك ، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال عثمانى . وفى بادىء الأمر كان حلفاؤهم البريطانيون أقل تحمسا لذلك . ولكن تغير ذلك الموقف بعد أن شعرت الحكـومة البريطانية بأهمية مصر الاستراتيجية ، وفضلت اعادة نظام الحكـم المملوكى لأنه سيكون أكثر خضوعا للنفوذ البريطانى من أى وال أو نائب

عن السلطان • ولقد أظهر اهتمام بريطانيا بالماليك تلك الزيارة التى قام بها محمد الألفى للندن فى عام ١٨٠٣/١٨٠٤ • ولقد طالب الألفى أثناء وجوده فى لندن — الحكومه البريطانيه بتأييد الوعود التى أعطاها لهم الجنرال هتشنسون باعادة حقوقهم السابقة اليهم • وفى رد الحكومة البريطانية على خطاب الألفى فى ١٥ ديسمبر ١٨٠٣ قالت انه « يسرها كثيرا أن تؤكد له اقتناعها العام بالمسلك السليم الذى سلكه البكوات والخدمات التى اسدوها باخلاص عند اتحادهم فى العمل مع القوات البريطانية فى مصر ، وان جلالة الملك سيقوم فورا بالسعى لدى الباب العالى واستخدام نفوذه عن طريق سفيره بالقسطنطينية حتى يصل الى صلح بين البكوات وبين صاحب السيادة الشرعى عليهم سلطانهم (العثمانى) حليف (انجلترا) الصادق الأمين ، وأن يبذل (جلالة الملك) قصارى جهده لاعادة تأسيس مصالح البكوات فى مصر ، على أساس يكفل لهم وضعا لا يقل فى مزاياه عن الوضع الذى كان لهم وقت غزو الفرنسيين للبلاد »[1] • وعلى أية حال لم تكن السيطرة الدائمة على مصر هى هدف بريطانيا ، على أنها ماطلت فى الجلاء عن مصر طبقا لمعاهدة أميان (Amiens) فى ١٧ مارس ١٨٠٢ ، وأرسل نابليون أحد رجاله الى مصر وهو الكولونيل سباستيانى(Sebastiani) ليتعرف على نيات الانجليز ، وطالبهم بالجلاء • وأخذ نابليون يطالب انجلترا بالجلاء عن مصر الى أن تم انسحاب القوات البريطانية فى مارس عام ١٨٠٣•

وبعد انسحاب الانجليز لبث العثمانيون والماليك يتنافسون على السلطة فى مصر • وكان العثمانيون قد نصبوا من قبل محمد خسرو باشا واليا على مصر ، وهو أول وال عثمانى بعد خروج الفرنسيين من البلاد•

---

(١) محمد فؤاد شكرى ، مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، ج١ • ص١٤٨ •

وقد باشر خسرو عمله فى يناير عام ١٨٠٢ وظل فى مصر نحو عام ونصف، ولكنه فشل فى مهمته • فلقد دار الصراع بين قواته والمماليك الذين ركزوا أنفسهم فى مصر العليا ، ولم يستطع اعادة تنظيم شئون الادارة المالية • وثار جنده عليه بسبب تأخر رواتبهم ورفضوا التوجه الى الصعيد لمحاربة المماليك ، وكان أشد الجنود ثورة عليه طائفة الأرناؤود (الألبانيين) بقيادة طاهر باشا فاستولوا على القلعة وهرب خسرو الى دمياط ، وسيطر طاهر باشا على القاهرة ، وفى ٦ مايو ١٨٠٣ أعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر باشا قائمقاما ، ولكنه لم يظل طويلا فى هذا المنصب اذ اغتاله الانكشارية فى ٢٦ مايو عام ١٨٠٣ • وهكذا يتضح أنه بعد انسحاب الانجليز بقليل ظهر حزب ثالث اشترك فى الصراع من أجل السيطرة على مصر ، يتمثل فى قوة الحامية الالبانية ، التى جاءت الى مصر فى بادىء الأمر لمحاربة الفرنسيين واخراجهم منها • ولقد خلف طاهرا فى قيادة القوات الألبانية ضابط فى الثلاثين من عمره يدعى محمد على بك ، وهو الذى تمكن فى خلال السنوات القليلة التالية من أن يصبح واليا على مصر • وقبل أن نتتبع الصراع العنيف الذى شهدته مصر فى السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ نود أن نشير الى قوة أخرى أصبح لها صوت مسموع فى مصر وهى قوة العلماء ، ولقد ساعد ضعف المماليك والعثمانيين بسبب تنافسهم المستمر على ازدياد نفوذ العلماء ، وقدر لهم أن يلعبوا دورا بارزا وحاسما خلال أحداث هذه الفترة •

وكان تولى محمد على قيادة الحامية الألبانية فى مايو عام ١٨٠٣ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة فى مصر ، فأقام لنفسه حكما وراثيا استمر فى أسرته التى أصبحت الملكية المصرية فى القرن العشرين ، وظلت تحكم الى أن قضت عليها الثورة فى عام ١٩٥٣ • وينتمى محمد على الى طراز من الحكام كان مألوفا فى القرن الثامن عشر،

وهو طراز الحاكم العثمانى الذى حاول أن يؤسس فى ولايته حكما وراثيا • ونجاح محمد على فى هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حدث فى نفس الوقت الذى أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سيطرتها المركزية مرة أخرى على الولايات التى تتكلم التركية وولايات الهلال الخصيب• وسنشير فيما بعد الى أسباب هذا النجاح ، أما الآن فينبغى علينا أن نجمل سيرته •

ولد محمد على بمدينه قوله المقدونيه فى عام ١٧٦٩ • وكان والده — ويحتمل أنه من اصل ألبانى — قائدا للجنود غير النظاميه ، وتوفى عندما كان محمد على صغيرا فى السن • وقد جاء الى مصر مع قوة صغيرة جمعت من قوله لمحاربه الفرنسيين فى مصر • ورقى محمد على بسرعة فائقة لدرجه انه بعد سنتين وجد نفسه فى قيادة أقوى الفرق المحاربة فى مصر • ويمكننا أن نقسم حياة محمد على الى اربع مراحل رئيسيه • ففى الفتره ما بين ١٨٠٣ و ١٨٠٥ كان محمد على واحدا من بين المنافسين على السلطه فى مصر • وبالحصول على الولايه فى العام التالى نال محمد على بذلك سيطرة أسميه ، ولكنه اخذ يدعم قوته على أساس متين بالتخلص من منافسيه وانشاء قوة عسكريه فعاله يمكن الاعتماد عليها • واستغرق تنفيذ هذا العمل العقدين التاليين • ولقد أختبرت هذه الانجازات اختبارا دقيقا خلال حرب المورة وما بعدها • أما المرحلة الثالثة من تاريخه فتبدأ فى عام ١٨٣١ عندما قام بغزو سورية • وانتهى الصدام بين الوالى وسيده بما له من نتائج مهمه وانعكاسات على الدبلوماسية الدولية رسميا فى عام ١٨٤٠ • وتلت ذلك سنوات قليلة أخيرة من المجهود المتراخى والشيخوخة المتزايدة حتى توفى فى عام ١٨٤٩ •

وفى الفترة الأولى (١٨٠٣ — ١٨٠٥) كانت مصر فى حالة من الفوضى • وفى بادىء الأمر رأى محمد على من مصلحته التحالف مع

عثمان بك البرديسى للتخلص من الحاكم العثمانى الجديد (أحمد باشا) والزعيم المملوكى المنافس محمد بك الألفى ، الذى عاد من انجلترا فى فبراير عام ١٨٠٤ • وبهذا التحالف تمكن محمد على من طرد الوالى أحمد باشا بعد أن حكم يوما واحدا وليلة • وبدأت سلطة محمد على تظهر فى الميدان • وبعد حوالى شهر اختلف محمد على مع البرديسى الذى أحدثت فداحة ضرائبه ثورة فى القاهرة على المماليك • واحتشد الناس فى الشوارع حاملين الرايا تـوالدموف والطبول وأخذت جموعهم تنادى : « ايش تأخذ من تفليسى يا برديسى »[1] • وانتهز محمد على هذه الفرصة لخدمة برنامجه ، فانضم الى المشايخ واتصل بالجماهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه ، وأمر محمد على جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، فأخرجوا من المدينة وذهبوا الى الصعيد ونجح محمد على بعد ذلك فى تعيين خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا على مصر ، وكان خامس من تولى ولاية مصر فى خلال سنتين • واستمرت الحرب بعد ذلك سجالا بين المماليك وجنود الوالى ومحمد على الى أن ارتدوا عن القاهرة وانسحبوا مرة ثانية الى الصعيد • وبعد مطاردة المماليك الى مصر العليا ، انهار التحالف القائم بين محمد على وخورشيد الذى حاول ابعاد محمد على عن مصر • وفى ذلك الوقت عمل محمد على لينال تأييد العلماء وخاصة نقيب الأشراف السيد عمر مكرم على الوالى خورشيد • وما أن علم العلماء بوصول فرمان يقضى بعودة الألبانيين ورؤسائهم الى بلادهم حتى طلبوا من محمد على البقاء فى مصر لما عهدوه فيه من العدل والاستقامة ، وقد قبل محمد على ذلك• وبذل خورشيد مساعيه مرة أخرى لاقصاء محمد على عن مصر ، وأصدر

---

(١) الرافعى ، ج٢ ، ص ٢٩٠ •

السلطان فرمانا بتعيينه واليا على جدة ، ولكن خورشيد لم يوفق فى مسعاه هذا .

وفى ١٢ مايو عام ١٨٠٥ توجه العلماء الى دار المحكمة الكبرى (بيت القاضى) ورفعوا شكاواهم الى القاضى من استغلال خورشيد وسوء سلوك قواته . واستدعى القاضى وكلاء الوالى ليحضروا مجلس الشرع الذى عرض عليه العلماء المطالب الآتية[1] :

١ — ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة الا اذا أقرها العلماء وكبار الأعيان .

٢ — أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة الى الجيزة.

٣ — ألا يسمح بدخول أى جندى الى المدينة حاملا سلاحه .

٤ — أن تعاد المواصلات فى الحال بين القاهرة والوجه القبلى .

وفى اليوم التالى (الاثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد على واليا مكانه وامتنع محمد على فى بادىء الأمر حتى لا ينسب اليه أنه المحرض على هذه الثورة ، ولكن السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى قلداه خلعة الولاية . غير أن محمد على أظهـر التمنع وقال « أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة ، وكان هذا القول رياء ونفاقا من محمد على حتى يتمسك الحاضرون به . وفعلا قالوا جميعا قد اخترناك لذلك برأى الجميع والكافة ، والعبرة رضا أهل البلاد . وجهروا بخـلع

---

(1) G. Douin, Mohamed Aly, Pacha du Caire.
وثيقة رقم ٢٦ ، A. de Vaulabelle; Histoire moderne de l'Egypte; IX. PP. 210-211.

ولم يقنع العلماء بالدور التقليدى الذى كانوا يقومون به من قبل وهو بذل الوساطة بين الحاكم والشعب بل « تزعموا المحكومين وخاطبوا الحاكمين بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى » • وتتمثل روعة هذا الحدث فى أنه كشف عن طبيعة الشعب المصرى الأبية ، فلم يجبن أمام استبداد الولاة العثمانيين ولم يتقاعس بل كافح وأظهر روح العزة والكرامة المتأصلة فيه ، وليس أدل على ذلك مما قاله عبد الرحمن الجبرتى : حتى أن الفقير من العامة كان يبيع ملبوسه أو يستدين ويشترى به سلاحا » • كمـا أدت هذه الأحداث الى زيادة نفوذ العلمـاء وعلو شأنهم ، فأسهموا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم فى مواجهة ومعالجة الأزمات الخطيرة التى تلاحقت بعد ذلك مثل أزمة نقل محمد على الى سالونيك والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧ والوساطة التى طلبها محمد على منهم لانهاء خصومة المماليك له • ومن ناحية أخرى ، عندما حاول محمد على التخلص من الالتزام الذى يقضى بطلب المشورة من الزعماء والرجوع اليهم فى شئون الحكم ، تمسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥ ، وأدى ذلك الى حدوث صراع حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد على انتهى بالصدام بينهما •

وعندما علم خورشيد بهذا الانقلاب ، ثارت ثائرته ووقف موقف العناد والتحدى ورفض أن يخضع لرغبة الشعب وقال للرسل الذين حملوا اليه ما اتفق عليه العلماء : « انى مولى من طرف السلطان فلا أعزل بأمر الفلاحين » • وقرر خورشيد المقاومة واعتصم بالقلعة وسارع الى اتخاذ تدابير عسكرية وسياسية متحديا شعور المصريين • ولم يكن هناك بد من أن ينزله هؤلاء «الفلاحون» بالقوة من القلعة ، وهكذا بدأ النضال الذى استمر شهرين وكان زعيمه وموجهه هو السيد عمر مكرم• فطاف بأحياء القاهرة لتعبئة المشاعر ودعوة الشعب الى تاييد الثورة

والانضمام اليها ، ويتحدث الجبرتي عن ذلك فيقول : « واجتهد السيد عمر أفندى النقيب وحرض الناس على الاجتماع والاستعداد ، وركب هو والمشايخ الى بيت محمد على ، ومعهم الكثير من المشايخ والعامة والوجاقلية . والكل بالأسلحة والعصى والنبابيت ، ولازموا السهر بالليل فى الشوارع والحارات ويسرحون أحزابا وطوائف ، ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواحي وجهات السور »[1] . وفى ٢٤ مايو عام ١٨٠٥ شن جنود خورشيد هجوما مفاجئا على متاريس الثوار لكنهم استطاعوا أن يردوا هؤلاء الجنود على أعقابهم خاسرين . ولم تفتر عزيمة الشعب المصرى أو القائد ، فعقد فى اليوم التالى (٢٥ مايو) اجتماع هام بين السيد عمر مكرم وعمر بك الأرنؤودى أحد مستشارى خورشيد باشا ، دار فيه نقاش طويل حول حق الشعب فى عزل الحاكم الظالم ومحاربته . وقال عمر بك معترضا على تلك القرارات : « كيف تعزلون من ولاه السلطان عليكم ؟ وقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » .

فأجاب عمر مكرم : « أولو الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل ، وهذا رجل ظالم ، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة ، وهذا شيء مألوف من زمان ، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فى الناس بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه » . فقال عمر بك : « وكيف تحصروننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا؟ أنحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك؟ فرد عمر مكرم : « قد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومحاربتكم لأنكم عصاة »[2] . وقد وضح من هذا

---

(١) الجبرتى : ج٣ ، ص ٣٣٠ .

(٢) الجبرتى : ج٣ ، ص٣٣١ .

الحوار عمق ايمان عمر مكرم بقضية الشعب وشجاعته فى الحق حين قرر بصريح العبارة وجوب عزل السلطان نفسه اذا حاد عن العدل .
ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن السيد عمر مكرم كان ينشد الحاكم العادل ولم يذكر قط عبارة الحرية أو الاستقلال عن دولة الاسلام الكبرى ، فهو كما يقول أحد المؤرخين الذين كتبوا عنه « الزعيم ذو النزعة الاسلامية ، لا يكاد يرى الأمان الا فى ظل سلطان المسلمين ، ولم يكن يترامى فكره السياسى الى الآفاق والمفاهيم التى تزدحم بها أفئدة الثوار المناضلين فى أيامنا هذه . والحق أن الوجدان الدينى والفكر السياسى كانا يلتحمان بعضهما مع بعض فى نفس الزعيم عمر مكرم : فهو يردد فى حديثه مع عمر بك الألبانى نظرية اسلامية سياسية مهمة هى حق الشعب فى عزل حكامه اذا أساءوا الحكم ، وهو يصر على نقل هذه النظرية الى مجال التطبيق العملى »[1] .

وطال الحصار بخورشيد ، وأوشك أن يفتك به وبقومه الجوع والعطش ، فأرسل كتابا الى بعض أنصاره فى قليوب ، يطلب اليهم أن يخرجوه من حصار «الفلاحين» « صيانة لعرض السلطنة وناموس الدين » ، ولكنهم خشية من غضب الشعب ، بعثوا برسالته الى السيد عمر مكرم . وأبقى الشعب على حصاره لخورشيد ومن معه فى القلعة حتى ضاق به وبهم الحال . وكان بعض رجاله يتسلل الى خارجها لينال شيئا من طعام أو ماء ، فكان الناس يأخذونه أسيرا ، أو يقتلونه .
وأصبح عمر مكرم القائد الأعلى ، فكانت الأوامر تلقى باسمه ، ويمر المنادى فى المدينة كل يوم يذيع فى الناس ما ينبغى أن يقوموا به ، وما يجب عليهم أن يتبعوه ، وكان النداء يبدأ « حسبما رسم السيد

---

(١) عبد العزيز الشناوى ، عمر مكرم ، ص١١٩ .

عمر أفندى والعلماء لجميع الرعايا » . ولقد حارب الجنود الألبانيون بفتور الى جانب المصريين لأن غالبية الجنود الذين مع خورشيد كانوا من جنسهم ، كما أن محمـــد على لم يدفع لهم مرتباتهم المتأخرة . فتقاعسوا عن القتال وانطلقوا ينهبون الأموال من الشعب استيفاء للمرتبات التى عجز محمد على عن دفعها لهم . ووقعت مناوشات بين الشعب والجنود الألبانيين سقط فيها قتلى من الفريقين . ولقد قتل من الألبانيين ما يقرب من ستين جنديا . وظهر فى ذلك الوقت مصرى من عامة الشعب (الذين نطلق عليهم اسم أولاد البلد) ويدعى حجاج الخضرى وقام بذبح الجنود الألبانيين الذين يعتدون على الشعب . وكان حجاج الخضرى هذا شيخا لطائفة الخضرية فى القاهرة ، ويقيم فى حى الرميلة (الرفاعى) . فجمع من أهل هذه المنطقة جماعة قوية تأتمر بأمره وتخضع لتوجيهات السيد عمر مكرم . وذهب محمد على الى منزل السيد عمر مكرم يرجوه مطالبة الشعب بالكف عن الاعتداء على جنوده وأعلن محمد على أن كل جندى يعتدى على أحد من الأهالى يضرب عنقه فورا .

واتفق خورشيد مع على باشا السلحدار قائد الجيش العثمانى فى المنيا والذى جاء الى القاهرة وعسكر فى مصر القديمة على أن يقوم كل منهما فى وقت واحد بهجوم مفاجىء على مواقع المصريين فتنهار مقاومتهم وتنتهى الثورة . ولما علم عمر مكرم بهذه المؤامرة أصدر نداء عاجلا الى الثوار يأمرهم بالتيقظ والاستعداد وعدم مبارحة مواقعهم وقام حجاج الخضرى ورجاله فى ذلك بمراقبة الجبل من ناحية القلعة ، فرأوا جماعة من الجنود وغيرهم يتجهون صعودا الى القلعة ومعهم قافلة من الجمال ، حاربوهم حتى استولوا على القافلة ، وكانت محملة بالذخائر . وحضر الثوار بالأسرى ورءوس القتلى الى منزل السيد

عمر مكرم . وبعد أن انكشفت خيوط المؤامرة ، اندفع خورشيد اندفاع اليائس فى قتاله ، فتتابعت المعارك عند أبواب المدينة وعلى أسوار القلعة ، وما كان يمر يوم بغير موقعة فى أحد الجانبين أو كليهما . وكان شعب مصر يخرج فى كل تلك المواقع منتصرا تزيده ضحاياه شجاعة واستبسالا . واستمر القتال بين الشعب وخورشيد حتى حضر الى القاهرة يوم ٩ يوليو عام ١٨٠٥ رسول يحمل مرسوما سلطانيا «ومضمونه الخطاب لمحمد على باشا والى جدة سابقا ووالى مصر حالا ابتداء من عشرين ربيع أول ١٢٢٠ (١٨ يونيه ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلماء والرعية ، وأن أحمد باشا معزول عن مصر ، وأن يتوجه الى الاسكندرية بالاعزاز والاكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه الى بعض الولايات » . ولكن خورشيد رفض الاذعان وبقى فى القلعة مصرا على عناده ، ولم ينزل منهما الا بعد أن هدده رسول السلطان بالتخلى عنه واعلان عصيانه على دولته ، فنزل مرغما وخرج من القلعة فى يوم الثلاثاء ٦ أغسطس عام ١٨٠٥ . وبرحيل خورشيد من مصر توج الشعب كفاحه باعلاء كلمته واملاء ارادته على الدولة العثمانية وانتصاره على أحمد خورشيد .

وهكذا استطاعت القوة البورجوازية الناشئة فى مصر أن تنصب محمد على واليا على مصر . ولكن الباحث فى تاريخ مصر الحديث يجد لزاما عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التى شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة. والسؤال هو : لماذا لم يطالب الشعب المصرى مثلا بتعيين السيد عمر مكرم — زعيم الثورة — أو أى زعيم مصرى آخر واليا على مصر محل خورشيد؟ ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا الى محمد على بالذات ونادوا به واليا على مصر وهذا موضوع يحتاج الى دراسة أيضا . والاجابة عن هذه المسائل لا تحتاج الى عناء كبير اذا دققنا

النظر فى ظروف مصر وارتباطها بالامبراطورية العثمانية . فالثورة التى تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها هو الاطاحة بحكم السلطان العثمانى لأن الشعب المصرى لم ينظر اليه على أنه حاكم أجنبى دخيل مستعمر ، بل كان السلطان فى نظره هو سلطان الاسلام. والثورة التى قامت كانت تهدف أولا الى التخلص من مساوىء حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثمانى على مصر . ويحلل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلا دقيقا فيقول :

« لم يكن عمر (مكرم) سياسيا وانما كان شيخا فقيها متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريبة والبعيدة ، وهو رجل شريف طاهر لا يريد الا خلاص الناس من أى سبيل . انه يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماما ولكن ما عساه أن يفعل انه يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا من السلطان نفسه ، انه يسعى للانقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكا أو أميرا .. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين ، ان عليهم أن يولوا على الناس أصلحهم ، وأن يشدوا أزر الصالحين ، ويحولوا بينهم وبين الظلم اذا مالت بهم نفوسهم الى الطغيان . كان عمر يائسا من الولاة والباشوات والبكوات. وكان يدور بعينيه باحثا عن رجل يعهد اليه بالحكم ، رجل صالح قادر رحيم .. متدين .. وكان لابد أن يكون تركيا ... فهذا منطق السياسة فى هذه الأيام ... لا مفر من أن يكون الحاكم تركيا حتى لا يغضب السلطان خليفة المسلمين »[1] .

---

(١) حسين مؤنس ، الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، ص١١٥ — ص١١٦ .

ولا يعتبر هذا التفكير غريبا فى العصر الذى عاش فيه السيد عمر مكرم ، فلقد ساعد الحكم العثمانى « على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية ، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادىء الشريعة الاسلامية وجعلها أساسا لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الاسلامية والمحافظة على اقامة الشعائر الدينية »[1]. وبالاضافة الى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثمانى على تعيين مصرى واليا على مصر ، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفتح العثمانى لمصر على أن يكون واليها عثمانى المولد واللسان والنشأة والعقلية . وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماما ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييرا جوهريا فى نظام الحكم الذى فرضه العثمانيون على مصر . ونستدل على ذلك مما سجله الجبرتى فى كتابه اذ يقول : « عقد السيد عمر مجلسا عند محمد على ، وأحضر المشايخ والأعيان ، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب مادامت على هذه الحالة لا تزداد الا فشلا ، ولابد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية . فانظروا من تجدوه وتختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع الرأى ما تراه . فأشار الى محمد على »[2] . ولم يكن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصورا على تلك الفترة فحسب ، بل ظل هذا الشعور مسيطرا على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين ، ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغانى والزعيم مصطفى كامل . ومن ناحية أخرى نجح محمد على فى تملق السيد عمر مكرم والتودد اليه باعتباره

---

(۱) عبد العزيز الشناوى ، نفس المرجع ، ص١٤٣ .

(۲) الجبرتى ، ج٤ ، ص٣٢ .

زعيم الشعب . وحاول محمد على أن يجذب اليه الأنظار فى ذلك الوقت باظهار عطفه على شعب مصر ، فأمر جنوده بألا يعتدوا عليهم وأن يتظاهروا بالغضب على الباشا وجنوده . وهكذا عمل محمد على بذكاء وحذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه ، وبذل له الوعود الخلابة بأنه اذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم ، وأنه يضع نفسه تحت رقابة دقيقة من زعماء الشعب فلا يتخذ قرارا الا بموافقتهم . ويذكر الجبرتى ذلك فيقول : « ومحمد على يداهن السيد عمر سرا ويتملق اليه ، ويأتيه ويراسله ، ويأتى اليه فى أواخر الليل وفى أوساطه مترددا عليه فى غالب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل واقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظـالم ، ولا يفعل أمرا الا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن »[1] . وصدق عمر مكرم كل تلك الوعود الكاذبة ، ولا غرو فقد كان رجل دين وليس رجل سياسة، فسلم عمر مكرم لمحمد على كل مقومات الحكم « كأنه كان يشعر فى قرارة نفسه أنه غير كفء له ولا قادر عليه »[2] . واعتقد أنه أقام على مصر الحاكم الصالح العادل .

وفى بادىء الأمر لم يكن هناك ما يدعو الى التفكير فى أن باشوية محمد على ستظل فترة طويلة من الزمن . ففى مصر كان محمد على ، تواجهه قوة المماليك الذين سيطروا على مصر العليا ، وكانت الدعامة العسكرية الرئيسية التى اعتمد عليها هى الحامية الألبانية التى كانت

---

(١) المصدر السابق .

(٢) حسين مؤنس : نفس المرجع ، ص١٢٩ .

تتكون من قوات مشاغبة ، ولم تتخل الحكومة العثمانية عن رغبتها فى استعادة سيطرتها الكاملة على ادارة مصر • ومن ناحية أخرى ، تجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان قصيرة الأجل ، ومن الممكن أن تصبح مصر مرة أخرى ضرورة استراتيجية لكل من المتنافسين• ولكن أمكن التغلب على هذه العقبات بالتدريج • فعزل السلطان المصلح سليم الثالث فى عام ١٨٠٧ ، وبسقوطه توقفت اعادة تنظيم الامبراطورية فعلا لمدة عشرين عاما تقريبا ، ماعدا محاولة فرض السيطرة المركزية فى الولايات فى معظم أجزاء روميليا والأناضول • وعندما بدأ السلطان محمود الثانى فى عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الاصــلاح والسيطرة المركزية ، كان لدى محمد على الوقت الكافى لكى يدعم مركزه فى ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية • ولذلك كان التهديد الناشىء من التنافس الانجليزى الفرنسى أكثر شدة وسرعة • ففى عام ١٨٠٦ نجح بونابرت ــ الذى بلغ أقصى مراحل نفوذه ــ فى القضاء على التحــالف الانجليزى العثمانى • وقد تطــور الموقف السياسى والعسكرى فى أوروبا فى غير صالح الانجليز ، بسبب التقارب والتفاهم الذى حدث بين الامبراطور نابليون الأول والسلطان سليم الثالث • ونجحت الدبلوماسية الفرنسية فى اقناع السلطان باعلان الحرب على انجلتــرا وروسيا فى ديسمبر عام ١٨٠٦ • ولذلك ردت الحكــومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم فى أوروبا بارســال أسطول الى الدردنيل والبسفور فى فبراير ١٨٠٧ ، ثم بارسال حملة فريزر الى الاسكندرية فى مارس من نفس العام • وكان الغرض من حملة فريزر احتلال الاسكندرية لمنع نزول الفرنسيين بها ، بالاضافة الى تأييد الأحزاب الموالية للانجليز من المماليك فى مصر ، فكانت الحملة على هذا ترمى الى ضمان قاعدة بريطانية فى مصر • وقامت حملة فريزر بمحاولة غير ناجحة للاستيلاء على رشيد ، وحجزت الحملة فى الاسكندرية الى

أن أفرج عنها بعد عقد معاهدة مع محمد على • وكان من أهم النتائج المباشرة لحملة فريزر تمكين محمد على من الاستيلاء على الاسكندرية، التى كانت خارجة عن حكمه قبل مجىء الحملة •

أما المماليك فكانوا يمثلون مشكلة أصعب • فخبرتهم الطويلة عن مصر وأساليبهم فى اللجوء الى الصعيد لجمع شملهم ، وسيطرتهم على ايرادات مصر بسبب نظام الالتزام جعلتهم عدوا مخيفا ومتماسكا • وفى السنوات الأولى من حكم محمد على تحرك بعناية شديدة حتى يتفادى صداما مباشرا معهم • وساعده على ذلك الخلاف الذى استمر بين البيتين المملوكيين الرئيسيين حتى بعد وفاة رؤسائهما • فقد مات عثمان بك فى نوفمبر ومحمد الألفى فى يناير ١٨٠٧ • وفى النهايه تخلص من البكوات بحركة غادرة تعرف باسم مذبحة القلعة • ففى أول مارس ١٨١١ دعا المماليك الى القلعة لكى يحضروا الاحتفال بالحملة المصرية المتوجهة الى الحجاز للقضاء على الوهابيين • وعنــدما كان المماليك يسيرون فى الموكب أسفل ممر صخرى ، أطلق الرصاص عليهم وعلى أتباعهم ، ونهبت منازلهم فى نفس الوقت ، وطورد المماليك الباقون الذين لم يحضروا هذا الاحتفال • أما الجزء الأخير من قوات المماليك فى مصر العليا فقد تحطم كله تقريبا خلال الأشهر التالية على يد ابراهيم، أكبر أبناء محمد على • وتمكنت مجموعة صغيرة من الهرب الى ما وراء الحدود المصرية ، جنوب الشلال الثالث •

وكان تنصيب طوسون مقدمة لارسال حملة ضد الوهابيين الذين احتلوا مكة والمدينة • ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضى العربية ، عهد الى حاكم مصــر بالاشراف على شئون الحجاز نائبــا لسلاطين العثمانيين • وقد كان تكليف محمد على بتنظيم حمــلة ضد الوهابيين يسير طبقا لسابقة ثابتة • أما الاعتقاد بأن الحملة الوهابيه

كانت محاولة من جانب الباب العالى لانهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالى • ومن المحتمل أن الباشا وجد فى الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يثيرون الشغب والاضطراب •

وتنقسم الحرب العربية الى مرحلتين رئيسيتين • ففى المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون على ميناء ينبع ١٨١١، كما استولت على المدينة فى عام ١٨١٢ ومكة فى العام التالى • وأعيد تأسيس الأسرة الهاشمية وقيام محمد على بالحج • وفى عام ١٨١٥ عقد طوسون هدنة مع الأمير الجديد ضمنت الوضع الراهن واحتفظ الوهابيون بنجد وبعض أجزاء من الحجاز ، وسيطر رجال الباشا على الأماكن المقدسة ، وأكدوا سلامة الحج • وبعد موت طوسون استؤنفت الحرب فى عام ١٨١٦ ، وتمكنت قوات محمد على — بقيادة ابراهيم — من التقدم صوب نجد • وحاصرت هذه القوات قلاع الوهابيين حتى سقطت فى أيديها واحدة فواحدة وفى النهاية تم الاستيلاء على الدرعية — العاصمة السعودية — فى عام ١٨١٨ ، وأرسل الأمير عبد الله الى استانبول حيث أعدم • وعلى الرغم من أن الحرب العربية كانت من أجل القضاء على قوة الوهابيين واعادة نفوذ السلطان ، فانها تمخضت عن تكوين قوة لمحمد على تعمل على الساحل الشرقى للبحر الأحمر • وقد ظهر فى ذلك الوقت أن محمد على قد يستولى على أجزاء أكثر من الجزيرة العربية ، فاحتل الاحساء على الخليج العربى • ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكنا ، ففى عام ١٨٣٤ ، أخليت نجد عندما استعاد تركى بن عبد الله بن سعود سلطته • واستمر الوالى فى فرض حمايته على الحجاز وأراضى اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد على فى عام ١٨٤٠ •

وبعد الحرب العربية ، قام محمد على بحملة أخرى لم يكلفه السلطان بها ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته . وكانت هذه الحملة — حملة النوبة وسنار وكردفان — هى التى وضعت أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصرى . وكانت سلطنة الفونج Funj بعد أن فرضت من عاصمتها سنار فى القرن السادس عشر سيادة على القبائل شمالا حتى الشلال الثالث، قد بلغت مرحلة كبيرة من الضعف وسيطرت مجموعة من الأسر القبلية على ضفاف النيل . وكانت الأهداف العسكرية هى الأهداف الحقيقية التى دفعت محمد على لغزو هذه الأقاليم البعيدة التى لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية . فارسال حملة الى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين. ومن ناحية أخرى هددت بقية المماليك الهاربين من مصر والموجودين فى دنقلة حكم محمد على فى مصر . وكان محمد على قد أرسل فى عام ١٨١٢ سفارة الى سلطان الفونج تحثه على طرد المماليك من ممتلكاته، ولكن السلطان كان ضعيفا ولم يستطع تنفيـذ ذلك المطلب . ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أحضرت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع فى أقاليم وادى النيل . أما هدف محمد على الرئيسى من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين . فأراد محمد على أن يكون جيشا على النمط الأوروبى لكى يؤكد تفوقه على جميع منافسيه فى الداخل (ومن المحتمل على أعدائه فى الخارج أيضا) .

واذا كانت المحاولات التى قام بها السلطان سليم الثالث لاصلاح الجيش قد أدت الى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية فى القاهرة أثناء الحرب الوهابية عندما علموا أن محمد على يفكر فى القيام ببعض الاصلاحات فى الجيش . وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية

اتبعها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم فى الوصول الى مركز القوة . ولم يقصد محمد على بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار فى هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة الى مناطق الوثنيين فى أقصى الجنوب وهى المناطق التقليدية التى تذهب اليها الحملات لجمع العبيد. ومما دفع محمد على أيضا لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب فى السودان . وقد أسند محمد على قيادة الحملة الرئيسية الى أحد أبنائه وهو اسماعيل كامل باشا ، وغادرت الحملة أسوان فى صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت الى سنار فى يونيو من العام التالى حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه . ولكن مماليك دنقلة هربوا قبل وصول الحملة . وقامت حملة أخرى فى نفس الوقت فى عام ١٨٢١ بغـزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فان استياء السودانيين من الحكام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل فى شكل ثورة مفاجئة بدأت بذبح اسماعيل باشا وحاشيته فى شندى فى أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن أمكن القضاء على هذه الثورة . والى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بستين عاما ظلت الأراضى السودانية خاضعة للحكم التركى المصرى[1] .

وقد تلا غزو السودان مباشرة تنظيم جيش محمد على الجديد من العبيد . وكان محمد على يحتاج فى بادىء الأمر الى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصرى فجمع حوالى ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالى وأعيان مصر فى ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك

---

(١) انظر :

P.M. Holt, A modern history of the Sudan, PP. 35-48.

« ما من عظيم من عظماء القطر الا وقدم عددا من مماليكه لهذا الغرض، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفا ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصرى » ، فى ثكنات حديثة البناء فى أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريبا عسكريا أوروبيا على يد ضباط جيش نابليـــون السابقين الفرنسيين والايطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فيناء وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذى اعتنق الاسلام وعرف فى التاريخ المصرى باسم سليمان باشا الفرنساوى . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالى فى أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد بابا مفتوحا أمامه الا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . وقد جند فعلا منهم ثلاثين ألفا فى عام ١٨٢٣ وأرسلهم على الفور الى بنى عدى بالقرب من منفلوط، وعرف هذا الجيش الجديد باسم النظام الجديد . وتكونت منهم ستة آلايات بقيادة ضباط من المماليك . وبعبارة أخرى كان محمد على يخشى تجنيد المصريين فى أول الأمر خشية أن يقـــوموا بانقلاب عسكرى يطيح به .

ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح ، فقد مات الكثير من الجنود العبيد ، وأيقن محمد على أنه من الأفضـــل أن يتجه الى مكان آخر للحصول على جند لجيشه . فلم يجد بدا من تجنيد المصريين ، وقرر أن يجند الفلاح المصرى وذلك عملا بمشورة القنصل الفرنسى فى مصر. وكانت هذه المحاولة تجربة جديدة فى مصر ، لأن قوة مصر الحربية قبل محمد على كانت تعتمد على رجال من أجناس مختلفة ومن أماكن متفرقة، فكانوا مزيجا من الترك والألبانيين والمغاربة والدلاة (الأكراد)[1] .

---

(١) محمد محمود السروجى ، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، ص ١٦ .

ولكن الفلاحين لم تكن لديهم الرغبة فى تأدية الخدمة العسكرية ، وكان تجنيدهم يتم بطرق غير انسانية . فهرب معظم الشبان من قراهم ، وتأثرت الزراعة الى حد كبير بذلك . ومما دعا الى مقاومة الفلاح المصرى للتجنيد تعلقه بأرضه وقريته . وظهرت آثار المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ آلايا كاملا يتألف من « مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو اصبعه أو أسنانه الأمامية » . ومن ناحية أخرى ، اتخذ محمد على سبيلا آخر غير الشدة فى ترغيب الأهالى فى التجنيد ، فاستعان بالوعاظ فى « تلقين الفلاحين وملء آذانهم واستدراك أذهانهم »[1] .

وكان التجنيد عاملا من أهم العوامل التى أدت الى قيام الفـلاحين بالثورات ضد محمد على ، وكانت هذه الثورات مظهرا عاما من المظاهر التى تميز عصر محمـد على[2] . وأيا كان الأمر فقـد استمر تجنيد الفلاحين . واستقر رأيه على أن يكون الجنود من المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (المماليك) ، وكان هذا التقسيم هو نفس المنهج الذى سار عليه فى تسيير دفة الحياة المدنية : فكان المأمورون من المصريين ، والمديرون «المحافظون» من الأتراك . وقد حاول محمد على بذلك اجهاض كل فاعلية حقيقية عنـد المصريين فى التطلع الى الاستقلال أو الحكم الذاتى أو الحياة الدستورية . ولكن الوضع الذى أوجده محمد على فى الجيش أدى الى قيام الثورة العرابية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . هذا ما حدث خلال الخمسين سنة التى تلت عصر محمد على . أما بالنسبة للفترة التى نعالجها من تاريخ مصر، فلا شك أن محمد على قد أنشأ جيشا قويا يفوق فى تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة فى منطقة «الشرق الأوسط» ، واستطاع

---

(١) المرجع ، ص٥٦ — ٦٠ .

(٢) Rivlin. Agricultural Policy, PP. 201-212.

بهذا الجيش أن يحمى مركزه وأن يضمن استمرار حكمه فى مصر • ولقد لجأ اليه السلطان العثمانى محمود الثانى عندما احتاج الى مساعدة محمد العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية •

وقد قامت الثورة فى اليونان ضد الحكم العثمانى فى عام ١٨٢١ ، ولم يكن هذا الوضع يهم محمد على فى قليل أو كثير بعكس الحال فى غربى الجزيرة العربية ، فاليونان لم تكن فى أى وقت داخل مجال النفوذ المصرى التقليدى • وعلى أية حال ، عرض السلطان عليه فى عام ١٨٢٢ باشوية كريت فى نظير اعادتها الى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التى شبت فيها • وفى عام ١٨٢٤ — عندما نجح محمد على فى أداء هذه المهمة — عرض عليه السلطان محمود الثانى حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط السابقة • ولقد أتاح اشتراك القوات المصرية فى حرب المورة الفرصة لمحمد على بأن يختبر قوة جيشه الجديد ، أو النظام الجديد ، وقوة أسطوله الذى بدأ فى جمعه وتكوينه قبل بضع سنوات• وفى يوليو عام ١٨٢٤ غادرت الحملة التى أعدها محمد على الاسكندرية بقيادة ابراهيم باشا • ولقد عين السلطان العثمانى خسرو باشا — الذى كان واليا على مصر فى عام ١٨٠٣ وأول منافس تخلص منه محمد على — قائدا للأسطول العثمانى • وبالرغم من الخلاف بين ابراهيم وخسرو ، تعاونا للتغلب على اليونانيين • وفى عام ١٨٢٥ نزل ابراهيم بحملته فى المورة ، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهــر بشكل واضح بمقارنته بفشل قوات السلطان قبل ذلك فى مهمتهــا فى هذه المنــاطق • وكان ابراهيم موفقا للغاية ، وكان يرى أن يحسم هذه المشكلة بالطــريق العسكرى البحت وذلك باتخاذ اجراءات عنيفة ضد اليونانيين • ولم توافق الدول الأوروبية على هذه الأعمال • وكانت الروسيا أسبق الدول الأوروبية الى الرغبة فى التدخل لصالح اليونان ، ولكن حالت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك حتى لا يقوى نفوذ الروسيا فى البلقان

والشرق • وفى ٦ يوليو عام ١٨٢٧ اتفقت بريطانيا وفرنسا والروسيا فى معاهدة لندن على فرض هدنة حربية وذلك بارسال أساطيلهم الى مياه المورة لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول الى شواطىء اليونان وارسال المدد الى الجيش المصرى والعثمانى بها • والتقت الأساطيل الأوروبية تحت قيادة الأميرال الانجليزى كودرنجتون (Codrington) بالأسطولين المصرى والعثمانى فى خليج نافارين (Navarino) فى معركة بحرية فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ • وقضى على الأسطولين المصرى والعثمانى وتمت محاصرة قوات ابراهيم باشا البرية داخل المورة •

وأما التسوية التى تمت بخصوص المورة فلم ترتبط بالتاريخ المصرى فى ذلك الوقت • ولقد فقد محمد على أسطوله الذى بذل جهدا كبيرا وأنفق أموالا كثيرة فى انشائه ، ولذلك رأى أنه لا فائدة من مواصلة القتال • كما دفعه الى اتباع هذه الخطة ما تلقاه من قناصل الدول فى مصر عن تصميم الدول الأوروبية على تحرير اليونان ، واستهداف مصر للأخطار اذا هى استمرت فى اتباع سياسة الدولة العثمانية • ولم يقم ابراهيم باشا بعمليات حربية أخرى الى أن تم الاتفاق بين محمد على وكودرنجتون فى ٦ أغسطس ١٨٢٨ فتمكن من سحب قواته من المورة • وكان كودرنجتون قد جاء الى مياه الاسكندرية وهدد بتخريب المدينة اذا لم يسحب محمد على قواته من المورة • فوقع محمد على معه اتفاق الاسكندرية وأمر ابراهيم بالجلاء • ونصت شروط الاتفاق على ما يلى[١] :

---

(١) Dodwell, The founder of modern Egypt, P, 22.

١ ـ يتعهد محمد على باعادة الأسرى اليونانيين وتحرير من بيع منهم فى مصر •

٢ ـ يتعهد أمير البحر كودرنجتون بارجاع الأسرى المصريين واعادة السفن المصرية التى أسرت أثناء القتال •

٣ ـ يخلى الجنود المصريين المورة على سفن مصرية يرسلها محمد على ويحرسها الحلفاء •

ولقد كان التدخل فى حرب المورة مرحلة غير عادية فى سياسة محمد على لأنه لم يحقق أى استفادة من الاشتراك فى هذه الحرب • أما العمل الذى قام به بعد ذلك فكان فى سورية التى كانت تحظى باهتمام حكام مصر التقليدى[١] • ولقد صمم محمد على على الاستيلاء على سورية بسبب الدوافع الاستراتيجية التى تتلخص فى ضرورة اقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته فى وادى النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية فى الأناضول • ويرجع اهتمامه بهذا الاقليم الى عام ١٨٢١ ـ على الأقل ـ عندما قام بدور الوساطة لدى الحكومة العثمانية بالنيابة عن عبد الله باشا حاكم عكا وبشير الثانى الشهابى أمير لبنان ، الذى كان قد هرب الى مصر ولجأ الى محمد على ونشأت بينهما علاقات وثيقة • ووجد محمد على فى كل من عبد الله وبشير صديقين مخلصين له يشعران على الأقل بالجميل نحو الرجل الذى تشفع لهما عند السلطان • الا أن محمد على لم يتخذ فى هذا الوقت أى اجراء بالنسبة لسورية • ولكن فى نهاية هذا العقد أصبح احتلال سورية من الأمور الضرورية • فلقد

---

(١) كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، ترجمة محمد مسعود ، ص١٢١ ـ ١٢٢ •

استغل السلطان محمود الثانى موقف الانكشارية فى حرب المورة وقضى عليهم فى عام ١٨٢٦ وأخذ ينظم جيشه على أسس أوروبية حديثة • وقد تلت كارثة اليونان حرب أخرى مع روسيا فى عام ١٨٢٨ ، ولكن بتوقيع معاهدة أدريانوبل (Adrianople) فى سبتمبر عام ١٨٢٩ استأنف السلطان مرة أخرى اصلاحاته العسكرية والادارية • وفى هذا الوقت أصبح تفوق محمد على العسكرى فى خطر ، وزادت سياسة محمود الثانى المركزية ، التى قضت على أمراء الوديان وعلى المماليك فى بغداد، وعملت على الحد من استقلال محمد على الذاتى فى مصر • ووجدت بعض الاعتبارات الشخصية أيضا ، فقد كان خسرو باشا — عدو محمد على القديم — من المقربين الى السلطان وقد شغل فى الفترة من ١٨٢٧ الى ١٨٣٩ منصبا جديدا هو منصب سر عسكر القوات العثمانية •

وحاول محمد على فى بادىء الأمر أن يستولى على سورية بالوسائل السلمية ، وتقدم بطلب ذلك الى استانبول فى عام ١٨٢٧ ، ولكن السلطان رفض طلبه • ولذلك حاول أن يجد مبررا للتدخل فى شئون سورية ، ووجد ذلك فى سلوك عبد الله باشا الذى لم يعد يهمه استمرار الصداقة مع الوالى ، فآوى الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصا من الخدمة العسكرية وامتنع عن ارجاعهم • وكان هذا هو السبب المباشر للحرب ، وفى أكتوبر ١٨٣١ عبرت القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا الحدود وتحركت نحو عكا ، ولقد استطاع محمد على فى الفترة التى تلت انسحاب قواته من المورة أن يبنى جيشه وأن يعيد تكوين أسطوله الذى تحطم فى نفارين • وكان بشير الثانى من أهم حلفائه المخلصين ، وقدم أتباعه لمحمد على خدمات قيمة فى أثناء تقدم الحملة • ولم تكن هذه الحرب فى بادىء الأمر أكثر من صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة ولا يختلف عما كان يحدث خلال القرنين السابقين • ونتيجة

للتطورات الجديدة التى ظهرت فى استانبول لم تتردد الحكومة العثمانية فى أن تعلن خروج محمد على على سلطة السلطان • ووصلت أنباء ادانة السلطان لمحمد على فى أوائل ١٨٣٢ عندما كان ابراهيم يحاصر عكا • وهكذا بدأ الصراع يتخذ مظهرا خطيرا ، اذ استهزأ والى مصر بسيده علنا • وفى مايو استسلمت عكا ، وفى الشهر التالى هرب حاكم دمشق ودخل ابراهيم المدينة دون مقاومة • وفى شهر يوليو زحف ابراهيم شمالا وهزم قوة عثمانية بالقرب من حمص واستولى على حلب وانتصر عند ممر بيلان بالقرب من الاسكندرونة على جيش عثمانى قادم للدفاع عن سورية واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول ، وفى ديسمبر ١٨٣٢ هزم جيشا عثمانيا يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية •

وفى هذا الوقت كان من المفروض أن يستمر ابراهيم فى زحفه على استانبول ، أو أن يعلن والده حاكما مستقلا عن الدولة العثمانية • ولكن محمد على كان فى غاية الحرص ، فبذل كل ما يستطيع لكى يتجنب تدخل الدول الأوروبية كما تدخلت فى المورة وقضت على الأسطول المصرى • ولكى ينتقــم من السلطان محمود أعلن محمــد على أنه سيخلص الامبراطورية من السلطان الفاسد الذى قضى على التقاليد الاسلامية واتبع أساليب الحياة الغربية • ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد على نفسه كان قد بدأ برنامجه الاصلاحى المبنى على الحضارة الغربية قبل محمود الثانى • وفى يناير عام ١٨٣٣ بدأت الاشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية • وكانت هذه الاشاعات سابقة لأوانها ، ولكن روسيا أرسلت أسطولها الى استانبول فى شهر فبراير ، وفى أبريل قامت بارسال قواتها البرية • ولقد كانت مصالح الروسيا تقتضى بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف ، فلما رأت جيش محمد على يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول ، تخوفت من مسيرته الى

القسطنطينية واستيلائه عليها ، والقضاء على مطامع الروسيا فيها[1] .
وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل ، وحاولتا انهاء الخلاف بين الوالى والسلطان حتى لا تجد روسيا سببا للتدخل . وضغطت كل من الدولتين على محمد على والسلطان ، فاستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع محمد على لاقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان ، وأوفدت الى استانبول الأميرال روسين (Roussin) سفيرا لها ليسعى فى فض الخلاف بين الوالى والسلطان . ولم يوافق اللورد بامستون (Palmerston) أيضا على ترك الروس يبسطون حمايتهم على الدولة العثمانية . وفى هذه الفترة عين بامستون قنصلا جديدا فى مصر هو المستر باتريك كامبل (Patrick Campbell) خلفا لقنصل بريطانيا السابق باركر (Barker) ، الذى كان يتحدث عن محمد على بازدراء ويسميه الوالى الثائر وخصوصا بعد أن عزله السلطان محمود بعد قيام الصدام بينهما . ولقد عين بامستون كامبل لكى يعرف نوايا محمد على وأغراضه، ولما تبين محمد على ذلك أسر الى كامبل أنه لا يبغى بالدولة شرا ، وانما يرجو انقاذها واصلاح شأنها[2] .

وأخيرا ، وبعد المفاوضات التى دارت بشأن هذا الموضوع ، تخلى السلطان لمحمد على عن سورية واقليم أدنه ، مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصرى عن باقى بلاد الأناضول. وقام ابراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه المسائل المتفق عليها فى صلح الكوتاهية (أبريل — مايو ١٨٣٢) . وهكذا سيطر والى مصر على كل سورية الجغرافية (أى الشام بجميع أجزائه)

---

(١) Driault, Question d'Orient, P. 141.

(٢) Dodwell; Op. Cit.; PP. 112-113.

كما كان الحال فى عهد سلطنة المماليك ، وقبل محمد على أن يحكم الولايات السورية مدى الحياة فقط وتعهد بدفع الجزية السنوية الى السلطان وبأن يظل تابعا له • وصار ابراهيم باشا ـ خلال السنوات الست التالية ـ حاكما عاما على الولايات السورية وممثلا لوالده • وقام بتنظيم أحوال سورية الادارية والسياسية وعنى بتوطيد مركز مصر فى سورية ، فأمن حدودها الشمالية وعنى بتحصين مضايق جبال طوروس • واتخذ مقره العام فى أنطاكية لقربها من التخوم الشمالية • وعين ابراهيم باشا حنا بك بحرى أحد أعيان السوريين للاشراف على ادارة الشئون المالية • كما آلف ابراهيم فى كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلسا يسمى ديوان المشورة ، يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ و ٢١ عضوا ينتخبون من بين أعيان البلد وتجارها • وتنظر هذه المجالس فى مصالح كل بلدة ومطلوبات الميرى • ولقد تمتع الأمير بشير الثانى الشهابى بسيادة مستقلة تقريبا فى لبنان ، وعظم نتيجة لذلك شأن هذا الأمير • على أن الحكم المصرى فى سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية نشبت فى مختلف هذه المناطق • فأساليب الحكم المصرى فى التجنيد وجمع السلاح والمال نفرت عنه قلوب العامة• فلقد أصدر محمد على الى ابنه ابراهيم فى أوائل عام ١٨٣٤ الأوامر التالية :

١ ـ احتكار الحرير فى الولايات السورية •

٢ ـ أخذ ضريبة الرءوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم•

٣ ـ تجنيد الأهالى •

٤ ـ نزع السلاح من أيديهم •

ومن ناحية أخرى كان للدسائس العثمانية والانجليزية شأن كبير

أن تصل اليه أخبار الهزيمة ، وخلفه طفل فى السادسة عشرة من عمره يدعى عبد المجيد ليست له أى دراية بشئون الدولة • وكان أول صدر أعظم عينه عبد المجيد هو خسرو باشا ، وكان تعيينه فى هذا المنصب معناه استمرار الحرب ضد محمد على • ولكن تعيين خسرو سبب حدوث كارثة ثانية للدولة العثمانية ، فلما طلب من فوزى باشا ، قائد الأسطول العثمانى الذى كان بينه وبين خسرو عداء قديم ، العودة الى استانبول، ظن أن هذا الاستدعاء لم يكن الا لعزله أو قتله ، فمضى بأسطوله الى الاسكندرية وسلمه الى محمد على • وكان لهذا الحادث أثر كبير فى سير المسألة المصرية لأن تسليم الأسطول العثمانى الى مصر بعد انتصارها فى موقعة نزيب جعل كفتها الراجحة على الدولة العثمانية فى البر والبحر •

لقد أثار انتصار الجيش المصرى اذن المسألة الشرقية ، ووقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعا لاختلاف أطماعها ومصالحها • فأما بريطانيا فقد بين لورد بامستون سياستها فى الرسالة التى بعث بها الى باتريك كامبل — قنصل بريطانيا العام فى مصر — فى فبراير عام ١٨٣٣ ، ووضح فيها أن الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، اذ أنها تعتبر بقاءها عاملا لا غنى عنه فى بقاء التوازن الدولى فى أوروبا • وكان ذلك أحد الدوافع التى دفعت بامستون الى الوقوف ضد مصر ومحمد على • وكان يتولى السفارة البريطانية فى استانبول فى ذلك الوقت أيضا اللورد بونسنبى (Ponsonby) ، وكان شديد العداء لمحمد على وبذل جهدا كبيرا لاثارة المتاعب ضد الحكم المصرى فى سورية • وكانت النمسا أيضا تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطى الفرصة لروسيا للتدخل فى شئونها وفرض حمايتها عليها ، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ — المستشار

النمساوى — فى مقاومة الثورات التى تقوم ضد الحكام الشرعيين • وكانت روسيا أيضا تريد الوقوف أمام محمد على وانقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوى • أما فرنسا — صديقة محمد على — فكانت تميل الى اقرار محمد على فى سورية وجزيرة العرب طبقا لصلح الكوتاهية • ولهذا بدأ القلق يسود الحكومات الأوروبية بعد موقعة نصيبين •

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الحكم فى مثل هذه الظروف رأى ضرورة المفاوضة رأسا مع محمد على لانهاء النزاع بين الدولتين سلميا وأرسل الى محمد على مندوبا خاصا وهو عاكف أفندى يحمل كتابا يخوله حكم مصر الوراثى • ولكن فى ٢٧ يوليو ١٨٣٩ قدم سفراء الدول الخمس الكبرى وهى انجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة الى الباب العالى ، يطلبون فيها منه ألا يعقد أى اتفاق مع محمد على دون موافقة الدول الأوروبية • وكان اشتراك فرنسا فى المذكرة من الأمور الغريبة ، الا أنها أرادت باشتراكها فى المذكرة أن تمنع انفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية • ولقد كان انضمام الروسيا المفاجىء الى جانب الدول بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحار فى سياستها • وكانت فرنسا تعمل سرا وعلانية ضد سياسة الروسيا • ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تقنع فرنسا بما اعتزمت منحه لمحمد على من ولاية مصر وولاية عكا ، لجأت روسيا الى انجلترا وأظهرت أنها على استعداد للموافقة على هذا الحل • وأرادت روسيا بذلك أن تعزل فرنسا وأن تشترك الدول الأربع الأخرى فى تقرير مصير هذا النزاع ، بعقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى فى لندن • وأجرت بريطانيا مفاوضات مع الروسيا والنمسا وبروسيا وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة (وفاق) لندن فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ بين انجلترا والروسيا

وتم توقيع هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ . وقد رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الاتفاق ، ولم يقره بونسنبي ــ سفير انجلترا في استانبول ــ ولكن بامستون وافق عليه . وهناك أسباب دعت بامستون الى أن يخفف من موقفه ضد محمد على ، أولها أن ملكة بريطانيا كتبت اليه مرتين (في أكتوبر ونوفمبر) تطلب منه أن يخفف من حدته ، وثانيها حدوث تغيير وزارى في فرنسا ومجىء جيزو (Guizot) على رأس الوزارة الجديدة . فأصبح من الواجب على الحلفاء مصالحة فرنسا .

ولقد تشجع الباب العالى بخضوع محمد على وأخذ يملى الشروط. فكتب رشيد باشا الى المندوب العثمانى في لندن يقول « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد على حكومة وراثية » . وأرسل مندوبو انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا مذكرة الى الباب العالى في ٣ يناير ١٨٤١ يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد على الذى كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد على قبول شروط معاهدة لندن . وفي هذا الوقت بدأ ابراهيم بناء على أوامر والده في الجلاء عن سورية ، ونتيجة لتدخل الدول أرسل السلطان الى محمد على فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ . وقد تقرر فيه ــ لأول مرة ــ اعطاء محمد على وأسرته حكومة مصر وراثية ، على أن يختار الباب العالى نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على الذكور خلفا له ، ثم من يخلف هذا من بعده ، وهكذا حتى اذا انقرضت ذرية محمد على الذكور لا يكون « لأولاد نساء عائلته الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة » ، واختار الباب العالى لها من يشاء . ويبين هذا الفرمان أن اعطاء محمد على باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثى بها بالصورة المذكورة انما هو «منحة» من السلطان العثمانى . وتأكيدا لذلك نص الفرمان على ما يأتى : « وحيث أن الامتياز (أو المنحة) المعطى وراثة

ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه (وكانت هذه الشروط متعلقة بالجزية ، والانفاق على الحرمين الشريفين ، وسك النقود ، وتحديد عدد الجيش (١٨ ألفا) ، والخدمة العسكرية ، والتعيين فى الرتب العسكرية) فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز ».

كما نص الفرمان على أن المعاهدات التى أبرمها أو سيبرمها الباب العالى وكذلك الخط الشريف المعروف بخط الكلخانة (٣ نوفمبر ١٨٣٩) والقوانين الأساسية للدولة العثمانية تنفذ فى مصر . ولكن محمد على اعترض على القيود التى جاءت فى هذا الفرمان ، وهى الخاصة بترتيب الوراثة ، وتقدير الجزية المطلوبة ، وكانت هذه قد قدرت بربع الايرادات والتعيينات العسكرية أو الرتب فى الجيش ، وتبودلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالى والدول . وأسفرت هذه المساعى عن صدور فرمان أول يونيه ١٨٤١ الذى نص على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة فى الأكبر «الأرشد» فمن يليه من ذرية محمد على — أى انتفاء حق الاختيار الذى كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير ، ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائما من الباب العالى . حتى اذا انقرضت ذرية محمد على الذكور ، حق للباب العالى أن يعين شخصا آخر للولاية : « وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد على حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالارث » . كما نص أيضا على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التى تبرم معها فى المستقبل[1] .

هذه هى نهاية امبراطورية محمد على . فشلت مشروعاته الكبيرة فى كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية

---

(1) Marlowe, Anglo-Egyptian Relations, PP. 36-48.

التى بدأت منذ عام ١٧٩٨ تهتم بشرقى البحر المتوسط • وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد على نجاحا محدودا • ففى عام ١٨٠٥ حصل على لقب والى مصر ، وكان أول وال يمارس نفوذا حقيقيا منذ قرنين من الزمان ، فأنشأ قوة عسكرية استطاع بوساطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين فى مصر فحسب بل امام السلطان العثمانى نفسه • وفى داخل افريقيا ، التى لم تكن تأثرت آنذاك بمنافسات الدول الأوروبية ، بنى محمد على امبراطورية خارج الحدود التقليدية للنفوذ العثمانى ، وكان أول من أرسل حملات الى النيل الأبيض مهدت الطريق للزحف التركى المصرى نحو خط الاستواء فى الجيل التالى • وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد على الحيوى يتلاشى بعد ضياع سورية• فعاش تسع سنوات أخرى ، لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته لاصابته بضعف فى قواه العقلية • وظل كذلك الى أن توفى فى ٢ أغسطس عام ١٨٤٩ بالاسكندرية ونقل الى القاهرة ودفن بمسجده فى القلعة •

٣ ـ جهود محمد على فى اعادة تنظيم مصر

تعتبر الأعمال التى قام بها محمد على أعمالا ثانوية بالنسبة للهدف الأول الذى كان يبغى تحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه فى البلاد . وفى سبيل تحقيق ذلك اعتمد محمد على بصـــفة أساسيه على جيشه الجديد ، ولكن قبل ان يقوم بهذا العمل بفترة طويلة بدا فى اعادة تنظيم الأراضى الزراعيه والنظم الماليه حتى يجمع كل نواحى السلطه ويركزها فى يده شخصيا . وكان اول عمل شعر بضرورة تنفيذه هو القضاء على نظام الالتزام الذى كان سائدا فى مصر العثمانية . وكان قانون « نامة مصر » الصادر فى عام ١٥٢٥ مد أسند مهمة ادارة أملاك الدولة وجباية الضرائب المفروضة على أراضيها الى « موظفى الحكومة » . وبخاصة الكاشف ، أو « مشايخ العرب » الذى كانوا يسيطرون على مساحات واسعة فى مصر ، او «الوكلاء» الذين كانوا يختارون من بين الأشخاص الأغنياء الذين باستطاعتهم أن يدفعوا مالا للحكومة فى مقابل ميزة العمل بالنيابة عنها . ولاشك أن نظام الالتزام ، الذى ظهر فى نهاية الأمر ، قد تطور عن عمل هذه الفئة الأخيرة[١] . وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت أراضى الدولة كلها تقريبا موزعة على شكل التزامات ووقعت فى أيدى بعض الأفراد الأغنياء والأقوياء مثل المماليك أو رجال الأوجاقات (الوجاقلية) أو الموظفين أو التجار أو مشايخ العرب . وكان معظم الملتزمين من بكوات المماليك ، فمن بين الملتزمين الذين بلغ عددهم ستة آلاف ملتزم ، قدر أن ثلاثة آلاف كانوا من المماليك الذين يحوزون أكثر من ثلثى الأرض الزراعية فى مصر . وكان الالتزام ضيعة تمنحها

---

(1) Gibb and Bowen; Islamic society and the west; I/Pt. 2, PP. 172-173.

الادارة التى تولت تسجيل الأرض (الروزنامة) مدة سنة أو عدد من السنوات ، وكان يعطى لمن يتقدم بأكبر عطاء أو طبقا لترتيبات خاصة مع الادارة • وفى مقابل دفع الملتزم مقدما قسطا من المال يساوى حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكـومة من دخل الضيعة (الميرى أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح حجة ايجار (تقسيط) وتوجه الروزنامة أيضا خطابا الى أعيان وسكان الضيعة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم وأن يدفعوا له قيمة الضرائب المحددة فى شروط الحجة •

وكانت الدولة تبقى فى يدها ملكية رقبة الأرض ، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع ، وهو حق كان يتقاسمه مع الفلاحين ، الذين كانوا يفلحون تلك الحصة من الأرض التى تخصص لهم (أرض الفلاح) والتى يدفعون عنها ضريبة للملتزم • وكان الملتزم يتلقى جزءا من ربحه من الضرائب التى كان يحصلها من أرض الفلاح — «الفائض»، وفى القرن الثامن عشر «المضاف» و «البرانى» وكانت فى بادىء الأمر ضرائب اضافية ، ولكنها بمرور الوقت أصبحت تجبـى بانتظام مع الضرائب المقررة — ولكن كان معظم ربحه يتحصل عليه من استغلال أراضى الالتزام المخصصة لشخصه لاستغلالها وهى المعروفة باسم أرض الوسية • وقد استغلها الملتزم طوال احتفاظه بالالتزام لمساعدته على واجبات الالتزام ونفقاته من الصرف على المساجد والمدارس وايواء المسافرين والموظفين وضيافتهم فى دائرة التزامه • وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب وفرض على فلاحى الجهة أن يعملوا فيها سخرة للملتزم بلا أجر ولا جزاء • وعلى الرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد امتياز مؤقت يختص بحق جباية قدر من ضرائب الميرى ، فمن الناحية الواقعية نجـد أنه قد تولدت تدريجيا

فتحوا مصر هذا النوع من الهبات الدينية أو الخيرية التى تمت الهبة لصالحها • وكانت عائدات الأرض التى خضعت لهذا النظام تخصص باعتبارها معاشات أو «رزق» « المفرد رزقه » لأفراد أو مؤسسات دينية وخيرية ، على أن تدفعها خزانة الدولة الى هؤلاء المستفيدين عينا ونقدا • وقد أقر العثمانيون الرزق واستمر دفعها بعد الغزو[1]• وفى نهاية القرن الثامن عشر تحولت نسبة كبيرة من أراضى مصـر الزراعية الى أحباس لأن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التى يأمن بهـا الملاك على أملاكهم من عسف المماليك واستغلالهم لريعها وغلتها •

وقام محمد على خلال السنوات الأولى من حكمه باجراء بعض التجارب لالغاء نظام الالتزام فى الدلتا لأن الصعيد كان لايزال تحت سيطرة المـماليك • ولاشك أن الاصلاحات الزراعيـة التى قام بها الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر قد استرعت اهتمام محمد على أوائل حكمه • وفى نفس الوقت كان محمد على يعلم تمام العلم أن نظـام حيازة الأرض الموجود فى مصر لا يصلح أداة للحصول على الموارد المالية اللازمة لكى يحتفظ بولاء قواته ويبقى على اخلاص أصدقائه فى استانبول • وفى بدء الأمر لم يحصل الباشا سوى الضرائب التى فرضها المماليك ، ولكن حين تبين فى عامى ١٨٠٦ و ١٨٠٧ أنها لا تكفى قام بتحصيل نصف الفائض ، وهى الضريبة التى جرت العادة على أن يأخذها الملتزمون • وعندما انخفض فيضان عام ١٨٠٨ استبدل بعـدد من الملتزمين الضعاف أفرادا من أسرته وحاشيته • وفى العام التالى حدثت بعض المشاكل فى مديرية البحيرة بسبب أحد المشروعات الجديدة التى أدخلها ، فقد أنشأ سجلا جديدا خاصا دونت فيه كل أراضى المديرية•

---

(١) Rivlin, Op. Cit.; PP. 31-35.

وقام بفرض ضريبة المال الميرى على الأراضى المعروفة باسم المرزق الأحباسية ، وطلب حجج من يتولون النظر عليها ، وأمر حكام الأقاليم (الكشاف) بالاستيلاء على تلك الأطيــان اذا لم يقــدم أصحابها الى الديوان حجج انشاء الوقف ، ومعنى ذلك تمهيد السبيل لمصادرة معظم الأطيان الموقوفة . كما فرض الضريبة على أطيان الوسية ، وهى الأرض التى أعطيت للملتزمين وأعفيت أصلا من الضريبة ، وقرر مصادرة نصف الفائض ، أى أنه قرر بذلك مقاسمة الملتزمين (وكان معظمهم فى ذلك الوقت من المشايخ علماء الأزهر) فى معايشهم . ولقد أثارت هذه الأمور فى العلماء والملتزمين عاصفة من الاستياء والسخط ، فاتفقوا على مقاومتها ، وتزعمهم السيد عمر مكرم[1] . وذهب النساء والرجال الى الأزهر يوم ٣٠ يونيو عام ١٨٠٩ ، فأبطل الشيوخ الدروس وأرسلوا الى السيد عمر مكرم ، وبعد أن تشاوروا فى الأمر اتفقوا على الدفاع عن مصالح الأهالى وقرروا الاجتماع فى اليوم التــالى . وفى هذا الاجتماع أجمع العلماء على الاعتراض على المظالم الجديدة وهى فرض الضريبة على الأطيان الموقوفة وأطيان الوسية ومقاسمة الملتزمين فى ايرادهم ، وتعاهدوا وتعاقدوا على الاتحاد وترك المنافرة . ولكن غالبية القاهريين كانوا مرتاحين فى قرارة أنفسهم لاجراءات محمد على بمقاسمة الملتزمين فى فائضهم لأنها أزالت الفوارق التى مكنت لفئة معينة من العيش فى رخاء ، بينما عاشت الأكثرية فى تقتير وحرمان وبؤس . وعلى أية حال نجح محمد على فى احداث الفرقة بين العلماء، وفى النهاية أصدر فى ٩ أغسطس أمرا بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه الى دمياط .

---

(١) Vaulabelle, Op. Cit.; T. IX;, PP. 413 414.

٣ ــ الغاء جميع الاعفاءات التى كانت تتمتع بها الأراضى المملوكة للمساجد والمؤسسات الدينية .

٤ ــ الغاء الامتيازات الخاصة التى تتضمن اعفاء أنصار محمد على ، الذين كافأهم باعطائهم أرضا ، من الضرائب .

٥ ــ تصنيف كل الأراضى طبقا لنوع وطبيعة المحصول المزروع وتوحيد ضريبة الأراضى بالنسبة الى كل فئة .

٦ ــ تبسيط نظام جباية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل الى الخزانة بدلا من ذهابها الى جيوب الكتبة الأقباط ومشايخ القرى ، الذين كانوا يفيدون من النظام الشاذ المعقد القائم .

وكان من أهم مستلزمات تلك الخطة عملية مسح أراضى مصر كلها مسحا شاملا . وكانت قد بدأت عملية مسح أراضى الصعيد فى عام ١٨١٣ ، كما بدأ مسح أراضى الوجه البحرى فى أوائل عام ١٨١٤ . وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة فى مايو عام ١٨١٤ ، صدر أمر محمد على فى فبراير من نفس العام بمصادرة كل الالتزامات القائمة فى الوجه البحرى على أن يستمر ملتزموها فى الحصول على «الفايظ» من الخزانة مدى الحياة تعويضا لهم عن أخذ حصص التزامهم . كما صادر محمد على الأراضى المعروفة باسم « رزاق الأحباسية » وهى الأراضى الموقوفة على المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات . وعلى أثر ذلك ذهب وفد من المشايخ الى نائب الباشا (الكخيا بك) وطلبوا منه تأجيل تنفيذ فرمان الباشا ، ليتسنى لهم تقديم العرائض الى محمد على وكان فى الحجاز فى ذلك الوقت ، ثم ذهب جمع كبير من النساء الملتزمات بعد عدة أيام الى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة . ورغم أن الكخيا بك استدعى المشايخ

واتهمهم بتــدبير تلك المظاهرات خدمة لأغراضهم الخاصة ، فقد منح الملتزمين الحق فى حصاد محاصيلهم القائمة على الأرض[1] .

وكان الغاء نظام الالتزام انقلابا اقتصاديا واجتماعيا ، اذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من «رق» الالتزام ، وحق لهم أن يقولوا للملتزمين « أنتم أيش بقالكم فى البلاد ، قد انقضت أيامكم ، احنا صرنا فلاحين الباشا »[2] . وبمقتضى هذه الاجراءات أصبح محمد على «ملتزما» أو مالكا لمعظم أراضى مصر ، ولم يسمح فى بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدى ذلك الى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته ، ويظل محتفظا لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة . ولكن الأمر لم يستمر على ذلك ، فبدأ محمد على يعدل من سياسته هذه فى أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعدوه وأخلصوا له ، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالى نفسه . ولقد تأكد محمــد على من عدم صلاحية نظام الاشراف المبــاشر على الزراعة ، واحتكار وتحصيل الضرائب على أيدى مندوبين حكوميين . كما أنه أراد أن يخفف من نظام الاحتكار — الذى استحدثه فى عام ١٨١٢ — ويخدع قناصل الدول الأجنبية الذين ألحوا عليه فى الغاء ذلك النظام ، فقرر السماح بقيام نوع من الملكية الزراعية ، ومنح الأرض لأتباعه ولكنهم لم يمنعوا عنه محصول ضياعهم الذى كان يأخذه بالثمن الذى يراه . وانتهى نظام الاحتكار على يد الحكومة ولكنه بقى بصورة أخرى . وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد على وأفراد أسرته وبخاصة ابراهيم باشا بتكوين ثروات شخصية ضخمة . وهكذا منح محمد على خلال العقدين الأخيرين

---

(١) الجبرتى : ج٤ ، ص٢٠٤ .

(٢) الجبرتى : ج٤ ، ص٢٠٧ .

برنامج منشآت الري الذي نفذ في عهد محمد علي ٠ وظلت الأراضي الممنوحة للفلاحين ملكا للدولة ، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمـــد علي في عام ١٨٤٦[1] ، لأنه لم يضمن الا حماية الفلاحين من الابعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال ٠ ونتيجة للسياسة التي اتبعها محمد علي بشأن نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهرت طبقة أرستقراطية جديدة دخل معها المصريون في معركة فاصلة ابان الثورة العرابية ٠

أما بالنسبة للتنظيمات الادارية التي قام بها محمد علي في مصر، فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي ٠ فلقد استحوذ محمد علي على السلطة بعد الفوضى التي سادت في مصر عقب خروج الفرنسيين في عام ١٨٠١ ٠ وبعد أن تفرقت الصفوة الحاكمة القديمة من المماليك والعثمانيين ، تم تغيير كل النظم الادارية التي كانت سائدة قبـــل الاحتلال الفرنسي ٠ ومما يلفت النظر بالنسبة لنظام محمد علي الاداري هو حدوث تغيير في الاصطلاحات الادارية ، فلقد اختفت أسماء الادارات والألقاب القديمة وحلت محلها أسماء ذات معنى جديد ، كما ظهرت كلمات جديدة اتخذت مكانها في اللغة ٠ ومع اختفاء الطبقة القديمة الحاكمة من بكوات المماليك ، أصبح لقب «بك» ، كما كان الحال في الفترة الأولى من تاريخ مصر في العهد العثماني ، مجرد لقب فخري ، وفقد قيمته بسبب كثرة منحه ٠ ولقد ظلت ألقاب ووظائف الكشاف والدفترداريين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجة لاعادة تشكيل النظام المالي والاقليمي ٠ وتمثلت التطورات التي أدخلت في

---

(١) Baer, A history of Landownership in modern Egypt; PP. 6-7.

ادارة الأقاليم فى ظهور لقبين جديدين هما : لقب مدير أى رئيس المديرية وكان مسئولا عن تنفيذ أوامر الباشا فى مديريته وبخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والمتأخرات والمحافظة على الجسور والترع ، والاشراف على المصانع فى المديرية ، واصدار توجيهات فيما يتعلق ببذر المحاصيل وريها ، ولقب مأمور أى رئيس المركز ، وكان يضطلع بالمسئولية الكاملة عن كل الأعمال فى القرى الواقعة تحت اشرافه . كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هى كلمة «مديرية» وحلت محل اقليم أو كاشفية . كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها الى استخدام لقب جديد هو لقب حكمدار ، وأضفى هذا اللقب على حاكم سورية المدنى فى عام ١٨٣٢ ، وعلى الحاكم العام للسودان المصرى فى عام ١٨٣٥ ، وكان حكمدار السودان يجمع فى يده السلطة العسكرية والمدنية .

وفى عهد محمد على ، أصبحت وظائف الحكومة أكثر تعقيدا واختلافا عما كانت عليه فى العهد السابق . فان الاجراءات التى تمت بالنسبة للاراضى الزراعية حتمت ضرورة احداث تغييرات فى النظام المالى للحكومة ، كما تطلب تكوين الجيش الجديد اقامة نظام للادارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل ، ومن ناحية أخرى ، تطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومى يقوم بالاشراف على كل هذه المسائل . ولذلك فكر محمد على فى بادىء الأمر فى تكوين بعض المجالس أو الدواوين ، فألف مجلسا للحكومة يسمى «الديوان العالى» ومقره القلعة ، وكان يتداول مع أعضائه فى الشئون المتعلقة بالحكومة ، ولقب رئيس هذا الديوان بلقب كتخدا بك أو كتخدا باشا (أى وكيل الباشا) . ثم كون فى عام ١٨٢٤/١٨٢٥ مجلسا سماه « المجلس العالى » وكان يتألف من نظار

الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة وغيرهم[1] .

ومما تجدر ملاحظته أن هذه المجالس لم تكن على درجة كبيرة من الرقى وحسن النظام ، كما أن رؤساء الدواوين والمجالس لم يتمتعوا فى حقيقة الأمر بكل واجبات ومسئوليات الوزراء . على أن محمد على سرعان ما وجد أن مناقشة المسائل فى المجالس قبل عرضها عليه أدت الى تأخير البت فى المسائل ومحاولة التملص من المسئولية ، فأمر بالغاء أكثر هذه المجالس وتركيز العمل فى الدواوين . ولهذا السبب ولتلازم وضعه المالى ، أصدر محمد على اللائحة الادارية المعروفة بالقانون الأساسى أو قانون نامة فى يونيو — يوليو ١٨٣٧ ، وأهم ما فيه بيان للدواوين واختصاص كل منها وفروعها ، أى أن الباشا أقدم على اعادة تنظيم الادارة الحكومية . وقد ظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومى فى مصر طوال عهد محمد على . ولقد حصر هذا القانون السلطة فى سبعة دواوين هى[2] :

١ — ديوان الخديو (وزارة الداخلية) : كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التى لا تدخل فى اختصاص المحاكم الدينية أو التجارية ، كما يشرف على ١٩ ادارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالأسواق ، وتموين الباشا : الشخصى والعام ، باستثناء الامدادات العسكرية والمؤسسات الدينية ، وترعة المحمودية ، والبريد ودار سك النقود .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ج٣ ، ص ٥٧٠ — ٥٧١ .

(٢) انظر ، احمد فتحى زغلول ، المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص٦ — ٢٤ ، خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ص٤ — ٧٥.

٢ ـ ديوان الايرادات (وزارة المالية) : وقد انقسم الى قسمين: أحدهما يختص بحسابات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان ، وثانيهما يختص بايراد مدينتى مصر والاسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمامات .

٣ ـ ديوان الجهادية (وزارة الحرب) : كانت تختص بواجبات التجنيد وتدريب ونظام القوات وتوزيعها والانفاق عليها ، وادارة الخدمة الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية وصيانة أبنية الجيش وتحصيناته والاشراف على امداد ورش الجيش ومخازنه .

٤ ـ ديوان البحر (وزارة البحرية) : كانت كل الشئون البحرية تقع تحت سلطة وزير البحرية ، ومن بينها الاشراف على قوات الأسطول وأفراده وحوض السفن ، والمخازن ، ومستشفيات البحرية وخدماتها الطبية ، وخزانة الأسطول .

٥ ـ ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية) : كان الديوان يتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، والمكتبات ومخازن الأدوات ، والمتاحف ، وقناطر الدلتا ، ومطبعة بولاق ، والجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ، والهندسة ، ومزارع الاسطبلات فى شبرا .

٦ ـ ديوان التجارة المصرية والأمور الافرنكية (وزارة التجارة والشئون الخارجية) : كانت تتولى العلاقات الدبلوماسية وادارة وحراسة مخازن الحكومة (الشون) وجباية الالتزامات ، والجمارك ومبيعات ومزادات منتجات الحكومة .

٧ ـ ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة) : كانت مختلف المصانع

فى القاهرة ــ كمصنع الطرابيش ــ وصناعات الأقاليم من اختصاص هذا الديوان .

وطلب محمد على من رئيس كل ديوان (وهو يلقب مدير) أن يقدم للباشا تقريرا فى كل اسبوع عن احوال ديوانه وكشفا شهريا بحساباته الى تفتيش الحسابات وميزانيه سنوية عن الايرادات والمنصرف .

وهكذا كانت الظروف التى جاء فيها محمد على الى الحكم تحتم عليه أن يضع نظاما اداريا جديدا ، ولكن اختفاء الصفوة الحاكمه القديمة أدى الى ظهور مشكله وهى كيفية ايجاد الموظفين للجيش وللادارة المدنية وللخدمات الثانوية . فانتقى محمد على من بين اقربه المحدودين والأشخاص المقربين اليه من يحتاج اليهم لشغل المناصب الرئيسية فى الادارة المدنية . ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا ، ولعب أفراد أسرة الباشا وخاصة ابراهيم باشا وعباس حلمى الأول دورا مهما فى النواحى الادارية . أما بالنسبة للفنيين المطلوبين للاشراف على كل التطور المدنى والعسكرى ، فقد استعان فى بادىء الأمر بالأوربيين وخاصة الفرنسيين والايطاليين . ولكن الفساد استشرى فى كل فروع الادارة بسبب قصر نظر سياسة الباشا ، وقد قال الكولونيل دوهاميل Duhamel (قنصل روسيا العام فى مصر) بأن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد على هى الحاجة الماسة الى استخدام موظفين أتراك لشغل الوظائف العامة . فمعظم الذين وفدوا الى مصر من الأتراك قد جاءوا اليها جريا وراء المناصب والاثراء . ولما فشل محمد على فى القضاء على جذور الفساد المتفشى فى ادارته ، قرر استبدال المصريين بالأتراك . وفى عام ١٨٣٣ ، بدأ يستبعد الأتراك

الذين كانوا يشغلون وظائف صغيرة فى الادارة المدنية ، عندما اكتشف أن مفاسد خطيرة قد زحفت الى الادارة فى خــلال انشغاله بالحرب السورية الأولى وصرح فى ذلك الوقت بقوله : « لن يستطيع أحد أن يشكو بعد الآن ، والفلاحون الآن على قدم المساواة مع الأتراك »(١). وبتعيين المصريين تمكن محمد على من تخفيض نفقات ادارته ، لكنه زاد فى أعباء الفلاحين ، لأن الموظفين الجدد أسرعوا بدورهم فى مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . ثم استخدم الباشا مزيدا من المصريين فى المراكز الثانوية ليحلوا محل العدد الكبــير من الموظفين الأجانب وخصوصا الفرنسيين والايطاليين الذين طردهم فى عام ١٨٤١ ، بعد أن قرر الاقتصاد فى النفقات . وبمضى الوقت تمخضت هذه السياسة عن نتائج كبيرة بالنسبة لمصر ـ اذ انهــا أدت الى قيــام الطبقــة البيروقراطية المصرية . وكان من أهم النتائج الفرعية لتلك السياسة أيضا فرض اللغة العربية بالتدريج على الادارة الحكومية . ولكن رغم ذلك لم يعتمد الجهاز الادارى على المصريين وحدهم بل ظل الأجانب يشغلون مناصب هامة ، وظل أكبر موظفى الحكومة يؤخذون من الطبقة التركية الحاكمة .

كما أدى احتياج محمد على الى موظفين مدربين الى تأسيس أول نظام تعليمى مدنى فى دولة اسلامية . فقبل تولية محمد على الحكم لم يكن بمصر نظام تعليمى بالمعنى الدقيق الذى يدل عليه هذا التعبير، فلم يكن سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى ، ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية، ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها . على أن الركود الذى ساد

---

(١) Rivlin, Op. Cit., P. 109.

مصر فى العهد العثمانى قد أثر على الأزهر ، فاقتصرت الدراسة فيه على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها ، أما الكتاتيب فانحصر نشاطها فى تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة . أما محمد على فقـد اهتم بتطوير نظام التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الادارى الجديد[1] . ويبدو أن محمد على قد خشى اثارة الشعور الدينى بين جموع الناس اذا هو حول الأزهر عن رسالته التى عكف على أدائها الى العمل لمواجهة متطلبات دولته الجديدة . فأنشأ عددا من المدارس ، كانت أولاها مدرسة الهندسة التى أسسها فى القلعة عام ١٨١٦ لتعليم الطلبـة مسـاحات الأراضى وقياساتها بالأقصاب . ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة بسياسة محمد على الخاصة باعادة تنظيم الأراضى الزراعية . وعام ١٨٢٧ أسس محمد على ــ بناء على اقتراح كلوك بك (Clot Bey) أحد مستشاريه الفرنسيين فى مجال الطب ــ مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين للجيش . كما لعب التراجمة دورا مهما فى نظام التعليم ، بنقل المحاضرات التى كانت تلقى باللغة الفرنسية الى العربيه وتعريب الكتب الافرنجية فى مجال العلوم والآداب . ويرجع الفضل فى انشاء مدرسة الألسن (أو اللغات) الى الشيخ رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ ــ ١٨٧٣) ، مؤسس نهضة مصر الثقافية فى القرن التاسع عشر ، فبعد عودته من فرنسا اقترح على محمد على انشاء هذه المدرسة ، وتم تنفيذ هذا الاقتراح فى عام ١٨٣٦ ، وعرفت المدرسة فى بادىء الأمر باسم مدرسة الترجمة. وفى العام التالى عهد محمد على بنظارتها الى رفاعة الطهطاوى . وفى مدرسة الألسن درست آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة

---

(1) Safran, Egypt in search of political community, PP. 30-31.

الفرنسية والتركية والفارسية ثم الايطالية والانجليزية ، وعلوم التاريخ والجغرافيا ، والشريعة الاسلامية ، والشرائع الأجنبية[1] • وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذى اختير لهذه المدرسة ، لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة فى مصر • وفى عام ١٨٤١ عهد الى رفاعة أيضا الاشراف على قلـم الترجمة الذى ألحق بالمدرسة ، وقد قام هو نفسه بتعريب الكثير من الكتب • وكان من المحتمل ألا يكون لحركة الترجمة الواسعة التى ظهرت فى هذه الفترة أى تأثير أو فائدة لو لم يقم محمد على بانشاء مطبعة بولاق فى عام ١٨٢٢ ، لأنها كانت الوسيلة العملية لنشر العلوم والمعارف المختلفة ، واختار لتصحيح مطبوعاتها طائفة من علماء الأزهر • ولقد طبعت فى مطبعة بولاق أيضا الوقائع المصرية ، وهى الجريدة الرسمية للحكومة وأول جريدة عربية صدرت فى مصر ، وقد ظهر أول عدد منها فى ٣ ديسمبر عام ١٨٢٨ • وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على تطـور النهضة العلمية فى مصر •

ومن ناحية أخرى اهتم محمد على بارسال البعثات العلمية الى الخارج لاعداد خبراء وصناع مدربين فى كل النواحى المختلفة • وكانت البعثات هى الوسيلة الوحيدة لكى ينقل الى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها • وبدأ محمد على ارسال بعثات علمية الى أوروبا فى عام ١٨١٣ ، اذ أوفد الى ايطاليا عددا من الطلبة لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون • ولكن أول بعثة علمية كبيرة منظمة أرسلت الى أوروبا كانت فى عام ١٨٢٦ ، وتلاها فيما بين عامى ١٨٢٦ و ١٨٤٧ تسع بعثات ، وتكونت من ٢١٩ طالبا ،

---

(١) Dunne, Op. Cit. PP. 150; 226-227.

ذهب معظمهم الى فرنسا ، واتجه الباقون الى انجلترا والنمسا[1] . ولقد بلغت قيمة ما أنفقه على هذه البعثات حوالى ٢٧٣٫٣٦٠ جنيهـا وأرسلت هذه البعثات لكى يتخصص الطلبة فى الهندسة والرياضيات والطبيعيات ومختـلف الصناعات والنظم الحربيـة والعلوم السياسية والطب والحقوق .

وبمقتضى التنظيم الادارى الذى أحدثه محمد على فى البلاد عام ١٨٣٧ ، قام بانشاء ادارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس، وهى أول وزارة للتربية والتعليم فى مصر الحديثة . وقد ساعد على تنظيم هذه الادارة تخرج أعضاء البعثات وعودتهم الى مصر ، فرأى محمد على أن يستفيد من خبراتهم ومواهبهم فى تنظيم نهضة التعليم . وتحت اشراف ديوان المدارس ، اتسع نطاق التعليم وتأسست المدارس التجهيزية فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، وكانت هذه المدارس تقبل الطلبة من المدارس الابتدائية التى أنشأها ديوان المدارس . وكان الهدف من انشاء المدارس التجهيزية هو امداد المدارس العليا المتخصصة، مثل مدرسة المحاسبة ومدرسة العمليات ومدرسة القـانون والادارة وغيرها ، بالطلبة اللازمين[2] . وكان التعليم فى مختلف هذه المدارس مجانا ، وكفلت الحكومة للتلاميذ حاجتهم من مسكن وغذاء وملبس ، وأجرت على كثير منهـم الأرزاق والمرتبات . ولكن الكثـير من هذه المدارس لم يستمر طويلا ، بسبب الصعوبات الكبيرة التى كانت تتعلق بالحصول على الموظفين اللازمين ، ولم يكن الأهالى راضين عن ادخال أبنائهم فى هذه المدارس لاعتبارها نوعا من أنواع التجنيد . ولقد كانت

---

(١) Dunne, Op. Cit.; PP. 157-180.

(٢) Dunne, Op. Cit.; P. 218.

٤ ــ أثر حكم محمد على فى المجتمع المصرى

بعد أن استعرضنا سياسة محمد على الخارجية والداخلية ينبغى على الباحث أن يقوم بتقييم وتحليل الأعمال التى قام بها ، ويناقش الى أى حد تنطبق عليه عبارة « مؤسس مصر الحديثة » The Founder of Modern Egypt التى استخدمها كثــير من المؤرخين الأجانب والمصريين عند دراسة تاريخ مصر الحديث .

فى أول الأمر ، بدا محمد على ، ذلك الضابط الالبانى المغمور ، أداة طيعة لتحقيق الأهداف الكبرى التى كان يسعى اليها السلطان العثمانى ، فخلص مصر من المماليك ، تلك الطائفة العسكرية المتمردة التى طال تجاهلها لالتزاماتها نحو الحكومة المركزية فى الآستانة ، وساعد فى اخضاع الوهابيين فى شبه الجزيرة العربية بعد أن تحدوا سلطة السلطان باعتباره حاميا للحرمين . وفى النهاية ، لعب محمد على دورا له أهميته نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية . ولقد أدرك محمد على فى ذلك الوقت أن الجيش العثمانى أصبح عاجزا أمام جيوش أوروبا الحديثة التى استفادت من التقدم الفنى الذى أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأن قدرة الامبراطورية العثمانية على تحدى الغرب تتوقف على قابلية الامبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة وعلى السرعة التى يتم بها طبــع الجيش العثمانى بالطابع العصرى . ولذلك أقبل محمد على على الاصلاح ، وكان فى الواقع أول موظف عثمانى يدخل « النظام الجديد » فى ولايته بقــدر معين من النجاح . ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد على ــ اذا كان ضابطا عثمانيا وطنيا ــ بانقاذ الامبراطورية العثمانية وبمساعدتها على استعادة

كما اهتم بنظام الرى وعمل على تحسينه ، واهتم محمد على أيضا بتصنيع مصر فى عام ١٨١٧ لانتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرا من مصادر ايرادات الحكومة .

ولقد أدت سياسة محمد على فى النهاية الى حدوث نتائج ايجابية وأخرى سلبية . ففى المجال الأول ، ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية الى الأسواق الأوروبية المزدهرة ، وفتح بذلك آفاقا جديدة للتجارب المصرية . كما جذب الى مصر عددا من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيرا من المهارات الفنية الغربية والعملاء الغربيين ، ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية ، فارتبطت ارتباطا وثيقا بأوروبا . وبادخال مصر فى تلك التجارة الأوروبية ، لم يكن هناك مفر أمام محمد على من اتصال مصر بالحضارة الغربية . ولقد استطاع محمد على أن يؤسس فعلا الدولة الحديثة فى مصر ، وكان ذلك يرجع دون شك الى فتح مصر للمؤثرات الغربيـــة وانعاش التجارة ، وتشجيع نمو المدن ، وايجاد طبقة بيروقراطية مصرية وانشاء جيش مصرى ، وتأكيد نظام الوراثة فى أسرته . وهذه فى الواقع بعض الانجازات المهمة التى كان لها أهمية كبيرة فى تطور مصر الحديثة.

أما بالنسبة للنتائج السلبية ، فلقد فتح محمد على الطريق أمام التغلغل الاستعمارى الغربى . فاهتمام محمد على بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلها سريعة التأثر بتقلبات الاقتصاد الأوروبى . كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبى فى شئونها الداخلية ، فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق فى حماية تجارها ومصالحها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية (Treaties of Capitilations) . وبالاضافة الى ذلك فان قضاء محمد على على

الزعامة الشعبية لمقاومة مظالم الحاكمين ، وانصرف العلماء الى « مشاركة الجهال فى المآتم والمسارعة الى الولائم فى الأفراح والمآتم ، يتكالبون على الأسمطة كالبهائم ، فتراهم فى كل دعوة ذاهبين وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب وللمحمرات خاطفين ، ولما وجب عليهم من النصح تاركين » . ولقد أضرت سياسة محمد على نحـو طبقة رجال الدين وحرمانها من موارد الأوقاف بالتعليم المصرى ، فبرغم ضيق نظام التعليم التقليدى كان يوفر للأطفال المصريين بعض التـدريب الذهنى ، ولم تستطع مدارس محمد على الحكومية والبعثات التى أرسلها الى الخارج أن تحل محل نظام المدارس الأولية التى لم يحسب لها محمد على أى حساب فى نظامه التعليمى الجديد . وفى الحقيقة ألغى محمد على كل مدارسه الحكومية تقريبا بعد عام ١٨٤١ ، كما أشرنا الى ذلك سابقا. ولكن مما لا جدال فيه أن سياسة محمد على التعليمية قد أدت الى ظهور طبقة جديدة من المثقفين بالثقافة الغربية ولاسيما الفرنسية من أمثال رفاعة رافع الطهطاوى .

ولقد قضى محمد على كذلك على طبقة التجار وطبقـة الحرفيين المصريين ، ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصرية المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية . ولو لم يتبـع محمد على نظام الرأسمالية الصناعية لأمكن لطبقة الحرفيين المصرية أن تتحول فى ظروف طبيعية الى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث فى أوروبا ، ولكن محمد على حولها الى طبقة من الأجراء فقدت حريتها فى شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتها . كما أن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس التعاقد الحر برغم دفع نوع من «الأجور» لهم ، بل اتبعت فى احضارهم واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة فى التجنيد للخدمة العسكرية حتى ليمكننا القول بأن الاستخدام فى مصانع الباشا

كان نوعا من التجنيد الصناعى • ومن ناحية أخرى لم تكن الأجور المقررة تدفع بانتظام ، اذ درجت الحكومة على تأخيرها أو حجز جانب منهـا لضمان استمرار أفراد تلك الطبقة فى العمـل وتضييق فرص هربهم[1] • وكثيرا ما كانوا يتلقون أجورهم عينا بدلا من الحصول عليها نقدا • وفضلا عن ذلك ، فان هدف محمد على من الصناعة التى أقامها فى البلاد كان امداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان اليه لتنفيذ سياسته، فلما انهارت آماله فى عام ١٨٤١ فشلت الصناعات التى أقامها • وأدت أسباب أخرى الى فشل سياسة محمد على الصناعية نذكر منها :

١ — لم يكن المديرون (أو النظار) مدربين بما يكفى لادارة المصانع الحديثة •

٢ — استيراد الآلات الى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد الجوية، فكان التراب يدخل فى العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة فى الآلات مما جعل «العمال» يخصصون جزءا كبيرا من وقتهم لتنظيف الآلات • والى جانب ذلك أهمل كثير من الآلات التى استوردت بتكاليف باهظة فور وصولها لأنه لم يكن هناك من يستطيع تجميعها •

٣ — الافتقار الى القوى المحركة عاق تقدم الصناعة ، وقد حاول محمد على التغلب على ذلك باستخدام الثيران ، لكن خطاها وحركتها غير المنتظمة كانت تهز الآلات وتسبب توقفها • وعندما أدخلت بعض الآلات البخارية جعل نقص الوقود تكلفة تشغيلها عالية •

وهكذا لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهى تتسلل الى مصر قوة فى مواجهتها من البورجوازية المصرية أو طبقـة الحرفيين ، بل وجدت السوق المصرية خالية تماما لها • والى جانب ذلك أوجد محمد على طبقة

---

(١) Rivlin, Op. Cit., PP. 197-198.

جديدة من ملاك الأراضى الزراعية تتكون من أفراد أسرته ورجال حاشيته والمقربين اليه ، بعد أن حصره التدخل العسكرى الأوروبى خلال الأزمة المصرية فى داخل حدود مصر ، وأجبرته الدبلوماسية الأوروبية على الغاء نظامه الاحتكارى . وبهذه الطريقة أنشأ محمد على نظام الملكيات الكبيرة فى الأراضى الزراعية (طبقا لقــرار فبراير عام ١٨٤٢ الذى أصبحت بمقتضاه الأراضى الزراعية الواسعة التى منحها لأفراد أسرته ملكا مطلقا لهم) فحال دون ظهور طبقة مسئولة ومستقلة من صغار الزراع . ولقد ارتفع الدخل القومى فى عهد محمد على ، ولكن الباشا فشل فى اصلاح أحوال الفــلاح الذى أثقل كاهله بالأعبــاء الثقيلة والضرائب الفادحة ونظام السخرة (Corvée) . وفى حين وضع محمد على أسس الدولة الحديثة فى مصر وضع أيضا أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى عانت منها مصر بعد انتهاء فترة حكمه ومازالت تصارعها .

وهكذا كان من الممكن أن تتطور القوة البورجوازية المصرية لتحتل مكانها السياسى والاقتصادى لتواجه التغلغل الأوروبى الاستعمارى فى القرن التاسع عشر لو شاء محمد على ومن معه من أتراك وألبانيين وشراكسة . لكن محمد على لم يضع حدا لأطماعه الشخصية ، فلم يقم باصلاح أحوال المصريين الذين وقفوا بجانبه فى عام ١٨٠٥ ، وطالبوا به واليا على مصر ، كما أنه لم يقم بوضع نظم ثابتة محل النظم التى قضى عليها بقسوة بالغة . ولقد حقق محمد على هدفه باقامة حكــم وراثى فى أسرته ولكنه فتح الباب للتدخل الأجنبى قبل أن تطور مصر نظمها التى كان من الممكن أن تساعد المصريين على مواجهة تحدى عصر جديد ، والدفاع عن استقلالهم أمام هجمات الدول الأوروبية المتربصة . ان محمد على قد أحدث تغييرات جذرية فى المجتمع المصرى وفى الحياة السياسية والثقافية ، ولكن هذه التغييرات كانت كلها نتيجة أطماعه

الواسعة . وأخيرا فان أوضح وأعمق تفسير لحكم محمد على فى مصر قد عبر عنه ميثاقنا الوطنى بقوله :

« واذا كان هنا شبه اجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر ... فان المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه ... ولقد ساق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب »[1] .

---

(1) الميثاق الوطنى ، ص٢٣ .

الفصل الخامس

علاقة مصر بالدولة العثمانية والغرب

(١٨٤٨ - ١٨٧٩)

١ - مصر فى مفترق الطرق .

٢ - عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) ومشكلة انشاء السكة الحديدية.

٣ - عهد الخديوية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٧٩) .

١ ــ مصر فى مفترق الطرق

عانت مصر خلال الفترة التى تلت وفاة محمــد على من حدوث تغييرات بالغــة الأهمية • فقد أخفق محمــد على فى المحافظة على امبراطوريته اذ فقد معظمها ماعدا الولايات السودانية وهى بعيدة عن مصر ولم تكن لها أهمية سياسية • ومع ذلك ترك لخلفائه عرشا وراثيا ، وحكومة قوية ، وجيشا حقيقيا ، وبلدا من أغنى بلاد الشرق الأوسط• وكان نفوذ السلطان العثمانى داخل مصر نفوذا اسميا ، واذا كانت الدول الأوروبية قد أثرت على سياسية محمد على فانها لم تتحكم فيها تحكما تاما • ولقد حصــل محمد على على استقلال حقيقى بقدراته الخارقة وبتدخل الدول الأوروبية فى النزاع بينه وبين السلطان • وأظهر خلفاء محمد على اهتماما كبيرا بمسائل مهمة استمدت أصولها منذ حكم محمد على وهى : العلاقات مع السلطان ، والعلاقات مع الدول الأوروبية، والاصلاح الداخلى ، وتكوين امبراطورية افريقية • ولكــن التوازن الحساس بين مصالح الأطراف المعنية الذى استمر طيلة حياة محمد على قد اهتز بشكل لا يمكن اصلاحه أو تفاديه فى السنوات التالية • ولقد مهد محمد على للتسلل الأجنبى الى مصر ، وفى نفس الوقت ازداد اهتمام الدول الأوروبية بها لأهميتها البالغة باعتبارها طريقا رئيسيا للمواصلات العالمية قبل وبعد انشاء السكك الحديدية المصرية فى عام ١٨٥٨ وفتح قناة السويس للملاحة البحرية فى عام ١٨٦٩ • ومن ناحية أخرى وضعت التسوية التى أقرتها الدول الأوروبية فى ١٨٤٠/١٨٤١ مصر تحت اشراف الدول وبذلك فتحت الباب على مصراعيه للتــدخل الأجنبى • وبلغ هذا التدخل الأجنبى فى شئون مصر أقصاه فى عصر الخديو اسماعيل فقد وصلت الخديوية المصرية فى عهده الى الحضيض عندما طلبت انجلترا وفرنسا من الباب العالى عزله وتعيين ابنه محمد توفيق فى عام ١٨٧٩ ، ثم انتهى الأمر بالاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ •

وأبرز ما يميز تاريخ مصر فى الفترة التالية هو المحاولات التى بذلتها الحكومة العثمانية لارجاع مصر الى حظـيرة الدولة العثمانية باشوية عادية كسائر باشويات الامبراطورية . فلقد منحت الحكومة العثمانية محمد على وأسرته حكم مصر على غير رغبة منها بسبب ضغط الدول الأوروبية عدة امتيازات هامة ، ولكنها لم تفقد الأمل فى فرض سيطرتها التامة على مصر اذا سنحت الفرصة لذلك . ومرت بمصر منذ عام ١٨٤٨ ظروف ومسائل أمدت الحكومة العثمانية بكثير من الفرص لتحقيق هذا الأمل ، ولكن الدول الأوروبية التى اشتركت فى وضع تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ حافظت على هذه التسوية وأبقت على الامتيازات التى تضمنتها الفرمانات .

ولقد تحسنت العلاقات المصرية ـ التركية بعـد انتهاء الأزمة المصرية فى عام ١٨٤١ ، وقام محمد على فى صيف ١٨٤٦ بزيارة السلطان فى استانبول وقابل السلطانة الوالدة ثم زار قبر منافسه السلطان محمود الثانى . ولقد أنعم عليه السلطان بالكثير من النياشين والرتب من بينها رتبة الصدر الأعظم ، وبعد عودته الى مصر تخلى عن زيه التقليدى الذى اعتاد أن يلبسه ، من ذلك أنه خلع العمامة ووضع على رأسه الطربوش[1] . ولكن كل هذه المظاهر لم تغير من أطماع الباب العالى . وظل الأمر كذلك حتى واتته الفرصة عندما تولى عباس حلمى الأول باشوية مصر . أما عن الأسباب التى هددت العلاقة المصرية العثمانية فسنشير اليها بالتفصيل فيما بعد ، ولكن المسألة الجوهرية هى أن الباب العالى انتظر حتى يأتى الى حكم مصر وال لا يتمتع بقدرة وكفاية محمد

---

(١) انظر : صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية ، ص١٥٦ ،
F.O. Stoddart to Palmerston, 8 Aug. 1846.

على • على أن هذه المحاولات من جانب الحكومة العثمانية قد أتاحت للدول الأوروبية فرصة التدخل فى شئون مصر للمحافظة على التسوية وتحقيق مصالحها الحيوية فى البلاد •

وقد وضحنا من قبل علاقة محمد على بالدول الأوروبية ومبلغ حرصه على ألا يصطدم بالسياسة الأوروبية أو بقوة حربية أوروبية • وكان محمد على يقدر الصداقة البريطانية ويحسب حسابا لقوة بريطانيا فى البحر المتوسط والهند ولنفوذها فى البحر الأحمر والخليج العربى• ولقد أظهر محمد على رغبته فى أن ينال صداقة بريطانيا • كما أبدى فى عام ١٨٣٠ استعداده للعمل مع الانجليز لوقف النفوذ الروسى فى الشرق ، وأخبرهم بمفاوضاته مع الفرنسيين فيما طلبوه من اشتراكه معهم فى الاستيلاء على مدينة الجـزائر فى عام ١٨٣٠ • ولكن لورد بامستون — المشرف على السياسة البريطانية — كان يشك فى نوايا محمد على ويرى فى اتجاهاته وسياسته تعارضا مع المبدأ الذى قننه بامستون وهو سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، وكان يشعر دائما بأن الدولة العثمانية ، هى خير من يشرف على طرق المواصلات الى الهند[١] •

كما أن بريطانيا لم تنظر بعين الارتياح الى تزايد التقارب بين فرنسا ومحمد على، ونفوذ قناصل فرنسا الملحوظ لاسيما المسيو دروفتى (Drovetti) الذى ظل فى مصر منذ سقوط نابليون الأول • فكان يحضر مجـالس الباشا ودفعه الى أن يسـتعين بالفرنسيين للاشراف على مشروعات الباشا فى المجالات المختلفة[٢] •

---

(١) H. Bulwer. The life of.. Viscount Palmerston, II/293.

(٢) Report on Egypt, Stoddart to Palmerston, 9 Feb. 1847; in F.O. 78/710.

الأوروبية وتعامل معهم بحذر تام ولكنه لم يمكن أى دولة من أن تستأثر بمصر وتسيطر عليها • ويرجع التنافس الانجليزى الفرنسى على مصر الى أهمية مصر باعتبارها طريقا ممتازا للمواصلات العالمية ، ولقد تمثل هذا التنافس فى الصـراع بشأن مشروعى السكة الحديدية وقنـاة السويس • فلقد شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر ازدياد أهمية مصر للمواصلات بين أوروبا والشرق وخاصة بين بريطانيا والهند• ولم تصبح أهمية مصر مسألة ذات طابع سياسى هام ــ كما وضحنا قبل ذلك ــ الا بعد الاحتلال الفرنسى لمصر • ففى ذلك الوقت تمت دراسة أولية لبرزخ السويس واقترح انشاء قناة بين البحر الأحمر والنيل ، ولكن الفرنسيين لم يكن لديهم الوقت الكافى أو الفرصة المناسبة لتنفيذ هذا المشروع لأنهم شغلوا بالدفاع عن مركزهم فى مصر أمام المصريين والعثمانيين والانجليز • ولم يتطور اهتمام بريطانيا بطريق المواصلات عبر مصر بشكل فعلى حتى عصر محمد على الذى لم يغفل أهمية الطريق البرى وعمل على احيائه منذ تولى حكم مصر • وكان الرائد الأول الذى اهتم بالطريق البرى عبر مصر هو توماس فلتشر واجهـورن[1] (١٨٠٠ ــ ١٨٥٠) Thomas Fletcher Waghorn الذى سافر فى عام ١٨٢٩ من لندن الى بومباى واستغرقت الرحلة أربعين يوما ونصف يوم وهو رقم قياسى فى ذلك الوقت • وفى عام ١٨٣٧ بدأت الرحلات التجارية المنظمة بين بريطانيا والاسكندرية وبين السويس وبومباى ، وأخذت المراسلات البريطانية الى الهند تعبر هذا الطريق ، وتولى توماس واجهورن نقل المراسلات المارة بالطريق البرى عبر مصر فترة من الوقت ثم تحول الاشراف على هذه المسألة الى شركة

---

(1) H. Addison; Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal Central, Asian Journal, Vol. XLV; April 1958 Pt. II/179-185.

أسسها محمد على للقيام بهذه المهمة • ولقد نقص الوقت الذى تستغرقه الرحلة من لندن الى بومباى الى واحد وثلاثين يوما مقابل ثلاثة أشهر كانت الرحلة تستغرقها للدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح • وبدأ التفكير فى نفس الوقت فى استخدام طرق أخرى للمواصلات عبر شمالى سورية الى الفرات ، ولكن أثبتت التجارب والدراسات التى قام بها البريطانيون باشراف Chesny فى عام ١٨٣١ أن هذا الطريق أقل نجاحا من الطريق البرى • ولقد عارض محمد على ارسال بعثة تمسح الفرات وتثبت صلاحية هذا النهر للملاحة البحرية ، ووضع العراقيل الكثيرة أمامها حتى لا يؤثر ذلك على أهمية الطـريق المصرى الذى يسير فى ممتلكات الباشا • ولقد زاد اهتمام الجمهور فى بريطانيا والهند باستخدام الطريق البرى عبر مصر لعدة أسباب كثيرة ، أهمها تزايد أهمية الهند الاقتصادية بالنسبة لانجلترا ، فلقد بدأت التجارة بينهما فى عام ١٨١٤، وفى نفس العام تم تصدير ٨١٧٫٠٠٠ ياردة من المنسوجات القطنية الى الهند ، وظلت هذه الكمية تتزايد سنة بعد سنة الى أن وصلت الى ٥١٫٨٣٣٫٩١٣ ياردة فى عام ١٨٣٢ ، وبلغت قيمة القطن المصدر الى الهند من ٢٠١٫١٨٢ جنيها انجليزيا الى ٣٫٢٣٨٫٢٤٨ جنيها انجليزيا• وزادت قيمة الصادرات من بريطانيا الى الهند فى نفس الفترة الزمنية من ١٫٨٧٤٫٦٩٠ جنيها انجليزيا الى ٣٫٦٧٤٫٦٧٣ جنيها انجليزيا[1]•

وكان اهتمام بريطانيا بالطريق البرى المصرى من المظاهر الواضحة التى فسرت الى حد ما ارتباط بريطانيا بالسياسة التقليدية المعروفة باسم سياسة المحافظة على كيـان الامبراطورية العثمانية • فسياسة بريطانيا فى « الشرق الأوسط » قبل عام ١٨٣٣ ، كانت سياسة دفاعية ، ولكنها بسبب التطورات المهمة التى حدثت فى المنطقة مثل احتلال فرنسا

(١) Hoskins, British Routes to India, P. 87.

للجزائر فى عام ١٨٣٠ وغزو محمد على لسورية فى عام ١٨٣١ ، بدأت تلعب دورا مهما فى توجيه سياسة المنطقة • وعارض بامستون أى تصرف قد يؤدى الى انهيار وتفكك الامبراطورية العثمانية ، وحاول بامستون تشجيع طريق الفرات حتى يصبح بديلا للطريق المصرى ولكن هذا المشروع لم يخرج الى حيز التنفيذ • وفى نفس الوقت ازداد الطريق المصرى أهمية لأنه كان بمثابة حلقة الاتصال الأساسية بين بريطانيا والمستوطنين البريطانيين فى عدن والهند وسيلان وهونج كونج والصين واستراليا • وارتفع نتيجة لذلك عدد المسافرين البريطانيين بطريق مصر من ١٤٢٠ مسافرا فى عام ١٨٤٣ الى ٢٣٧٥ فى عام ١٨٤٥ •

ولقد أدرك اللورد بامستون تمــاما الأهداف الحقيقية للسياسة الفرنسية فى مصر ، ورأى من الضرورى حماية طرق المواصلات والتجارة من مشروعات فرنسا التوسعية ولذلك كانت الحكومة البريطانية تفضل انشــاء خط حديدى فى مصر بين القــاهرة السويس ، وهو الجزء الصحراوى من الطريق البرى الممتد عبر مصر من الاسكندرية الى السويس • كما أن البريطانيين أنفسهم تحققوا بدرجة أكبر من أهمية هذا الطريق فى منتصف القرن التاسع عشر ، لاسيما وأن عدد المسافرين عبر هذا الطريق قد ارتفع الى ٣٠٠٠ مســافر فى عام ١٨٤٧ • وفى الثلاثينات من القرن التاسع عشر صار مشروع الخط الحديدى صورة من صور الصراع الانجليزى — الفرنسى • فلقد وافق محمد على نفسه على انشاء خط حديدى فى مصر عام ١٨٣٣ بناء على اقتراح مهندس انجليزى كان يعمل فى خدمته هو توماس جالوا (Thomas Galloway) وأحضر جالواى المعدات اللازمة لبناء الخط الحديدى فى عام ١٨٣٥ بناء على طلب الباشا ولكن هذا المشروع ظل معلقا حتى مجىء عباس حلمى الأول الى حكم مصر • فلقد عارضت فرنسا هذا المشروع معارضــة شديدة وكانت تحبذ مشروعها المفضل وهو مشروع قناة السويس •

كما أظهر القناصل والموظفون الفرنسيون — الذين كانوا يعملون فى خدمة محمد على — مخاوفه ، وحاولوا اقناعه بأن بريطانيا لها نوايا عدوانية نحو مصر ، لأن مصر تقع فى منتصف الطريق الى الهند •

ونقل المسيو بيرودو (M. Pérodeaud ممثل محمد على السياسى فى باريس) الى الباشا رغبة الحكومة الفرنسية فى أن يعطى محمد على لمشروع حفر قناة السويس الأولوية لأن مصر لا تصلح لانشاء خط حديدى فيها • واعتقد محمد على نفسه بأن هذا المشروع سيؤثر على علاقاته بالدول الأوروبية بأكثر مما يحققه لمصالحه المحلية • وأخيرا أجاب محمد على المستر مرى — قنصل بريطانيا العام فى مصر — أنه لا يرى من المفيد أن يغضب جميع الدول الأوروبية من أجل أن يدفع بالمصالح البريطانية قدما الى الأمام • وعلى الرغم من ذلك لم يشجع محمد على المشروع الفرنسى واكتفى بتمهيد طريق السويس — الاسكندرية وتعبيده وتأمينه للتجارة • فلم يكن يجب أن تقوم فى مصـــر مشكلة كمشكلة المضايق تجر عليها ألوانا من المتاعب هى فى غنى عنها • ولقد اعترف صراحة للقنصل الفرنسى بأنه لا يحبذ انشاء قناة بحرية أو سكة حديدية، ولكن اذا وافقت كل الحكومات الأوروبية على واحد من هذين المشروعين فانه سيقوم بتنفيذه دون أى تردد • وفى مثل هذه الظروف كان محمد على سعيدا لأن يستند الى بريطانيا ، فى رفضه حفر القناة ويعتمد على فرنسا والنمسا فى معارضة انشاء السكة الحديدية فى مصر • ولكن المشروعين تحققا فى عهدى عباس حلمى ومحمد سعيد ، وأديا الى مزيد من تدخل الدول الأوروبية فى شئون مصر ، وبذلك دخلت مصر فى مرحلة من أخطر المراحل التاريخية التى مرت بها •

ولكن بامستون أراد أن يترك مسألة تعيين الوالى الجديد فى مصر للسلطان • وقد نادى القنصل الفرنسى أيضا بحق عباس الشرعى فى تولى الحكم ، وذلك من أجل استمرار الهدوء فى مصر وعدم اعطاء أى فرصة للتدخل البريطانى بغرض حماية مواصلات بريطانيا مع الشرق• ومهما تكن نوايا الباب العالى نحو مصر وعباس ، فقد اعترف السلطان بعباس حاكما شرعيا وفى ٥ ديسمبر عام ١٨٤٨ أسند اليه حكم مصر •

وكانت اعادة عباس من الحجاز الى مصر على ظهر سفينة بريطانية محاولة من جانب بريطانيا لاظهار صداقتها لعباس ، وقدر عباس ذلك تقديرا كبيرا • وكان هدف بريطانيا هو زيادة نفوذها فى مصر ، ولم يكن مرى من المعجبين بعباس بل لم ينتظر من قدرته وذكائه الشئ الكثير ، ولكنه اعتقد أنه سيكون أقل استجابة للنفوذ الفرنسى من سلفيه، محمد على وابراهيم • ولقد كانت بريطانيا مازال ترغب فى انشاء السكة الحديدية المصرية التى أصبحت من المسائل الشائكة منذ عهد محمد على • وعندما تولى عباس الحكم طلب بامستون من مرى أن يشرح للوالى أهمية انشاء خط حديدى من الاسكندرية الى السويس ، ورغبة الحكومة البريطانية فى أن يسهل مرور البريد والبضائع والمسافرين عبر مصر • ولكن عندما تسلم مرى هذه التعليمات كان عباس قد سافر الى القسطنطينية لمقابلة السلطان واتمام مراسيم توليه السلطة •

وفى استانبول ، كان سير ستراتفورد كاننج (Sir Stratford Canning) السفير البريطانى هناك — ينظر نظرة مختلفة الى عباس، فلقد رحب بتودد عباس الى بريطانيا لكنه أظهر بعض التحفظات فيما يختص بأخلاقه وميوله وتأثير أرتين بك عليه ، وكان أرمنيا مواليا لفرنسا (عمل سكرتيرا أول وترجمانا لمحمد على ، ثم صار وزيرا للتجارة والخارجية خلفا لبوغوص بك) • ولكن سرعان ما غير كاننج رأيه فى

عباس بعد مقابلته له ، اذ أكد عباس لكاننج أن التحسينات والتعديلات التى أدخلت فى ادارة المرور (الترانزيت) باختيار مراقب أجنبى جديد لها ستستمر وسيتسع نطاقها عند عودته الى مصر باستخدام المزيد من الأجانب واقامة مكاتب جديدة للبريد واستراحات للمسافرين . وتحدث كاننج مع عباس وأرتين بك فى مسألة انشاء السكة الحديدية ، وتأكد أن هذا المشروع لن ينفذ بعد وقت قصير ، ولكنه كتب الى بامستون يقول أن فائدة الخط الحديدى « معترف بها واذا أمكن الحصول على رءوس أموال انجليزية فمن الممكن أن تنجح توصيات سعادتكم العاجلة فى الاسراع بتحقيق هذا الهدف المرغوب فيه (السكة الحديدية)»[1].

ولكن ماذا كانت سياسة عباس الحقيقية؟ مع أن السلطان قد غمر عباس بالنياشين والأوسمة والألقاب ، حاول أن ينقص من الامتيازات التى كان يتمتع بها محمد على ، وأن يضع ولاية مصر تحت اشرافه المباشر ، ومن ناحية أخرى كان عباس مواطنا عثمانيا مخلصا ، وكان على استعداد تام للاعتراف بأن مصر ليست أكثر من ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية . وأعلن عباس عند عودته من القسطنطينية عن اتجاهاته السياسية التى تلخصت فى اقامة علاقات أوثق مع الباب العالى، ومقاومة النفوذ الأجنبى فى مصر والتخلى عن تقاليد جده محمد على. ولم ينس عباس أن جده — رغم ذكائه الخارق — قد اضطر للخضوع للسلطان ، واعتقد بأنه — من وجهة النظر الدينية — لابد أن يكون مخلصا لزعيم المسلمين جميعا وهو السلطان . ودفعه احساسه الدينى الى مقاومة التغلغل الأجنبى فى مصر ، وبصفة خاصة نفوذ فرنسا فى مصر لأن اتصال عباس الشديد بمحمد على أثناء الأزمة المصرية علمه

---

(١) Canning to Palmerston, No. 28 of 5 Feb. 1849 in F.O. 78/772; Benedetti to Tocqueville, No. 1; 17 Apr. 1849; M.A.E., C.P.; tom. 12.

الى أى درجة كانت وعود فرنسا واهية ولا يعتمد عليها ، وكيف أنها غررت بجده ثم تخلت عنه •

ولكن عباسا كان يميل عموما الى التوفيق بين تعصبه ومصالحه، فكان الطريق البرى عبر مصر ــ مثلا ــ فى حالة جيدة جدا ، وكان العمل فى رصف الطريق البرى عبر صحراء السويس يسير بخطى سريعة • ودفعت هذه السياسة مديرى شركة الـ Peninsualr and Oriental Steam Navigation Company احدى شركات الملاحة البحرية بلندن ــ الى ارسال بعثة الى مصر لتهنئة عباس بتنصيبه واليا على مصر ومباحثته فى ادخال مزيد من التحسينات فى الطريق البرى • وبعد استشارة لورد بامستون رسميا بخصوص ارسال هذه البعثة ، توجه سير جون بيرى (Sir John Pirie نائب مدير الشركة) الى مصر ، وأثار بيرى عند مقابلته لعباس مسألة الترانزيت الى الهند عبر مصر حتى يتسنى له بعد ذلك الدخول فى موضوع انشاء سكة حديدية فى مصر تسهل المواصلات بين بريطانيا والهند • ولقد ساعد تشارلز مرى سير جون بيرى ، وناقش الاثنان عباسا فى هذا الموضوع وبينا له أهمية المشروع باعتباره وسيلة لتحسين المواصلات من ناحية ، وباعتباره مشروعا اقتصاديا من ناحية أخرى ، وباعتباره ضمانا لاطراد المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر • وأفهما عباسا أن من الممكن الحصول على رأس المال المطلوب من بريطانيا بضمانات معقولة لتنفيذ المشروع • على أن عباسا رأى أنه ليس من الحكمة أن يقوم بتنفيذ مشروعات جديدة واسعة نظرا لانشغاله فى بناء القناطر الخيرية وبعض الأعمال الانشائية الأخرى التى تتطلب تكاليف باهظة وعمالا كثيرين وهذا لا يتمشى مع سياسته القائمة على الاقتصاد فى نفقات مصر الى حد كبير • ورفض أن يعهد بتنفيذ المشروع الى شركة أجنبية لأن موقف حكومته الشاذ بالنسبة للدول الأوروبية يجعل هذا التصرف مجال تساؤل • ومع ذلك

اعتقد بيرى أن مسألة بناء السكة الحديدية لم تعد الا مسألة وقت فقط.

ولقد أساء بيرى فهم نوايا عباس ، فقد كان عباس مضطرا لأن يستقبل ممثل شركة الـ .P.& O استقبالا طيبا لأنه حمل اليه تهنئة الشركة بتوليته حكم مصر . ولكن مرى ــ وكان يعرف عباسا جيدا ــ لاحظ عدم رغبة عباس فى تنفيذ هذا المشروع ، اذ أن التعبير الوحيد الذى استعمله عباس وأوحى بأنه يتعاطف مع فكــرة انشاء السكة الحديدية هو (بكاليم) أى سوف نرى ، وهو تعبير تركى تعود الأتراك على استخدامه للتخلص من مناقشة مسألة معينة ولا يدل على الرفض المباشر لها ، ولقد فسر لنا مرى هذا الموقف من جانب عباس ، اذ اعتقد الوالى أن انشاء هذا المشروع سيضاعف بدرجة كبيرة من نفوذ بريطانيا فى مصر ، بل ان هذه الفكرة ازدادت قوة عند عباس عندما عرض عليه رأس مال انجليزى لبناء المشروع .

وعندما علم نائب القنصل الفرنسى فى مصر بوصول بيرى (Pirie) ومطالبته بانشاء خط حديدى ، توجه لمقابلة عباس وحثه على رفض المشروع . ولقد وصف قنصل فرنسا هذا المشروع فى خطاب أرسله الى حكومته بأنه سيف انجليزى يخترق قلب مصر ، وضربة قاتلة لقوة مصر الاسلامية . ولقد أكد عباس للقنصل الفرنسى أن مصر ليست غنية بالدرجة التى تمكنها من انشاء سكة حديدية ، وذكره بأنه لم يسبق لأى دولة أوروبية أن منحت مثل هذا الامتياز لأجانب ، وبناء عليه فان مصر لن تنشىء سكة حديدية أو تسمح لغيرها بتنفيذ ذلك . وشجع رفض عباس للعرض الانجليزى ممثلى فرنسا لبذل الجهود المنظمة ليحولوا دون تنفيذ هذا المشروع نهائيا ، وليستبدل به مشروع فرنسا المفضل وهو قناة السويس . وأخبر عباس قنصل فرنسا أنه يأمل أن يقرن اسمه بشق قناة بين البحرين اذا أيدته فرنسا والروسيا والنمسا فى

Alfred Walne القائم بأعمـال قنصل بريطانيا العـام فى مصر أثناء تغيب مرى فى لندن) وفاتحه فى الموقف الذى يواجهه وشرح مخاوفه •
ولكى يحصل عباس على مساندة الحكومة البريطانية له وعلى مساندة سير ستراتفورد كاننج سفيرها فى القسطنطينية تحدث عباس عن موضوع بناء السكة الحديدية ، وفوض ويلن (Walne) بالاتصال بلورد بامستون وأعلمه برغبته فى انشاء الخـط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة تحقيقا لرغبة بريطانيا •

والحقيقة التاريخية الجديدة أن الرسالة التى بعث بهـا ويلن (Walne) الى لندن قد غيرت وجهة النظر التقليدية المعروفة عن هذا الموضوع • وبينت ذلك الأمر الدكتورة هيلين رفلن (Helene Anne B. Rivlin) فى مقال حديث لها عن العلاقات المصرية العثمانية فى عهد عباس حلمى الأول • وتمثلت وجهة النظر التقليدية فى المقال المكتوب فى دائرة المعارف الاسلامية ، وفى كتب شارل رو (Cyarles-Roux) وأنجلو ساماركو (Angelo-Sammarco) وعبد الرحمن الرافعى وغيرهم • وتدعى كل هذه المصادر التاريخية أن بريطانيا عرضت مساعدتها على عباس أثناء صراعه مع الحكومة العثمانية حول تطبيق التنظيمات الخيرية فى مصر ، بشرط أن يوافق على انشاء الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة • ولكن هذه المصادر أغفلت الحقيقة التاريخية التى وضحت لنا بعـد الاطلاع على وثائق هذه الفترة ، وهى أن محـاولة تطبيق التنظيمات الخيرية فى مصر قد تمت بعد موافقة عباس على انشاء السكة الحديدية • وتخرج الدكتورة رفلن من دراسة هذه الوثيقة بأن عباسا كان قد عرض فكرة انشاء السكة الحديدية مقابل مساندة بريطانيا له، وأنه لم يفعل ذلك لكى يمنع تطبيق التنظيمات فى مصر بل ليحمى نفسه من مؤامرات أعدائه فى استانبول • وعلى الرغم من هذه الدراسة التى قامت بها الدكتورة رفلن تظل هناك نقطة تثير الجدل وهى من الذى عرض

أولا فكرة انشاء الخط الحديدى ؟ أهو عباس أم ويلن ؟ ويمكننا اعادة تفسير الجزء الأول من رأى رفلن على ضوء المعلومات الجديدة التى حصلنا عليها من وثائق وزارة الخارجية البريطانية . فلقد ألح مرى على عباس من أجل انشاء السكة الحديدية قبل أن يتسلم رسالة بامستون اليه المؤرخة فى ٢١ ديسمبر عام ١٨٤٨ التى يطلب منه فيها مفاتحة عباس فى هذا الموضوع ، كما أنه استمر يلح على عباس بعد ذلك من أجل انشاء السكة الحديدية . ومن ناحية أخرى فان الظروف التى دعا فيها عباس المستر ويلن لمقابلته قد شجعت الأخير على اثارة الموضوع مرة أخرى . وقد ذكر المستر ويلن فى مراسلاته بعد ذلك أنه عندما طلب عباس مقابلته فى خريف عام ١٨٥٠ لاستشارته فى بعض المشاكل التى تواجه حكومته ، انتهز الفرصة واقترح عليه انشاء الخط الحديدى . ولقد اعترف فى عام ١٨٥٩ بأن المشروع قد تم بنـــاء على اقتراحه ومشورته .

وبمجرد أن تسلم مرى رسالة ويلن ، أسرع بالكتابة الى بامستون فى هذا الموضوع ، وقام بامستون بدوره بارسال بعض التعليمات الى السير ستراتفورد كاننج فى استانبول يطلب فيها أن يمنع الباب العالى من اغضاب عباس أو عزله وتعيين سعيد باشـــا أو أى شخص آخر مكانه . ولكن فى ٣١ أكتوبر عام ١٨٥٠ طلب الباب العالى من عباس تطبيق التنظيمات فى مصر . والتنظيمات العثمانية هى مجموعة القوانين التى صدرت مستندة الى القواعد التى تقررت فى خط شريف كلخانة الذى كان السلطان قد أصدره فى ٣ نوفمبر ١٨٣٩ لاصلاح الامبراطورية العثمانية . وذلك بتأمين رعايا الدولة على حياتهم وأعراضهم وأملاكهم والغاء نظام الالتزام وكل الأضرار المرتبطة به ، وجعل التجنيد منظما وعادلا ، ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم محاكمة عادلة وعلنية ، وتساوى جميع الأشخاص أيا كانت ديانتهم فى تطبيق هذه القوانين .

وقد تركزت مطالب الباب العالى فى سحب حق الحياة والموت Capital Punishment — أى الاعدام (القصاص) — من الوالى • وكان تطبيق هذه التنظيمات بحذافيرها معناه العودة بمركز مصر الى مركز الباشويات الأخرى فى الدولة العثمانية • وقد أعطت سياسة عباس — وخصوصا سياسته نحو أفراد أسرته الذين فروا الى استانبول — مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ — ١٨٥٨) ، الصدر الأعظم الذى تولى هذا المنصب ست مرات ، وأحد رجال الاصلاح فى الدولة العثمانية الفرصة للتدخل فى شئون مصر والانتقام من عباس واذلاله • فاذا تمكن رشيد من اضعاف نفوذ عباس أو عزله فانه يضمن بذلك سيطرة الدولة العثمانية على شئون مصر الداخلية وتطبيق التنظيمات فيها كغيرها من الولايات فى الامبراطورية •

وعندما ظهرت مشكلة التنظيمات وأصبحت مثار جدل بين الوالى والسلطان ، طلب بامستون من ستراتفورد كاننج أن يستمر فى تأييد عباس ضد المؤامرات التى تحاك ضده فى استانبول بشرط ألا يمتد هذا التأييد الى مساندة عباس فى معارضة تطبيق التنظيمات فى مصر • حقيقة أن بريطانيا قد صادقت عباس وأظهرت استعدادها للوقوف بجانبه ولكن اختلفت آراء المسئولين البريطانيين فى لندن والقاهرة واستانبول بشأن موضوع تطبيق التنظيمات فى مصر • فتشارلز مرى تمادى فى تأييده لعباس ضد التنظيمات الى أقصى درجة ، وكان يؤمن بالاعتقاد السائد فى مصر بأن الغرض من المطالبة بتطبيقها هو تحقير عباس واهانته • أما كاننج فلم يكن من السهل بالنسبة له أن يتخلى عن سياسته التقليدية تجاه الدولة العثمانية — وهى سياسة اصلاح الامبراطورية — من أجل مصالح عباس حلمى والى مصر ، فحاول أن يعيد ثقة عباس فى رشيد باشا ويقنعه بادخال نظم وقوانين الادارة العثمانية فى مصر بالتدريج • ومن هذين الاتجاهين المتناقضين تمكن

لورد بامستون من أن يساند حركة الاصلاح فى الدولة العثمانية وأن يضمن انشاء سكة حديدية فى مصر تخدم المصالح البريطانية فى الشرق. وهكذا اتبع البريطانيون فى علاقاتهم مع مصر والدولة العثمانية خطة التزام حرفية الفرمانات لاتفاق ذلك مع مصالحهم السياسية فلم يوافقوا على أى تدبير يرمى الى عزل عباس من باشوية مصر حتى لا ينهدم بذلك أحد أركان التسوية التى وضعت للمسألة المصرية . ولكن هذه الخطة نفسها — التزام حرفية الفرمانات — قد جعلتهم من ناحية أخرى على نحو ما قال بامستون لتشارلز مرى فى ٢٠ فبراير ١٨٥١ «لا يريدون، بل انهم ليمتنعون عن تأييد عباس فى معارضة تطبيق التنظيمات العثمانية فى مصر»[١] .

وهكذا أدت العوامل السياسية الى انشاء السكك الحديدية المصرية فلم يكن انشاؤها راجعا لمواجهة مطالب الاقتصاد القومى . وظل مسيو ليموين (Le Moyne قنصل فرنسا العام) لا يدرى ما اعتزمه عباس حتى مارس عام ١٨٥١ ، ففى ١٢ مارس أخبر عباس مسيو ليموين بقراره الذى اتخذه بخصوص مشروع انشاء السكة الحديدية ، ولكن بناء على طلب القنصل أعطاه عباس تأكيدات قاطعة بأن ادارة السكة الحديدية فى مصر ستبقى فى يد الحكومة المصرية . ولكن التأكيدات التى أعطاها عباس لم تكن كافية للقضاء على شكوك ليموين ، فظل يعارض هذا المشروع بصفة غير رسمية . وتساءل : هل تعرض الاستقلال النسبى الذى حصل عليه والى مصر فى عام ١٨٤١ للمصالح السياسية الحيوية للامبراطورية العثمانية ؟ واذا كان الفرمان قد نص على ذلك فللباب العالى وحده الرأى الأول والأخير فى الموضوع . على أن

---

(١) انظر :

O.A.A. Omar, Anglo-Egyptian relations and the construction of the Alexandria-Cario-Suez reailway (1833-1858), PP. 126-129.

السياسة الفرنسية فى مصر فى هذه الفترة اتسمت بالتردد لدرجة أن الحكومة الفرنسية تأخرت فى الرد على مراسلات قنصلها فى مصر عدة أشهر • وفى عام ١٨٥١ أرسل عباس مهندسا فرنسيا الى باريس لاجراء مفاوضات مع الحكـومة الفرنسية ووعد بأنه اذا ساعدت الحكـومة الفرنسية عباس باشا فى ادخال بعض التعديلات على التنظيمات فانه سيرفض انشاء السكة الحديدية • ولكن لوى نابليون وحكومته رفضا هذا الاقتراح وقالا ان هذا المشروع سيفيد مصر والعالم • ومن خلال هذه التطورات يتضح لنا أن عباسا كان يهدف الى الحصول على مساعدة فرنسا أو انجلترا للوقوف أمام أطماع الباب العالى • ولكى يحقق هدفه بأى وسيلة ، أخبر عباس تشارلز مرى بأن فرنسا تحاول التقرب منه ، وأنه دفاعا عن مصالحه قد يلجأ اليها اذا رفضت بريطانيا مساعدته • وهذه هى احدى المناورات السياسية التى قام بها عباس لكى يصل الى أهدافه •

ويبدو أن الباب العالى قد علم بمشروع السكة الحديدية ، فان مختار بك — الذى أرسله الباب العالى للتفاوض مع عباس فى المسائل المعلقة بين الوالى والسلطان مثل مسألة التنظيمات وانقاص عدد الجيش المصرى الى العدد المحدد فى فرمان الولاية — كان مكلفا باقناع عباس بالعدول عن تنفيذ هذا المشروع ، وأخبره بأنه لا يستطيع البدء فيه دون الحصول على موافقة الباب العالى أولا • وأجاب عباس بأن هذا الاجراء لم يتبع من قبل سواء فى عهد محمد على أو ابراهيم باشا ، وبالاضافة الى ذلك فان بناء هذه السكة الحديدية لن يمنعه عن الوفاء بالتزاماته الأخرى ومن أهمها ارسال الجزية السنوية الى السلطان • وفى مثل هذه الظروف ، وجد مرى أنه يدافع بمفرده عن هذا المشروع فى الوقت الذى نمى الى علمه أن ممثلى الدول الأوروبية لديهم تعليمات سرية أو علنية لمعارضة هذا المشروع • وخوفا من أن يتردد عباس فى البدء فى المشروع ، أصر مرى على أن يبقى عباس متمسكا بما وعد

بك (١٨٢٥ — ١٨٩٩) — وزيره الأرمني — الى لندن لابرام العقود الضرورية الخاصة بشراء معدات السكة الحديدية مع روبرت ستيفنسون (Robert Stephenson) مهندس السكك الحديدية المشهور •

ومن ناحية أخرى خشى بامستون معارضة الدول الأوروبية للمشروع وموقفها العدائى من عباس ، فكلف كاننج بأن يخبر الباب العالى بأنه قد وضع نفسه فى موقف حرب بسبب اثارته لمسألة أحقية السلطان فى الموافقة على المشروع مسبقا ، وعلى الباب العالى فى مثل هذه الحالة اما أن يقف أمام رغبات بريطانيا العظمى أو أن يغضب الدول التى عارضت المشروع اذا تنحى عن مطلبه السابق • وحاول بامستون أن يلفت نظر رشيد الى حالتين سابقتين وهما مشروع القناطر الخيرية ومعاهدة البريد (Postal Convention) التى وقعها محمد على مع بريطانيا • ولم يتقدم محمد على فى كلتيهما بطلب لكى يحصل على موافقة الباب العالى على المشروع أو تصديقه على المعاهده • ولكن رشيد باشا أوضح لستراتفورد كاننج أن والى مصر لا يستطيع تنفيذ هذا المشروع دون الحصول على موافقة السلطان ، وأصر على أن يتقدم الوالى بطلب الاذن من السلطان • غير أنه أنكر معارضته للمشروع ووعد بالموافقة على انشاء السكة الحديدية لا من الاسكندرية الى القاهرة فحسب بل الى السويس أيضا بشرط أن ينفذ المشروع بأموال مصرية •

ولقد احتج رشيد على تصرف عباس ، وهدد بأن الباب العالى قد يلجأ الى الدول الكبرى الموقعة على تسوية عام ١٨٤١ اذا فشل فى تأكيد حقه • وحاول كاننج من جانبه أن يمنع الباب العالى من اللجوء الى هذا التصرف ، ولذلك تعهد كاننج بأن يطلب من مرى ايقاف المشروع وأنه سيضع المسألة برمتها أمام بامستون • وطلب كاننج من مرى أن

يتعاون معه خلال هذه الفترة الى أن تصله تعليمات جديدة من بامستون.
وفى الحقيقة كان لممثلى فرنسا فى استانبول تأثير كبير على موقف الباب العالى ، ففرنسا التى وقفت تدافع عن مصر فى عام ١٨٤١ هى نفسها التى وقفت فى بداية الخمسينات من نفس القرن تدافع عن الباب العالى وحقوقه فى مصر . فلقد تضايق ممثلو فرنسا فى كل من القاهرة واستانبول من بعثة نوبار الى لندن ، وكتبوا الى حكومتهم بأن عباسا يحاول الحصول على مساعدة بامستون مقابل انشاء السكة الحديدية من الاسكندرية الى القاهرة . وورد فى تقارير لافاليت La valette (سفير فرنسا فى استانبول) أنه لم يترك أى فرصة تمر دون تحريض الحكومة العثمانية على معارضة هذا المشروع لكى يمنع المشاكل التى قد تنتج منه . ومن ناحية أخرى اعترف لافاليت بأن السكة الحديدية قد تكون مفيدة ونافعة ، ولكنه اشترط حصول الوالى على موافقة السلطان ، وألا يعهد بهذا المشروع الى شركة أجنبية ، ولا يحصل الوالى على قرض أجنبى لانشاء هذا الخط الحديدى .

وفى لندن تقابل نوبار مع بامستون وعرض مشكلة عباس ، واعتقد بامستون أن من حق عباس انشاء السكك الحديدية اذا شاء دون أن يطلب موافقة الباب العالى . أما اذا كان الباب العالى يرى أن الموافقة على المشروع أمر ضرورى فعليه أن يرسل هذه الموافقة فقط . كما تبين بامستون من موزوروس — سفير تركيا فى لندن — أن هناك ظروفا أخرى تؤثر على الباب العالى غير مسألة الاتيكيت (أى مطالبة والى مصر بالحصول على اذن السلطان) ، فلقد أثرت معارضة كل من الروسيا والنمسا وفرنسا للمشروع على الباب العالى .

أما فى القاهرة فقد اختلفت آراء تشارلز مرى عن آراء رئيسه ستراتفورد كاننج فى استانبول فلم ينفذ التعليمات التى كان كاننج قد

أرسلها اليه لأن ذلك يتناقض مع موقفه من مشروع السكك الحديدية ، وضغطه المستمر على عباس لتنفيذ هذا المشروع منذ توليته باشوية مصر • ومن ناحية أخرى كان عباس مصمما على ألا يعطى للباب العالى فرصة للتدخل فى شئون مصر والانتقاص من سلطته ونفوذه • ولذلك قرر عباس اتخاذ اجراء حاسم حتى لا يعطى الباب العالى سابقة خطيرة تمنحه حق التدخل فى مصر مستقبلا • فبعد الاجراءات الأولية التى تمت بين نوبار وستيفنسون فى لندن ، أرســل الأخير أحد مساعديه وهو المستر بورثويك (Borthwick) الى مصر لتوقيع العقد النهائى لانشاء الخط الحديدى من الاسكندرية الى القاهرة • ولكى يواجه مرى الجميع بالأمر الواقع ، نصح عباسا بابرام العقد مع مندوب ستيفنسون• ورأى مرى أن عباسا يستطيع بعد ذلك أن يكتب الى السلطان ليعلنه ببدء العمل فى هذا المشروع ويطالب منه حمايته وتأييده • وفعلا وقع استيفان بك — وزير خارجية عباس — العقد مع بورثويك فى ١٢ يوليو ١٨٥١ • وكتب مرى الى كاننج فى استانبول يشرح له وجهة نظره فى التطورات الأخيرة وذكر أنه حاول انقاذ موقف عباس من ناحية ، ومن ناحية أخرى قام بتنفيذ تعليمات بامستون الخاصة بفرض مشروع السكة الحديدية عليه • أما الخطاب الذى كتبه عباس الى السلطان يخبره فيه بنبأ توقيع العقد فلم ينجح فى استرضاء السلطان • حقيقة أن عباسا اتبع نفس التقليد الذى اتبعه محمد على من قبل ، وهو أنه سوف يطلق اســم السلطان على السكة الحديدية مثلما أطلق اسم السلطان محمود الثانى على ترعة المحمودية التى حفرها محمد على فى عام ١٨١٩ ، ولكن عباسا أوضح فى خطابه أنه انما يطالب بالحصول على اذن السلطان فى حالة واحدة وهى اذا كان الخط الذى ينوى انشاءه هو الخط بين القاهرة والسويس فهو فى هذه الحالة سيكون مقصورا على خدمة المصالح البريطانية فقط ، أما الخط الآخر من الاسكندرية الى القاهرة فسيؤدى خدمات جليلة لاقتصاد مصر •

سيكون الحال بالنسبة للقناة البحرية عبر برزخ السويس . ولقد خشى بامستون أن تتدخل الدولة العثمانية عسكريا فى مصر ولذلك طلبه من قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط زيارة ميناء الاسكندرية حتى يشجع عباسا ويؤكد تأييد بريطانيا الأدبى له . كما كتب بامستون الى كاننج فى الآستانة يسخر من تصرف الباب العالى نحو مشروع السكة الحديدية وقال ساخرا أنه يعتقد — نتيجة للضجة الكبيرة التى التى أثيرت حول هذا المشروع فى العاصمة التركية — أن أحدا فى تلك العاصمة لم يسمع قط عن السكك الحديدية ، وكأن السكة الحديدية المزمع انشاؤها فى مصر هى أول خط حديدى فى العالم .

وفى الحقيقة قامت ضجة كبيرة فى الآستانة بسبب توقيع عقد انشاء السكة الحديدية ، وقامت أزمة حادة بين الوالى والسلطان حالت دون الوصول الى أى اتفاق بشأن المسائل المعلقة بين مصر والباب العالى وخاصة موضوع تطبيق التنظيمات الخيرية فى مصر . وتحرج مركز كاننج وشعر بعجزه عن مساندة عباس أو انقاذه ، وأخبر الصدر الأعظم ممثلى عباس الذين كان قد أرسلهم الى الآستانة للتفاوض بشأن التنظيمات أنه لن يقبل هذا التصرف من جانب عباس ، وهو ابرام العقد دون الاستئذان من السلطان . وأكد رشيد باشا أن الوسيلة الوحيدة لانهاء هذه المشكلة بطريقة مرضية هى أن يكتب عباس الى السلطان يستأذن فى انشاء السكة الحديدية ، وأن يتضمن خطاب عباس كل التفصيلات المتعلقة بطبيعة الأموال التى ستنفق على هذا المشروع . ومع أن رشيدا قد علم بوجهة نظر كل من بامستون ومرى ، فانه صمم على مطالبة عباس بفسخ العقد الموقع بينه وبين استيفنسون وهدد باللجوء الى الدول الخمس الكبرى لحل هذه المشكلة . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء الحكومة العثمانية ترى ضرورة عزل عباس لأنه انتهك نصوص فرمان عام ١٨٤١ ، ولكن كاننج استطاع بفضل مجهوداته

المستمرة تخفيف لهجة الباب العالى فرد على خطاب عباس السابق بخطاب ذى لهجة معتدلة . وفى هذا الخطاب وجه الباب العالى اللوم الى عباس لتوقيعه العقد دون موافقة السلطان ، وطلب منه أن يؤجل المشروع حتى يحصل على اذن من السلطان . وأوضح الخطاب أن السلطان لن يوافق على تنفيذ المشروع ما لم يبين عباس أنه سيتبقى من ايرادات مصر بعد دفع الجزية السنوية وتغطية نفقات الادارة المصرية ما يكفى لتغطية تكاليف انشاء السكة الحديدية ، وأن السلطان لن يعلن عن موافقته ما لم يتعهد عباس بأن المشروع لن ينفذ بطريق السخرة (Corvée) ، وأنه لن يحصل على قروض أجنبية ولن يعهد الى أى شركة أجنبية بتنفيذ المشروع .

وكان بامستون غير رأيه بالنسبة لموقف عباس ، وأوضح لمرى أنه من الأفضل لعباس أن يخضع لرغبة السلطان وأن يتقدم بطلب للحصول على اذنه وقد وعد باعطاء ذلك من قبل . ولقد قرر بامستون اتخاذ هذا الموقف لأن السلطان لم يعارض انشاء السكة الحديدية فى حد ذاتها وانما تمسك بمسألة شكلية وهى ضرورة موافقة السلطان على أى مشروع كبير يقوم والى مصر بتنفيذه . وبالاضافة الى ذلك تأكد بامستون أن محمد على كان قد طلب قبل موافقة السلطان على بناء القناطر الخيرية قبل أن يبدأ فى تنفيذ العمل فعلا . وزيادة على ذلك فان عباسا نفسه أقر فى خطابه الى الباب العالى ضرورة الحصول على اذن السلطان فى حالة اقامة السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، ولذلك رأى بامستون أن اعتراف عباس بهذا المبدأ بالنسبة للسكة بين القاهرة والسويس لابد أن يسرى على السكة الحديدية الأخرى بين الاسكندرية والقاهرة . وأعلن بامستون أنه لم يكن من المعقول أن تقبل بريطانيا طلب الباب العالى فى حالة نشوء الخلاف حول مسألة انشاء السكة الحديدية أو عدم انشائها .

واستجاب مرى على الفور لرأى بامستون ، وحصل على وعد من عباس بالكتابة الى السلطان بطلب الاذن . ولم يجد مرى بدا من الخضوع لرغبة وزير خارجيته على الرغم من أن ذلك كان على غير رضى منه . وأقر مرى بأنه ليس من حقه أن يثير جدلا بينه وبين لورد بامستون حول هذا الموضوع ، ولكن من حق عباس أن يناقش السلطان فى هذا الموضوع . وكتب عباس فعلا الى لورد بامستون فيما يتعلق بالمسائل الواردة فى خطاب الصدر الأعظم اليه ، وأظهر استعداده للكتابة الى السلطان بناء على نصيحة بامستون ، ولكنه أوضح له أن هذه المسائل لم ينص عليها فرمان الوراثة فى عام ١٨٤١ . وأضاف أن الهدف الأساسى للباب العالى من وراء اثارة كل هذه المسائل هو عرقلة انشاء السكة الحديدية والتدخل فى شئون مصر الداخلية ومن بينها أمورها المالية ، ومن ناحية أخرى ، دار جدل آخر بين مرى ورئيسه كاننج فى الآستانة ، اتبع فيه مرى نفس الأسلوب والطريقة التى اتبعها عباس فى خطابه الى لورد بامستون وذكر مرى أن عباسا مصمم على عدم قبول كل الشروط الواردة فى خطاب الباب العالى لأنها ستثير مشاكل وخلافات بين الوالى والسلطان . وطلب من كاننج أن يعمل على اقناع الباب العالى باعتماد خطاب عباس والموافقة عليها طبقا لنصوص فرمان الوراثة الصادر فى عام ١٨٤١ .

واذا ثبتت مخاوف عباس التى أثارها فى خطابه الى وزير خارجية بريطانيا وأشار اليها مرى فى خطابه الأخير الى كاننج ، فانها ستؤدى الى نتائج خطيرة . ولذلك قابل كاننج رشيد باشا وأخبره بموافقة عباس على الاستئذان من السلطان ولكنه ناقشه فى الشروط المنصوص عليها فى خطاب الباب العالى وذكر له بأنها أحدثت أثرا سيئا الى حد ما فى القاهرة . ولكن رشيد باشا أكد أن الباب العالى ليست لديه النية للنظر فى المسائل المالية الخاصة بعباس ولكن كل ما يطلبه منه هو

أن يؤكد بشكل قاطع استطاعته تغطية تكاليف انشاء السكة الحديدية من ميزانية مصر العادية • وأعلن أنه لن يعترض على حصول عباس على بعض المساعدات مقدما من التجار تمشيا مع النظـام السائد فى الآستانة ومصر • وأصر رشيد على موقف الحكومة العثمانية من القروض الأجنبية واستخدام الفلاحين بطريق السخرة • وعلى ذلك وافق الديوان العثمانى على رد عباس ، وفى أكتوبر عام ١٨٥١/ذى الحجة ١٢٦٧هـ أصدر السلطان الفرمان الذى سمح لعباس بانشاء السكة الحديدية ونص على الشروط الآتية :

(١) عدم اجبار سكان المناطق الواقعة على طول السكة الحديدية بالعمل فى بناء السكة الحديدية دون مقابل ، ولكن يجب أن يدفع لهم أجر معتدل ، ويعطوا الخبز الذى يحتاجونه •

(٢) لا يمكن فرض ضريبة جديدة لانشاء هذا الخط الحديدى ، ولا يمكن زيادة الضرائب الحالية لنفس السبب •

(٣) يجب أن يخصص الفائض من ايرادات مصر بعـد الوفاء بالجزية السنوية للسلطان ونفقات الادارة لانشاء السكة الحديدية •

(٤) عدم السماح لأى شركة أو مؤسسة أجنبية بانشاء السـكة الحديدية •

(٥) وأخيرا ، لا يجوز عقد قروض أجنبية لمواجهة نفقات اقامة السكة الحديدية •

ولما تأخر وصول الفرمان الى القاهرة بعض الوقت انتاب مرى قلق شديد ، وكان يرى أنه اذا اضطر عباس الى البدء فى تنفيذ المشروع قبل فرمان السلطان فلن تقع عليه أى مسئولية • وفى ٥ أكتوبر ١٨٥١ وصل مهندسو روبرت استيفنسون ولكنهم لم يبدءوا العمل انتظـارا

لوصول الفرمان • وأخيرا تسلم عباس الفرمان فى ٤ نوفمبر وأصدر أوامره بالبدء فى المشروع وبذلك لم يكن هناك ما يبرر بقاء السفن الحربية الانجليزية وكانت قد وصلت الى الاسكندرية فى ١٥ سبتمبر ١٨٥١ بقصد البقاء فى المياه المصرية حتى نتم تسوية مسألة السكة الحديدية •

وهكذا قدر لمشروع السكة الحديدية أن ينفذ فى عهد عباس الأول نتيجة للظروف والمشاكل السياسية التى واجهت مصر • وبعد أن انتهت مشكلة السكة الحديدية طلب كاننج من مرى أن يعمل على تحسين العلاقات بين عباس والقنصلية الفرنسية فى مصر • ولم يكن هذا من المسائل السهلة بالنسبة لمرى اذا استمر لافاليت — السفير الفرنسى فى الآستانة — يهاجم السكة الحديدية والانجليزية وعباسا • وعلى أية حال نجحت بريطانيا فى تشجيع الوالى على انشاء السكة الحديدية فى مصر رغم معارضة ممثلى فرنسا ، وادعى ليموين (Le Moyne) أن عباسا لن يتأخر فى مد الخط الحديدى من القاهرة الى السويس • ولقد عمل ليموين جاهدا لعزل عباس وتعيين محمد سعيد اذ كانت له ميول طيبة نحو فرنسا • ولكن علينا أن نميز بين اتجاهين سياسيين مختلفين : فالحكومة الفرنسية لم تتبين آراء ممثليها فى كل من الآستانة والقاهرة ، ولم تطلب منهم معارضة مشروع السكة الحديدية أو العمل على تنفيذ مشروع قناة السويس • ولقد أرسل نابليون الثالث الكونت باكيوتشى (Count Bacciochi) سكرتيره الخاص فى مهمة خاصة الى مصر لاعادة العلاقات الودية بين مصر وفرنسا • وشرح عباس للمبعوث الفرنسى أسباب الخلاف بينه وبين فرنسا ، أو بالأحرى بينه وبين ممثليها الدبلوماسيين وأعلن عن استعداده لتناسى الماضى واقامة علاقات ودية مع فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية • ورأت الحكومة الفرنسية أن تعيين قنصلا جديدا لها فى مصر يساعد على تحسين هذه العلاقات، ولذلك عينت ساباتييه (Sabatier) خلفا لليموين • وقبل أن يغادر

ساباتييه باريس طلب منه نابليون الثالث ألا يظهر أى عداء لبريطانيا — وكانت سياسة الامبراطورية الثانية هى التفاهم مع انجلترا — وألا يتورط فى علاقته مع محمد سعيد . وأظهر ساباتييه استعداده للتعاون مع زميله قنصل بريطانيا العام فى مصر وأخبره أنه لن يعارض انشاء السكة الحديدية من القاهرة الى السويس لأنها ستحقق المصلحة المشتركة للجميع[1] .

فما الدوافع الحقيقية وراء صداقة عباس لانجلترا اذن ؟ لقد نظر عباس الى بريطانيا على أنها حليف مخلص له ، واستطاع بصداقتها له أن يتغلب على أعدائه ويحتفظ بعرشه ، ولقد وافق على مشروع السكة الحديدية لأنه أيقن تماما أنه الوسيلة الوحيدة التى يحصل بها على تأييد بريطانيا ومساندتها . وكان يعتقد أنه فى نظير تحقيق أهدافه وسياسته عليه أن يدفع الثمن للحكومات والأفراد ويوافق على العروض التى تخدم المصلحة الخاصة . وكان يأمل بعد ذلك فى الحصول على مساعدة بريطانيا لتغيير نظام وراثة العرش فى صالح ابنه الهامى باشا. ولقد تأكد بروس (Bruce) — قنصل انجلترا الجديد فى مصر — من اتجاهات عباس هذه وقال ان صداقته لأى دولة أجنبية انما كان لتحقيق أهداف شخصية لا تتفق مع وضعه واليا على مصر[2] . وعلى أية حال ترتب على تسوية مسألة السكة الحديدية نتائج مهمة صار لها مغزى فى المستقبل . فقد حافظ عباس عمليا على استقلاله الذاتى فى المسائل الداخلية ، كما أكدت الحكومة العثمانية مبدأ مهما وهو أنه لا يمكن القيام بتنفيذ أى مشروع كبير بدون موافقة السلطان . ومن ناحية ثالثة أصبحت وساطة بريطانيا ضرورية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة .

---

(1) Bruce to Clarendon, 16 March 1854 in F.O. 142/18.

(2) Bruce to clarendon, No. 39 of 13 Aug. 1854 in F.O. 142/18.

وبعد أن انتهت مشكلة السكة الحديدية استؤنفت المفاوضات الخاصة بتطبيق التنظيمات فى مصر فى نوفمبر ١٨٥١ . وكانت هذه المفاوضات قد بدأت فى ٢٤ مايو ١٨٥١ عندما قرر عباس ارسال خير الدين باشا وأدهم باشا الى الآستانة لهذا الغرض ، ولكنها توقفت فى أوائل أغسطس بسبب الصراع بين عباس والسلطان حول بناء السكة الحديدية . ونحن نعلم أن عباسا رفض تنفيذ مطلب السلطان بخصوص سحب « حق الاعدام » الا اذا عدل بما يلائم مركز مصر وعادات أهلها وما جرى به حكم الولاة فيها . وتمسك عباس بحق القصاص من أجل المحافظة على الأمن والنظام ، وذلك لأن تطبيق التنظيمات العثمانية قد أخفق فى أكثر ولايات الامبراطورية . وفى خلال هذه المفاوضات حاول السفير الفرنسى فى الآستانة لافاليت أن يظهر عباسا بمظهر الثائر على السلطان ، على حين أن سفيرى النمسا وروسيا أيدا مساعى سير ستراتفورد كاننج لصالح عباس .

وبالاضافة الى ذلك كتب التجار البريطانيون العرائض الى السلطان يطالبونه بمنح عباس هذا الحق مؤقتا حتى لا يضطرب الأمن الداخلى فى مصر . وأخيرا قرر السلطان أن يتنازل بعض الشىء . ففى مارس ١٨٥٢ أرسل السلطان فؤاد باشا الى مصر وأمكن التوصل الى اتفاق مع عباس . وبمقتضى هذا الاتفاق منح عباس حق القصاص لمدة سبع سنوات ، وفى مقابل ذلك وافق عباس على زيادة الجزية السنوية الى الباب العالى الى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه[1] .

وحينما تمت تسوية مسألة «القصاص» استأنف مندوبو عباس فى الآستانة عملهم مرة أخرى لوضع قانون التنظيمات الذى يطبق فى

---

(1) De Redcliffe to Malmesbury, 17 June 1852, in F.O. 78/892.

مصر • وفى منتصف يوليو ١٨٥٢ أصدر السلطان فرمانا الى عباس يشتمل على تفصيلات هذه التسوية الخاصة بالتنظيمات بينهما ، وقرىء الفرمان رسميا فى القاهرة فى ٢٣ أغسطس ١٨٥٢ • ولقد ترك الفرمان لعباس حق القصاص من غير موافقة الباب العالى مقدما على نصوص الاعدام الصادرة به ، على أن يكتفى بارسال اعلام شرعى بهذه الأحكام ومحاضرها بعد تنفيذ الحكم الى الآستانة ، كما وافق الباب العالى أن يظل القصاص من حق عباس مؤقتا لمدة سبع سنوات[1] • وأما فيما يتعلق باشراف الباب العالى المباشر على شئون الادارة فان شيئا من ذلك لم يتحقق ، وظل عباس محتفظا بكل سلطاته الداخلية كاملة حسب ما جاء فى فرمان الولاية • وتحسنت العلاقات بعد ذلك بين عباس والدولة العثمانية ، وأرسل عباس فى ٢٠ يوليو ١٨٥٣ بعض القوات المصرية لمساعدتها فى حرب القرم ، وخطب ابنة السلطان عبد المجيد لابنه ابراهيم الهامى باشا ، كما طلب من الباب العالى أن يمنحه لقب «العزيز» ، واتسعت آماله فى تعديل نظام وراثة العرش لصلحة الهامى باشا • وهكذا اجتاز عباس الأزمة ، ونجحت مصر بعد أزمة التنظيمات فى المحافظة على الوضع الذى نالته فى تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ •

---

(١) انظر ، فيليب جلاد ، قاموس الادارة ، ج٢ ، ص٩٩ •

٢ ـ عهد الخديوية المصرية (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩)

أولا ـ علاقة اسماعيل بالباب العالى :

نجح عباس فى أن يحافظ على استقلال مصر الذاتى ، ولم تقم الدولة العثمانية بأى محاولة للانتقاص من سيادة مصر فى عهد محمد سعيد على الرغم من أن مشروع حفر قناة السويس أدى الى قيـــام مشكلة مماثلة للمشكلة التى ظهرت فى عصر عباس الأول بشأن موضوع السكة الحديدية . ولكن الأزمة التى ثارت حول موضوع القناة تركزت أساسا فى المعركة الدبلوماسية العنيفة بين بريطانيا وفرنسا أكثر مما تركزت بين الوالى والسلطان . اما الخديو اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) فقـــد عاصر السلطان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) وكانت العلاقات بينهما فى معظم الأوقات علاقات ودية ، اذ عمل اسماعيل على توثيق علاقاته بالدولة العثمانية والتوسع فى الانفاق فى العاصمة التركية لكسب الأنصار والقضاء على المناوئين . وكانت شخصية السلطان عبد العزيز من ناحية أخرى مجموعة من المتناقضات ، فقد اتصف بالغرور والعصبيه والعناد ، وكان جبانا مترددا لا يستقر على رأى . وكانت والدته تسيطر عليه وتستغل نفوذها ، فباعت المناصب الشاغرة وأجرت تعديلات فى الوظائف لكى توفر لنفسها موردا ثابتا . ولم يقل عبد العزيز عن والدته نزوعا الى استغلال منصبه بعد توليه العـــرش وذلك لتغطية نفقات اسرافه . وبعد أن تولى اسماعيل باشوية مصر بفترة قصيرة ، توجه الى الآستانة ليتسلم فرمان التولية من السلطان . ووجه اسماعيل الدعوة الى السلطان عبد العزيز لزيارة مصر ، وفعلا لبى السلطان الدعوة وجاء

الى مصر فى أبريل ١٨٦٣ ، وكان بذلك أول سلطان عثمانى يزور مصر منذ أن فتحها سليم الأول فى عام ١٥١٧ ، وقال السلطان عبد العزيز فى الحفلة الرسمية التى أقيمت فى القلعة وحضرها رجال السلك السياسى:

« لم يكن غرضى من القدوم الى مصر سوى اعطاء واليها دليلا جديدا على حسن نيتى وتقديرى الشخصى له ، ومشاهدة ذلك الجزء المهم من الامبراطورية . اننى أخصص كل جهودى للعمل على تقدم أملاكى ورفاهية جميع طبقات السكان فيها وتوثيق روابطنا بأوروبا . واننى لعلى تمام اليقين من أن الوالى يسير فى نفس هذا الاتجاه ، وأنه سيقوم بمهمته على أحسن وجه لأنه يسير على خطى ذلك الرجل الممتاز من أمتنا (يقصد محمد على) »[1] .

وقضى عبد العزيز فى ضيافة اسماعيل عشرة أيام ، وأكدت هذه الزيارة مركز الوالى الأدبى ، فقد حصل على الوسام المجيدى ، أرفع أوسمة الدولة العثمانية . كما كتب قنصل فرنسا العام الى حكومته يقول ان مركز والى مصر الأدبى قد تدعم لسبب واحد هو أن حقوق البلاد لم تنتقص فى شىء[2] . وغمـر اسماعيل السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف الفاخرة ، وزود الصدر الأعظم محمد فؤاد باشا وحده بستين ألف جنيه رشـوة من أجل خدمات أداها له ولتعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالى . وساعدت هذه الصداقة اسماعيل فى الحصول على امتيازات جديدة ، من أولها وأهمها نظام توارث العرش فى ولاية مصر . فالنظام الذى فرضه فرمان ١٨٤١ يقضى بأن يئول عرش مصر الى أكبر أفراد أسرة محمد على سنا على غرار النظام المتبع

---

(١) وثائق عابدين الأمريكية : ج٣ ، رقم ٣٢ واردة فى أحمد عبد الرحيم مصطفى ، علاقات مصر بتركيا ، ص٦٩ .

(٢) Douin, Histoire de Règne du Khédive Ismail; I; P. 18. 78/892.

فى الدولة العثمانية ، ولكن هذا النظام أثار بعض المشاكل قبل ذلك • فلقد حاول ابراهيم قبل وفاته فى ١٨٤٨ ابعاد عباس حلمى عن الوراثة وتعيين ابنه الأكبر أحمد بك • وبعد وفاة عباس فى يوليه ١٨٥٤ ، أخفى أنصاره نبأ وفاته لمدة أربع وعشرين ساعة حتى يتيحوا الفرصة لتولى ابنه الهامى باشا حكم مصر بدلا من محمد سعيد ، ولكن تدخل قنصلى بريطانيا وفرنسا كان حاسما ، وتولى سعيد العرش • وعند وفاته خلفه اسماعيل دون أية صعوبة • وكان اسماعيل وليا للعهد (قائمقام) خلال حكم سعيد فى مناسبتين اثنتين ، الأولى عندما زار سعيد سورية فى عام ١٨٥٩ ، والثانية عندما ذهب الى الحجاز فى أوائل عام ١٨٦١ •

وبعد أن تولى اسماعيل العرش كان أكثر من سلفه أملا فى تغيير وراثة العرش لكى يئول الى أكبر أبنائه ، ونجح اسماعيل فى مسعاه بفضل العطايا والهدايا التى لاتقل قيمتها عن ثلاثة ملايين من الجنيهات، وسافر الى الآستانة فى مايو ١٨٦٦ حيث بدأت المفاوضات بشأن هذا الموضوع ، وانتهت بصدور فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦/١٢ محرم ١٢٨٣هـ الذى قرر « أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع اليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائم مقامتى سواكن ومصوع الى أكبر أولاده الذكور بطريق الارث وبالصورة نفسها الى أكبر أولاد ذريتك • فاذا خلا منصب الولاية ولم يترك الوالى المتوفى ولدا ذكرا ينتقل الارث حينئذ الى أكبر اخوته ، وان لم يكن له اخوة فالى أكبر أولاد اخوته المتوفين الذكور »• ومقابل ذلك وافق اسماعيل على رفع مقدار الجزية السنوية من ثمانين ألف كيس الى ١٥٠ ألف كيس ، وأن يقدم للسلطان ١٢ ألف جندى يرفع عددهم الى ١٥ ألفا فى مقابل حق الوالى فى زيادة عدد جيشه الى ٣٠ ألفه • وأبلغ الباب العالى هذا الفرمان الى الدول التى أقرت تسوية ١٨٤٠/١٨٤١ • وأوضح أسباب هذا التعديل بقوله : « ان مبدأ الوراثة الذى ينص عليه الفرمان الثانى لعام ١٨٤١ ينطوى على مضار جسيمة فى بلد كمصر لا تتميز فيه الثروة العامة عن ثروة الحاكم • والواقع

أن كل أمير يلي العرش لا يكون مطمئنا الى مصير أبنائه • فمن البديهى أن تغريه هذه الحالة على التفكير فى اثراء ذريته أكثر من التفكير فى اثراء الدولة • وقد يتفرع على هذا الخطر خطر أفدح : ذلك أن كل وال قد يعقب فرعا غنيا قويا فيتكون مع الزمن نظـام أشبه بنظام الاقطاع قد لا يقل اضراره بالأمن العام عن الأضرار الناتجة عن نظام المماليك »[1] • وعلى أية حال لم تعترض الدول الأوروبية على التعديل الجديد ، وهنأته جميع الحكومات وكانت بريطانيا أول المهنئين •

ولم تقف أطماع اسماعيل عند هذا الحد ، بل سـعى جاهدا للحصول على لقب يميز ولاة مصر عن بقية الدولة العثمانية والحكام العثمانيين والآخرين الذين كانوا يلقبون مثله بلقب وال • ولقد استخدم أسلافه لقب خديوى بصفة غير رسمية (وكلمة خديو نعت فارسى مشتق من كلمة خيفا وهو اسم فارسى من أسماء الله ، فهى لذلك تعنى ربانى أو الهى أو ملك)[2] • كما كان الديوان المصرى الأعلى (أى الديوان المحيط بالوالى مباشرة) يسمى بالديوان الخديوى من أيام محمد على• وعلى ذلك حصل اسماعيل فى ٨ يونيه ١٨٦٧/٥ صفر ١٢٨٤ على فرمان جديد يعطيه وخلفاءه لقب خديوى ، بعـد أن كان (واليا) ، وارتقى اسماعيل بذلك الى مصاف الملوك • وبالاضافة الى ذلك حصل اسماعيل بمقتضى هذا الفرمان على حق عقد المعاهدات الادارية والتجارية ، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية فى مصر من غير قيـد • واستطاع اسماعيل بواسطة المال والهدايا السخية التى أغدقهـا على السلطان وحاشيته وارسال المساعدات العسكرية للسلطان لاخماد ثورة كريت (يوليو ١٨٦١ ــ نوفمبر ١٨٦٧) ، وأحيانا بتهديد السلطان بسحب

---

(١) جورج جندى وجاك تاجر ، اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ٤٠ •

(٢) بيير كرابيتس ، اسماعيل المفترى عليه ، ص٤٨ •

القوات المصرية من جزيرة كريت ، استطاع أن يحصل على الامتيازات التى طالب بها[1] .

ولكن بعد صدور هذا الفرمان اعترى العلاقات المصرية العثمانية الفتور والخلاف ، وأصبحت الدولة العثمانية حساسة لسيادتها على مصر ولتطلعات اسماعيل فى أن يلعب دورا يتجاوز فيه الحدود التى نصت عليها الفرمانات . فعندما أوشك العمل فى قناة السويس على الانتهاء ، قام الخديو اسماعيل فى صيف عام ١٨٦٩ بجولة فى أوروبا لدعوة ملوكها ورؤساء حكوماتها الى حضور حفل افتتاح قناة السويس فى نفس العام . وحاول اسماعيل بذلك أن يضع الباب العالى أمام أمر واقع باحاطة نفسه ببعض صفات السيادة التى لم يعترف له بها صراحة . وزيادة على ذلك ، انزعج الباب العالى من زيادة عدد الجيش المصرى وتسليحه ببنادق من الطراز الحديث واضافة ثلاث فرقاطات مدرعة الى أسطوله الحربى . ونتيجة لذلك استاء الصدر الأعظم غالى باشا — الذى خلف فؤادا بعد وفاته فى فبراير عام ١٨٦٩ — وطالبت بعض الصحف التركية بعزل اسماعيل من منصبه وارجاع مصر ولاية عثمانية كباقى الولايات طبقا للفرمانات . ولذلك أصدر الباب العالى عقب الاحتفال بافتتاح القناة بشهر واحد فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩/ ٢٤ شعبان سنة ١٢٨٦ الذى انتقص من سلطته اذ حرم على الخديو عقد قروض جديدة من غير موافقة الباب العالى ، وحتم عليه عرض الميزانية العامة والدخل والمصروفات على الباب العالى ، وحظر عليه بناء السفن الحربية من غير استئذان السلطان .

واذا كان اسماعيل قد استاء من هذا الفرمان فقد أخذ يسعى لتحسين علاقاته بالدولة العثمانية بعد أن اشتدت الأزمة المالية . فسافر

---

(١) محمد محمود السروجى : المسألة الشرقية ، ص١٠٤ — ١٠٦ .

الى الآستانة فى صيف ١٨٧٢ ويصحبته اسماعيل المفتش وزير المالية ونوبار باشا وزير الخارجية لمساعدته فى تحسين العلاقات مع السلطان. وأقنع اسماعيل السلطان بكل الطرق — ومن أهمها طريق الذهب — بالغاء فرمان ١٨٦٩ وأصدر فرمانا آخر فى ١٠ سبتمبر ١٨٧٢/رجب ١٢٨٩ يؤكد فيه الامتيازات التى سبق منحها لاسماعيل ، وينسخ القيود الواردة فى فرمان عام ١٨٦٩ ، وفى العام التالى (١٨٧٣) زار اسماعيل الآستانة لكى يحصل على فرمان جامع للمزايا التى نالتها مصر منذ تولية محمد على الحكم . وحصل على ما كان يسعى اليه اذ أصدر السلطان فى ٨ يونيه ١٨٧٣/١٣ ربيع الثانى ١٢٩٠هـ الفرمان الجامع الذى ثبت المزايا الواردة فى الفرمانات السابقة . ولقد شرح هذا الفرمان الوراثة وشكل الوصاية اذا كان الخديو قاصرا . ومنح الفرمان اسماعيل من جديد حق سن القوانين واللوائح الداخلية على أنواعها ، وحق عقد اتفاقيات جمركية ومعاهدات تجارية ، وحق اقتراض أى قروض يشاؤها فى مصلحة البلاد ، وحق زيادة الجيش أو خفضه كما يشاء ، وحق بناء سفن حربية ماعدا المدرع منها . وخلاصة القول أن هذا الفرمان الجامع قد ثبت لمصر حقوقها الكاملة فى الاستقلال الذاتى فيما عدا دفع الجزية السنوية (وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه عثمانى) وعدم عقد المعاهدات السياسية وحق التمثيل الخارجى ، وعدم صنع المدرعات الحربية . وهكذا أرسى هذا الفرمان ومعاهدة لندن (١٨٤٠) الأساس الذى استند اليه استقلال مصر قبل الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢[1] .

ثانيا — علاقة اسماعيل بالغرب :

وهكذا نجح اسماعيل فى استبعاد النفوذ العثمانى من مصر ، ولكنه فى معاملاته واتصالاته بالأوروبيين كان أقل توفيقا . ويبدو أن

---

(1) M. Rifaat. The awakening of modern Egypt, P. 115.

اسماعيل كان يتوهم حسن نية الدول الأوروبية نحوه ونحو مصر ، وظل هذا الوهم مسيطرا عليه حتى أدرك خطأه فى نهاية عهده . ولقد شغل عصر اسماعيل مسألتان أساسيتان لهما مغزى دبلوماسى هما الامتيازات الأجنبية وقنـــاة السويس . ولقد نشأت هاتان المسألتان قبـــل عصر اسماعيل كما أشرنا قبل ذلك بالنسبة لمسألة قناة السويس ، أما بالنسبة للامتيازات فيجدر بنا أن نرجع الى تاريخها الماضى .

(أ)الامتيازات الأجنبية وانشاء المحاكم المختلطة :

الامتيازات (Capitulations) هى معاهدات تجارية نظم السلاطين العثمانيون بمقتضاها أمور التجارة مع الدول المسيحية . ولكن عندما ضعفت الامبراطورية أصبحت الامتيـــازات الممنوحة للاجانب بمثابة حقوق مكتسبة ، وصارت « فى مصـــر عدوانا على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكـــومة فى سلطتها » . ولم يطالب بها شـــعوب الدول الأوروبية فحسب بل طالب بها أيضا السكان المحليون الذى استطاعوا — ببعض الوسائل — الحصول على الحماية القنصلية . كما شكلت الامتيازات الأجنبية مشكلة بالنسبة لرجال الادارة فى كل الامبراطورية العثمانية ، فانها كانت مشكلة خطيرة على وجه الخصوص فى مصر فى القـــرن التاسع عشـــر لازدياد عدد الجاليات الأجنبية بهـــا ، ونمو اقتصادها ، ورغبـــة حكامها فى الاستقلال السياسى . فوجد فى مصر سبع عشرة محكمة قنصلية مختلفة تمارس كل واحدة منها قانونا مختلفا. وقد تكرر حدوث تضارب فى الأحكام عندما يكون أحد أطراف النزاع مواطنا عثمانيا ، أو عندما يكـــون الطرفان من رعايا دول مختلفة ، وكثيرا ما كان التحكيم يخضـــع للضغط الدبلوماسى . ولقد أصبحت الجاليات الأجنبية ومن يتصلون بها من الجهات صاحبة الامتيازات فى داخل مصر اذ ان الرعايا الأجانب لم تكـــن مقاضاتهم أمام المحاكم الجنائية المحلية ، وكانوا فى مأمن من تفتيش الشرطة لمحال اقامتهم ، وكانوا يتهربون من الجانب الأكبر من الضرائب المحلية .

وفى عهد محمد على وابراهيم وعباس لم تحصل الجاليات الأجنبية على مزايا جديدة ، ولم تسبب أى مشكلة خطيرة بالنسبة للحكــومة المصرية . فقد عمد عباس الى وقف نزوح الأجانب الى مصر . ولكن بمجىء محمد سعيد تغير الموقف لأنه كان يحب الأجانب ويتساهل معهم، فنزح عدد كبير منهم الى مصر فى عهده ولقد كتب أحد الكتاب الأوروبيين المعاصرين لهذه الفترة يقــول : « أما سعيد فكان ضعيف الارادة ، يخضع دائما لمطالب القناصل ، وقد طغى سيل الأجانب فى عهد اسماعيل، واحتموا بنظــام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبــذير الحكومة وسفهها »[1] . وزادت فعلا سلطة الأجانب على سيادة الحكومة فى عهد اسماعيل . وحاول اسماعيل — عندما ناب عن عمه فى ادارة البلاد فى عام ١٨٦١ — اتخاذ بعض الخطوات الأولى لتعديل نظام الامتيازات فى مصر . فأرسل الى القنصليات منشورا دوريا يحتوى على مسودة لائحة تبيح القبض على الرعايا الأجانب واستجوابهم ، ولكن لم يلق هذا المشروع أى تشجيع . وعندما تولى اسماعيل عرش مصر استأنف جهوده فى هذا المجال . فلقد قام وزيره الأرمينى نوبار باشا باعداد الخطط اللازمة والاشراف على المفاوضات مع الدول الأوروبية . ولم يجد اسماعيل ونوبار غضاضة فى التــدخل الأجنبى فى ولاية القضاء وشرع نوبار فى تنفيــذ مشروعه وأعد فى أغسطس عام ١٨٦٧ مذكرة اقترح فيها الغاء نظام الامتيازات وتوحيد نظام القضاء فى مصر وانشاء المحاكم المختلطة وجعل قضاتها من المصريين والأجانب ، على أن تقوم حكومة الخديو بتعيين القاضى الأجنبى . كما اقترح أن تسير المحاكم المختلطة طبقا لقوانين مستمدة من القانون الفرنسى وتقوم بوضعها لجنة دولية ، وتنظر هذه المحاكم فى القضايا المدنية والجنائية وتقتصر

---

(١) الرافعى ، عصر اسماعيل ، ج٢ ، ص ٢٤٠ .

اختصاصات القناصل على رعايا بلادهم[1] • واجتمعت اللجنة فى القاهرة وحضرها مندوبو بريطانيا والنمسا والمجـر وألمانيا وفرنسا وايطاليا والروسيا والولايات المتحدة الأمريكية[2] •

ولقد رفضت فرنسا كل هذه الاقتراحات ، وعملت بواسطة قنصلها العام فى مصر المسيو تريكو Tricou على احباط المشروع • أما الدول الأوروبية الأخرى المهتمة بهذا المشروع فقـد وافقت عليه مع بعض التحفظات المختلفة • واستمرت المفاوضـات لمدة ست سنوات ولكن وافقت الدول فى عام ١٨٧٣ — ماعدا فرنسا — على مشروع نوبار فى شكله النهائى ، كما وافقت أيضـا على القوانين الستة التى تطبقها المحاكم المختلطة • ولكن فرنسا وافقت فى العام التالى بعد أن أخطرتها الحكومة المصرية بأنها ستفتتح المحاكم المختلطة من غير اشتراك فرنسا، وأنها فى الوقت نفسه ستلغى المحكمة التجارية فى الاسكندرية ، وافتتحت هذه المحاكم فى عام ١٨٧٥ • وفيما يلى خلاصة القواعد التى قام عليها نظام هذه المحاكم[3] :

(١) تختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة •

(٢) تفصل فى المنازعات العقارية اذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة •

(٣) تفصل فى المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب فى بعض المخالفات البسيطة •

(٤) أما الجنح والجنايات التى تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم

---

(١) انظر ، نجيب مخلوف ، نوبار باشا ، ص٥٩ — ٧٠ •

(٢) Marlowe, Anglo-Egyptian relations. P. 88.

(٣) Marlowe, Op. Cit., PP. 89-90.

فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية ، مع استثناء الجرائم التى تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم فتختص بالحكم فيها .

وقررت لائحة المحاكم المختلطة فتح ثلاث محاكم ابتدائية فى الاسكندرية وفى القاهرة وفى المنصورة عين لها سبعة عشر قاضيا أجنبيا واثنا عشر قاضيا مصريا . وأنشئت أيضا محكمة عليا للاستئناف بالاسكندرية مكونة من أحد عشر قاضيا سبعة منهم من الأجانب وأربعة من المصريين ، ولهذه المحكمة حق الاشراف والادارة العامة ، وتنتخب القضاة حكوماتهم ، ويعينهم الخديو بمرسوم منه ، ويصدرون أحكامهم باسمه . وهكذا أصبح نظام القضاء المختلط قضاء أجنبيا ، اذ خضع المصريون به للقضاء الأجنبى . وكانت المحاكم المختلطة محاكم أجنبية ليس لها الصبغة المصرية ، فغالبية القضاة من الأجانب ولم يسمح لقاض مصرى بأن يرأس الجلسات ، وأصبحت اللغة الأجنبية هى لغة التعامل والمرافعات ، أما اللغة العربية فلم يكن لها وجود فى تلك المحاكم ، « ومن أراد أن يتكلم بها لم يجد من يسمع له الا اذا شاء المترجم أن يترجمها للغة أجنبية ، فرنسية كانت أم ايطالية »[1] . ولم يكن القضاء المختلط سوى مظهر من مظاهر التدخل الأجنبى ونوع من أنواع الوصاية الأجنبيــة التى تنتقص السيادة القومية فى أهم أركانهــا وهى سلطة التشريع . ويتحدث الرافعى عن هذا النظام فيقول[2] :

« فمن يوم أن انشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقارى ونزع الملكية على قواعد مضيعة لأملاك المدنيين من الأهلين وحقوقهم ، ولا يوجد فى العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة فى قسوة اجراءاتها حيال المدنيين،

---

(1) الرافعى ، المرجع السابق ، ص٢٤٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص٢٥١ .

وتعويض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصـاريف الرسمية وغير الرسمية .

وقد كانت (المحـاكم المختلطة) حربا على مصر وعلى الخـديو اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية أصدرت ضـده الأحكام جزافا للدائنين الأجانب ، وتشددت فى تنفيذها ، وأسرفت أقلام محضريها فى اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب فى دعاواهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال فى امتهان العدالة ، فكانت من الكوارث التى أثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذى كان السبب فى انشائها » .

ولم تلغ الامتيـازات الأجنبية الا بمقتضى معـاهدة مونتريه (Montreux Convention) فى ٨ مايو ١٩٣٧ التى نصت على الغاء هذه الامتيازات ، وعلى بقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ ، أى مدة اثنتى عشرة سنة ، وهى المدة التى سميت باسم « فترة الانتقال »، وبانتهائها تلغى المحـاكم المختلطة ويصـبح الاختصاص كله للقضاء الوطنى .

(ب) مسألة قناة السويس وتطورها منذ عهد اسماعيل :

أما مشروع قناة السويس فلقد أحدث أزمة سياسية عنيفة بين بريطانيا وفرنسا . ولقد رأينا كيف أن بريطانيا كانت تفضل دائما اقامة السكة الحديدية وعرقلة تنفيذ مشروع قناة السويس ، ولقد نجحت فى التحكم فى طرق المواصلات العالمية عبر مصر عندما وافق عباس الأول على تنفيذ مشروع السكة الحديدية . وأكمل تنفيذ المشروع فى عهد

محمد سعيد ، فبعد أن انتهى انشاء السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة فى عام ١٨٥٦ ، بدأ مد الخط الحديدى الى السويس وافتتح فى عام ١٨٥٨ . ولكن فى نفس الوقت أظهر والى مصر اهتماما كبيرا بمشروع قناة السويس الذى هدد المكانة التى كان يتمتع بها الطريق البرى عبر مصر . وكان بطل مشروع قناة السويس فى ذلك الوقت هو فرديناند ديليسبس ، الذى جاء الى مصر أول مرة فى عام ١٨٣١ لتولى منصب مساعد قنصل فرنسا فى مصر . ولقد كانت هناك صلات قديمة بين محمـــد على ووالده الكـــونت ماتيو ديليسبس (Mathiew Delesseps) عندما كان قنصلا عاما لفرنسا فى مصر فى عام ١٨٠٣ . واتصل فرديناند بمحمد سعيد اذ طلب منه محمد على أن يهتم بتربيته الرياضية ، فنشأت صداقة متينة بينهما . وقرأ ديليسبس عندما كان فى الاسكندرية البحث الذى وضعه المهندس الفرنسى لوبير عن وصل البحرين المتوسط والأحمر فى عهد الحملة ، وظل ديليسبس منذ هذا الوقت مهتما بالمشروع مع أنه انتقل من منصبه فى مصر . وما أن علم بتولى سعيد الحكم حتى أرسل يهنئه بتولى العرش ثم أسرع بالحضور الى مصر . وفى ٣ نوفمبر ١٨٥٤ منح محمد سعيد صديقه ديليسبس امتياز انشاء قناة السويس وقد انطوى على شـــروط مجحفة بحقوق مصـــر ، اذ رخص الامتياز لديليسبس انشاء وادارة شركة تتولى حفر قناة السويس واستغلالها لمدة تسعة وتسعين عاما ابتداء من تاريخ افتتاحهـــا للملاحة ، ونص الامتياز أيضا على اعفاء جميع الآلات والمهمات التى تستوردها الشركة من الخارج من الضرائب الجمركية ، واعطاء الشركة الحق فى أن تستخرج بدون مقابل جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمبانى التى ستكون تابعة لها من المناجم والمحاجر المملوكة للحكومة . وســـمح الامتياز للحكومة المصرية بأن تتقاضى ١٥٪ سنويا من صافى الأرباح ، أما الباقى فيوزع بين الأعضاء المؤسسين وبين حملة الأسهم بنسبة ١٠٪ للأولين و ٧٥٪ للآخرين . وبالاضافة الى ذلك أعطى الامتياز الشركة العالمية

العالى بعدم الموافقة على المشروع . وفى الوقت الذى قام فيه لورد ستراتفورد دى ردكليف (سير ستراتفورد كاننج سابقا) بعرقلة المشروع فى الآستانة ، أوضح لورد كلارندون Clarendon — وزير خارجية انجلترا — للسفير الفرنسى فى لندن بأن الغرض الحقيقى من وراء تنفيذ هذا المشروع غرض سياسى ، بل انه سيؤخر فعلا اتمام مشروع السكة الحديدية من الاسكندرية الى السويس . وأضاف كلارندون أن المشروع لا يخرج عن كونه فكرة نابليونية عدائية لانجلترا انحدرت الى ورثة نابليون . ولقد لقيت مساعى ستراتفورد دى ردكليف نجاحا كبيرا لدى السلطان ، فأرسل الباب العالى خطابا شديد اللهجة الى سعيد باشا « يحذره فيه عواقب عمله الجرىء »[1] .

ولم يتخاذل ديليسبس أمام معارضة الحكومة البريطانية للمشروع بل اتصل ببعض الزعماء البريطانيين واتصل كذلك بالرأى العام الانجليزى لاقناعه بقيمة المشروع من الناحية العملية ومن الناحيتين الحضارية والانسانية ، ولقد أظهرت بعض الشركات التجارية المهمة مثل شركة الهند الشرقية وشركة الـ P.& O. لخطوط الملاحة عطفها على المشروع . وفى ٥ نوفمبر ١٨٥٥ كون ديليسبس لجنة دولية من المهندسين (من بينهم عدد من كبار المهندسين الانجليز) لدراسة مشروع القناة وابداء الرأى فى صلاحيته وامكان تنفيذه حتى يرغب الناس فى الاكتتاب فى أسهم الشركة عند تأسيسها . وانتهت اللجنة من وضع التقرير فى ٢ يناير عام ١٨٥٦ وأيدت فيه انشاء القناة البحرية بين البحرين بعد أن ثبت لهم أن سطح البحرين واحد . وبعد أن أطلع فرديناند سعيد باشا على تقرير اللجنة ، منح الوالى ديليسبس عقد الامتياز الثانى فى ٥ يناير ١٨٥٦ ، وانقسم الى قسمين : القسم الأول وهو باب الالتزامات ويتكون من تسع مواد ، والقسم الثانى وسمى الامتيازات ، ويتكون من أربع عشرة مادة . وقد تقرر فى باب الالتزامات

---

(١) محمد مصطفى صفوت ، انجلترا وقناة السويس ، ص٢٧ — ٢٨ .

أن تقوم الشركة على نفقتها وتحت مسئوليتها بكافة الأعمال والمنشآت اللازمة لحفر قناة للملاحة البحرية الكبرى وحفر ترعة للماء العذب تربط النيل بالقناة الملاحية وتستخدم فى أغراض الرى والملاحة النهرية، وتتفرع قبل وصولها الى بحيرة التمساح الى فرعين للرى والتغذية ، ويتجه أحدهما شمالا الى الفرما والثانى جنوبا الى السويس . أما المادة الثانية فتعتبر من أهم المواد اذ نصت على أنه « للشركة الحق فى تنفيذ الأعمال المنوطة بها بمعرفتها أو بواسطة مقاولين تعطى لهم هذه الأعمال بالمناقصة العامة أو بالممارسة . وفى جميع هذه الحالات يكون على الأقل أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون فى هذه الأعمـال من المصريين » . وكان الهدف الحقيقى من المادة الثانية هو تحقيق أغراض سياسية ومكاسب مادية للشركة ، فمن الناحية السياسية أرادت الشركة أن تتغلب على معارضة انجلترا من ناحية العمال الأجانب وتبـديد شكوك تركيا من أهداف فرنسا وسعيد السياسية ، فقالت جريدة قناة السويس (L'Isthme de Suez) فى عام ١٨٦١ « ولا يخفى أن وضع المادة الثانية أريد به دفع الاتهامات عن سعيد باشا وتعزيز مركزه ، تلك الاتهامات التى يروجها البعض من أنه يرمى الى حركة استقلالية أو تعريض أملاك الدولة العثمانية لخطر الضياع »[1] .

وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة البريطانية فى معارضتها للمشروع ، وصرح بامستون فى مجلس العموم البريطانى فى عام ١٨٥٧ بأن المشروع سيوجد فاصلا مائيا بين مصر والدولة العثمانية . واذا كانت انجلترا قد كفت بعد صدور عقـد الامتياز الثانى عن معارضة المشروع على أساس مسألة العمال الأجانب ، فانها أثارت من ناحية أخرى مسألة تسخير الفلاحين فى حفر القنـاة . وبالاضافة الى ذلك

---

(١) العدد ١٥/١٢٠ يونيه ١٨٦١ ، ص١٩٦ — ٢٠٣ .

احتوى عقد الامتياز الثانى على كثير من التساهل والاسراف من جانب الحكومة المصرية فى المزايا التى منحتها للشركة فى مقابل حصة صغيرة لمصر من صافى الأرباح . وقد علـق سعيد هذا العقد على مصادقة السلطان العثمانى عليه . وبعد الحصول على هذا العقد أراد ديليسبس أن يسجل تدخل الحكومة لجمع العمال من أجل حفر القناة فى وثيقـة رسمية يستصدرها من سعيد تأمينا لصالح الشركة . واستجاب سعيد لرغبة ديليسبس وأصدر فى ٢٠ يوليو ١٨٥٦ لائحة عرفت باسم « لائحة استخدام العمال الوطنيين فى أشغال قناة السويس »[١] . وفى ديسمبر ١٨٥٨ تكـونت شركة القنـاة برأس مال قدره ٢٠٠ مليـون فرنك (٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا) موزعة على ٤٠٠٫٠٠٠ سهم قيمة السهم خمسمائة فرنك (٢٠ جنيها) . واكتتب سعيد بـ ١٧٧٫٦٤٢ سهما أى ٤٤٫٥٪ تقريبا من مجموع الأسهم . وفى ٢٥ أبريل عام ١٨٥٩ بدأ حفر قناة السويس دون أن يصدق السلطان على عقد الامتياز ، وازداد غضب انجلترا وسعت لدى الباب العالى لوقف العمل فأصدر أمره الى سعيد بايقاف العمل فى ١٩ مايو ١٨٥٩ .

واستغلت انجلترا الموقف الدولى فى أوروبا فى ذلك الوقت للقضاء على المشروع فقد قامت الحرب بين فرنسا والنمسا فى ٢٦ أبريل ١٨٥٩، ونتيجة لذلك اهتمت فرنسا بدرجة كبيرة بالمسائل الحربية ، بينما تخلت النمسا عن تأييدها للمشروع وسعت لدى الباب العالى لايقاف العمل فى القناة[٢] . ولقد أثرت معارضة الدول والباب العالى على موقف سعيد اذ شعر بخطر اندفاعه فى تأييد ديليسبس ، وتأزمت العلاقات بينهما . وفى ٩ يونيه ١٨٥٩ أرسل شريف باشا — ناظر الخارجية المصرية —

---

(١) الشناوى ، المرجع السابق ، ص٣٣ — ٣٤ .

(٢) Hallburg, The Suez Canal, P, 165.

بناء على تكليف من الوالى الى ديليسبس يطلب منه وقف العمل فورا فى مشروع القناة لأن السلطان لم يصدق بعد على عقـــد الامتياز . واستمرت انجلترا فى معارضتها الشديدة للمشروع لدرجة أنها أرسلت وحدات من أسطولها الى الاسكندرية فى يوليو ١٨٥٩ لعزل سعيد من منصبه وايقاف العمل فى القناة بالقوة . ولحسن حظ سعيد أن استدعى الأسطول مرة أخرى الى قاعدته فى مالطة بسبب بعض التطورات الحربية فى أوروبا فى ذلك الوقت . ولقد غادر ديليسبس مصر بعد ذلك الى فرنسا يلتمس مساعدة الامبراطور نابليون الثالث . وفى أكتوبر عام ١٨٥٩ أرسل الباب العالى الى مصر مندوب الوالى فى الآستانة يحمل خطابا الى الوالى يطلب منه فيه ضرورة ايقاف العمل فى مشروع القناة. وعلى الفور اجتمع شريف باشا بقناصل الدول الأوروبية فى مصر وطلب منهم أن يشيروا على رعايا دولهم الذين يعملون فى المشروع بالتخلى عن أعمالهم . وقد استجاب جميع الأجانب الذين يعملون فى المشروع لأوامر قناصلهم سوى المستخدمين والعمال الفرنسيين فقـــد رفضوا الاستجابة لأوامر ساباتييه (Sabatier) قنصل فرنسا العام فى مصر. ولقد حدثت بعض التطورات فى فرنسا عندما وصلت أنباء هذه الأزمة ، فاتصل ديليسبس بالامبراطورة أوجينى ، وطالبت الصحافة الفرنسية الحكومة بتأييد شركة قناة السويس وقابل وفد أعضاء مجلس ادارتها الامبراطور نابليون الثالث فى ٢٣ أكتوبر ١٨٥٩ . وقبل الامبراطور التدخل ، وقررت الحكومة الفرنسية فى ٢٦ أكتوبر ١٨٥٩ نقل ساباتييه من مصر لأنه لم يحتج على القرارات التى اتخذت فى اجتماع شريف مع قناصل الدول . وبسبب هذا الموقف حاول سعيد تحسين علاقته بفرنسا باتخاذ موقف سلبى نحو المشروع ، فحكومته لم تكره المصريين على العمل فى تنفيذ المشروع ، ولكنها لم تضع عراقيل أمام الشركة عندما استأنفت استخدامهم بل تركتها وشأنها تتعاقد مع من شاء منهم أن يعمل فى خدمتها .

وبذلك تدخلت الحكومة الفرنسية رسميا ، وطلب السفير الفرنسى من الصدر الأعظم الحصول على موافقة السلطان على مشروع القناة. ولكن الباب العالى لم تكن له ارادة حرة بالنسبة لهذا الموضوع ، بل انتهج خطة تدل على أنه ألعوبة فى أيدى فرنسا وبريطانيا . وعلى أية حال أصدر الصدر الأعظم غالى باشا مذكرة فى ٤ يناير ١٨٦٠ الى سفيرى الدولة العثمانية فى باريس ولندن مفادها أن القرار النهائى فى مسألة القناة يتوقف على ضمان حقوق الدولة ذات السيادة على مصر وسلامة الملاحة فى القناة ، وذلك بأن يكون وضعها شبيها بوضع البوغازين ، متفقا مع مصالح أوروبا عامة وتركيا خاصة . وعلى الرغم من مذكرة الباب العالى ومعارضة انجلترا للمشروع استطاع ديليسبس أن يجد نفوذا قويا على الوالى فاطمأن على مساعدة فرنسا وعاد الى تعضيد المشروع بكل قواه . فقام سعيد فى عام ١٨٦١ بزيارة برزخ السويس وتفقد العمل فى قناة السويس ، كما رأى ضرورة التوسع فيه ، فأمر بزيادة عدد العمال الى عشرين ألفا . ومن الأمور التى دفعت سعيدا الى التوسع فى تسخير المصريين فى حفر القناة حيازته لعدد ضخم من الأسهم بلغ ١٧٧٫٦٤٢ سهما ، فلم يسعه اذن أن يرى المشروع يصاب بالفشل بسبب عدم كفاية الأيدى العاملة المصرية لدى الشركة . ولقد حق لديليسبس أن يقول « ان وجود الوالى فى البرزخ كان أسعد حادث وقع لنا »[1] . وعندما توفى سعيد فى ١٨ يناير عام ١٨٦٣ كانت مياه البحر المتوسط قد وصلت الى بحيرة التمساح .

ولم يؤد موت سعيد الى عرقلة عمل الشركة فى تنفيذ المشروع فكان اسماعيل باشا لحسن حظ الشركة مؤيدا من حيث المبدأ للمشروع

---

(1) F. De Lesseps. Lettres, journal et documents, IV 110-112.

لا سياسية : أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حفر جزء من ترعة المياه العذبة يمتد من القاهرة الى وادى الطميلات — وكانت الشركة قد قامت بحفر الجزء الآخر الممتد من الوادى الى بحيرة التمساح • وحاول اسماعيل بهذين الاتفاقين تجنب المنازعات الخاصة بتملك الشركة للترعة وانتزاعها ملكية الأفراد من الأراضى التي يقتضيها انشاؤها • وقد تنازلت الشركة للحكومة عن حقوقها فى ملكية الأراضى الواقعة على طول هذه الترعة واتفقا معا على تنظيم دفع الالتزامات المالية الباقية[1]•

ولكن فى أوائل شهر ابريل ١٨٦٣ أرسل الباب العالى مذكرتين احداهما الى لندن وباريس والثانية الى والى مصر يوضح فيهما أنه رغم عدم رغبته فى القضاء على المشروع ، فانه لا يوافق عليه الا اذا ضمنت حيدته • وأصر الباب العالى على وجوب الغاء السخرة ذات النتائج الخطيرة على الزراعة المصرية والمناقضة لقوانين الامبراطورية العثمانية التى لا يقرها الوالى الجديد ، كما أصر الباب العالى على وجوب الغاء استعمار الأجانب للأراضى الواقعة على جانبى ترعة المياه العذبة فى السويس • وغضبت فرنسا من مذكرة الباب العالى فى أبريل ١٨٦٣ ، وفوجئت انجلترا باتفاق ٨ و ٢٠ مارس ووبخت قنصلها فى مصر كلكهون (Colquhoun) لعدم عرقلة هذا الاتفاق • وطلب اللورد رسل (Russell) — وزير خارجية بريطانيا— أن يوضح للوالى أنه لا يعدو أن يكون حاكما اداريا يباشر سلطته باسم سيده ، وأنه لا يتمتع بأى حق فى منح ديليسبس حقوقا تخص السلطان عبد العزيز • وحاولت الحكومة البريطانية منع زيارة السلطان عبد العزيز لمصر خوفا من أن تحاول الشركة الاتصال به والتأثير عليه ، ولذلك أرسل السير هنرى بلور سكرتيره (Stevens) الى مصر لمراقبة المشرفين على أمور الشركة فى مصر ، ومعرفة مبلغ اتصالهم بحاشية السلطان •

---

(1) Douin, op, cit, I, P, SS.

وفى نفس الوقت شكت الحكومة الفرنسية فى نوايا السلطان ، فأصدر المسيو دروان دى ليس (Droin de Lhuys) — وزير خارجية فرنسا — تعليماته الى المسيو تاستو (Tastu) قنصله فى مصر بمراقبة نشاط السلطان[1] . ومن ناحية أخرى ، رفض اسماعيل أن ينقض الاتفاقين ، قائلا لكل من خاطبه فى شأن القناة انها أصبحت أمرا واقعيا بالفعل[2] . وفى الواقع لم يكن اسماعيل يستطيع القضاء على الامتيازين رغم صدق تحذير السلطان — خوفا من اغضاب شركة القناة والحكومة الفرنسية . ولكن قرر اسماعيل ارسال نوبار باشا الى الآستانة لكى يرضى كلا من انجلترا وفرنسا والباب العالى دون أن يتنازل عن حقوق مصر . وفى الآستانة عمل نوبار على الاعتماد على انجلترا للقضاء على امتيازات شركة القناة ، وعلى فرنسا للتغلب على محاولة كل من انجلترا والباب العالى فرض السيادة العثمانية على مصر . وبعد المناقشات التى تمت مع نوبار باشا ، أصدر الباب العالى فى أوائل أغسطس ١٨٦٣ مذكرته التى نصت على موافقته على القناة من حيث هى ممر بحرى وتجارى ، بشرط أن يتفق الوالى مع الشركة على استرجاع الأراضى وترعة المياه العذبة ، وأن تلغى السخرة وتوجد الضمانات الكافية لأن تقتصر القناة على التجارة وحدها ، ثم يعطى اسماعيل مهلة قدرها ستة أشهر لكى يجرى مع الشركة اتفاقا معقولا ، على أن تصبح مذكرة أبريل نافذة المفعول اذا ما انتهت هذه المهلة دون عقد اتفاق بين الطرفين[3] . وسافر نوبار باشا بعد ذلك الى باريس لكى يبلغ مجلس ادارة الشركة بشروط الباب العالى ويواصل السعى لحل مسألة الأراضى ومسألة السخرة . وتلخصت مطالب الوالى فى الرسالة التى بعث بها نوبار الى الشركة فيما يلى[4] :

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص٢٣ .

(٢) Douin, Op. Cit., I; P. 52.

(٣) Marlowe, The making of the Suez Canal, P. 189

(٤) الرافعى ، عصر اسماعيل ، ج١ ، ص ٩٠ .

١ — انقاص عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم للشركة الى ٦٫٠٠٠ لأن تسخير العدد الحالى (٢٠ ألفا) يضر بالبلاد وبالزراعة.

٢ — زيادة أجورهم وجعلها فرنكين لكل عامل فى اليوم ، لكى يعوض الفلاح ما يخسره من ترك بلده وأرضه وما يبذله من الجهد للعمل فى حفر القناة .

٣ — الغاء امتياز ملكية الشركة للأراضى ، وفى مقابل ذلك تأخذ الحكومة المصرية على عهدتها اتمام الترعة العذبة ، وتعويض الشركة قيمة النفقات التى بذلتها فى القسم الذى أنشأته فيها .

وقد رفضت الشركة — ومن ورائها الحكومة الفرنسية — هذه الشروط . وطلب مجلس ادارة الشركة من نابليون الثالث التدخل ليحكم فى هذا النزاع ، ووافق اسماعيل على هذه الخطوة . وفى ٢١ أبريل ١٨٦٤ تمكن نوبار من عقد اتفاق مع ديليسبس وافق فيه على الغـاء السخرة واعادة الأراضى المتنازع عليها الى الحكومة المصرية . وفى ٦ يولية ١٨٦٤ أصدر نابليون الثالث حكمه الذى أقر الغاء السخرة مع تعويض الشركة بمبلغ ٣٨ مليون فرنك ، وتنازل الشركة على الجزء الذى حفرته من القناة البحرية وفى أن تعفى سفنها من الرسوم . كما وافق الامبراطور على اتفاق نوبار — ديليسبس بشأن الأراضى ، ولم يترك للشركة سوى الأراضى اللازمة لنجاح المشروع ، وقد قدرت بثـلاثة وعشرين ألف هكتار (الهكتار عشرة آلاف متر أى أكثر من فدانين) ، منها ١٠٫٣٦٤ هكتارا على جانب القناة البحرية وملحقاتها و٩٫٦٠٠ هكتار للترعة العذبة وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة . أما الأراضى الأخرى التى اتضح عدم لزومها للمشروع (ومساحتها ٦٠٫٠٠٠ هكتار) فقد تقررت اعادتها للحكومة المصرية . وقد بلغ مجموع

التعويضات التى ألزمت بها الحكومة المصرية للشركة ٨٤ مليونا من الفرنكات (٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه) وتدفع على مدى خمسة عشر عاما . ولم تستطع الحكومة البريطانية معارضة الحكم الذى أصدره الامبراطور نابليون الثالث ، وهكذا قوى مركز الشركة وسارت فى تنفيذ مشروعها. وبعد ضغط متكرر من جانب الحكومة الفرنسية أصدر السلطان العثمانى فى ١٩ مارس ١٨٦٦ فرمانا يوافق فيه على الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس . وبعد ثلاث سنوات انتهى العمل فى حفر القناة وافتتحت للملاحة فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ . وأقام اسماعيل حفلا فخما بهذه المناسبة شهده أعظم شخصيات أوروبا فى ذلك الوقت مثل الامبراطورة أوجينى زوجة نابليون الثالث ، والامبراطور فرانسوا جوزيف امبراطور النمسا والمجر وغيرهما من الشخصيات البارزة فى أوروبا ، وحضر الاحتفال أيضا السفير البريطانى فى الآستانة السير هنرى اليوت وعقيلته . ولقد بلغت نفقات هذا الحفل حوالى ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وهكذا ظهر اسماعيل بمظهر الملك العظيم ولكن على حساب مصر والديون التى أرهقت ماليتها وسلمتها فى النهاية لانجلترا .

الفصل السادس

نمو الوعى القومى وقيام الثورة العرابية

١ – عوامل نمو الوعى القومى فى مصر .

٢ – الثورة العرابية .

١ ـــ عوامل نمو الوعى القومى فى مصر

التغلغل الاستعمارى الغربى فى مصر :

شجعت سياسة محمد على الأجانب على المجىء الى مصر لأنه كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته فى الأسواق الأوروبية • فعندما غزا بونابرت مصر فى عام ١٧٩٨ ، كان فى مصر أقل من مائة أوروبى أغلبهم تجار فى مراكز مثل الاسكندرية ودمياط • وكانت التجارة الأوروبية مع مصر فى السنوات التى سبقت الغزو الفرنسى تحتضر ، وبدأت الشركات الغربية تغلق متاجرها وتنقل تجارتها الى أماكن أخرى• ولكن تغير الوضع فى القرن التاسع عشر نتيجة لازدياد انتاج القطن المصرى واتساع كمية التجارة مع أوروبا • ففى عام ١٨٣٣ بلغ عدد الأجانب فى مصر نحو خمسة آلاف وفى عام ١٨٣٧ ضمت الاسكندرية أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وانجلترا والنمسا وبريطانيا •

وعندما تولى عباس حلمى الأول الحكم ، فقد الأجانب التشجيع الذى كانوا يلقونه فى عهد محمد على • وعمد عباس ـــ بسبب معاداته للغرب ـــ الى وقف التغلغل الأجنبى فى مصر بعدما تزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعى فى أوروبا واتجاه الدول الى البحث عن مواطن جديدة للمواد الخام أو أسواق لتصريف منتجاتها • ولما كان عباس يخشى بصفة خاصة توطد النفوذ الفرنسى فى مصر ، فقـد طرد عددا من الفرنسيين المشتغلين فى المصانع والمعامل ، بلغ عددهم نحو ستمائة •

ولكن بمجرد ذيوع نبأ وفاة عباس، جاء الى مصر من كل بقاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب، على حد قول المسيو ساباتييه ، قنصل فرنسا العام فى مصر فى ذلك الوقت • وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة • وفى الفترة التى بين عامى ١٨٥٧ ، ١٨٦١ دخل مصر حوالى ٣٠٫٠٠٠ أجنبى كل عام[1] • وأدى انشاء قناة السويس ورواج القطن المصرى الى ازدياد عدد النازحين الى مصر حتى بلغوا ٨٠٫٠٠٠ فى عام ١٨٦٥ ، واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ فانخفض عددهم الى ٥٠٫٠٠٠[2] •

وكان محمد سعيد مسئولا عن ذلك أيضـا بسبب حبه للأجانب وتساهله معهم وحرصه على ارضائهم • ومن ناحية أخرى أصبحت خزانة والى مصر هدفا مغريا للاجانب ، وتنافس قناصلهم فى التقدم بأغرب المشروعات غير المعقولة فى نظير الحصول على عمولة أو نسبة من الغنيمة• « وهكذا أصبحت مصر » ، كمـا يقول لاندز (Landes) فى كتـابه Bankers and Pashas « ميـدانا للنهب • فلم يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح عذرا للاغارة على خزانة الوالى • فاذا سرق شخص بسبب اهماله هو فان الحكومة هى المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن ، ثم يطالب بالتعويض • واذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله فى جنوحه فان الحكومة هى المخطئة لأنها تركت رمالا على الشاطىء فى تلك الجهة ثم يطالب بالتعويض • وفى احدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين (واسمه كاستيلانى) بمساعدة حكومته فى انتزاع مبلغ ٧٠٠٫٠٠٠ فرنك على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقا

---

(١) دافيد لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس ، ص٨٠.
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٠ •

من شرانق الحرير قد تلفت بسبب تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس الى القاهرة »[1] . وكان فشل محمد سعيد فى مقاومة أصحاب الادعاءات فى التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية ، من أهم العوامل التى أدت الى استفحال الأزمة المالية . وعندما عجزت الحكومة المصرية عن دفع مرتبات موظفيها المدنيين والعسكريين ، اضطر سعيد الى عقد أول قرض له فى باريس فى ١٧ يوليو ١٨٦٠ وقيمته ٢٨ مليون فرنك . ثم عقد القرض الثانى مع بيت فرولنج — جوشن (Fruhling-Goschen) الانجليزى — الألمانى بلندن فى ١٨ مارس ١٨٦٢ وقيمته ٣٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، وقبل وفاة سعيد بأسبوعين بلغت ديونه السائرة والثابتة حوالى ٧٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى[2] .

وفى عهد الخديو اسماعيل ازداد تغلغل النفوذ الأجنبى فى مصر ، وأخذ الكثيرون ممن وفدوا الى مصر فى استثمار أموالهم استنادا الى الامتيازات الأجنبية التى كانت تعفيهم من دفع الضرائب وتمنحهم الحق فى أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة ، واستنادا الى الوصاية الدولية التى بدأت بمعاهدة ١٨٤٠ . ولقد ظهرت فى عهد اسماعيل تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب ، اذ أنهم جاءوا برءوس أموال استثمروها فى انشاء المتاجر والبنوك والبيوتات المالية والشركات وما الى ذلك . وبالاضافة الى ذلك استحكمت الأزمة المالية فى عهد اسماعيل فأدى هذا الى تدخل الدول الأجنبية فى شئون مصر المالية والسياسية . فاستمر اسماعيل فى سياسة عقد القروض حتى بلغت ديونها فى عهده ١٢٦٫٣٥٤٫٣٦٠ جنيها انجليزيا . وفى عام ١٨٧٦ أفلست مصر وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية ، وكان اسراف اسماعيل من أفظع النكبات التى أصيبت بها مصر ، وصور أحد الأجانب هذا الاسراف

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٢) محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، ص٥٥ — ٥٦ .

خير تصوير حين قال :

« كان اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا ليرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسد نهم الطامعين الملتفين حوله • فكم من فرنسيين وايطاليين وانجليز كانوا تعساء فى بلادهم ، ثم نالوا[1] بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد اليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح اذ يرون فى القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا الا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو)، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث احدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون فى القاهرة ويأوون الى احدى قاعات الانتظار فى سراى عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » •

وابتدع اسماعيل الوسائل المختلفة للحصول على القروض من الأجانب والأهالى ، وساعده فى ذلك أخوه فى الرضاعة ووزير ماليته اسماعيل باشا صديق (المعروف بالمفتش) • فعندما توقفت البيوت المالية عن الاقراض بسبب الحرب الفرنسية البروسية فى عام ١٨٧٠ ، ابتدع له اسماعيل المفتش طريقة تعد بمثابة ضريبة تفرض على أطيان الأهالى وصدر بها القانون المعروف بلائحة المقابلة فى ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ • وكان هذا القانون يقضى بأنه اذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدما أعفت الحكومة أطيانهم

---

(١) انظر ، الرافعى ، عصر اسماعيل ، ج٢ ، ص٤٨ •

على الدوام من نصف المربوط عليها . وقد بلغت الديون حدا غير معقول أدى فى النهاية الى التدخل الأجنبى وفقدان مصر لاستقلالها المالى . وأخذ هذا التدخل شكلا خطيرا فى عام ١٨٧٥ ، عندما اشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس ، وبذلك خطت انجلترا أول خطوة نحو احتلال مصر . وفى العام التالى أصبح استقلال الخديو الذاتى مقيدا بسبب ازدياد سيطرة أصحاب الديون العالميين . ولما رأى اسماعيل أن حالة الخزانة قد ساءت بدرجة كبيرة ، طلب من انجلترا أيضا ايفاد موظف مالى لدراسة حالة الحكومة المالية ، ولبت الحكومة البريطانية نداء اسماعيل ، وأرسلت اليه بعثة مكونة من أربعة من موظفيها برياسة ستيفن كيف (Stephen Cave) . وقد بين «كيف» فى تقريره الذى وضعه أن أسباب سوء الحالة المالية هى فداحة الشروط التى عقدت بها القروض المتوالية ، والى الاسراف فى مسائل غير ذات أهمية . وخافت فرنسا من أن تستأثر انجلترا بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولذلك أرسلت هى أيضا أحد موظفيها ، وهو المسيو فلليه (Villet) ليعاون اسماعيل فى تنظيم ماليته . وعندما شعر اسماعيل بارتباط المالية المصرية ، أراد استرضاء الدائنين ، فاستجاب لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصدر مرسوما فى ٢ مايو ١٨٧٦ بانشاء صندوق الدين (Caisse de la Dette Publique) وأن يكون من أربعة أعضاء ، عضو انجليزى وعضو فرنسى وعضو نمسوى وعضو ايطالى . وكانت مهمة هذا الصندوق هى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية . ولم تر انجلترا فى هذا الصندوق الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فرفضت أن تعين مندوبا عنها فى صندوق الدين .

كانت انجلترا تعمل على وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى ادارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية . ونتيجة لضغط الدائنين الأجانب ، أصدر الخديو مرسوما فى ١٨ نوفمبر بفرض الرقابة الأجنبية

المصرية ، وأن يشرف عليها مراقبان أحدهما انجليزى (لمراقبة الايرادات العامة للحكومة ويسمى مفتش الايرادات) ، والثانى فرنسى (لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومى) . وبصدور هذا المرسوم الخديوى تبدأ فترة جديدة فى تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائى أو الرقابة الثنائية .(Dual Control) . وفى يناير ١٨٧٨ ، طلبت الحكومتان الفرنسية .والانجليزية تشكيل لجنة عليـا للتحقيق[1] . وقامت لجنة التحقيق العليا بفحص كل نواحى الادارة المالية ، وقدمت تقريرا مبدئيا الى اسماعيل شرحت فيه الحالة المالية وبينت عيوبها ، وذكرت ما تراه لاصلاحها واقترحت ما يلى[2] :

١ ـ أن يسلم اسماعيل أراضيه وأراضى عائلته للدولة لسد عجز ميزانية الحكومة .

٢ ـ أن يتنازل الخديو عن الحكم المطلق .

٣ ـ أن يقبل مرتبا سنويا .

٤ ـ وأخيرا أن يقوم باجراء اصلاحات ثانوية فى الادارة المصرية.

وفى ٢٣ أغسطس قبل اسماعيل محوى التقرير دون ابداء أى تحفظ ، وبعد خمسة أيام كلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ، وأقر اسماعيل فى خطابه الى نوبار مبدأ المسئولية الوزارية ، بحيث يحكم عن طريق مجلس وزرائه وبالاشتراك معه . وأشرك نوبار فى الوزارة وزيرين أوروبيين هما ريفرز ولسن (Wilson) ، رئيس لجنة التحقيق الانجليزى وزيرا للمالية، والمسيو دى بلنير (De Blignières) ، العضو

---

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص٥٨ .

(٢) أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص٢٧٩ .

الفرنسى بصندوق الدين وبلجنة التحقيق ، وزيرا للأشغال • ولقد كان لسياسة هذه الحكومة أثر كبير فى تطور الحركة القومية لأنها كانت وزارة أجنبية • وقد أقصت تلك الوزارة الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت بعضهم بحجة الاقتصاد ، وعينت بعض الأجانب فى الوظائف المهمة بمرتبات كبيرة • وكان من سوء حظ هذه الوزارة ، أنها استهلت حكمها بعقـد قرض جديد بشروط مجحفة لم تخصص أرصدته لأى غرض جاد فى حين كان ولسون يملأ وزارة المالية بالموظفين الانجليز ، وأغلقت المدارس ، وقررت تسريح عدد كبير من الجنود ، واحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش الى الاستيداع •

وهكذا فشلت وزارة نوبار الأوروبية فى تنفيذ برنامجها الاصلاحى وأثارت سخطا واسع النطاق • وفى ١٨ فبراير ١٨٧٩ تجمع نحو ٦٠٠ ضابط وساروا الى نظارة (وزارة) المالية • وفى طريقهـم الى وزارة المالية شاهدوا نوبار فى عربته فأهانوه ، وهاجموا ولسن عندما تصدى للدفاع عن نوبار ، وقاموا بحبس الاثنين فى احدى حجرات الوزارة• وتدخل اسماعيل فى هذه المسألة بناء على طلب القنصل البريطانى العام فى مصر ، وفى اليوم التالى قدم نوبار استقالة وزارته • ولقد اعتقد البعض أن الخديو اسماعيل هو الذى دبر هذه الحادثة ، ولكن اللورد كرومر وسير ادوارد مالت (Malet) قنصل بريطانيا العام فى مصر : والقنصل الفرنسى يؤكدون أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أى تدبير أو تآمر • فالذين يحملون الخديو اسماعيل مسئولية ما حدث لا يقيمون وزنا للرأى العام المصرى الذى نما بشكل بارز فى تلك الفترة وأصبح عاملا جديدا مستقلا عن الخديو •

وفى ٢٢ مارس عام ١٨٧٩ كلف الأمير محمد توفيق بتشكيل الوزارة الجديدة ، (وهى الوزارة الأوروبية الثانية) ، وذلك بعد المباحثات التى جرت بين لندن وباريس وتم الاتفاق فيها على عدم اشتراك الخديو فى

اجتماعات مجـلس النظار (الوزراء) ، وتعيين محمـد توفيق رئيسا للمجلس ، واعطاء الوزيرين الأوروبيين (الانجليزى والفرنسى) فى الوزارة حق الاعتراض Veto على اقتراحات مجلس الوزراء . ولم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والخديو عندما أعلنت الوزارة أن البلاد فى حالة افلاس ، فاستقالت الوزارة فى ٧ أبريل ، وشكلت فى اليوم التالى « الوزارة الوطنية » برياسة محمد شريف باشا . وكان تأليف الوزارة الوطنية ، وابعاد الوزيرين الأوروبيين منها معناه انهاء التدخل والنفوذ الأجنبى الذى فرضته الوصاية الدولية على مصر . وفى ٤ مايو عام ١٨٧٩ أخبر الخديو اسماعيل انجلترا وفرنسا ، أن الرأى العام المصرى لن يسمح بدخول الأجانب فى الوزارة .

وفى ١٧ مايو قدم محمد شريف باشـا لمجلس شورى النواب (المجلس النيـابى فى مصر) لائحته الاساسية (الدستور) ، ولائحة الانتخاب الجديدتين . وقد خولت اللائحة الأساسية المجلس سلطة البرلمانات الحديثة الممثلة فى حق اقرار القوانين واقرار الميزانية ، ومسئولية الوزارة أمامه . ولقد لقى هذا المشروع تأييدا كبيرا ، ولكن تصفيق الأعضاء لم يفعل شيئا لتقوية مركز الخديو اسماعيل خارجيا، اذ صممت الحكومتان البريطانية والفرنسية على مطالبة الباب العالى بعزله ، وفى ٢٦ يونيو ـ أى قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية ـ أرسل الصدر الأعظم الى اسماعيل البرقية التالية : « ان الصعوبات الداخلية والخارجية التى وقعت أخيرا فى مصر بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدى استمراره الى ايجاد المشاكل والمخاطر لمصـر والسلطنة العثمانية ، ولما كان الباب العالى يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به الفرمان الذى خولكم حكـم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان ارادته بناء على قرار مجلس الوزراء باسناد منصب الخديوية المصرية الى صاحب السمو الأمير توفيق باشا » .

النهضة الثقافية والفكرية :

أخذ الوعى القومى ينمو فى مصر نتيجة لانتشار الثقافة والاتصال بالحضارة والفكـــر الأوروبيين وحيـــوية الشعب المصرى واستعداده لمسايرة حركة التقدم والرقى . ومن أوضح الشواهد على ذلك ما كتبه عبد العزيز جاويش فى مقال له نشره فى صحيفة القلم عام ١٩١٠ وعنوانه « الحركة الوطنية فى مصر » حيث يقول : « ان الشـــعور بالوطنية اصطلاح افرنجى انتقلت بذوره الى الشرق من مطاوى العلوم العصرية واصول المدنية الحديثة التى اهتدى اليها أهل الغرب »[1] . ولقد كانت البعثات العلمية التى ذهبت الى اوروبا فى منتصف القرن التاسع عشر هى الوسيلة الوحيدة التى نقلت الى مصر تقدم أوروبا وخبرة علمائها. وتأثر أحد المصريين بالاتصال بأوروبا ، وظهر ذلك فى اتجاهاته الفكرية فيما بعد ، فبدأ يقارن بين ما عندنا وما عند الغرب ويبحث عن اسباب التخـــلف والتأخر . كان هذا الشخص هو الشيخ رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ — ١٨٧٣) الذى أضفى عليه مؤرخوه لقب : « زعيم النهضة الثقافية فى مصر فى القرن التاسع عشر » . نشأ الطهطاوى فى الأزهر وتعلم العلوم الدينية كما تعلمها غيره ، ثم صحب البعثة العلمية الأولى الى باريس فى عام ١٨٢٦ اماما لطلبة البعثة ، يؤمهم فى الصلاة ويعظهم ويرشدهم . ولكن بهرته الحضارة الأوروبية ، فعكف على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه ، ثم اتجهت ميوله بعد ذلك الى دراسة التاريخ والجغرافيـــا ، والفلسفة والآداب الفرنسية ، وقرأ مؤلفـــات فولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو وراسين[2] .

---

(١) صحيفة القلم ، العدد الأول ٧ مارس ١٩١٠ ، واردة فى محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، ج١ ، ص٥٢ .

(٢) رفاعة الطهطاوى ، تلخيص الابريز ، ص ١٦٠ .

ولقد استفادت منه مصر بعد عودته من فرنسا فى مجالات التعليم والترجمة ، وألف كثيراً من الكتب كان يخصص فيها الفصول الطوال للتحدث عن الوطن والوطنية . ومما أثار فى نفسه هذه العاطفة أنه شاهد بعينيه الثورة التى قام بها الشعب الفرنسى فى عام ١٨٣٠ ، وكيف ضحى الفرنسيون بأرواحهم فى سبيل وطنهم . وفى الواقع ، كان رفاعة الطهطاوى هو أول من كتب — نثرا وشعرا — فى معنى الوطن والوطنية وحب الوطن فى العصر الحديث ، ويعتبر كتاب رفاعة الطهطاوى « مقدمة وطنية مصرية » هو أول كتاب من نوعه فى مصر فى الوطنية المصرية . ويحدد الطهطاوى فى هذا الكتاب معنى الوطنية ، ويدعو الى تمجيد الوطن المصرى فيقول : « حب الوطن من الايمان . ومن طبع الأحرار احراز الحنين الى الأوطان . ومولد الانسان على الدوام محبوب ومنشؤه مألوف له ومرغوب ، ولأرضك حرمة وطنها ، كما لوالدتك حق لبنها ، والكريم لا يجفو أرضا بها قوابله ، ولا ينسى دارا بها قبائله ... »[1] . ويناشد المربين فى كتابه « المرشد الأمين للبنات والبنين » أن يغرسوا الوطنية فى نفوس طلابهم لأن « الوطن هو عش الانسان الذى فيه درج ومنه خرج ومجمع أسرته ومقطع سرته وهو البلد الذى نشأته تربته وغذاه هواؤه ورباه نسيمه وحلت عنه التمائم فيه ... »[2] . وللطهطاوى أيضا شعر وطنى زاخر بالحس المصرى ، فيتغنى فى قصيدته « المجد الأثيل » بمجد مصر وقوتها حين يقول :

أبناء مصر نحن موطننا أصيل

حسب عريق زانه مجد أثيل

---

(١) رفاعة الطهطاوى ، مقدمة وطنية مصرية ، ص٣ .

(٢) رفاعة الطهطاوى ، المرشد الأمين للبنات والبنين ، ص٩١ .

وفخارنا فى الكون جل عن المثيل

لرحابنا تطوى المهامه[1] بالطلاح[2]

ولقد طرح رفاعه الطهطاوى فى كتابه « تخليص الابريز الى تلخيص باريز » بعض النظريات السياسية المهمة ، ومهد الطريق للتخلص من الولاء لسلطان الدولة العثمانية الذى كان فى موضع العصمة عند المصريين وسائر أبناء العالم الاسلامى • ورأى الطهطاوى أن الولاء لسلطان الدولة العثمانية ليس قدرا على المصريين ، فلقد استطاع غيرهم من الأمم التخلص من ظلم حكامهم ، ويقول فى هذا الشأن : « وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة ١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل ، ثم صنعوا جمهورية ، وأخرجوا العـائلة السلطانية المسماة البربون من باريس وأشهروهم مثل الأعداء ، ولاتزال الفتنة باقيـة الأثر » • وهكذا أوحى رفاعة الطهطاوى الى المصريين والى محمد على نفسه بالتخلص من السيادة العثمانية ، ويعتبر هذا الاتجاه فى الواقع بمثابة رد على الرأى العام التقليدى وقياداته من المثقفين المحافظين الذين كانوا يومئذ يجدون غضاضة فى الثورة على«الخليفة العثمانى»[3]، واستكمل الطهطاوى كل النظريات السياسية والاجتماعية التى ناقشها فى « تخليص الابريز » فى كتاب آخر أصـدره فى عام ١٨٦٩ بعنوان « مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية » • ويعتبر هذا

---

(١) المهمة : المفازة والبرية القفر •

(٢) الطلاح : الابل الهزيلة ، والمعنى أن رحابنـا مقصودة من أقصى الجهات يقدم اليها الانسان فتهزل مطاياه بطول المسافة •

(٣) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جـ٢ ، ص١٣٢ — ١٣٣ •

الكتاب هو أول كتاب ظهر فى مصر فى الفكـر السياسى والاقتصادى المصرى نظريا وتطبيقيا ، فهو كتاب فى الاقتصاد والسياسة ويشتمل كذلك على فصول تاريخية دعت الضرورة الى ادماجها لتوضيح الفلسفة الاجتماعية التى كان رفاعة الطهطاوى يعتنقها ، ويدعو اليها . ويرى بعض الكتاب أنه « اذا كان تخليص الابريز فى أساسه كتابا عن الحضارة الفرنسية بقلم مفكر كان يعتقد أن بعث مصر لا طريق اليه الا الأخذ بأهم مقومات الحضارة الأوروبية فى زمنه ، فان « مناهج الألباب » فى أساسه محاولة مصرية لبناء المجتمع المصرى على أسس الديموقراطية البورجوازية التى كان رفاعة الطهطاوى يؤمن بها مع جنوح شديد الى اليسار الليبرالى أو الى اليمين البروليتارى أى الى الراديكالية »[1].

والأفكار التى بشر بها الطهطاوى فى هذا الكتاب تنحصر فى تثبيت فكرة القومية المصرية . وفكـرة الدولة العلمانية (الزمنية) ، وتثبيت مقومات المجتمع البورجوازى سياسيا واقتصاديا . ومن الأفكار التقدمية التى رددها الطهطاوى مطالبته بتقويض الأركان الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى وبتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال بفرض حد أدنى للأجور باعتبار أن العمل هو الأساس الأول للقيمة فى الانتاج ثم يليه رأس المال . وندد الطهطاوى باستغلال الملاك للفلاحين ، ودافع فى « مناهج الألباب » عن أصحاب الجلاليب الزرقاء ، فكتب يقول : « فحديث الزرع للزراع لا يدل على شىء من جواز استحواز المالك على المحصولات وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند فى غبن الأجير الى أن المالك دفع رأس ماله فى مصرف الزراعة والتزم الانفاق عليها ، فهو الأحق بالاستحواذ على المحصولات

---

(١) المرجع السابق ، ص١٤٨ .

الجسيمة وأنه الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الأصل فى التربيح ، وأن عملية الفلاح انما هى فرعية أنتجها وحسنها رأس المال • فان هذه التعديلات محض مغالطة •• فمواكسة المالك له فى تقليل أجرته محض اجحاف به ووصف استملاك الأراضى والمصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضى كونه يستوعب جل المحصولات ويجحف بالأجير نظرا الى ازدحام أهل الفلاحة وتنقيصهم للأجر وسومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية وهذا لا يثمر محبة الأجير للمالك (من يزرع الشوك لا يحصد به عنبا) ، فان هذا فيه ايذاء بعضهم لبعض وهو ممنوع شرعا »[1] •

ومن زعماء النهضة الفكرية الأدبية الذين دعوا الى الفكرة القومية المصرية على (باشا) مبارك (١٨٢٤ — ١٨٩٣) ، الذى عمل على مصانعة الوالى عباس حلمى الأول لينقذ البقية الباقية من المدارس التى يتهددها عباس بالاغلاق ، كما استثمر غرور الخديو اسماعيل وطموحه فى اصلاح التعليم والتوسع فيه وتهيئة وسائل الثقافة لمن ينشدها من الناس • وعاش على مبارك فى فترة شهدت فيها مصر أحداثا سياسية مهمة ، فبعد أن أتم تعليمه فى مدرسة المهندسخانة بتفوق بالغ ، اختاره سليمان باشا الفرنساوى فى عام ١٨٤٤ فيمن اختارهم لدراسة الفنون الحربية فى مدرسة خاصة أنشأها محمد على بفرنسا وعرفت باسم « المدرسة المصرية الحربية بباريس » • وعاد على مبارك من البعثة عام ١٨٥٠ فلم يلحق بحكم محمد على ولا بحكم ابراهيم القصير ، ولحق حكم عباس وسعيد ، واسماعيل ، وتوفيق • وشغل مناصب مهمة ، فكان وزيرا للمعارف والأشغال وأنشأ دار العلوم ودار الكتب • وكان على

---

(١) رفاعة الطهطاوى ، مناهج الألباب ، ص٩٥ — ٩٦ •

مبارك يؤمن بالتعليم وبأثره فى نهضة الشعوب وارتقاء الأمم ، وكان يحث عليه ويعمل على نشره ، ويرى أن تحرر المصريين لا يتم بدونه ، والتحرر كما كان يراه المصريون حينذاك « هو التحرر من الطغيان التركى وسيطرة الأتراك على أجهزة الحكم ومراكز السلطة فى الدولة ، فاذا كان للأتراك من عصبية الحاكم ما يسندهم ويقومهم ، فلن يشاركهم المصريون فى التقدم واحتلال مناصب الحكم ما لم يشعر الحاكم بحاجته اليهم »[1] . وكان على مبارك مصريا لم ينس مصريته فكتب يقول ان المصريين « أقرب الناس الى الاصلاح وأسرعهم تقدما فى سبيل العلاج اذا وجدوا حاملا على ذلك » . فحبه لمصر هو الذى دفعه الى نشر التعليم وحمله على الكتابة والتأليف .

ففيما بين ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ أصدر على مبارك الأجزاء العشرين من كتاب «الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة» وهو من أروع آثاره . والخطط مجموعة من المعلومات والحقائق عن مصر ، تاريخها القديم والحديث وجغرافيتها ومدنها وقراها وترعها وبحيراتها وشواطئها وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم . وكان كتاب «الخطط» ولايزال وسيظل مرجعا لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة أولئك الذين عاشوا وبنوا تاريخها ونهضتها فى القرن التاسع عشر . ويعد كتاب «الخطط» تكملة وتجديدا لخطط المقريزى ، ولكتاب تخطيط مصر الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية . ومن أهم مؤلفات على مبارك أيضا قصة « علم الدين » ، التى تعتبر القصة الأولى فى تاريخ الأدب المصرى الحديث . «وعلم الدين » قصة خيالية فى أربعة أجزاء يدور الحديث فيها بين عالم مصرى من الأزهر وعالم أوروبى

---

(١) حسين فوزى النجار ، على مبارك ، ص١٢٦ .

من انجلترا ، ويبدأ الحديث في مصر فيقف العـالم الانجليزي موقف التلميذ يسأل الشيخ المصري عن حقيقة حياة كل ما يراه من مظاهر الحياة المصرية وتاريخها ، ثم يرحل الرجلان الى أوروبا فينقلب الموقف ويتخذ الشيخ المصري موقف التلميذ يسأل رفيقه الانجليزي عن كل غريب يراه • وبذلك ينطوي هيكل القصة الفني على بحث في الوطنية ، اذ يظهر اعتزاز المؤلف بمصر من أول القصة الى آخرها • وينسب اليها جميع العلوم النافعة والفنون والعادات والقوانين والمدنيات ، ويقول ان مصر هي سبب كل تقدم وحضارة في العالم • وهكذا انطلق علي مبارك من هذه القصة الى الوطنية المصرية والى وصف الوطن وصفا يكاد يكون الأول من نوعه •

ولقد قام علي مبارك بتأسيس بعض المنشآت العلمية الهامة مثل مدرج المحاضرات في دار الكتب بسراي الجماميز ، وعهد الى بعض أساتذة المدارس بالقاء المحاضرات فيه لتثقيف أذهان الطلبة • وكان ممن اشترك في القاء المحاضرات فيه عالم مصري له علاقة بتطور الفكرة القومية في مصر وهو الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٨٩)[1] • وقد تولى المرصفي تدريس اللغة والآداب في دار العلوم وتعلم اللغة الفرنسية • وللمرصفي كتاب أسماه رسالة « الكلم الثمان » نشره في عام ١٨٨١ ، وهو دراسة في بعض الألفاظ التي ظهرت على بساط البحث لأول مرة في تاريخ مصر — منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر — مثل الوطن والحرية والأمة والعدالة والظلم والسياسة والحكومة والتربية • وقد اهتم المرصفي بالحركة القومية ، وظهر ذلك خلال تعريفه للفظة أمة • ثم

---

(١) Hourani, Arabic thought, p. 194; J.M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 21-22.

يتحدث أيضا فى كتابه عن الوطنية ، ويدعو الى خدمة الأمة ٠ والوطن عند المرصفى ـ هو « تلك القطعة من الأرض التى تعمـرها الأمة » والحكومة هى « قوة تحصل من اجتماع طائفة من الأمة لامضاء مقتضيات الطبيعة على وجه يقرب من رخاء الكافة » ٠ ويتضح من هذه الأمثلة أن رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وحسين المرصفى هم أول من اهتموا فى القرن الماضى بتحديد كلمة الوطنية وتعريفها ٠ ولقد أسهم هؤلاء الرواد بجهد ملحوظ فى نمو الوعى القومى فى مصر حتى ظهرت بعد ذلك مدرسة الاصلاح الدينى والسياسى والاجتماعى التى تمخضت عن جهود جمال الدين الأفغانى وجهود تلاميذه التى سنشير اليها بعد قليل ٠

نشأة الصحافة المصرية :

واذا كنا قد أشرنا الى رفاعة رافع الطهطاوى على أنه فى طليعة رواد النهضة الحديثة فى مصر ، فاننا لا نغفل الدور الخطير الذى لعبه أيضا فى حياة الصحافة المصرية ٠ فالصحيفة الأولى التى عرفتها مصر ، وهى « الكوربيه ديجبيت »(Courier d'Egypte) ـ أى بريد مصر ـ صدرت لأول مرة فى ٢٩ أغسطس ١٧٩٨ بأمر بونابرت ، واختفت بجلاء الحملة ٠ وكانت تصدر باللغـة الفرنسية ٠ والصحيفة الثانية كانت « لاديكاد ايجيبسيان » (Le Décade Egyptienne) وهى بالفرنسية أيضا ، وقد صدرت بأمر بونابرت فى أول أكتوبر ١٧٩٨ لنشر بحوث المجمع العلمى المصرى ٠ وبعد أن استقر الأمر لمحمد على فى حكم مصر أصدر الجـريدة الرسمية « الوقائع المصرية » عام ١٨٢٨ لكى يطلع الشعب المصرى على أعمـال الحكومة ويقف على اصلاحاته ٠ وكانت الوقائع تكتب أصلا باللغة التركية ـ لغة مصر الرسمية فى ذلك الوقت ـ ثم تترجم بعربية ركيكة ٠ ودخلت «الوقائع» مرحلة جديدة من حياتها عندما عهد فى ١١ يناير عام ١٨٤٢ الى رفاعة رافع الطهطاوى برياسة

تحـريرها . ووجد الطهطاوى أن المواد التركية كانت تشغل النصف الأيمن من صفحات الجريدة ، وأن المواد العربية تشغل النصف الأيسر منها ، فعكس الوضع بعد توليه رئاسة التحرير . كذلك خطا الطهطاوى خطوة مهمة بأن جعل المادة الأصلية تكتب أولا باللغة العربية ثم تترجم الى اللغة التركية . ثم أضاف خطوة ثالثة بأن جعل أخبار مصر تتقدم كل الأخبار ثم تأتى بعد ذلك الأخبار الواردة من الخارج ، ومنها أخبار الدولة العثمانية . ونجح الطهطاوى فى أن يثبت هذا النظام مدة عام ، ولكن الطبقـة الحاكمة التركية أرغمته على التراجع عما أجرى من اصلاحات . واستمرت « الوقائع المصرية » وهى الصحيفة الحكومية فى الظهور فى عهدى عباس وسعيد ، وكانت تعبر عن حياة الدولة من ناحية وعن سياسة الحكام واتجاهاتهم من ناحية ثانية .

ولكن مصر شهدت فى عصر اسماعيل مولد الصحافة الوطنية ، فظهرت الصحف العلمية والأدبيـة ثم السياسية . أما العوامل التى ساعدت على نمو الصحافة المصرية فى عهـد اسماعيل فتتلخص فيما يلى[1] :

(١) بدأ الكيان الشعبى لمصر يتكون فى ذلك الوقت .

(٢) رغبة اسماعيل فى الاعتماد على الصحافة الوطنية فى الدفاع عنه ضد الباب العالى من ناحية وضد الأجانب المقيمين فى مصر من ناحية أخرى وضد حكوماتهم .

(٣) قيام الحرب بين الروس والعثمانيين (١٨٧٦ ــ ١٨٧٨) وعدم

---

(١) انظر ، سامى عزيز ، الصحافة المصـرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ، ص٢٤ ــ ٢٣ .

رغبة اسماعيل فى الاشتراك فيها دفعه الى ترك الصحافة الوطنية تتحدث عن الحرب بحرية وطلاقة لم تكن موجودة من قبل . ولم تلبث الكتابة عن الحرب أن تطورت من موضوع الحرب الى معالجة المسائل السياسية المعاصرة .

(٤) أدى ظهور الحركة الفكرية فى مصر الى ظهور ما يعرف « بالرأى العام المصرى » الذى أخذ يناقش استبداد اسماعيل والديون التى اقترضها والتدخل الأجنبى فى شئون مصر .

(٥) ظهور جمال الدين الأفغانى فى مصر فجأة واقامته فيها بعض الوقت .

(٦) هجرة العناصر السورية الى مصر فرارا من اضطهاد الدولة العثمانية ومشاركتهم فى حركة النهضة الفكرية المصرية .

وعلى أية حال بدأت الصحافة الوطنية بداية مصرية بصحيفة « وادى النيل » التى أنشأها الشاعر الثائر عبد الله أبو السعود (١٨٢٠ — ١٨٧٨) فى عام ١٨٦٧ وكان أول صحفى سياسى ظهر فى مصر الحديثة . وظلت هذه الصحيفة تصدر مرتين فى الأسبوع حتى ألغيت بأمر الحكومة عام ١٨٧٠ . وبعد عامين ظهرت صحيفة أخرى تسمى « نزهة الأفكار » أشرف على اصدارها ابراهيم بك المويلحى (١٨٤٦ — ١٩٠٦) أحد تلامذة جمال الدين الأفغانى ومحمد عثمان جلال (١٨٢٨ — ١٨٩٨) أحد تلامذة رفاعة الطهطاوى . ولم يصدر من هذه الصحيفة الا عددان ، ثم عطلها اسماعيل بناء على مشورة شاهين باشا ناظر الحربية ، اذ حذره عواقب لهجتها وما تؤدى اليه من اثارة الخواطر[1] .

---

(١) الرافعى ، عصر اسماعيل ، ج١ ، ص٢٤٨ .

وفى الفترة ما بين ١٨٧٥ و١٨٨٢ ظهر عدد وفير من الصحف الوطنية منهـا صحيفة الأهرام التى قام بتأسيسها رجلان لبنانيان هما سليم وبشارة تقلا • ونشأت الأهرام أسبوعية بمدينة الاسكندرية حيث تقيم الجاليات الأجنبية وتروج الحركة التجارية • ثم انتقلت الى القاهرة وأخذت تصدر أسبوعية • واشترطت نظارة (وزارة) الخارجية المصرية فى ذلك الوقت على صاحبى الأهرام عدم الخوض فى السياسة • وتم تنفيذ ذلك حتى قامت الحرب الروسية ـ التركية ، فتدخلت الأهرام فى الشئون السياسية ، وعندما انتهت الحرب وأصبحت مصـر مجالا للمساومات السياسية بدأت الأهرام فى مناقشة وضع مصر الدولى • وظهـرت فى عام ١٨٧٧ جريدة سياسية أسبوعية تسمى «الوطن» ، أنشأها ميخائيل أفندى عبد السيد ، واستمرت تصـدر الى ما بعد الاحتلال الانجليزى • ولقد اشتركت جريدة الوطن أيضا فى الحديث عن الحرب الروسية التركية ، وهاجمت الوزيرين الأوروبيين ودافعت عن النواب المصريين فى داخل مجلس شورى النواب • وظهر فى نفس السنة جريدة أسبوعية أخرى هى «مصر» قام بتحريرها سورى يدعى أديب اسحق بوحى من أستاذه جمـال الدين الأفغانى • وكان يشاركه فى تحريرها صديقه سليم نقاش • وقد وجهت تلك الجريدة النقد للحكومة فى أمور كثيرة من أهمها اعتماد الحكومة المصرية على الأجانب الى درجة كبيرة • وقد وصف أديب اسحق ذلك بأنه « بربرية أوروبية لا يجوز السكوت عليهـا لأن القوم نازعونا الأرض التى جبلت بدم آبائنا ، وأصبحوا أمراء فى بلادنا » • ودافعت جريدة مصر عن مصر دفاعا قويا تسبب فى تعطيلها أكثر من مرة • ودافعت عن مجلس شورى النواب وهاجمت الوزيرين الأوروبيين • واشترك فى تحرير هذه الجريدة كل من الأفغانى ومحمد عبده ، ونشرا بها مقالات سياسية عبرت عن روح الأفغانى وكفاحه من أجل الحرية • وأصدر يعقوب صنوع فى عام ١٨٧٧

صحيفة هزلية اسمها « أبو نظارة زرقاء » صور فيها الظلم الذى يعانيه الناس فى أيام اسماعيل معتمدا فى ذلك على فن المحاورات باللغة العامية. واتصل صنوع بالسيد جمال الدين الأفغانى ، وقيل انه هو الذى أوعز اليه باصدار تلك الجريدة لانتقاد سياسة اسماعيل . وقد لاءمت صحيفة « أبو نظارة » طبع العصر نفسه وجاءت فى زمن تعددت فيه ألوان الحياة وبداية التفرنج والأخذ عن الغرب . وهاجم صنوع فى جريدته أيضا جميع الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب فى الحكومة فنفــاه اسماعيل من مصر فرحل الى باريس واستأنف اصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضا الخديو منتقدا أعماله .

ولقــد لعبت هذه الصحف الوطنية دورا مهمــا فى تنمية التيار التحررى ، الا أن الحكومة قاومت هذا التيار بكل ما تملك من اجراءات وسلطات ، وأغلقت كثيرا من هذه الصحف الوطنية . ولم يؤثر ذلك فى التيار الوطنى القوى ، رغم ما قامت به وزارة شريف باشا ، فى نوفمبر عام ١٨٨١ من وضع أول قانون للمطبوعات فى مصر . فأصدر السيد عبد الله النديم (١٨٤٣ — ١٨٩٦) — خطيب الثورة العرابية الذى ترك مهنة التعليم الى الصحافة — فى مدينة الاسكندرية فى يونيو عام ١٨٨١ صحيفة أسبوعية أطلق عليها اسم « التنكيت والتبكيت »، وكتبها بالعربية الفصحى والعامية ، ليقرأها الخاصة والعامة على السواء . وسماها بهذا الاسم لأن مقال النديم فيهــا كان ينقسم الى قسمين ، أولهما «التنكيت» ، بمعنى السخرية من المجتمع المصرى فى عيب من عيوبه الاجتماعية ، وثانيهما «التبكيت» ، بمعنى تأنيب المجتمع على هذا العيب من عيوبه . ولقد برع النديم فى عرض طرق الاصلاح الاجتماعى مما جعله ، بلا منازع ، صحفى القرن التاسع عشر . فنشر أزجالا اجتماعية فى «التنكيت» نالت شهرة واسعة فى ذلك الوقت ، فقــال فى الفرنجة والتقليد للغربيين ونبذ التقاليد المصـرية والتعليم الأمر الذى جلب

الخراب لكثير من الأسر التى غالت فى هذا السبيل ما يلى[1] :

أهل البنوكا والأطيان صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشى عريان ممعاه ولا حق الدخان
شرم برم حالى غلبان

* * *

ياما نصحتك يابنجر وقلت لك أوعا بعنجر
فضلت تسكر وتفنجر لما صبح بيتك خربان
شرم برم حالى غلبان

* * *

الحق عندك ياخويه ياللى طليت وشك بوية
ولبست سروال أبو أويه ومشيت تقلدلى النسوان
شرم برم حالى غلبان

* * *

وبعد أن انتقل عبد الله النديم الى القاهرة غير اسم صحيفته الى «الطائف» (تيمنا باسم البلدة المشهورة بالحجاز) وأخرجها فى ثوب جديد ، وتركزت سياستها فى مواصلة الكتابة عن تاريخ الخديو اسماعيل والنقمة على الخديو توفيق بسبب اهتمامه بالدول الأوروبية واعتماده عليها ، وشرح حالة البؤس التى يعيش فيها الفلاح المصرى ودعوة الحكومة الى العناية ، والمطالبة بالاصلاح النيابى والدفاع عن الثورة العرابية . ومن المساوىء الاجتماعية التى تعرض لها النديم فى مقالاته مثلا : « الضرائب والقسوة المتبعة فى تحصيلها من حجـز المواشى والضرب بالكرباج ، بل انه سجل أن احدى السيدات جلدت بالكرباج

---

(١) على الحديدى ، عبد الله النديم ، ص١١٦ — ١١٧ .

حتى الموت لأنها رفضت أن تدلى بالمكان الذى كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مدينا للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشا »[1] . وهكذا تغيرت أحوال المجتمع ، وأصبح المصريون يقرأون فى الصحف من يخاطبهم بأن « قد حان لكم أن تعلموا أن الراعى لكم ولستم للراعى . انبذوا الخوف جانبا وقاوموا سيوف الظلم ، ولا تهابوا من يروم ابعاد الحق ، لا تخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم ... » . وبهذا ساعدت الصحف الوطنية التى برزت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على نمو الرأى العام وتوعيته ، وتوجيه الأنظار الى الاصلاح ، مما أدى الى قيام الثورة العرابية وتطور الحركة القومية فى مصر ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين »[2] .

أفكار جمال الدين الأفغانى :

لعب جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨ — ١٨٩٧) دورا مهما فى ظهور الصحف الوطنية فى مصر فى عام ١٨٧٧ ، وأثمرت دعوته فى مصر أكثر مما أثمرت فى غيرها لأن التربة كانت مهيأة لتقبلها بفضل الجهود السابقة التى قام بها رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك . وكان جمال الدين الأفغانى مصلحا دينيا ، وفيلسوفا حكيما ، وزعيما سياسيا، ولقد خبر جمال الدين عن كثب دسائس الاستعمار الأوروبى ومطامعه ، اذ نشأ فى أفغانستان التى تنازعها النفوذ الانجليزى الروسى ، وعانى الآلام من الجهل المنتشر واستغلال الغرب الذى لا يعرف غير مصلحته . ودعا الأفغانى الى حركة الجامعة الاسلامية التى هدف من ورائها الى تخليص أمم الشرق الاسلامى من قيود التسلط الغربى الأوروبى . ولم تكن أفغانستان

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص٨٣ .

(٢) Mac Coan, Egypt as it is, p. 85.

وحدها هى مجال عمله ونشاطه ، بل عرفته فارس والهند ، وخبرته مصر وتركيا ، وأفادتا من نضجه السياسى ومن علمه وأفكاره • وزار مصر أول مرة فى أوائل عام ١٨٧٠ ، ثم عاد اليها فى ٨ مارس عام ١٨٧١ وأقام بها حتى أغسطس عام ١٨٧٩ • وبدأت تظهر على يديه فى مصر نهضة علمية وأدبية ولكنها لم تتطور الى الناحية السياسية الا فى نحو عام ١٨٧٦ • وكان الأفغانى « بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس فى مصر ، وكانت على مر الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدأ على الأمة وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة الى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شئون البلاد »[1] • وفى الحقيقة بذر جمال الدين الأفغانى بذور الثورة الوطنية ورعى جيلا ثوريا متحررا تدين له مصر بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر •

لم يحاضر جمال الدين الأفغانى فى الأزهر خلال اقامته فى مصر ، وانما كان أغلب لقائه وتدريسه لمن التفوا حوله فى منزله وفى المقاهى والمتنزهات العامة • والتف حوله خيرة الطلاب من مجاورى الأزهر وبعض علمائه وخلاصة المثقفين المصريين • وكانت الظروف التى تمر بها مصر فى ذلك الوقت تسـمح بتقبل مبادىء الأفغانى أو « حكيـم الشرق » ، اذ بدأ التدخل الأوروبى فى شئون مصر ، فاشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس ، وجاءت بعثة كيف الى مصر ثم تكون صندوق الدين فى عام ١٨٧٦ • ومن أبرز مظاهر النهضة السياسية التى حدثت فى أواخر عصر اسماعيل نشاط الصحف السياسية واقبال الناس عليها ، وظهور روح المعارضة واليقظة فى مجلس شورى النواب (الذى

---

(١) الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ٢ ، ص١٣٤ •

كان اسماعيل قد أنشأه فى نوفمبر عام ١٨٦٦) على يد نواب تتلمذوا عليه وتأثروا به من أمثال عبد السلام بك المويلحى . ولما أثارت أفكار الأفغانى اسماعيل ذا النزعة الاستبدادية ، خشى الأفغانى بطشه ولجأ الى المحافل الماسونية ذات النشاط المصرى والمتمتعة بالرعاية والحماية الأجنبيتين . وعندما يئس جمال الدين الأفغانى من المحفل الماسونى الاسكتلندى بسبب خوف أعضائه من بأس الحكومة وبطشها ، أنشأ محفلا وطنيا جديدا قسمه شعبا ، شعبة مهمتها مراقبة الشئون العسكرية لمطالبة ناظر الجهادية بانصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا فى الخدمة بالسودان الحد الذى تستوجبه القوانين ، وشعبة ثانية للحقانية وثالثة للمالية وأخرى للاشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغير المصريين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التى كانت تضم ممثلين للطبقة الحاكمة وللمثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فخلقت بينهم رابطة من التضامن ترجح نشوء « الحزب الوطنى المصرى » فى هذه البيئات(١) .

كان الأفغانى يهاجم اسماعيل لاستبداده واسرافه وتمكينه الدول الأوروبية من مصر فخطب مرة قبل خلع اسماعيل فقال : « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت ما تسد به الرمق وتقوم بأود العيال ، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ...؟ لماذا لا تشق قلب الذين

---

(١) Sabry, Episode de la question d'Afrique, l'émpire égyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française (1863 - 79), p. 349.

يأكلون ثمرة أتعابك ...؟ » . بهـذه الجرأة كان جمال الدين يخطب ويتكلم ، وكان لكلامه أثر كبير فى ايقاظ الناس وتنبيه المحكومين الى حقوقهم قبل الحاكمين . ومن ناحية أخرى كان الأفغانى يتوسم الخير فى الخديو توفيق ، اذ رآه وهو ولى للعهد ميالا الى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه واسرافه ، وقد اجتمعا فى المحفل الماسونى ، وتعاهدا على اقامة دعائم الشورى . ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم، وهاله أمر جمال الدين الأفغانى وطلب مقابلته فذهب اليه بعد مماطلة أيام . وقال توفيق لجمال الدين : « اننى أحب كل خـير للمصريين ويسرنى أن أراهم فى أعلى درجات الرقى ولكن أكثر الشعب خامل جاهل لا يصلح ن يلقى عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المثيرة للنفوس، فيلقون أنفسهم والبلاد فى تهلكة » . فأجابه جمال الدين الأفغانى : « ليسمح لى سمو الخديو أو أقول فى حرية واخلاص ان الشعب كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده ولكنه ليس محروما من وجود العالم والعاقل . فالنظر الذى تنظرون به الى الشعب المصرى وأفراده ينظرون به الى سموكم . فان قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم فى اشراك الأمة فى حكم البلاد حكما شوريا ، وأمرتم باجراء انتخاب نواب من الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وارادتكم كان ذلك أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » . وغضب توفيق أشد الغضب على الأفغانى وأسرها فى نفسه . ولما كان توفيق حاكما ضعيفا خائر الارادة ، تدخلت الحكومة البريطانية وطلبت اليه أن يبعد الأفغانى عن البلاد خشية تفاقم الحال ضدهم وضد الأوروبيين عامة . فأصدر توفيق أمره بنفى الأفغانى فى أغسطس عام ١٨٧٩ .

وعلى الرغم من ابعاد جمال الدين عن مصر تركت مبادئه وأفكاره أثرها فى المجتمع المصرى ، وظلت النفوس ثائرة تتطلع الى اصلاح

نظام الحكم ، واقامته على دعائم الحرية والشورى • وجمال الدين الأفغانى من الوجهة الروحية والفكرية « أبو الثورة العرابية » ، لأن الثورة العرابية هى استمرار للحركة السياسية التى كان لجمال الدين الفضل فى ظهورها فى عهد اسماعيل ، وكان كثير من زعمائها من تلاميذه ومريديه • وقد اتصل بهم فى مصر كثير من المصريين الذين لعبوا أدوارا مهمة فى تاريخ مصر الحديث من أمثال محمد عبده وسعد زغلول • وكان أقربهم الى نفسه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ — ١٩٠٥) لأنه لمس فيه حسن الاستعداد والحماسة للاصلاح • واستفاد الشاب الصوفى فى ذلك الوقت الكثـــير من أستاذه ، فانصرف عن ممارسة الزهد ، وعن اعتزال الناس ، وأخذ يتذوق الحياة العامة ، وأقبل على دراسة العلوم المختلفة التى خلت منها مناهج التدريس فى الأزهر كالفلسفة وعلم الكلام والرياضيات والأخلاق والسياسة •

وبعد اتصال محمد عبده بالأفغانى بدأ يكتب فى الأهرام فى السنة الأولى من صدورها (عام ١٨٧٦) ، وكان مجاورا ، قبل أن ينال شهادة العالميه • ثم اتصل بالصحافة اتصالا قويا بعد أن نال شهادة العالمية (١٨٧٧) ، وبعد أن نزل اسماعيل عن العرش ، وتولى توفيــق ونفى استاده • وفى أكتوبر عام ١٨٨٠ عهد اليه رياض باشا برئاسة تحرير الوقائع المصرية ، وكان يعمل فى ذلك الوقت محررا بها ، فحول الجريدة من صحيفة بلاغات وقرارات ادارية الى منبر للنقد والتوجيه والأدب • وقد أحصى تلميذه ومؤرخ حياته ، محمد رشيد رضا ، عدد المقالات الاصلاحية التى كتبها فى الجريدة ، فبلغت ستا وثلاثين • وتتحدث تلك المقالات كلها عن وجوب اصلاح مصر على أسس واعية متفتحة ، على غرار سبل الاصــلاح فى أوروبا • وفيها نقــد للمفاسد الاجتمــاعية والادارية ، ودعوة لبناء نهضة متدرجة متطورة ، ورفع مستوى التفكير

الشعبى بترقية مناهج التعليم ونشر وسائله ، واقامة حكم دستورى يقيد سلطات الحكومة ويؤمن الحريات للشعب[1] .

وقد مهد له هذا الاتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابية ، وان كان ظهوره لم يتضح الا فى المرحلة الثانية من الثورة . ويقول الأستاذ أحمد أمين فى كتابه « زعماء الاصلاح » انه « اذا كان للثورة العرابية أسباب ، فكان هو سببا من أسبابها ، ولكنه سبب بعيد ، لا كعبد الله النديم سبب قريب ، ثم انقلب الشيخ محمد عبده سببا قريبا يوم حميت النار ، فلئن اتهم بأنه من زعماء الثورة وحوكم عليها ، لقد كان ذلك حقا »[2] . وحوكم محمد عبده بعد فشل الثورة العرابية ، ونفى الى خارج مصر ثلاث سنوات ، بعد أن سجن ثلاثة أشهر ، وتنقل فى مدة النفى بين لبنان وفرنسا وانجلترا وتونس ، ثم عاد الى مصر بعد أن عفا عنه الخديو توفيق . فانصرف الى اصلاح الأزهر والى الدعوة لتطوير الفكر الاسلامى . واستمر فى جهاده الفكرى والاجتماعى حتى توفى فى عام ١٩٠٥ .

وفى أثناء منفاه ، اجتمع محمد عبده بأستاذه الأفغانى فى باريس حيث أنشأ جريدة العروة الوثقى لاثارة العالم الاسلامى ضد الانجليز على احتلالهم لمصر . وصدر أول عدد من هذه الجريدة فى ١٣ مارس ١٨٨٤ ، وكان لها تأثير كبير فى مصر والعالم الاسلامى ، فمنعت من الدخول الى مصر والسودان والهند . ووضعت الحكومة المصرية غرامة

---

(١) محمد رشيد رضا ، تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، جـ٢ ، ص٣٢٩ ، J.I. Alexander, The thruth about Egypt, pp. 1-3 .

(٢) أحمد أمين ، زعماء الاصلاح ، ص ٣١١ .

قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها . ولقد أفردت المجلة بعض صفحاتها للكلام فى الوطنية المصرية والحث عليها ، وفيها برزت آراء محمد عبده فى الوطنية المصرية وايمانه بها مرادفة للوحدة الاسلامية العثمانية . وقد حدد محمد عبده القومية المصرية بقوله :
« ان الشعب المصرى لا يفنى ولا يندغم فى غيره من الشعوب التى تغلبه على حكومته ، وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل المغلب وفقد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل نسله كما وقع لشعوب أخرى ، بل يعيش فى كل حال ، يأكل ويشرب ويلهو ويلعب ويتزوج وينسل ويحفظ مشخصاته القومية . والحكومات أعراض تزول وهو لا يزول ... » . وتوقفت جريدة العروة الوثقى عن الصدور بسبب موقف الحكومة البريطانية منها وعدم السماح لها بدخول مصر والسودان والهند . وفى عام ١٨٨٩ ، عاد محمد عبده الى مصر ، واعتزل منذ ذلك الوقت الحياة السياسية كلية وخصص جهوده للاصلاح الدينى والاجتماعى .

ففى أواخر أيامه ، كان هدفه فى جميع أعماله وكتاباته سد الثغرة القائمة فى المجتمع الاسلامى ، والاعتراف بالحاجة الى التغيير وربط هذا التغيير بمبادىء الاسلام . ولذلك كانت المهمة التى اضطلع بها محمد عبده ذات شقين : أولا ، اعادة تحديد ماهية الاسلام الحقيقى ، وثانيا ، النظر فى مقتضياته بالنسبة الى المجتمع الحديث . ويحدد محمد عبده هذين الهدفين فى مطلع سيرة حياته فيقول :

« الأول ، تجريد الفكر من قيد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كسب معارفه الى ينابيعها الأولى ، واعتباره من ضمن موازين العقل البشرى التى وضعها الله لترد

من شططه ، وتقلل من خلطه وخبطه ، لتتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الاسلامى ، وانه على هذا الوجه يعد صديقا للعلم ، باعثا على البحث فى أسرار الكون داعيا الى احترام الحقائق الثابتة مطالبا بالتعديل عليها فى أدب النفس واصلاح العمل . كل هذا أعده أمرا واحدا وقد خالفت فى الدعوة اليه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو فى ناحيتهم .

«أما الأمر الثانى ، فهو اصلاح أساليب اللغة العربية فى التحرير... وهناك أمر آخر كنت من دعاته والناس جميعا فى عمى عنه وبعد عن تعقله ، ولكنه هو الركن الذى تقوم عليه حياتهم الاجتماعية، وما أصابهم الوهن والضعف والذل الا بخلو مجتمعهم منه ، وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة . نعم كنت فيمن دعا الأمة المصرية الى معرفة حقها على حاكمها ، وهى هذه الأمة لم يخطر لها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين قرنا . دعوناها الى الاعتقاد بأن الحاكم وان وجبت طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم وانه لا يرده عن خطئه ولا يوقف طغيان شهوته الا نصح الأمة له بالقول والفعل»[1].

وكان من بين الذين تأثروا أيضا بآراء جمال الدين الأفغانى عبد الله النديم . فلقد بدأ حياته السياسية بالاقبال على حلقة الأفغانى ورفاقه ، وعكس النديم أثر تلك الحلقة فى عدة مقالات نشرتها له جريدتا «مصر» و«التجارة» الوطنيتان . ثم أسس فى عام ١٨٧٩ مع

---

(١) محمد رشيد رضا ، المصدر السابق ، جا ، ص١١ .

جماعة من الأدباء جمعية سميت باسم « الجمعية الخيرية الاسلامية » وعين مديرا لمدرستها ، وكان يبث آراء الوطنية المصرية بين صفوف الطلاب وحلقات المعلمين • وقد شارك عبد الله النديم الأستاذ الامام محمد عبده فى آرائه السياسية والاجتماعية ، ولكنــه كان أقرب الى الوطنية المصرية منه الى الفكرة الاسلامية ، وكان أكثر من زميله محمد عبده انغماسا فى السياسة والحزبية • وكان النديم أول أديب مصرى يعالج مشاكل القومية المصرية بأسلوب شعبى فى صحيفته « التنكيت والتبكيت » • كما يعتبر النديم من أعظم خطباء مصر فى القرن الماضى، وهو أول خطيب سياسى فى تاريخها الحديث • فرأى فيه زعماء الثورة العرابية حليفا صادقا ، ولقبــوه بخطيب الثورة ، واتخــذوا جريدته (الطائف) لسانا ناطقا بدعوتهم وثورتهم •

وهكذا تولى النديم مهمة الاعلام للحركة الوطنية والدعاية لها ، وارشاد الشعب الى الطريق الصحيح اليها • فهو الذى حمل العريضة التى أعدها عرابى ليجمع عليها توقيعات عمد وأعيان الريف يعلنون فيها باسم الأمة تفويض عرابى فى المطالبة بمطالبها • وظل النديم مع زعماء الثورة حتى حلت الكارثة الكبرى باحتلال انجلترا لمصر ، فاختفى عشر سنوات فى مصر ، ولم تستطع الحكومة ، خلال تلك المدة ، العثور عليه رغم أنها رصدت مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يرشد عليه • فقد عرف الذين آووه وأخفوه التضحية فى سبيل الوطن وقدموا نفوسهم من قبل قربانا لوطنهم فى ميدان القتال ، فلا أقل من أن يبذلوها فى سبيل من بث فى قلوبهم هذا الشعور ، الشعور بالكرامة وبالعزة الوطنية • وبعد تلك المدة ظهر النديم من مخبئه ، فقبض عليه وحبس ثم نفى الى يافا بفلسطين • وعندما تولى الخديو عباس حلمى الثانى الحكم ، عفا عنه وعاد النديم الى مصر ، ولكنه لم يعد قليلا يدفع ثمن العفو عنه خضوعا

وخنوعا لذوى السلطان ، بل عاد كما خرج ثائرا . فأنشأ مجلة أسبوعية فى عام ١٨٩٢ أسماها «الأستاذ» . وكانت سياسة الأستاذ « ذات أهداف منها الاصلاح الاجتماعى ، واصلاح التعليم والدفاع عن الشرق ضد أوهام الغرب ، والدفاع عن اللغة العربية باعتبار أنها اللغة القومية ، والدعوة الى تدريس المواد كلها بالمدارس باللغة العربية » . ولقيت تلك المجلة اقبالا عظيما دل على مكانة النديم فى النفوس ، وتأثر به الشباب المصرى فخرج فى مظاهرات كبيرة على رأسها مصطفى كامل . ولكن الحكومة أغلقتها خوفا من أثرها على المصريين ، وقررت ابعاده عن مصر ، فذهب الى استانبول وظل بها حتى مات فى عام ١٨٩٦ .

ظهور طبقة ملاك الأراضى الزراعية :

تعرض المجتمع المصرى لحدوث بعض التطورات الهامة فى الفترة الممتدة من أواخر عصر محمد على حتى عام ١٨٨٢ .وبدأت هذه التطورات فى مجال طبقة الفلاحين بظهور نظام الملكية الخاصة الذى تجسد فى سلسلة من التشريعات واللوائح ، وكان أهمها اللائحة الأولى عام ١٨٤٦ التى أتاحت حرية التعامل بالأراضى ، وتوسعت فى حقوق الملكية فسمحت لمستغلى الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع . ثم حدث فى عهد كل من سعيد واسماعيل تغييرات فى نظام الملكية الزراعية فى مصر ، اذ ساعد تأثير الأفكار الاجتماعية والقانونية الأوروبية ، وانتشار محاصيل جديدة (مثل محصول القطن) على قيام مجتمع زراعى مختلف ، واقتصادى فردى محل المجتمع التقليدى القديم فى القرية.وأحدثت اللائحة السعيدية التى أصدرها سعيد فى ٥ أغسطس عام ١٨٥٨ تطورا خطيرا فى نظام ملكية الأرض ، اذ أعطت هذه اللائحة لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها لمدة ثلاث سنوات ورهنها وبيع حقه فى استغلالها وحق توريث الحق فى الانتفاع . على أن الحكومة

احتفظت ، رغم ذلك ، بملكية الأرض ، ولم يكن للفلاح ، قانونا ، سوى حق الانتفاع بها[1] .

ونتج من هــذه اللائحة أن زادت قيمــة الأرض ، وعلا سعرها ، واستقر الفلاح فى أرضه . وقد استمر هذا الاتجاه فى عهد اسماعيل ، فأصدر فى ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ ما يعرف باسم «قانون المقابلة» لعلاج أزمته المالية . وقد نص على أنه اذا دفع مالك الأطيان عنها المقابلة وهى ستة أمثال ما عليها من الضرائب فى السنة ، مرة واحدة أو فى مدى ٦ سنوات ، تعفى أطيــانه من نصف ضرائبــه الحالية بصفة مستديمة (المادة ٣ من اللائحة) ، ولا تزاد ضرائبها فى المستقبل ، وبذلك يمنح فيها حقوق الهبة والتوريث والاسقاط والوصية والوقف وقفا خيريا ، أو أهليا بعد الاستئذان والحصول على الأمر العالى ، كما يعطى له ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة أو بدل عنه ، وتحرر له حجة شرعية بالأطيان التى دفع عنها المقابلة تثبت دفع المقابلة والحصول على الامتيــازات المذكورة .

ونتيجة لهذه التطورات ، ازداد ثراء وأهمية مجموعة صغيرة من الفلاحين وهم المعروفون باسم مشايخ القرى . وفى العهود السابقة تم تعيين مشايخ القرى بواسطة الملتزمين ، ولكنهم أصبحوا وكلاء عن الحكومة نتيجة لعودة محمد على الى نظام الملكية الفردية محل ملكية الدولة ، فلقد استمر وضعهم الاقتصادى والاجتماعى فى النمو حتى وصل الى الذروة فى عهــد اسماعيل ، اذ أصبحوا من ملاك الأراضى الأغنياء وتمتعوا بنفوذ سياسى كبير فى المناطق التى كانوا يعيشون فيها .

---

(١) انظر نص اللائحة فى محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية فى مصر ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

وكانت الحكومة فى عهد سعيد قد اتخذت ضد هذه الفئة اجراءات كان لها نتائج مهمة . فبعد تولية سعيد العرش قرر فى عام ١٨٥٥ — ١٨٥٦ جمع أولاد العمد (ظهر هذا اللقب فى حوالى منتصف القرن التاسع عشر) والمشايخ وأقاربهم للتجنيد ، وسمى ذلك «بلمة العمد»[1] . وبذلك ألغى سعيد الاعفاء الذى كان يتمتع به أبناء مشايخ القرى ، وكان هدفه من ذلك هو أن يتساوى جميع المصريين فى الخدمة العسكرية . وعلى أية حال ، فتح سعيد مجال الترقى الى الرتب العسكرية العليا أمام الضباط المصريين الذين جندوا من بين أبناء هؤلاء المشايخ ، وكان من بينهم أحمد عرابى باشا ، الذى كان ابنا لأحد مشايخ القرى فى الشرقية .

وكان تطور الزراعة ، كذلك من أهم العوامل التى أحدثت تغييرا اجتماعيا فى ريف مصر . حقيقة كانت مصر تزرع القطن من قبل ولكنه كان قصير التيلة . أما القطن طويل التيلة فقد أمر محمد على بزراعته فى عام ١٨٢١ ، وأصبح من أهم حاصلات مصر الزراعية ، وخصصت مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية للمحصول الجديد ، واستمرت زراعته بعد وفاة محمد على . وفى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥) اتجه أصحاب مصانع الغزل والنسيج الى البلاد الأخرى بعد أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكى . واشتد الطلب على القطن المصرى من البلاد الصناعية ، فارتفعت كمية القطن المصدر من ٣٥٠,٠٠٠ قنطار فى عام ١٨٥٠ الى ٢,٠٠٠,٠٠٠ قنطار فى عام ١٨٦٥ ، كما ارتفع سعر القنطار الى ٤٥ ريالا فى عام ١٨٦٤ بعد أن كان متوسط

---

(١) محمد محمود السروجى ، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، ص ٦٣ .

ثمنه ١٢ ريالا فى عام ١٨٦١ • وتسابقت الحكومة وكبار أصحاب الأطيان وصغارهم فى بذل أقصى الجهود للاكثار من زراعة القطن فأصبح القطن يزرع فى جميع مديريات الوجه البحرى ، بعد أن كان من قبل يزرع فى مديرتى المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفى مديرتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية • على أنه بنهاية الحرب فى عام ١٨٦٥ ، انتهى التوسع الكبير فى زراعة القطن لأن الولايات المتحدة الأمريكية عادت الى تصدير القطن بعد الحرب ، فانخفض سعره حتى بلغ متوسط ثمن القنطار ٢١ ١/٤ ريالا فى عام ١٨٦٦ • ولقد استفاد الفلاح من ارتفاع أسعار القطن بسبب تلك الحرب ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسرا بعد أن هبطت أسعار القطن • وعلى أية حال استفاد مشايخ القرى من الأزمة المالية ، لأنهم كانوا يقرضون المال لجيرانهم المعسرين وترتب على هذه العملية مزايا كبيرة بالنسبة لهم •

كما ازدادت أهمية مشايخ القرى السياسية نتيجة للتطور الدستورى الذى قام به اسماعيل بانشاء مجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٦ • وتكون هذا المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضوا لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، وجماعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط • وكانت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس (٥٨ الى ٦٤ فى الدورات المختلفة) من بين مشايخ القرى• وقد أدت هذه التطورات الى ظهور طبقة من كبار ملاك الأراضى الزراعية أخذت تتجه بالنظام الزراعى نحو الرأسمالية ، وتعمل على تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة فى الحكم من ناحية أخرى • وأضحت هذه الطبقة ذات مصلحة أساسية فى سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية ، وبدأت تتحرك عندما اشتدت الأزمة المالية فى أواخر أيام اسماعيل •

وكانت الصحافة الوطنية تشجع أعضاء المجلس وتذكرهم بواجب الدفاع عن حقوق مصر وتخفيف بؤس الفلاح ، كما طالبت المجلس بأن ينزع المسئولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاصة الوزيرين اللذين كانا يتقاضيان راتبا سنويا قدره ٦٠٠٠ جنيه . وعندما رأى الوزيران الأوروبيان وقوف المجلس موقف المعارضة تجاه الوزارة الجديدة التي تكونت برئاسة محمد توفيق ، قررا التخلص من المجلس ووافقهما على ذلك رياض باشا — وزير الداخلية — لما عرف عنه من ميول استبدادية . واعترض الأعضاء على طلب الحكومة فض المجلس ، وقدموا الى الخديو اسماعيل فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ عريضة يحتجون فيها على امتهان الحكومة لحضور المجلس ، ويعارضون المشروع المالى الذى أعدته الحكومة لاعلان الافلاس والغاء قانون المقابلة .

وواصل أعضاء المجلس العمل من أجل التخلص من التدخل الأجنبى ، فعقدوا اجتماعات كثيرة كان من أهمها الاجتماع الذى عقد فى منزل اسماعيل راغب باشا فى ٢ أبريل عام ١٨٧٩ (وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب فى أول انشائه) وأطلقت عليه الصحف اسم «الجمعية الوطنية» وأحيانا «الحزب الوطنى»[1] . ووضع المجتمعون — وكانوا من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين ويهود — لائحة سميت باسم «اللائحة الوطنية» طالبوا فيها الخديو بانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التى تتمتع بها المجالس الأوروبية المماثلة ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام المجلس ، وابعاد الأوروبيين

---

(١) الرافعى مصر اسماعيل ، جـ ٢ ، ص ١٨٠ — ١٨٣ ،
J.M. Landau. Parliaments and parties in Egypt, pp. 87-90.

عن الاشراف على مالية البلاد ، وأخيرا الابقاء على قانون المقابلة • وكان هذا المطلب الأخير تلبية لرغبة كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين حضروا الاجتماع • وقدم توفيق استقالته تمشيا مع رغبة الأمة ، وبين أن سبب استقالته كان يرجع الى أن الوزيرين الأوروبيين لم يستشيرا فى شئون الوزارة • وقابل الخديو اسماعيل قناصل الدول الأوروبية ولخص لهم «اللائحة الوطنية» • وأخبرهم بأنه كلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة التى تكونت من بعض الأعضاء الذين اشتركوا فى مشروع اللائحة الوطنية • وحقق شريف باشا المطالب الوطنية بوضع دستور على أحدث المبادىء العصرية عام ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة المالية التى انتهت بعزل اسماعيل حالت دون اصداره والعمل به •

وهكذا اشتركت الطبقة المالكة الجديدة فى الحيـــاة السياسية ، وكونت مع غيرها من العناصر الأخرى الناقمة على سياسة رياض باشا مثل محمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (الذى كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطيان) حزبا سريا أسموه « الحزب الوطنى » ، واتخذوا من مدينة حلوان مركزا له • وقام الحزب فى ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ باصدار أول بيان سياسى له يحدد فيه أهدافه التى تلخصت فى انقاذ مصـــر من التدخل الأجنبى والاستغلال الأوروبى والنهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم • وكانت صحافة هذا الحزب تتكون أساسا من جريدتى مصر والتجارة ، ولكن بعد أن أغلقتهما الحكومة أوفد أعضاء الحزب أديب اسحق الى باريس لانشاء جريدة الأهرام هناك لمعارضة رياض باشا • وتعددت الاجتماعات السرية لهذا الحزب ، وكان من بين الذين حضروا تلك الاجتماعات أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ومحمود سامى البارودى وبعض مديرى المديريات مثل مدير مديرية الشرقية ومدير المنيا • وكان الهدف من ضم المديرين

الى الحزب هو نشر الدعاية له فى الأقاليم • وقام الحزب أيضا بنشر عدة منشورات فى الصحف الفرنسية عن تكوين الحزب الوطنى حددت واجباته وطالبوا الحكومة بمراعاة مصالح مصر • وتمثلت سياسة الحزب الاقتصادية فى النقاط التالية[1] :

١ — أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع أملاك الخديو •

٢ — أن يلغى النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز (فى قانون التصفية) فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غــير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام •

٣ — أن تكون الديون الممتازة والســائرة والمنتظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ •

٤ — أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية •

وأدى وجود جمال الدين الأفغانى فى مصر الى تطور الحزب الوطنى نتيجة للمبادىء الثورية التى نشرها فى مصر خلال تلك الفترة • ومن ناحية أخرى ، كان لظهور هذا الحزب أثر كبير فى قيام الثورة العرابية ، اذ تألفت من طبقة ملاك الأراضى الزراعية وطبقة الموظفين — ولا سيما العسكريين منهم — نواة البورجوازية المصــرية التى تصدت للتدخل الأجنبى السياسى والعسكرى فى عامى ١٨٨١ — ١٨٨٢ وهى الحركة المعروفة باسم الثورة العرابية •

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، ص٧٢ •

٢ — الثــورة العــرابية

قيــام الثــورة :

تزعم الثورة الوطنية التى قامت فى أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر أحمد عرابى باشا (١٨٤١ — ١٩١١) وكان ابنا لأحد مشايخ القرى فى مديرية الشرقية • ولما لم يتم دراسته بالأزهر — بعدما قضى به أربع سنوات — التحق بالجندية فى ١٨٥٤ جنديا عاديا تنفيذا لما قرره سعيد من تجنيد أولاد العمد والمشايخ • وما لبث أن رقى بعد سنتين الى ملازم ثان ثم الى رتبة ملازم أول ثم الى يوزباشى (نقيب) بعد سنة ، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل الى رتبة قائمقام «عقيد» وكان أول مصرى وصل الى هذه الرتبة • وكان أحمد عرابى هو أول من ثار من أجل كرامة المصريين وأكد على أصله المصرى واعتز به وهاجم الأرستقراطية التركية • وقد كون عرابى آراءه السياسية الأولى — كما يقول المستر بلنت (Blunt) «[1] — أثناء صلته القريبة بسعيد باشا ، وكانت هذه الآراء تتمثل فى المساواة بين طبقات الأمة ، وضرورة احترام الفلاح باعتباره العنصر الغالب فى القومية المصرية • ويقول بلنت ان « هذا الدفاع عن حقوق الفلاح هو الذى جعل لعرابى ميزة بين مصلحى ذلك العصر فقد كانت حركة الأزهر ترمى الى اصلاح حال المسلمين عامة بغير تمييز ، بينما كانت حركة عرابى فى جوهرها قوامها الجنسية ، وقد جعلها هذا أوضح فى معنى القومية ومن ثم قدر لها أن تكون أكثر

---

(1) W.S. Blunt, The secret history of the English occupation of Egypt, p. 131.

شهرة وذيوعا » . وبدأت هذه الدعوة فى النضج فى عهد اسماعيل عندما عادت الحظوة فى الجيش الى العنصر الجركسى الدخيل . وفى أوائل عهد اسماعيل وقع خلاف بين عرابى وبين اللواء خسرو باشا الشركسى فقدمه الى مجلس عسكرى وتمكن من فصله من الجندية ، وظل عرابى ثلاث سنوات مبعدا عن عمله حتى عفا عنه اسماعيل بعد أن ظلت ظلامته لديه هذه السنوات الثلاث مهملة فى غير سبب ظاهر .

وهكذا تأصلت فى نفس عرابى روح الكراهية لضباط الجيش من الشراكسة والترك الذين عارضوا ترقية الضباط المصريين ، اذ ظل عرابى — نتيجة لهذه السياسة — برتبة قائمقام لمدة تسعة عشر عاما . ويعتبر عام ١٨٧٥ نقطة تحول هامة فى حياة أحمد عرابى ، فلقد ألحق عرابى بالحملة الحبشية فى تلك الحرب (١٨٧٥ — ١٨٧٦) التى قامت أصلا بناء على رأى الحزب الشركسى التركى فى الجيش . ولم يكن عمل عرابى فى تلك الحرب هو عمل الجندى المحـارب بل كان « مأمور مهمات » بمصوع . ولقد أغضبت هذه الحرب عرابى غضبا شديدا . اذ أبيدت فى أثنائها فرقة مصرية بأكملها بسبب الخلافات بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين الذين استخدمهم اسماعيل فى الجيش منذ عام ١٨٦٩ ، وكان من هؤلاء الجنرال وليم لورنج (Loring) الذى اتهم بأنه كان يتصل عن طريق أحد القساوسة بالأحباش ويطلعهم على كل شىء . ونقم عرابى وكثير غيره من الضباط المصريين على الخديو ، وأيقن منذ هذه الحرب أنه لا صلاح لمصر الا بالقضاء على الفساد من أساسه .

وعبر هؤلاء الضباط عن سخطهم بعد عودة حملة الحبشة بتأسيس جمعية « مصر الفتاة » السرية التى انضم اليها كذلك بعض الطلبة والأدباء وهى الجمعية التى أنشأها أصلا على الروبى وانضم اليها على فهمى وأحمد عرابى وعبد العال حلمى . ولم يلبث أن أصبح عرابى عضوا بارزا فيها . وكان هدف هذه الجمعية فى ذلك الوقت ، الى جانب

التخلص من الطبقة الشركسية التركية فى الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين ، القضاء على حكومة اسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفته مصدر الفساد فى مصر • وازداد اتصال عرابى بالناقمين من العناصر المدنية من أعضاء الحزب الوطنى واقترح خلع اسماعيل ، ولكن على حد قول عرابى « لم يكن يوجد يومئذ من يقود هذه الحركة ، ولذلك فان مقترحى لم ينفذ وان حاز القبول ، وقد ألقى عزل اسماعيل بعد ذلك عبئا ثقيلا عن كواهلنا وعم الفرح ، ولكن لو أنا فعلنا ذلك بأنفسنا لكان أفضل اذ اننا كنا نستطيع أن نتخلص من أسرة محمد على كلها فانه لم يكن فيها حاكم صالح الا سعيد ، وكنا نستطيع أن نعلن اقامة جمهورية، وقد اقترح الشيخ جمال الدين (الأفغانى) على الشيخ محمد عبده أن يقتل اسماعيل عند جسر قصر النيل ووافقه محمد عبده على ذلك » • واتخذ أعضاء جمعية « مصر الفتاة » من جريدة « أبو نضارة » لسان حالهم •

وعندما تولى محمد توفيق (١٨٧٩ — ١٨٩٢) الحكم بعد عزل والده ، اعتقد المصريون أن الخديو الجديد سوف يحقق لهم الكثير من الآمال ، فقد سبق له الانضمام الى المعارضة فى عهد أبيه ، وكان من تلاميذ جمال الدين الأفغانى • ولكن توفيق كان ضعيف الشخصية ، ولقنه خلع والده درسا أثر فيه طيلة حياته ، اذ اقتنع بأن المحافظة على عرشه تقتضى الاعتماد على انجلترا وفرنسا والانصياع لارادتهما • ولقد أثبتت له انجلترا وفرنسا أن فى امكانهما حماية عرشه ، وذلك عندما حاول السلطان العثمانى الغاء بعض الامتيازات التى سبق أن منحها لخديو مصر بمقتضى الفرمان الشامل الصادر فى ٨ يونيه عام ١٨٧٣ • فاعترضت الدولتان على ادخال أى تغيير جوهرى فى مركز مصر السياسى ، وما كانت انجلترا وفرنسا تهدفان من وراء ذلك صالح مصر أو محمد توفيق بل تدخلتا من أجل حماية مصالحهما الخاصة ،

السياسية والتجارية والمالية فى مصر • وأصرت الدولتان على أن يخلو فرمان اسناد الخديوية الى توفيق من أى كلمة تحتمل أكثر من معنى• وأخيرا أصدر السلطان فى ٧ أغسطس الفرمان الجديد الذى أكد سيادة السلطان العثمانى ، وحدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى، كما نص على أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه تركى، وألا يعقد الخديو قروضا جديدة الا اذا كان الغرض منها اصلاح المالية المصرية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين •

وما أن اطمأن محمد توفيق بصدور فرمان السلطان حتى اتجه الى الحكم المطلق وأظهر رغبته فى التخلص من محمد شريف باشا ، رئيس الوزراء • وكان شريف باشا قد قدم استقالته من الوزارة عقب تولية توفيق الحكم ، ولكن الخديو طلب منه البقاء فى الحكم ، وكلفه فى ٢ يوليو ١٨٧٩ بتشكيل الوزارة الشريفية الثانية • وكان شريف ، كما سبق لنا الاشارة الى ذلك ، من أنصار النظام الدستورى • وفى ١٧ أغسطس عام ١٨٧٩ قدم شريف استقالة وزارته وكان ذلك يرجع الى تمسكه ببرنامجه الدستورى ، وعدم اطمئنان ممثلى انجلترا وفرنسا الى بقائه فى الوزارة لميوله الدستورية هذه • وألف توفيق وزارة برياسته هو نفسه فى ٢٨ أغسطس • وحتى يجعل الوزارة المصرية خالصة ، ولا يغضب انجلترا وفرنسا ، أصدر الخديو مرسومين فى ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ باعادة نظام المراقبة الثنائية، ووافقت انجلترا على تعيين سير ايفلن بيرنج (Evelyn Baring) ، كما وافقت فرنسا على تعيين المسيو دى بلنيير (de Bilignières) وسمح لهذين الممثلين بحضور جلسات مجلس النظار (الوزراء) على أن يكون رأيهما استشاريا ، ولكن أصبح لهما نفوذ كبير فى الحكومة بحيث لا يصدر أمر له علاقة بالأمور المالية دون موافقتهما، وأصبحا منذ ذلك الوقت الحاكمين الحقيقيين لمصر • وعلى أية حال لم تستمر وزارة توفيق طويلا ، اذ استدعى رياض باشا من أوروبا — بناء

على نصيحة كل من انجلترا وفرنسا ـ وعينه رئيسا للوزارة فى ٢١ سبتمبر عام ١٨٧٩ ٠

اختار محمد توفيق مصطفى رياض باشا (١٨٣٤ ـ ١٩١١) لما عرف عنه من ميل للحكم المطلق ، ورغبة عن النظم الدستورية ، واذعان للتدخل الأجنبى ٠ فلقد ظل رياض باشا يتعاون خلال الفترة التى شغل فيها منصب رئيس الوزراء (من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ الى ٩ سبتمبر ١٨٨١) مع المراقبين الماليين اللذين كانا يحكمان من وراء ستار ٠ حقيقة ان رياض قد قام ببعض الاصلاحات ، اذ ألغى السخرة والضرب بالكرباج كما ألغى ما يقرب من ثلاثين ضريبة من الضرائب البغيضة التى فرضت فى عهد اسماعيل ، ولكن كل ذلك لم يغير من نظرة طبقة ملاك الأراضى الزراعية اليه لموقفه العدائى السابق من مجلس شورى النواب ، ثم لالغائه قانون المقابلة فى ٦ يناير عام ١٨٨٠ ٠ كما أعطى رياض حكام الأقاليم سلطات واسعة فأرسلوا النـــاس الى السجن والى أقاصى السودان دون محاكمة ٠ وبالاضافة الى ذلك ، أصدر توفيق فى ١٧ يوليو عام ١٨٨٠ قانون التصفية (لتسوية الديون) الذى أصبح أساسا لنظام مصر المالى حتى عام ١٩٠٤ ٠ ولقد جاءت هذه التسوية نتيجة للسيطرة الأجنبية على الحكومة المصرية التى أصبحت عاجزة عن التصرف فى مصادر دخلها ٠ ولم يقابل المصريون قانون التصفية بشىء من الارتياح، بل أتهموا الخديو وحكومته بالاستسلام للاجانب لأنه من غير المعقول أن يخصص قانون التصفية نصف دخل الدولة لمصلحة الأجانب ٠ ولم يحسب قانون التصفية حسابا لحقوق أصحاب الديون من الأهالى ، فألغى دين المقابلة ، وحدد مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى تعويضا يدفع على أقساط سنوية لمدة خمسين سنة ٠ وازداد سخط طبقة ملاك الأراضى اذ رأوا أنهم لم يعوضوا التعويض الكافى نتيجة لالغاء دين المقابلة ٠ ومما زاد من تدهور الموقف أن رياض باشا كمم الصحف لأنها شنت

هجوما عنيفا على سياسة حكومته وصادر الصحف الوطنية لنشرها مقالات ضد الحكومة ، ومنع بعض الجرائد مثل « أبو نضارة » من دخول مصر . وبذلك مهد السبيل لقيام الثورة وحدوث نضال حاد ذي ثلاث شعب : « بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية المتهاوية ، والأجانب بنفوذهم القوى فى البلاد »[1] .

ومما ساعد أيضا على ازدياد السخط العام فى مصر ، سياسة عثمان باشا رفقى ، وزير الحربية فى وزارة رياض باشا . وكان رفقى رجلا شركسيا متعصبا لبنى جلدته يعمل على ترقيتهم لأعلى المناصب دون جدارة واستحقاق . ودفعه بغضه الأعمى وكرهه للضباط المصريين فى الجيش الى اصدار قرارات ٢١ يوليو عام ١٨٨٠ التى وجد فيها المصريون اضطهادا ظاهرا لهم، فتلك القرارات التى أصدرها رفقى حرمت المصريين حق الترقى فى الجيش وقصرت الترقيات والتعيينات على الأتراك والشراكسة الذين أراد لهم أن يظلوا العنصر السائد فى الجيش . ولم تقتصر سياسة عثمان رفقى على ذلك ، بل كان يسخر الجند فى أعمال لا تمت بصلة الى الجندية كحفر الترع ومد السكك الحديدية وزراعة أراضى الخديو . وعارض الضباط الوطنيون هذه السياسة ، وتوالت اجتماعاتهم السرية ، وكان أهمها الاجتماع الذى عقد بدار أحمد عرابى فى ١٦ ينساير عام ١٨٨١ وحضره على فهمى الديب ، قائد الحرس الخديوى ، وعبد العال حلمى ، وأحمد عبد الغفار ، وعلى الروبى ومحمد عبيد . واختار المجتمعون عرابى زعيما لهم لكى ينوب عنهم فى رفع شكاياتهم الى الخديو . وروى عرابى ما حدث فى هذا الاجتماع الذى تم فيه انتخابه زعيما للحزب العسكرى : « قالوا كلهم انا فوضنا اليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت : كلا ، بل

---

(١) محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص١٤ — ١٥ .

انظروا الى غيرى وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له جهدى ، فقالوا انا لا نبغى غيرك ولا نثق الا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عصيب ، ولا يسع الحكومة الا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم : أقسموا على ذلك ، فأقسموا على السيف والمصحف »[1] • واختير عرابى لجرأته وصدقه ووطنيته ، وذهب وبرفقته زميلاه عبد العال حلمى وعلى فهمى لمقابلة رياض باشا ، ورفعوا اليه باسم الضباط عريضة طلبوا فيها عزل عثمان رفقى من وزارة الجهادية (الحربية) واسناد هذا المنصب الى وزير وطنى ، كما طالبوا باصلاح نظام الترقية فى الجيش •

وحاول رياض اقناع الضباط بسحب العريضة ولكنهم رفضوا وأصروا عليها • واجتمع مجلس النظار برياسة الخديو واستقر الرأى على تقديم الضباط الثلاثة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى • واستدعى الضباط الى وزارة الجهادية بقصر النيل ، وما كاد ثلاثتهم يدخلون الوزارة فى أول فبراير عام ١٨٨١ حتى تم القبض عليهم ومحاكمتهم أمام مجلس عسكرى • ولما شاع ذلك النبأ فى دوائر الضباط الوطنيين ، هجم الضابط محمد عبيد على رأس قوة من جنوده على قصر النيل ، وأخرجوا الضباط الثلاثة من السجن • وتوجه الجميع بعد ذلك الى قصر عابدين وجددوا طلب عزل وزير الجهادية ، فاستجاب توفيق لمطالبهم ، وعزل عثمان رفقى وعين محمود سامى البارودى ناظرا للجهادية •

ولاشك فى أن انتصار عرابى فى هذه الجولة على الخديو توفيق قد أدى الى ذيوع صيته فى جميع أنحاء البلاد ، وأصبح موضع اعجاب

---

(١) الرافعى ، المرجع السابق ، ص٨٦ •

الأعيان والفلاحين • ويرى بلنت أثر هذه الحـركة على مركز عرابى وشعبيته فيقول : « أصبح مقامه فى بضعة أسابيع مقام رجل ذى نفوذ وقوة فى مصر ، أو على الأقل أصبح يعزى اليه القوة • وصارت تتقاطر عليه الظلامات من أناس عانوا المظالم ، ولقد أذاع صيته خارج القاهرة ظهوره بمظهر من يحمى الفلاحين من جور الحكام الشراكسة ، واتصل به كثيرون من الأعيان وأشياخ البلاد ، وكان يرد كلا بما يسعه من رد حسن أو بما يدخل فى طوقه المحدود من عون ، وكان يؤثر فى الناس تأثيرا حسنا أينما لقوه بحسن محضره وبابتسامته الجذابة وفصاحته فى الحوار • ويجب أن نذكر أنه فى تاريخ مصر لم يبرز فى مدى ثلاثة قرون على الأقل فلاح بسيط الى حد أن يصبح ذا مكانة سياسية لها خطرها ، أو الى حد أن يصبح داعية اصلاح أو الى أن يهمس بكلمة تدعو حقا الى الثورة »[1] • وهكذا أصبح أحمد عرابى زعيم العسكريين والمدنيين أو بالأحرى — كما يقول بعض المؤرخين — زعيـم الحركة الشعبية الوطنية المطالبة بالحرية •

ولم تقتصر مطالب زعماء الحزب العسكرى على المسائل المتعلقة بالجيش ، بل تعدت ذلك الى الرغبة فى الاصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة • وذلك لا يتم الا بانشاء مجلس النواب وايجاده فعلا • ولم يوافق توفيق — بطبيعة الحال — على هذه الخطوة ورأى فيها اعتداء على سلطته وحقوقه ، ولذلك لم يكن متوقعا أن تصفو العلاقات بينه وبين زعماء الحزب العسكرى • واعتقد الخديو أيضا أن محمود سامى البارودى هو سبب ما فى الجيش من فوضى ، وأغضبه رفض عرابى والبارودى لمحاولة الحكومة تسخير الجنود فى حفر الترع

---

(1) روشستين ، تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، ص ١٢٢ •

بقصد ابعادهم عن العاصمة ، وازدياد اتصالهم بزعماء الحزب الوطنى . ولذلك قرر الخديو عزل البارودى من منصبه وعين مكانه صهره داود يكن باشا ، الذى اتبع الشدة فى معاملة ضباط الجيش ، فحظر عليهم الاجتماع بالمنازل أو التحدث فى السياسة ولكن أمراء الآلايات ردوا اليه هذه الأوامر العسكرية قائلين انها « مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكرى » .

ووجد عرابى أن الحل الطبيعى للتخلص من تلك الحالة هو اقامة الحياة النيابية الدستورية ووضع حد للسيطرة الانجليزية والفرنسية على الحكومة، فاتصل بالعلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان لمساعدته على تحقيق ذلك . واجتمع عرابى بزعماء الحزب الوطنى ، وكان قد تجمع لديهم بعض عرائض يطالب الشعب فيها بعزل وزارة رياض ودعوة مجلس نواب على أساس دستورى ، واتفق معهم على القيام بمظاهرة سلمية تأييدا لمطالب الأمة ، وحدد لهذه المظاهرة الوطنية يوم ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ أمام سراى عابدين . وكتب عرابى الى وزير الحربية يخبره بأمر هذه المظاهرة ، وطمأن قناصل الدول الأوروبية على أرواح الأجانب فى القاهرة .

وفى اليوم المحدد لهذه المظاهرة الوطنية ، احتشد فى ميدان عابدين ما يقرب من أربعة آلاف جندى معهم مدفعيتهم وضباطهم ، وتجمعت وراءهم الآلاف من أهل القاهرة ووفود الأقاليم لترى تحدى أحد «فلاحى» مصر للخديو الذى كان يعتقد الا رأى الا رأيه . ونزل توفيق الى الميدان يحيط به المستر تشارلز كوكسن (Cookson) قنصل انجلترا بالاسكندرية ، والجنرال الأمريكى استون (Stone) رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وسير أوكلاند كلفن (Sir Auckland Colvin) المراقب المالى البريطانى ، وبعض الضباط الأوروبيين والوطنيين . وقد شجع كلفن الخديو على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحى اليه بما يقوله

وما يفعله • ويروى عرابى بنفسه ما حدث فى ذلك اليوم التاريخى المشهود فيقول : « ولما وقفت بين يديه (الخديو) مشيرا بالسلام خاطبنى بقوله ما أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ فأجبته بقولى : « جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » • فقال : « وما هى هذه الطلبات » ؟ فقلت : « اسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى وابلاغ الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها » فقال : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد أعمل زى ما أنا عاوز ، وقد ورثت ملك هذه البـــلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا » ، فقلت : « لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » • وعند ذلك أشار كلفن على الخديو بالعودة الى القصر ، وأخذ كوكسن يغدو ويروح بين عرابى والخديو حتى جاءه آخر الأمر يخبره باستسلام الخديو لبعض هذه المطالب • فأقال وزارة رياض باشا فى اليوم التالى ، وبعد أربعة أيام أسندت الوزارة الى محمد شريف باشا بطل الدستور ، كما أحال المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش الى القسطنطينية •

ولقد ظل شريف باشا مترددا فى تشكيل وزارته الثالثة حتى تعهد له العرابيون بعدم تدخل العسكريين الوطنيين فى السياسة ، وأسند نظارة الجهادية والبحرية الى محمود سامى البارودى • وأوضح شريف باشا فى كتابه الذى رفعه الى الخديو الأسباب التى دفعته الى قبول الوزارة ، وأشار الى أنه قبلها نزولا على ارادة الأمة • وحرص شريف على أن يضع فى برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية الى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، لأن الدول الأوروبية لم تكن راضية عنه منذ أن وقف مواقفه المشهورة فى عهد الخديو اسماعيل • وفى يوم

١٨ سبتمبر ١٨٨١ ، قابل شريف وفدا من الأعيان على رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباظة وعبد السلام المويلحى وغيرهم ، وقدموا له عريضة موقعا عليها من ١٥٠٠ من عمـــد البلاد والأعيان يطلبون فيها انشاء مجلس النواب وبث روح الحرية فى مصر • وفى ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ ، أصدرت الوزارة القوانين العسكرية التى اقترحتها لجنة اصلاح الجيش فى عهد البارودى والتى اشتملت على القوانين الخاصة بتحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم فى الترقيات والمرتبات والمعاش • وعندما تولى شريف الوزارة تقرر أن يسافر عرابى وآلايه الى رأس الوادى بمديرية الشرقية وأن يسافر عبد العال حلمى وآلايه السودانى الى دمياط • وفى ٨ أكتوبر عام ١٨٨١ ، سافر آلاى عرابى من القاهرة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، وخطب فى المودعين قائلا : « سادتى واخوانى : بكم ولكم قمنا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد • ولا نثنى عن عزمنا حتى نحيى البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسعينا افسادا ولا تدميرا • ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا الا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة »[1] •

وعمل شريف على اقامة الحياة النيابية فى مصر ، اذ أنه كان مقتنعا قبل عام الثورة بضرورة انشاء مجلس نيابى كامل السلطة • وفى ٤ أكتوبر ١٨٨١ ، أصدر الخديو مرسوما باجراء الانتخابات ، وفعلا افتتح مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١ وانشغل شريف منذ اجراء الانتخابات فى اعداد دستور أو « لائحة أساسية » لعرضها على المجلس ، وفى ٢ يناير عام ١٨٨٢ عرض شريف الدستور على المجلس ، وقال فى خطابه الذى ألقاه بهذه المناسبة : « لما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية ، ص١٥٣ •

مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات وكررته بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، اشتغلت مع رفاقى بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة ، فى ابداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة أو نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق واقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم . انما لا يخفى عليكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم، بعضها بعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب؟ حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العمـــوم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية »[1] . وهكذا تضمن الدستور مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ومراقبة أعمال الحكومة ، وحق اقرار القوانين والضرائب . ومن ناحية أخرى ، حرم دستور شريف مجلس النواب حق مناقشة الميزانية واقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدى ذلك الى تدخل انجلترا

---

(١) المرجع السابق ، ص١٨٦ — ١٨٧ .

وفرنسا فى شئون مصر . ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا والمجلس، اذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها مادام لهم حق الرقابة على الادارة العامة لمصر .

التدخل الأوروبى وانفراد انجلترا بالاحتلال :

وفى الوقت الذى حدثت فيـــه « أزمة الميزانية » بين الوزارة والمجلس ، حاولت الدولة العثمانية والدولتان الاستعماريتان انجلترا وفرنسا ، استغلال الظروف التى تمر بها مصر والتدخل فى شئونها . فبالنسبة للدولة العثمانية كانت مصر جزءا حيويا من ممتلكاتها وازدادت أهميتها خصوصا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) لأنها كانت المركز المناسب المتوسط الذى يستطيع منه السلطان نشر دعايته للجامعة الاسلامية فى شمال افريقيا ووسطها ، ومن ناحية أخرى انتهز السلطان عبد الحميد كل فرصة للتدخل فى شئون مصر وتعزيز مركزه فيها ، ولذلك وجد فى حادث عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) فرصة سانحة للتدخل وانتحال حق الاشراف عليها . فأرسل وفدا الى مصر برياسة على نظامى باشا فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ دون أن يستشير مصر أو يتباحث مع حكومة الخديو فى هذا الشأن. واقتنع المسيو تسو (Tissot) ــ سفير فرنسا فى الآستانة ــ بأن غرض السلطان من ايفاد هذا الوفد هو ارسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحل الجيش المصرى وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة فى أماكن قاصية من الامبراطورية ، وخلع توفيق وتنصيب وال عثمانى عادى يحكم مصر لمدة خمس سنوات . كما سرت الاشاعات فى مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لاقرار النظام فى مصر ، وأرسل سنكفكز (Sienkiewicz) ، قنصل فرنسا العام فى مصر ، الى باريس أن الجاليات الأوروبية قد انزعجت لهذا الاحتمال[1] . وأعلن السلطان

---

(1) Tissot à Barthélemy Saint Hilaire, 15 Sept. 1881, Documents diplomatiques français, 1er Série, IV, No. 134.

أن الهدف من البعثة هو ابلاغ الخديو توفيق بموافقته على الطريقة التى نجح بها فى تسوية مشاكل مصر • وفى الواقع لم يكن هناك مبرر على الاطلاق لزيارة الوفد العثمانى لمصر ، فقد ثارت انجلترا وفرنسا ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامة الوفد العثمانى فى مصر• وفى نفس الوقت قررت انجلترا وفرنسا ارسال بارجتين الى ميناء الاسكندرية ، ولكنهما غادرتا الميناء فى ٢٠ أكتوبر عام ١٨٨١ غداة مغادرة الوفد العثمانى لمصر[١] •

وأما فيما يختص بانجلترا ، فقد ظلت سياستها الخاصة نحو مصر تعمل حتى عام ١٨٧٠ على بقاء العلاقات بين السلطات والخديو كما تحددها فرمانات ١٨٤١ و١٨٧٣ و١٨٧٩ • ولكن بعد فتح قناة السويس للملاحة فى عام ١٨٦٩ رأت الحكومة البريطانية أن من الضرورى الاشراف على مصر ذاتها ، وأخذت بهذا الرأى فعلا بعد شرائها لأسهم الخديو فى قناة السويس عام ١٨٧٥ • وزاد اهتمام انجلترا بمصر بعد احتلالها لجزيرة قبرص فى عام ١٨٧٨ ، وفكرت جديا فى احتلال مصر والاستئثار بها وحدها بعد أن احتلت فرنسا تونس فى عام ١٨٨١[٢] • وأما فرنسا ، فقد بنت سياستها على أساس مصالحها الاستعمارية ، وكانت ترى أن صلتها بمصر قديمة ووثيقة اذا قورنت بصلات الدول الأخرى بمصر ، وترى أن مشروع قناة السويس هو مشروعها • ولذلك أصرت على ألا يكون للدولة العثمانية نفوذ حقيقى فى مصر ، وعملت أيضا على عرقلة نمو المصالح البريطانية الاستعمارية فيها ، واتفقت مع انجلترا فى عام ١٨٧٥ على أن يكون النفوذ الفرنسى الاستعمارى مساويا للنفوذ الانجليزى الاستعمارى فى مصر • وزاد اهتمام فرنسا بمصر

---

(١) Rifaat, The awakening of modern Egypt, pp. 186-187.

(٢) محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ٣٠ — ٣٥ •

عندما جاء الجمهوريون الى الحكم فى فرنسا فى أواخر عام ١٨٧٧ ٠ وبذل وادنجتون (Waddington) جهده لمنع احتلال انجلترا لهذه البلاد٠ وفى عام ١٨٨١/١٨٨٢ لعب جمبتا ، زعيـم الجمهوريين الفرنسيين ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، دوراً خطيراً فى المسألة المصرية ٠ فلقد حرص تماما على ألا يترك للحكومة الانجليزية فرصة واحدة للتدخل وحدها فى مصر ، وعمل على الاشتراك مع الحكومة المصرية فى الخطوات التى تتخذها نحو المصريين ، وكان جمبتا — وهو يهودى الأصل — يرى أيضا أن تأييد الحكم النيابى الديموقراطى فى مصر يتعارض مع مصالح فرنسا الاستعمارية، وأقنع حكومة الأحرار فى انجلترا بزعامة جلادستون (Gladstone) بالتعاون مع الحكومة الفرنسية فى مصر لصيانة مركز الخديو والنفوذ الأوروبى ٠

وأظهر جمبتا كرهه للحركة الوطنية المصرية ودمغها « بالتعصب الاسلامى » و « بالاتجاهات العسكرية » و « بالأحلام الثورية » ٠ واستغل جمبتا فرصة افتتاح مجلس النواب فى مصر لتطبيق سياسته وأقنع الحكومة البريطانية بارسال مذكرة مشتركة الى مصر فى ٨ يناير عام ١٨٨٢ ٠ وقد جاء فيها : « ان الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ٠ ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ٠ ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها٠ وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجـد من هذه التأكيدات الثقـة

والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لادارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية »[1] .

وواجه المصريون المذكرة المشتركة بالسخط لاسيما عندما علموا بأن توفيق قد قبل المذكرة وكتب الى قنصلى انجلترا وفرنسا يشكر حكومتيهما على ما تبديان من عطف نحوه . واذا كان توفيق لم يعبأ بالرأى العام فى مصر ، فان المذكرة قد أضعفت مركزه أمام الشعب المصرى . وشعر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة التى اتخذتها الدولتان ما كانت لتتخذ دون تدبير مقصود وأنها مقدمة لتطورات هامة. واجتمع قادة الثورة فى وزارة الحربية لبحث الموقف ، وهناك انضم اليهم محمود سامى البارودى الذى بدد مخاوفهم وغضبهم ، وأسرع الى مجلس الوزراء لكى يخبر زملاءه بالأثر الذى أحدثته المذكرة المشتركة على الضباط . فتوجه الوزراء برياسة شريف باشا الى الخديو، واتفق الجميع على ارسال مذكرة الى الباب العالى معربين عن رفضهم لها ، ولام أعضاء مجلس النواب الخديو الذى اعتقدوا أنه طلب من مالت (Malet) ، قنصل انجلترا العام فى مصر ، أن يحصل من الحكومة الانجليزية على هذا التصريح .

وعلى أية حال ، فقد أدرك المصريون ضرورة توحيد صفوفهم وأصبح اسم عرابى والزعماء العسكريين على كل لسان لاسيما وأن المذكرة المشتركة قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكرى غير بعيد الاحتمال . وشجعت المذكرة المشتركة المصريين على تحدى المراقبة الثنائية وأصر أعضاء مجلس النواب على موقفهم بالنسبة لمسألة

---

(١) Gambetta à Sienkiewicz, 7 Janv. 1882, Documents diplomatiques français, 1 er Série, IV, pp. 217-218.

الميزانية • وفى ٢٦ يناير ١٨٨٢ طالب قنصلا انجلترا وفرنسا — بايعاز من الرقيبين الأوروبيين — ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية• ولما كان شريف يخشى تدخل الدولتين فى مصر ، فقد أراد أن يرجىء مسألة حق المجلس فى مناقشة الميزانية • ولكن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يوافقوا على هذا الرأى ، وانفض العرابيون من حول شريف وعملوا على اقصائه عن الحكم • وازاء مطالبة المدنيين والعسكريين باسقاط وزارة شريف ، قدم الأخير استقالته فى ٢ فبراير عام ١٨٨٢ وألف محمود سامى البارودى فى ٤ فبراير عام ١٨٨٢ وزارة الثورة ، وتقلد أمور وزارة الحربية فيها أحمد عرابى • ومما لاشك فيه أن سقوط وزارة شريف واسناد الوزارة الى البارودى يعد انتصارا حاسما للحزب العسكرى ، وتحديا سافرا للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبى •

وفى ٧ فبراير عام ١٨٨٢ أقرت حكومة الثورة «اللائحة الأساسية» أو الدستور متضمنا مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وحق المجلس فى اقرار الميزانية • وفرح النواب والمصريون جميعا من مدنيين وعسكريين لصدور الدستور ، ويتجلى ذلك فى الحفلات العديدة، التى أقيمت غداة صدور الدستور • وبقدر ما فرح المصريون كان استياء الأجانب ، وحقدت الدولتان على وزارة الثورة وثارت ثائرتهما ووجهت صحفها المطاعن اليها وعمل كل من مالت وكلفن على تشويه الثورة لدى الحكومة البريطانية ولدى الرأى العام البريطانى • وظلت انجلترا تنتظر الفرصة المواتية للتدخل حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الانجليز أسوأ استغلال • ولقد كان لهذه المؤامرة الخطيرة أثر كبير فى تطور الأحداث بعد ذلك • وكان هدف المؤامرة التى اكتشفت خيوطها فى ابريل عام ١٨٨٢ اغتيال الوزراء وكبار زعماء الحزب الوطنى واعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل الثورة • وكان المتآمرون من الأتراك والشراكسة الذين يحركهم اسماعيل من منفاه • ولما كان المتآمرون

جميعا من العسكريين فقد تشكلت محكمة عسكرية لمحاكمتهم ، وأصدرت فى ٣٠ أبريل حكمها بتجريد أربعين من كبار المتآمرين — ومنهم عثمان رفقى — من رتبهم ونفيهم الى أقاصى السودان • ومن ناحية أخرى اعتقد قنصلا انجلترا وفرنسا وكذلك الخديو توفيق أن المؤامرة من اختلاق الحكومة ، وأبدى الأخير عطفه على المتهمين • وأشار مالت على الخديو برفض الحكم ، واشتدت حيرة توفيق ووقف موقفا مبهما أول الأمر ، ولكنه ما لبث أن أخذ برأى مالت ، وبذلك خطا الخديو خطوة أخرى عجلت بالوصول الى الغاية التى رسمتها انجلترا وهى الاستيلاء على مصر •

ورأى الخديوى توفيق بايحاء من مالت أن يعرض الحكم على السلطان ، فغضب زعماء الثورة من اقحام السلطان فى هذه المسألة الداخلية ، وعدوه تنازلا عن الامتيازات التى حصلت عليها مصر فى استقلالها بشئونها الداخلية • وأرادت حكومة الثورة أن تحبط مؤامرات الأجانب ، فاقترحت على توفيق تخفيف الحكم من تلقاء نفسه ، وأخبرته بأن الوزارة ترضى أن ينفى المحكوم عليهم الى أى جهة من الجهات دون أن تمس رتبهم أو ألقابهم وانما تستبعد أسماؤهم من سجلات الجيش• غير أن توفيقا لم يرض بهذا ، ووقع على أوراق الحكم بنفى المتآمرين الى خارج مصر مع عدم استبعاد أسمائهم من سجلات الجيش • ولام البارودى الخديو على تعديل الحكم والنزول على رغبة قنصلى انجلترا وفرنسا ، وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية الى أمر التعديل • وحرض مالت الخديو على رفض ذلك ، وكتب الى وزارة الخارجية البريطانية ، فى ١٨ مايو عام ١٨٨٢ يقول : « لقد انقطعت الصلة بين الخديو .ووزرائه ووصل الموقف الى أقصى الخطر » • ودعت وزارة الثورة مجلس النواب من عطلته دون اذن .من الخديو وازداد

الموقف تحرجا . وأعلن عرابى أن الوقت قد حان للتخلص من أسرة محمد على .

وعندما عثم توفيق بدعوة المجلس ، أعلن لقنصلى انجلترا وفرنسا أن اجتماع المجلس غير قانونى ، مستندا فى ذلك الى المادة رقم ٩ من لائحة المجلس الأساسية التى تخوله وحده حق دعوة المجلس أثناء عطلته . ولبى أكثر النواب دعوة الوزارة وحضروا الى القاهرة ، ولكنهم لم يوافقوا على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم شرعية الاجتماع غير العادى الا بأمر من الخديو . وكانت وزارة الثورة قوية فى بادىء الأمر لأنها كانت معتزة باجماع النواب على تأييدها ، ولكنها فوجئت برئيس مجلس النواب ، سلطان باشا يدعو الى الحكمة والروية . فقد انقاد سلطان باشا لتهديد مالت بالتدخل الأوروبى ، خاصة وقد امتلأ قلبه حقدا على عرابى ، فانضم هو ونحو ثلاثين آخرين من أعضاء المجلس الى الخديو ، بالرغم من أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس كانوا مايزالون موالين للوزارة . وازاء هذا التردد من قبـل بعض أعضاء المجلس فى مشايعة الوزارة ، قدم البارودى استقالته الى الخديو ، ولكن توفيقا عجز عن اقامة وزارة فى مصر . وبذلت المساعى لتسوية الخلاف بين الوزارة والخديو الى أن أمكن الوصول الى تسوية ظاهرية فحسب على أساس بقاء الوزارة وتعديل الحكم العسكرى حسبما ارتآه الخديو (١٦ مايو ١٨٨٢) .

أوجدت هذه التطورات التى شهدتها مصر ، من اجتماع مجلس النواب وتهديد الخديو بالخلع، فى نظر شارل دى فريسينيه (Freycinet) — رئيس وزراء فرنسا الذى كان قد خلف جمبتا فى ٣١ يناير عام ١٨٨٢ — « موقفا ثوريا » Situation Révolutionnaire يدعو فى نظره للتدخل على أساس التعاون مع انجلترا والتآزر مع الدول الأوروبية .

فاقترح فريسينيه فى ١٢ مايو القيام بمظاهرة بحـــرية هدفها ارهاب العسكريين القائمين بشئون الحكم فى مصر واسقاط الوزارة ، ووافق جرانفل — وزير خارجية انجلترا — على هذا الاقتراح فى الحال • وأبحرت السفن الانجليزية الفرنسية الى مصر ووصلت الى الاسكندرية فى ٢٠ مايو • ولكن هذه الترتيبات التى اقترحها فريسينيه كانت وبيلة على فرنسا ، لأنها أخرجتها عن دائرة العمل الفعلى فى الأزمة المصرية• وكذلك كانت آثارها وبيلة على مصر لأنها أدت الى الاحتلال البريطانى لها فى النهاية • وعلى أية حال حاول البـــاب العالى اقناع الدولتين بطريقة ودية بالعدول عن المظاهرة البحرية فى مياه الاسكندرية دون جدوى •

وقد أدت هذه المظاهرة — من ناحية أخرى — الى توثيق العلاقات بين السلطان وعرابى • وقد أحدث وصول السفن الحربية أثرا عميقا فى مصر ، وعبر عرابى عن موقف المصريين من المظاهرات فى رسالة بعث بها الى بلنت وقال فيها : « ان كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لارسال السفن الفرنسية والانجليزية ، وهم ينظرون الى هذا الاجراء على أنه دليل على سوء نية الدولتين ازاء المصريين ، وعلى تدخلها فى شئوننا دون حاجة الى ذلك أو أى سبب معقول • وفى الواقع أن المصريين قد صمموا على عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتـــدخل فى شئوننا الداخلية ، كما صمموا على المحافظة على المزايا التى أكدتها لهم المعاهدات والدول ، وهم لن يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا مادام فيهما عرق ينبض بالحياة • وسيبذلون كل ما فى وسعهم للسهر على المصالح الأوروبية وأرواح الرعايا الأوروبيين وأملاكهم وشرفهم ، مادام هؤلاء الرعايا لا يتعدون الحدود التى ألزمهم بها القانون[1] •

---

(1) Blunt, Secret history, pp. 279-280.

وجرت محاولات كثيرة بعد وصول السفن الحربية لاسقاط الوزارة الوطنية ، وفى النهاية قدم قنصلا انجلترا وفرنسا فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ الى البارودى انذارا فى شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتى :

أولا : ابعاد عرابى باشا مؤقتـا من مصر ، مع احتفاظه برتبه ومرتباته .

ثانيا : ارسال على فهمى وعبد العال حلمى الى داخل مصر ، مع احتفاظهما برتبهما ومرتباتهما .

ثالثا : استقالة الوزارة الحالية .

وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى المحافظة على الوضع الراهن Status quo ، وأن يعيد للخديو السلطة المختصة به ، اذ بدونها يخشى على هذا الوضع الراهن المعمول به ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فستبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية، وستسهران على تنفيذ هذا العفو » .

وفى اليوم التالى (٢٦ مايو ١٨٨٢) رفضت الوزارة الوطنية المذكرة الثنائية على أساس أن المطالبـة التى وردت بها تعتبر اعتـداء على الفرمانات والمعاهدات الدولية التى حددت وضع مصر . ولكن الخديو خالف رأى وزرائه وأعلن موافقته على الانذار ، ولذلك استقال البارودى فى نفس اليوم احتجاجا على ذلك ، وقال فى كتاب ان قبول الخديو الانذار فيه مساس بحقوق السلطان . ولم يتردد الخديو فى قبول استقالة الوزارة مهما تكن النتائج ، فهو لم يعد يهمه الا استعادة سلطته المطلقة ولو أدى ذلك الى ضياع مصر . وظل الخديو يومين فى حيرة ورفض شريف تأليف الوزارة مادام العرابيون محتفظين بسيطرتهم ، وزاد

الموقف خطرا الى أن وصل الى الخديو رسالة من كبار رجال الجيش والشرطة يقولون فيها انه اذا لم يعد عرابى الى منصبه فى اثنتى عشرة ساعة ، فهم غير مسئولين عما تقضى اليه الحوادث . وطالب العرابيون بخلع الخديو توفيق ولكنهم لما تبينوا عدم موافقة بعض النواب والأعيان على ذلك اكتفوا بالتمسك بعرابى وزيرا للحربية . وفى اليوم التالى (٢٨ مايو) استقبل الخديو وفدا مكونا من بطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجار ورجوه أن يعيد عرابى الى وزارة الحربية. ونتيجة لذلك لبى توفيق هذا الرجاء ، وبذلك فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلا ذريعا .

وتطورت الأحداث فى مصر بسرعة ، وفى ٧ يونيه عام ١٨٨٢ ، وصل الى الاسكندرية وفد من قبل السلطان عبد الحميد برياسة المشير درويش باشا . وقوبل الوفد فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بسقوط الانذار النهائى ، وكان يسميه الناس يومئذ اللائحة، وكان الهتاف الشعبى أن يقول أحد الناس « اللايحة اللايحة » فيرد الجميع قائلين « مرفوضة مرفوضة » . ولقد كانت أهداف درويش باشا متعددة ومتناقضة فى نفس الوقت ، فقد كان الهدف الحقيقى من ارسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدى فى الواقع لتقرير سلطة الباب العالى ، بالغاء مجلس النواب ، واستدعاء جنود عثمانيين اذا لزم الأمر الى مصر ، ثم التخلص من العسكريين أى من عرابى وزملائه . وقد أخذ درويش يستقصى أسباب الخلاف بين عرابى والخديو ، ولم يقبل عرابى أن يصحبه الى أستانبول حين عرض عليه ذلك ، كما أنه رفض أن يتنازل له عما أخذه على عاتقه من حماية الأمن ، الا اذا حصل منه على كتاب رسمى يخليه فيه من كل تبعة .

تزايد رواج الشائعات المقلقـــة وخصوصا فى الاسكندرية بسبب

وجود الأساطيل الأجنبية فى مياهها ، فطلب الأجانب المقيمون بها من قناصلهم أن يأذنوا بالتسلح استعدادا لمواجهة الطوارىء • وتوترت الأعصاب ، وحدث يوم ١١ يونيه عام ١٨٨٢ شجار بين أحد الوطنيين ويدعى السيد العجان وأحد المالطيين من رعايا الانجليز بأحد أحياء الاسكندرية • ولم يلبث هذا الشجار أن تحول الى مذبحة مروعة • وقد اتهم عرابى وأنصاره بتدبير هذه المذبحة ولكن لا دليل مادى يؤيد هذا الاتهام • وفى الواقع أن المذبحة قد أحزنت عرابى ورفاقه ، لأن اختلال الأمن فى البلاد كان لابد أن يسىء اليهم • ولذلك فان مذبحة الاسكندرية كانت ضربة موجهة للحركة الوطنية فى الصميم ، كما كانت حجة للخديو وأعوانه من الأجانب على فســاد الأحوال الداخلية وتعــرض أموال الأوروبيين وأرواحهم للخطر بسبب الحركة القومية التى ظل يصفها الانجليز منذ قامت بالفوضى • ويقيم بعض الكتاب الدليل على اتهام الخديو توفيق وعمر لطفى محافظ الاسكندرية بتدبير المذبحة لأنه كان من مصلحتهما التخلص من عرابى مهما كان الثمن[1] • وقد ذكر فى المناقشات التى دارت فى مجلس العموم البريطانى فى عام ١٨٨٣ حول مصر نبأ برقية من الخديو الى عمر لطفى على جانب كبير من الخطر وهى : « لقد ضمن عرابى الأمن العام ونشر ذلك فى الجرائد ، وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فاذا نجح فى ضمانه ، فان الدول سوف تثق به وسوف نفقد بذلك اعتبارنا ، يضاف الى ذلك أن أساطيل الدول فى مياه الاسكندرية وأن عقول الناس فى هياج وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأوروبيين وغيرهم ••• والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابيا فى ضمانه أم هل تخدمنا ؟ » •

---

(1) Blunt, op. cit., pp. 497; A.M. Broadly, How we defended Arabi, p. 190.

وكان من أثر هذه المذبحة أن قرر قناصل ألمانيا والنمسا وايطاليا ضرورة التدخل « محافظة على أرواح الأوروبيين » ، ورأوا وجوب تشكيل وزارة جديدة الى أن يتم الفصل فى المسألة المصرية . فتم تأليف وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيه ، وعين أحمـــد عرابى وزيرا للحربية بها . ولكن هذه الوزارة لم تنل ثقة الخديو ، ورفضت انجلترا وفرنسا الاعتراف بها . ونشطت الدولتان لايجاد حل نهائى للأزمة . وفى يوم ٢٣ يونيه انعقد مؤتمر من الدول الأوروبية الكبرى فى دار السفارة الايطالية فى استانبول لمناقشة مسألة مصير مصر ، وكان الهدف الأكبر للمؤتمر بطبيعة الحال هو القضاء على الثورة المصرية . وكان فريسينيه قد اقترح على انجلترا فى ٣٠ مايو ١٨٨٢ ـــ أى قبل مذبحة الاسكندرية ـــ فكرة عقد هذا المؤتمر . وكان هدفه من وراء ذلك هو أن يحول بين انجلترا والانفراد بالعمل لأن فرنسا كانت تتوجس خيفة من سياسة انجلترا . ولقد وافقت انجلترا على عقد المؤتمر لكى تخفى نياتها ، أما الدولة العثمانية ، فقد عارضت الفكرة لأنها صاحبة الحق الشرعى فى مصر ولا حق لغيرها من الدول فى النظر فى المسألة المصرية ، ولذلك أسرع السلطان بايفاد درويش باشا الى مصر ـــ كما سبق الاشارة الى ذلك ـــ ورأى ذلك سببا عمليا يبرر فيه رفضه فكرة المؤتمر . ولم تشترك الدولة العثمانية فى المؤتمر الا فى يوم ١٩ يوليو بعد أسبوع من ضرب الانجليز للاسكندرية .

ومن مهازل السياسة الأوروبية ، أن المناقشات فى مؤتمر الآستانة بدأت بموضوع ضرورة المحافظة على حقوق الدولة العثمانية وانتهت باحتـــلال الانجليز وحدهم لمصـــر وسلبها كل ما تتمتع به من حرية واستقلال . ففى ٢٥ يونيه أبرمت الدول المشتركة فى المؤتمر بروتوكول انكار الذات (Protocole Désinterressment) وفيه تتعهد الحكومات التى يمثلها الموقعون على هذا أنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك

لتنظيم شئون مصر لا تسعى الى امتلاك شيء من أراضيها ، ولا الى أى اذن خاص ولا الى أى فائدة تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله أية أمة أخرى »[1] . وبعد ستة عشر يوما فقط من صدور هذا البروتوكول ، ضربت انجلترا الاسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) بمدافعها الضخمة متعللة بعذر قبيح هو عمل الثوار المصريين على تحصين مدينة الاسكندرية . ولم يشترك الأسطول الفرنسى مع الأسطول الانجليزى فى هذا العمل ، ولا يدل عدم اشتراك الأسطول الفرنسى فى الاعتداء على المدينة أن فرنسا كانت تستنكر ما أقدمت عليه انجلترا ، فلقد كانت ترغب فى التعاون مع انجلترا فى استخدام القوة ضد مصر . ولكن حكومة فريسينيه كانت تخشى الرأى العام الفرنسى الذى كان يعارض سياسة المغامرات الاستعمارية التى كانت تريد تلك الوزارة اتباعها ، واعتبر فريسينيه ضرب الاسكندرية «عملا» اعتدائيا ، لا مبرر له فى نظر فرنسا ولا يمكن الاقدام عليه دون موافقة البرلمان الفرنسى .

ولقد وقفت الثورة المصرية موقف البطولة والشرف ورفضت الانذار الانجليزى الذى طالبها بوقف الاستعدادات الحربية فى خطوط الدفاع البحرية بالاسكندرية . ولقد وصف جون نينيه (John Ninet) — رئيس الجالية السويسرية فى مصر — فى كتابه « عرابى باشا » بطولة المصريين وشجاعتهم فى الدفاع عن مصر وصد العدوان فيقول : « فما كان أروع منظر الرماة المصريين الذين كانوا خلف مدافعهم المكشوفة ، كأنما هم فى استعراض حربى لا يخافون الموت الذى يحيط بهم ، وكانت معظم الحصون بلا حواجز تقيها ولا متاريس ومع هذا فقد كنا نلمح هؤلاء البواسل من أبناء النيل خلال الدخان الكثيف ، وكأنهم أرواح الأبطال الذين سقطوا فى حومة الموت قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران

---

(١) محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص٤٨ — ٤٩ .

مدافعه ... وقد أدى الجميع واجبهم رجالا ونساء ، كبارا وصغارا ، ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئـك الفلاحين على أداء واجبهم — وانما كانت تثير الحماسة فى نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع وهم فى مواقفهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحملوا من آلام »[1] .

وفى مساء ١٢ يوليـو انسحب الجيش من الاسكندرية وتحصن عرابى بجهة كفر الدوار . وعندما تأكد عرابى من انحياز توفيق الى جانب الانجليز ، أرسل تلغرافا الى المديريات والمحافظات يحذر الجميع من اتباع أوامره . كما دعا فى خطابه الى يعقوب سامى باشا ، وكيل وزارة الحربية بالقاهرة ، الى عقد جمعية عمومية من العلماء والأعيان لكى تصدر قرارا فى شأن الخديو ، وفيما يجب عمله لصالح الأمة . وفى ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، اجتمعت الجمعية العمومية وحضرها نحو أربعمائة عضو وفى مقدمتهم الأمراء الموجودون بالقاهرة وشيخ الاسلام وقاضى قضاة مصر والمفتى والنـواب ووكلاء الدواوين والمديرون والقضاة والتجار ، وبعض كبار ملاك الأراضى . وبعد التشاور فى الأمر ، قررت الجمعية استدعاء الوزراء الى القاهرة وأوفدت لجنة من أعضائها للسفر الى الاسكندرية لابلاغ الوزراء قرار الجمعية . وعندما علم توفيق بهذا القرار أمره بعزل عرابى من وزارة الجهادية وعده وحده مسئولا عما يحـدث لاصراره على الاستعداد للحـرب ورفضه الحضور الى الاسكندرية . وفى ٢٣ يوليو قررت الجمعية العمومية أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للاسكندرية ، ووجود الأسطول البريطانى فى مياهها ، ونظرا للموقف الذى اتخذه عرابى لصد الأعداء ، وجب ابقاؤه فى منصبه

---

(١) J. Ninet, Arabi Pacha, p. 175.

بصفته وزيرا الحربية والبحرية على أن يوكل اليه أمر القيادة العامة للجيش المصرى ، وأن يمنح مطلق السلطة فى كل ما يتعلق بالعمليات الحربية ، وألا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه • وهكذا لم يحفل المصريون بأمر توفيق القاضي بعزل عرابى ، بل ازدادوا تمسكا به والتفافا حوله ، وأضاف الناس الى لقب عرابى لقبا جديدا هو « حامى حمى الديار المصرية » • ويعتبر هذا القرار الذى اتخذته الجمعية العمومية أصدق دليل للرد على الذين يدعون أن الثورة العرابية ما كانت الا فتنة عسكرية لم تؤيدها الأمة المصرية •

وبعد هذا التأييد المطلق من جانب المصريين أصدر عرابى أمرا يستدعى الى كفر الدوار خمس الذكور فى كل مديرية ، كما استدعى قدماء المحاربين وأمر باعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ، وعين البارودى قائدا للقوات المرابطة قرب قناة السويس • كما عين محمود فهمى رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى ، وكان من أكفأ رجال الهندسة الحربية فى مصر • وقد قام محمود فهمى بسد ترعة المحمودية بالقرب من كنج عثمان ووضع المدافع على السد لحمايته ، كما أنه وضع فى خطته ســد ترعة الاسماعيلية لمنع المياه العــذبة عن الاسماعيلية والسويس وبورسعيد عند اللزوم ، وسد قناة السويس نفسها لمنــع اتخاذها قاعدة عسكرية للانجليز • واشتركت الأمة المصرية بأكملها فى النضال ضد الانجليز ، وجاءت على اختلاف مذاهبها ونحلها — كما روى عرابى « بالمال والغلال ، والدواب والفاكهة والخضروات ، حتى حطب الحريق وذلك فضلا عما أمدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضميد جراح العساكر ، ومن الأهالى من تبرع بنصف ما يملكه من الغلال والمواشى ومنهم من خرج عن جميع مقتضياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه » •

وعندما تحصن عرابى عند كفر الدوار ، تحول الانجليز الذين كانوا قد احتلوا الاسكندرية فى ١٣ يوليو الى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهى المنطقة التى تركهـا عرابى مكشوفة اعتمادا على تعهد فرديناند ديليسبس له بالمحافظة على حيدة القناة وهو التعهد الذى أقنع عرابى بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم . ولكن الانجليز سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات ديليسبس ، واحتلوا السويس بأمر من الخديو دون مقاومة فى أوائل أغسطس عام ١٨٨٢ . وفى ١٣ سبتمبر هزموا جيش عرابى فى معركة التل الكبير . وفى ١٥ سبتمبر احتلوا القاهرة ، فكانت بداية الاحتلال البريطانى لمصر. واستدعى الجنرال درورى لو (Drury Lowe) قائد خيالة الانجليز عرابى وطلبة عصمت لمقابلته فى ثكنات العباسية ، وسأل عرابيا « هل يقبلون أن يكونوا أسرى حرب لجلالة الملكة ؟ فقال عرابى لو أن عندنا من القوى الحربية ما يمكننا به اطالة زمن القتال والمدافعة عن البلاد لما قبلنا ذلك » ، فأمر لو (Lowe) باعتقالهما .

وفى ٢٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ ، دخل توفيق القاهرة وبصحبته رئيس وزرائه محمد شريف باشا (الذى كان قد شكل الوزارة الجديدة فى ٢٠ أغسطس خلفا لوزارة اسماعيل راغب باشا) وولزلى (Sir Garrnet Wolseley) ، قائد جيش الاحتلال ، ودوق كنوت (Connaught) ، ابن ملكة انجلترا ، وادوارد مالت ومحمد سلطان باشا . وأقام توفيق فى ٣ أكتوبر مأدبة كبرى وحفلا ساهرا فى سراى الجيزة تكريما للضباط والقواد الانجليز ، وأنعم على ستين منهم بالأوسمة المختلفة ، كما أنعم على محمد سلطان بالنيشان المجيدى ومنحه عشـرة آلاف جنيه نظير خيانته للعرابيين . وبدأ توفيق بالغاء الجيش المصرى جملة بحجة أنه انضم الى العصاة ، وكان هذا توطئة لمحاكمة قواده وضباطه الا من

انحاز أثناء الحرب الى الخديو • وصدر أمر من توفيق بتشكيل محكمة عسكرية على رأسها محمد رءوف باشا من أنصار الخديو ، كان الأعضاء الا واحدا من أصل شركسى ومن الناقمين على عرابى • وانتهت محاكمة عرابى — وكانت من المهازل الكبرى — بنفيه مع زملائه الى جزيرة سيلان وتجريدهم من الرتب والألقاب والنياشين ومصادرة جميع ممتلكاتهم • واستقر توفيق فى حكم مصر وأرسل الى جلادستون شاكرا الحكومة الانجليزية « باسمه وباسم الشعب المصرى » ، على اعادة النظام فى مصر ومعبرا عن أمله فى أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة فى ظل نصيحة انجلترا وتوجيهاتها •

وظل عرابى بالمنفى حتى سمحت له الحكومة الانجليزية بالعودة الى مصر • فعاد اليها فى عام ١٩٠١ وعكف على كتابة مذكراته عن الثورة، وفرغ من كتابتها فى عام ١٩١٠ • وقد اختتم عرابى مذكراته بقوله : «على الناشئة المصرية أن تجد وتجتهد وتعمل ليلا ونهارا على استرداد مجدها واستقلالها وحريتها المطلوبة منها ومطالبة الانجليز بالجلاء حتى ينكشف عنها البلاء ••• ثم أناشدهم أن يقووا أواصر الاخاء بين أبناء وطنهم ويخرجوا ما فى قلوبهم من غل وضغينة ويعملوا يدا واحدة ورجلا واحدا لرفع شأن بلادهم •• هنالك يخرج الله أعداءكم ويولى عليكم خياركم والله على كل شيء قدير ••• » • ومهما كانت النتيجة التى آلت اليها الثورة العرابية ، فلقد سجل عرابى اسمه فى تاريخ الكفاح القومى لمصر أول زعيم للحركة الوطنية المصرية ، وأول فلاح دعا الى حرية بلاده وقام بثورة حقيقية ضد سوء الادارة والحكومة • وهكذا كانت ثورة أحمد عرابى ثورة قومية على الرغم من باطل المبطلين ، ولم يستطع حتى كرومر نفسه أن ينكر قومية هذه الثورة فقد كتب فى كتابه مصر الحديثة : « ان حركة عرابى أكثر من أن تكون مجرد فتنة عسكرية • لقد كان فيها الى حد ما طبيعة الحركة القومية الحقيقية ، ولم تكن هذه

الحركة موجهة كلها أو فى جوهرها ضد الأوروبيين والتدخل الأوروبى فى الشئون المصرية ولو أن النفور من الأوروبيين والتجنى عليهم كانا يسيطران على عقول قواد هذه الحركة ، انما كانت هذه الحركة الى مدى عظيم موجهة من المصريين ضد الحكم التركى »[1] .

واذا حاولنا أن نتتبع العوامل التى أدت الى فشل الثورة العرابية، نجد أنها تتلخص فى العوامل الآتية :

(أولا) التسابق الاستعمارى للسيطرة على مصر :

قامت الثورة العرابية فى وقت نما فيه الامبريالزم (Imperialism) الأوروبى وبدأت الدول الاستعمارية كانجلترا ترى ضرورة تأييد مسند الخديوية والقضاء على الثـورة لصيانة «الوضع» القائم الذى يكفل استمراره — فى نظرها — ضمان مصالحها وكان من أهمها تأمين طرق مواصلاتها الى الهند عبر قناة السويس . ولقد أخطأ زعماء الثورة عندما اعتقدوا أن صراعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام الدول ، وتصوروا أن اظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بتجريد الدول من أى مبرر للتدخل. ووجه الخطأ فى هذا التصور هو أن المسألة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن الا ستارا فى الحقيقة يخفى وراءه صراعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ فى مصر .

ولقد كان هناك من الدلائل ما يشير الى النوايا العدوانية لهاتين الدولتين عندما أرسلتا أسطوليهما الى ميناء الاسكندرية فى ١٩ مايو .

---

(1) Cromer, Modern Egypt, vol. I, pp. 323-324.

واتبعت انجلترا الوسائل الدبلوماسية المختلفة التى كانت تبذل فى مؤتمر الآستانة لحل الأزمة ، بل كانت هناك نية مبيتة لتعقيد الأزمة والتمهيد للتدخل العسكرى الانجليزى . فلقد اهتمت الحكومة الانجليزية منذ نوفمبر عام ١٨٨١ بجمع المعلومات الخاصة بالجيش المصرى والتحصينات القائمة فى البلاد . وقام سير جارنت وولزلى (Sir Garnet Wolseley) — الذى عين قائدا للحملة البريطانية فيما بعد — واللورد تشيلدرز بدراسة التقارير التى وصلت لندن بهذا الخصوص حتى يمكنها اعداد الحملة اذا ما اقتضت الظروف . وبدأت الاستعدادات العسكرية منذ شهر مايو عام ١٨٨٢ ، وقدم وولزلى الى تشيلدرز فى ٣ يوليو خطة حربية للزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذى كان من المحتمل أن يلقى فيه الانجليز المقاومة من جانب المصريين . وهذه المسائل تكشف فعلا عن نية بريطانيا المبيتة لتصفية الثورة العرابية ، فالتحصينات المصرية التى تذرعت بها للتدخل لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطرا على الأسطول الانجليزى . وعلى ذلك كان التسابق الاستعمارى على مصر من أهم الأمور التى ضيعت على الثورة العرابية فرصة النجاح وعملت على تصفيتها . ومن ناحيــة أخرى ، لم يفهم العرابيون الموقف الدولى على حقيقته اذ اعتقدوا أن فرنسا لن تسمح لانجلترا بالتدخل المسلح بمفردها .

(ثانيا) تصدع الجبهة الداخلية :

كان التصدع والانقسام الذى حدث فى الجبهة الداخلية من أهم العوامل التى ساعدت الانجليز على التدخل لتصفية الثورة العرابية . وقد نتج هذا التصدع بسبب الخلاف الذى نشأ بين الزعماء العرابيين وأعضاء مجلس النواب من المدنيين حول موضوع خلع الخديو توفيق واعلان الجمهورية . ودفع ذلك الاتجاه من جانب العرابيين وبعض

الزعماء المدنيين من أمثال سلطان باشا — رئيس مجلس النواب — الى طعن الثورة من الخلف فقام بتوزيع رسائل الخديو على كبار الضباط ، وأعلن توفيق فى هذه الرسائل أن الجيش الانجليزى لم يحضر الى مصر الا بأمر من السلطان خدمة للخديو وتأييدا لسلطته ، واستعان الانجليز بسلطان باشا على رشوة البدو الموجودين غربى القناة بين الاسماعيلية ورأس الوادى ، فاستمال أكثرهم بالمال والرشاوى والوعود ، واتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف على تلك المناطق الصحراوية التى لا يسهل على الجيش المهاجم أن يتعرف على مسالكها ، وعندما دخل الجنرال وولزلى القاهرة فى ١٥ سبتمبر صحبه سلطان باشا نائبا عن الخديو ، وأصبح له نفوذ كبير فى القاهرة اذ أمر بالقبض على من حامت حولهم الشبهات باعتبارهم المحرضين على الثورة أو من زعمائها. كما ذهب سلطان باشا فى ٢٨ سبتمبر على رأس جماعة من الأعيان الى وزارة الداخلية وطلبوا من رياض باشا — وزير الداخلية — أن يأذن لهم بتقديم بعض الهدايا الى كل من الأميرال سيمور ، قائد الأسطول الانجليزى الذى دمر الاسكندرية ، والجنرال وولزلى والجنرال درورى لو شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية ، وفى نظير المساعدات والتأييد التام الذى لقيته انجلترا من سلطان باشا ، أنعمت عليه ملكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى خوله لقب سير ، وهكذا أدى الانقسام فى النهاية الى تضعضع قوة المقاومة .

(ثالثا) خيانة رجال الجيش والبدو :

لعبت خيانة بعض رجال الجيش دورا مهما فى تصفية الثورة العرابية ، اذ رافق بعض الضباط الموالين للجيش الانجليزى فى زحفه من ناحية الشرق وساعدوه وأمدوه بالمونة ، وكان من أشهر الضباط الخونة الأميرالاى على يوسف الشهير بخنفس ، قائد قلب الجيش

المصرى ، الذى اشتراه سلطان باشا بالمال ، فأطلع الانجليز على الخطة التى وضعها عرابى للهجوم على مواقع الانجليز فى القصاصين وسلم وولزلى الرسم الذى وضع لها • وكان يتقدم الجيش الانجليزى أثناء زحفه على التل الكبير لفيف من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو لارشاد الجيش الانجليزى أثناء سيره فى الصحراء • ومن بين الضباط الذين وقعوا تحت تأثير سلطان باشا أيضا ، عبد الرحمن حسن ، قائد فرقة الاستطلاع السوارى ، وراغب ناشد ، أحد ضباط مقـدمة الجيش والأميرالاى حسن رأفت قائد الآلاى الثانى مدفعية، والأميرالاى أحمد عبد الغفار ، قائد الآلاى الأول خيالة • ولو لم تحدث الخيانة لاستمرت مقاومة العرابيين طويلا ولما انتهى الموقف الى ما انتهى اليه• ولهذا لم يكن من المصادفة أن أطلق الشعب المصرى المثل القائل « الولس كسر عرابى » بعد الهزيمة •

(رابعا) الحرب النفسية وتأثر الوجدان الدينى بفكرة الخلافة الاسلامية:

لم تتخذ الدولة العثمانية موقفا واضحا من الثورة ، اذ انتهزت قيام الثورة لاسترداد الامتيازات التى سبق لمصـر الحصول عليها • فتظاهرت أحيانا بتأييد الخديو ، وتارة أخرى بتأييد العرابيين حتى تستفيد من وراء هذه السياسة ، ولكن انجلترا وحدها هى التى استفادت من هذه السياسة الحمقاء ، اذ تخاذلت الدولة العثمانية فى بادىء الأمر عن الاشتراك فى مؤتمر الآستانة ، ثم تراجعت عن هذا الموقف واشتركت فى المؤتمر وقبلت ارسال جيش عثمانى الى مصر ، ولكن بعد ضياع الفرصة اذ كانت انجلترا قد قصفت الاسكندرية بمدافعها • وفى أثناء المفاوضات التى دارت بين اللورد دفرن (Lord Dufferin) ـ سـفير انجلترا فى القسطنطينية ـ والحكومة العثمانية للاتفاق على موضوع ارسال الجيش العثمانى الى مصر ، ضغطت انجلترا على السلطان لاعلان

عصيان عرابى • فقد كان الجيش والوطنيون يعدون توفيقا من الخونة لخروجه على خليفة المسلمين ، وكانوا يرون عرابيا مدافعا عن الخليفة ضد انجترا المعتدية • وحملت انجلترا السلطان عبد الحميد ، الذى أنعم على عرابى بالأمس بالوسام المجيدى الأكبر ، على طعن عرابى طعنة قاتلة بذلك القرار ، وقد نشر بجريدة الجوائب التركية (وكانت تصدر باستانبول باللغة العربية) فى ٦ سبتمبر •

وأحضر الانجليز آلاف النسخ من هذه الجريدة الى مصر ، وأخذ أعوان سلطان باشا وعمر لطفى يوزعونها سرا فى صفوف الجيش وبين العمد ومشايخ البلاد والأعيان فى الريف والمدن فانضم كثير منهم الى معسكر الثورة المضادة بسرعة اثر ذلك أمثال « السيد الفقى » من المنوفية و « أحمد عبد الغفار » عمدة تلا • ونتيجة لهذا القرار ضعفت الروح المعنوية ضعفا شديدا • وجاء فى هذا الاعــلان : « أن الدولة العليا السلطانية تعلن أن وكيلها بمصر هو حضرة فخامتلو دولتلو محمد توفيق باشا ، وأن أعمال عرابى باشا كانت مخالفة لارادة الدولة العلية •• وأن تصرف الدولة العلية السطانية الى عرابى باشا ورفقائه وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاة ويتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذى هو فى مصر وكيل الخليفة » • وهذا يدل على أن الجهاد الوطنى كان فى جوهره جهادا اسلاميا يدور فى فلك الولاء للسلطان وهو خليفة المسلمين، أو هكذا تصور الناس • فظل عرابى يعتمــد على مساعدة السلطان وتأييده ، حتى أعلن عصيانه ، فكان لهذا الاعلان أسوأ الأثر كما يقول عرابى نفسه فى مذكراته[1] •

---

(1) مذكرات عرابى ، ج٢ ، ص١٧ — ٢٠ •

الفصل السابع

الحركة الوطنية
من الاحتلال الى الحماية

١ – سياسة الاحتلال البريطاني في مصر .

٢ – عوامل ظهور الأحزاب السياسية .

٣ – الأحزاب السياسية واتجاهاتها .

١ ــ سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر

دخلت انجلترا مصر حين لم يكن فيها قوة يعتد بها اذ ضعفت الخديوية المصرية وقضى على مجلس النواب المصرى والمراقبة الثنائية، وادعت بريطانيا أنها جاءت لتخليص مصر من الفوضى واصلاح حال الفلاح المصرى وادخال المدنية والحضارة الغربية الى مصر، ولكنها جاءت فى الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحربية والاستراتيجية • ولم تفكر انجلترا فى ضم مصر الى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها لما قد ينتج عن ذلك من مشكلات دولية ومحلية ، ولكنها عملت على أن تكون وحدها صاحبة النفوذ الفعلى فى مصر • ولقد وضع دفرن Dufferin ــ سفير انجلترا فى القسطنطينية الذى أرسلته حكومته الى مصر فى ٣ نوفمبر عام ١٨٨٢ لتسوية المسألة المصــرية ــ فى اعتباره كل هذه المسائل • واشتملت التعليمات التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى اللورد دفرن على شىء من التناقض : ففى الوقت الذى تؤكد فيه رغبتها فى تقصير مدة الاحتلال بقدر الامكان ترى من اللازم أن تضع عن كاهلها هذه المهمة حتى توفر الضمانات الكافية لاقرار السلام وتثبيت سلطة الخديو ، ولنمو قدرة المصريين على الحكم الذاتى ووفاء مصر بعهودها للدول الأوروبية • وحاول دفرن أن يحل المشاكل التى واجهته بطريقة تتفق مع مصالح انجلترا ، وأن يضع نظاما مستقرا من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد فى الادارة والحكم ، ولم يكن هدف دفرن اقامة حكومة مسئولة أو بناء نظام برلمانى حقيقى وانما تمهيد الطريق لحكم انجلترا فى ظل جيش الاحتلال • ولذلك رأى تصفية الثورة بتكوين لجان

تحقيق ومحاكم لهذا الغرض ، وانشاء جيش جديد تحت قيادة انجليزية بحيث لا يضم العناصر التى سبق لها الاشتراك فى الثورة . واقترح دفرن كذلك انشاء بوليس للمحافظة على النظام فى الأقاليم تحت اشراف مفتش عام انجليزى والغاء المراقبة الثنائية ووضع الشئون المالية تحت اشراف مستشار مالى انجليزى له حق حضـور جلسات مجـلس الوزراء[1] .

أما من ناحية نظام الحكم ، فقـد رأى ضرورة استمرار حكم الخديو وحق تعيين الوزراء على أن يأخذ بنصيحة المعتمد البريطانى فى كل هذه المسائل وينفذها . كما رأى أن النظام النيابى الذى يناسب مصر هو انشاء مجلسين نيابيين ، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخر بالجمعية العمومية . ويتكون المجلس الأول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم أربعة عشر ، وتنتخب مجـالس المديريات بقية الأعضاء . وقد عرف المجلس « بشورى القوانين » لأن أعضاءه لم يكن لهم الحق فى اجازة أى قانون بل يبدون آراءهم فيما تعرضه الحكومة عليهم من مشروعات ، ولها الحق فى أن تقبل رأى المجلس أو ترفضه . كما لم يكن من حق هذا المجلس النظر فى بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالايرادات والنفقات التى حددتها المعاهدات الدولية . أما الجمعية العمومية فتتكون من اثنين وثمانين عضـوا ، ينتخب الأهالى منهم ستة وأربعين عضوا فقط والباقون هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون . وكان من اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فرأيهما كرأى مجلس الشورى استشارى محض . كان هذا اذن هو الدستور الذى

---

(1) Marlowe, Anglo-Egyptian relations, pp. 132-133.

وعلى أية حال ، كانت المسألة المالية هي أول مشكلة واجهت كرومر عند تعيينه ، اذ كان يريد مواجهة النفقات التي استلزمتها الاضطرابات التي نشبت في السودان ، الى جانب نفقات جيش الاحتلال والتعويضات التي طالب بها الأجانب بسبب حريق الاسكندرية ، والنتائج المترتبة على انتشار وباء الكوليرا وانخفاض منسوب النيل في عام ١٨٨٣ • ورأى كرومر أنه لابد من المساس بقانون التصفية (Law of Liquidation) — الذي وضع في أوائل عهد توفيـق — وذلك بأن تستولى الحكومة المصرية على ما خصص لصندوق الدين وتمتد الى احتياطيه • ولذلك دعت الحكومة البريطانية الى عقد مؤتمر دولي في لندن في عام ١٨٨٥ لبحث الوسائل الواجب اتخاذها لتلافي افلاس مصر والنظر في تعديل قانون التصفية • وانتهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الدول السبع التي حضرت المؤتمـر (وهي ألمانيا والنمسا وفرنسا ، وبريطانيا وايطاليا وروسيا والدولة العثمانية) في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ تهدف الى تحسن مالية مصر • وتوصلت انجلترا الى ذلك باسترضائها ألمانيا وروسيا عن طريق اختيار عضوين ألماني وروسي في صندوق الدين • ونتيجة لذلك تمكنت مصر من الحصول على قرض مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبرى وبفائدة قدرها ثلاثة في المائة •

وعملت قرارات مؤتمر لندن على تحسن أحوال مصر المالية ، فتم دفع تعويضات حريق الاسكندرية ، وسد عجز السنوات ما بين ١٨٨٢ و١٨٨٥ ، وبقي لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه وجه لأعمال الري• وفي الواقع تقدم نظام الري في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩١٤ بسبب اتباع سياسة التخصص الاقتصادي التي فرضتها انجلترا على مصر • وكانت هذه السياسة قائمة على تخصص مصر في الزراعة وبخاصة القطن، فتتوفر بذلك المواد اللازمة للمصانع الانجليزية،

وتصبح فى نفس الوقت سوقا رائجة للمنتجات الانجليزية . ويفسر ذلك اهتمـام انجلترا بتحسين نظام الرى ، فأصلحت القناطر الخيرية ، وأنشئت قناطر أسيوط (١٩٠٢) واسنا (١٩٠٩) وزفتى (١٩٠٣) ، وتم تشييد خزان أسوان فيما بين ١٨٩٨ و١٩٠٢ وأمكن بواسطته خزن المياه الكافية للرى الصيفى . وأدى الاهتمام بالرى الى زيادة مساحة الأراضى الزراعية زيادة غير كبـيرة من ٤٫٨١٠٫٠٠٠ فدان فى عام ١٨٧٩ الى ٤٫٩١٣٫٦٧٨ فدان فى عام ١٨٨٩ ، ثم الى ٥٫٤٩٥٫٨٠٠ فدان فى عام ١٨٩٩ و٥٫٦٥٨٫٠٠٠ فى عام ١٩١٣ . كما زادت مساحة المحصول بنسبة أكبر من زيادة مساحة الأراضى الزراعية ، بسبب انتشار الرى الدائم فازدادت مساحة المحصول من ٤٫٧٦٢٫١٧٨ فدان فى عام ١٨٧٩ الى ٧٫٧١٢٫٤١٢ فدان فى عام ١٨٩٩ ثم الى ٧٫٧١١٫٠٣٢ فدان فى عام ١٩١٣[1] . وانصرفت عناية الاحتلال كلها الى زراعة القطن ليجعل مصر بلدا متخصصا فى انتاج هذا المحصول ، فازدادت مساحة أرض القطن من ٤٩٥٫٧٠٧ فدان فى عام ١٨٧٩ الى ١٫٧٢٣٫٠٩٤ فدان فى عام ١٩١٣، أى من ١١٫٥٪ من المساحة الكلية للحاصلات الى ٢٢٫٤٪[2] .

ومن ناحية أخرى ، تبنى الاحتلال الانجليزى كذبا سياسة العطف على الفلاحين « أصحاب الجلابيب الزرقاء » حتى لا يظهر نوايا انجلترا الحقيقية . فلقد أدرك الاحتلال أن ازدياد ثروة الفلاح وانتعاش حالته سيؤديان بالضرورة الى زيادة دخل الحكـومة ، ولذلك خفف وطأة الضرائب وألغى الكرباج والسخرة[3] ، ودفعت هذه الأعمال الفلاحين

---

(١) أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٦٠ — ٦٢ .

(٢) روثستين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٨٠ — ٢٨٣ .

(٣) Cromer, Modern Egypt, vol. II, chs. XLIX & L.

الى الاعتقاد بأن الاحتلال نصير « أصحاب الجلابيب الزرقاء » ، ولكن سرعان ما اكتشف الفلاح المصرى أن الاحتلال لا يضمر له خيرا وذلك عندما وقعت حادثة دنشواى عام ١٩٠٦ . وكانت سياسة التخصص الاقتصادى التى فرضها الاحتلال قد قضت بالفعل على كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعى . فأهملت الصناعة ولم تتخذ التدابير الكفيلة برقيهـا ، بل ألغت الحكومة البعثات الصناعية الى الخارج ، وفرضت فى أبريل عام ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنية فى مصر ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجمركية التى كانت تحصل اذ ذاك عن الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية . وبالاضافة الى سياسة فرض الضرائب على المصنوعات القطنية وغيرها ، كان رؤساء المصالح الحكومية من الانجليز يؤثرون السلع البريطانية . ومن بين العوامل التى أدت الى انهيار الصناعة أيضا أن أصحاب رؤوس الأموال من المصريين فضلوا استثمار مدخراتهم فى استصلاح الأراضى وفى الزراعة، وبخاصة بعد استقرار قواعد الملكية التامة فى الأراضى . وصور اللورد كرومر فى تقريره عن عام ١٩٠٥ تدهور الصناعة اذ كتب يقول : « ان المنسوجات الأوروبية حلت محـل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا ... » والنتيجة التى نخرج بها من هذا العرض الموجز هى أنه بانتقال السلطة الى يد الانجليز تم توجيه الاقتصاد المصرى لخدمة المجتمع الغربى ، وظل المجتمع المصرى محتفظا بطابعه الزراعى فترة غير قصيرة .

وفى مجـال الادارة ، حرص كرومر على حرمان المصريين من المشاركة فى ادارة شئون البلاد فقد جعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية . ولقد أثبتت هذه السياسة أن ما ذكره اللورد دفرن فى تقريره وهو أن الانجليز كانوا يريدون « أن يحيا المصريون حياتهم التى

ألفوها وأن يديروا حكومتهم » كان مجرد كلام نظرى فقط . فمن عام ١٨٩٦ الى عام ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين فى الحكومة المصرية من ١٩٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٧٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف أى الى نحو الضعف ، فى حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف الى ١٢٢٠٧ موظف أى بزيادة نحو ٥٠٪ فقط . وكان فى عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف انجليزى فقط ، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف فى عام ١٩٠٦ . وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين، اذ شغل الـ ١٣٠٠٠ موظف مصرى وظائف سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف وما الى ذلك ، فى حين أسندت الوظائف الادارية الكبرى الى الأوربيين وخاصة الانجليز . ففى مصلحة السكك الحديدية مثلا وجد ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيه فأكثر ، وشغل هذا المنصب من المصريين أربعة فقط ، وكان العدد الباقى من الأوروبيين . وكان فى نفس المصلحة أيضا ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيها و ٤٨ جنيها فى الشهر منهم ٧٤ أوروبيا و١٩ مصريا .

وواضح من هذه الأمثلة البسيطة أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامدا على ابقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون الوظائف المهمة . وأخذت سياسة « نجلزة الادارة المصرية » فى التفاقم بعد أن اطمأن الاحتلال الى مركزه الدولى منذ توقيع الاتفاق الودى (Entente Cordiale) فى عام ١٩٠٤ ، اذ تضاعف بعد ذلك عدد الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية . ففى عام ١٩٠٦ كان هناك مستشار انجليزى فى نظارة الداخلية . أما نظارة المالية فكان المستشار المالى ووكيلاها ومراقب الضرائب بها من الانجليز .

وكان فى وزارة الأشغال مستشار ووكيلان ومفتش علم للرى • كما شغل الانجليز أيضا منصب وكيل نظارة الحربية وسردار الجيش المصرى (قائد عام الجيش) • وشغلوا كذلك مناصب المستشار القضائى والمدعى العمومى والمفتش العام للنيابات فى نظـارة الحقانية • وبذلك سيطر الانجليز من مستشارين ووكلاء النظارات ومديرين للمصالح على جميع النظارات عدا نظارة الخارجية لقلة أهميتها حيث لم يكن لمصر ، وهى ولاية عثمانية ، علاقات دبلوماسية رسمية مع الدول • وقام جورست (Gorst) ـــ المعتمد البريطانى بعد كرومر ـــ بفتح مكتب دائم فى لندن لتوظيف الانجليز فى الحكومة المصرية •

ولم تؤد سياسة التعليم فى عهد الاحتلال البريطانى الى تخريج كفايات مهمة تسد حاجة البلاد ، فاهمال كرومر للتعليم كان من أهم مظاهر حكمه ومن مميزات ادارته كلها • ولقد وعد اللورد دفرن فى تقريره المشهور بأن ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الانجليز حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء ، ولكن ما أعظم الفرق بين القول والعمل فى معاملة الانجليز للمصريين • ففى عام ١٨٨٨ بلغت الميزانية المخصصة للتعليم فى مصر ٧٠٫٠٠٠ جنيه فقط فى حين أن ما أنفقه اسماعيل على التعليم فى وقت الأزمة المالية كان ٨٧٫٠٠٠ جنيه • ثم أخذت ميزانية التعليم تزداد بعد عام ١٨٩٠ ، فبلغت فى عام ١٩٠٦ بعد الحاح الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢٫٠٠٠ جنيه ، وبرغم ذلك فان هذا المبلغ لا يكاد يبلغ فى الحقيقة ٣٪ من مصروفات تلك السنة • وفى خلال الخمس والعشرين سنة الأولى من عهد الاحتلال الانجليزى بلغ مجموع الايرادات التى حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه أنفق منها على التعليم ٢٫٨٠١٫٠٠٠ جنيه فقط أى نحو ١٪[1] •

---

(١) روثستين ، تاريخ المسألة المصرية ، ص٢٩٣ ـــ ٢٩٦ •

ومن الأمثلة الصارخة الدالة على عدم تشجيع الانجليز للتعليم أنه لم يكن بمصر فى عام ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية وثانوية تنفق عليها الحكومة ، فى حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة يتردد عليها ٩٩٫٠٠٠ تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الارساليات وغيرها تضم ٤٨٫٠٠٠ تلميذ[1] • ولم يقتصر اهمال التعليم على عدد المدارس بل ان المدارس تحولت الى معامل تخرج موظفى الحكومة وأصبحت الى حد بعيد أداة لنجلزة المصريين • ولم يكن فى مصر كلها سوى ست مدارس عالية ، كان أشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة • واستمر ارسال الطلبة فى بعثات الى الخارج ، ولكن الغالبية العظمى من هؤلاء الطلبة لم تذهب الى فرنسا كما كان الحال من قبل ولم تدرس العلوم التى أوفدت من أجل دراستها الى الخارج• ففى الفترة السابقة على الاحتلال الانجليزى لمصر ذهب الى فرنسا ٨٠٪ من مجموع المبعوثين ، كما درس ٩٦٪ منهم الموضوعات الفنية ، أما فى عهد الاحتـــلال فقد أوفد ٧٥٪ من هؤلاء المبعوثين الى انجلترا وانصرف ٦٥٪ منهم الى دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية[2] •

ولما شعر كرومر فى أواخر عهده بالاهتمام بالتعليم العالى والرغبة فى انشاء جامعة مصرية ، حاول القضاء على تلك الفكرة ونصح أصحابها بضرورة الانصراف الى نشر التعليم بين الشعب لأن ذلك أنفع للبلاد من انشاء الجامعة • وشرع كرومر فعلا فى الاستكثار من الكتاتيب حتى يقف سيل التبرعات للجامعة وترتب على ذلك أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان فى امكانهم تلقـــى التعليم الفنى والعالى بالسفر الى

---

(١) Safran, Egypt in search of political community, p. 55.

(٢) Safran, op. cit. pp. 55-56.

الخارج • وبالاضافة الى كل هذه المساوىء التى ارتكبها كرومر ، قام باسناد وظائف التدريس الى الانجليز دون المصريين • وشرع دوجلاس دنلوب (Douglas Dunlop) — الذى عينه كرومر مستشارا للتعليم — فى عام ١٨٩٠ فى سياسة «النجلزة» فقصر التعليم فى مصر على الأهداف التى ترمى اليها انجلترا ، وعمل على زيادة عدد المدرسين الانجليز فى المدارس الابتدائية وما فوقها وجعل اللغة الانجليزية هى اللغة الأولى فى المدارس • وهكذا ضمنت انجلترا تفوق اللغة الانجليزية فى دوائر الحكومة على حساب العربية • وقد عبر شاعر النيل حافظ ابراهيم عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية بقوله مخاطبا كرومر :

بناديك قد أزريت بالعلم والحجا — ولم تبق للعلم يا «لورد» معهدا

وأنك أخصبت البـــلاد تعمـــدا — وأجدبت فى مصر العقول تعمدا

قضيت على أم اللغـــات وانه — قضاء عليها أو سبيل الى الردى

ويتضح من هذا العرض أن سياسة الاحتلال قد تأثرت فى تلك الفترة بثلاثة عوامل هى ربط التعليم بالحاجة الى موظفين لدواوين الحكومة ، والتطور الاقتصادى فى مصر ، ونمو الحركة الوطنية بين الطبقة المثقفة•

واذا كان الاحتلال قد قام ببعض التغييرات فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى فان هذه التغييرات لم تكن الا تدعيما وامتدادا لاتجاهات المجتمع والاقتصـــاد المصرى التى كانت قد ظهـــرت فى أواخر عصر اسماعيل • فعندما احتل البريطانيون مصر كانت قد تغيرت أسس البنيان الاقتصادى ، فقد تطور الاقتصاد المصرى من النظام الاقطاعى الى الاقتصاد القائم على الجهد الفردى ، وارتبط بالسوق العالمية نتيجة للتخصص فى زراعة القطن وما تبع ذلك من نشاط فى حركة التصدير ونمو فى رأس المال وقيام مؤسسات قضائية وادارية • وكانت مصر قبل الاحتلال البريطانى قد شهدت قيام الحكومة المركزية والادارة الحديثة على النمط الغربى ، فتسرب الى البلاد النظام الغربى للتعليم — على

حساب النمط التقليدى الذى أصاب بعض التطور — وكان هدفه تزويد البلاد بالموظفين • كما ازداد تدفق الأجانب على مصـــر ، وتغلغلت الأساليب والعادات الغربية فى المجتمع المصرى ، وبخاصة فى المدن • وعندئذ أخذت أسس التشكيل الاجتماعى تتضـــح ، ففى القمة كانت الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض التركية — المصرية ، وفى القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف أو الـــ (tiers état) التى برزت منها طبقة وسطى جديدة من أصحاب المهن والموظفين • وتوزع كبـــار رجال الدين وصـــغارهم بين هاتين الطبقتين • أما البورجوازية الصناعية والتجارية فان احتكارات محمد على الصناعية والتجارية قد عرقلت نموها باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوروبيين• ولكن بعض الأعمال التى قام بها الاحتـــلال كانت مسئولة عن حدوث تغييرات كمية كبيرة ، فعن طريق الادارة الجديدة التى أدخلها الى مصر والغاء السخرة والضرب بالكرباج نقل الاحتلال ، طوعا أو كرها ، الى المصريين المفهوم الخاص بأن السلطة خدمة اجتماعية وليست تسلطا ، وأن الوظيفة خدمة عامة وليست اقطاعية ، وأن الناس متساوون بالفعل أمام القانون ، وأن حقوقهم هى التى تحدد سلطة الحكومة وأن لم ينص على ذلك دستور مكتوب •

أما بالنسبة للانتعاش الذى أصاب الأدب العربى فى مصر فى ظل الاحتلال فلم يكن مرتبطا بالسياسة الانجليزية ، وان يكن الانجليز قد خلقوا — فى حدود ضيقة جدا — بيئة تشجع على العمل الخلاق والفكر الخلاق • ويجب أن نشير هنا الى الخطى الواسعة التى خطتها مصر نحو الامتزاج بالحضارة الأوروبية فى أواخر عصر اسماعيل • ففى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذت طوائف لبنانية وسورية كثيرة من الذين تخرجوا من مدارس اليسوعيين والبعوث الدينيـــة الأوروبية والأمريكية المختلفة تهاجر الى مصر منذ عصر اسماعيل فرارا من اضطهاد العثمانيين أو سعيا وراء الرزق • ولم تلبث هذه الطوائف أن شاركت

فى حياتنا الأدبية عن طريق الصحف مثل الأهرام وطريق الكتب والمؤلفات والمترجمات . واشتركوا معنا فى نهضتنا الأدبية والثقافية ، وكانوا قد سبقونا الى العناية بالآداب الغربية فى بلادهم . وأخذ هؤلاء المهاجرون والمصريون جميعا يعملون فى حقــل غربى جديد وهو ترجمة الآداب الأوروبية بمعناها الواسع . ولم تتأثر هذه الموجة بالاحتلال بل ازدادت حدة وشدة . فترجم محمد عثمان جلال (١٨٢٩ ــ ١٨٩٨) وغيره من المصريين الكثير من أعمــال عمالقة الكتاب الغربيين من أمثال موليير (Molière) وسانت بييــر (Saint Pierre) وراسين (Racine) ولاسيما كتابه (Alexandre le Grand) ، ولافونتين (La Fontaine) وكذلك ترجم بعض هؤلاء المهــاجرين السوريين لشكسبير وغيره من الغربيين[1] . وقد توج هذا المجهود الخاص بترجمة روائع الأدب العالمى بالثمرة المنتظرة ، وهى ظهور أدب مصرى انسانى يتمثل فى انتاج محمود سامى البارودى (١٨٤٠ ــ ١٩٠٤) وأحمد شوقى (١٨٦٨ ــ ١٩٣٢) وحافظ ابراهيم (١٨٧١ ــ ١٩٣٢) واسماعيل صبرى (١٨٥٤ ــ ١٩٢٣) وغيرهم . حقيقة أن الاهتمام بالتراث العربى قد ظهر فى عصر اسماعيل ، ولكن خطا شعراء النهضة عندنا بشعرنا خطوات واسعة ، فاستأنفوا حياته القديمة الخصبية ، وطوعوه ليؤدى حياتنا العامة أداء دقيقا . وبذلك أخذت مصر نصيبها من التفوق والامتياز وتبوأت مكانة ممتازة فى تاريخ الشعر العربى الحديث .

ولكن ظهر فى مصر فى مطلع القرن العشرين جيل جديد تثقف ثقافة عميقة بالآداب الانجليزية وغيرها من الآداب الغربية واختلف عن الجيل السابق فى فهم الشعر وتصوره . فأرادوا أن يكون الشعر قبل كل شىء تصويرا لعواطف انسانية تزدحم بها النفس الشاعرة ، وتتدفع على لسان

---

(١) شوقى ضيف ، الأدب العربى المعاصر فى مصر ، ص٢٤ ــ ٢٦ .

الشاعر لحنا خالدا يصور صلته بالعالم والكون من حوله[٢] . ومن رواد هذا الجيل عبد الرحمن شكرى (١٨٨٦ — ١٩٥٨) ، وابراهيم عبد القادر المازنى (١٨٨٩ — ١٩٤٩) ، وعباس محمود العقاد (١٨٨٩ — ١٩٦٣). وقد تخرج الأولان من مدرسة المعلمين العليا . أما العقاد فلم يدرس دراسة منتظمة ، ولكنه حقق لنفسه تثقفا أصيلا بالانجليزية وما أنتجته قرائح الشعراء والنقاد فيها . ولم يلبث الثلاثة أن ألفوا مدرسة شعرية رائعة بثت روحا جديدا فى شعرنا الغنائى ودفعته قدما نحو تطور واسع. ومهما كان الأمر فيجب ألا ننسى أن التأثر بالرومانسية الأوروبية كان نتيجة لروح التشاؤم الشديد الذى سرى بين الشباب لأن المستعمر وأعوانه حالوا بينهم وبين حريتهم . فلقد تفتحت أعينهم فى أوائل هذا القرن على الاحتلال الانجليزى البغيض الذى داس ثرى الوطن وأمجاده .

ومن بين العوامل التى ساعدت على انتعاش الأدب العربى فى مصر ذلك النضج الذى طرأ على بعض تلامذة جمال الدين الأفغانى ، ورجوع بعض أعضاء البعثات من أوروبا بعد أن تلقوا تعليما عميقا فى الدراسات الانسانية ، وحملوا لنا زادا من الحضارة الأوروبية . وكان من ثمرة هذه النهضة أن تأسست الجامعة المصرية وفتحت أبوابها فى عام ١٩٠٨، وألقيت بها محاضرات فى الأدب والتاريخ والفلسفة ، ألقاها أساتذة مصريون وأوروبيون من المستشرقين . ويدل هذا بشكل واضح على أن مصر انتقلت فى حياتها الفكرية نقلة كبيرة ، فهى لا تدرس العلم والأدب الغربى لانشاء جيش أو طبقة من موظفى الدواوين أو معلمى اللغات فى المدارس كما كان الحال فى عهد محمد على ، وانما تدرسهما من أجل أنفسهما ، ومن أجل البحث الحر والمتعة بهذا البحث . وقد خلق كل ذلك جمهورا لديه الفراغ والتعليم والرغبة فى القراءة مما ساعده على اقتحام أسوار الحضارة والثقافة الأوروبية .

---

(٢) المرجع السابق ، ص٤١ — ٩٦ .

٢ ــ عوامل ظهور الأحزاب السياسية :

انتهت الثورة العرابية بسجن زعمائها وتشريدهم ، وخمدت الحركة الوطنية طوال عهد توفيق بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التى ارتمى فى أحضانها ودان لهـا بكيانه • واستبد اللورد كرومر بمصر وأنكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال الانجليزى كان منجاة لها واصلاحا لحالتها وحلا حاسما لمشكلتها • ولكن انجلترا ما كانت تعتمد فى احتلالها لمصر على حق شرعى أو قانونى ، اذ كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية • وعرضت الحكومة العثمانية فى أواخر أكتوبر ١٨٨٢ الدخول فى مفاوضات مع انجلترا بشأن جلائها عن مصر • ولم تهتم انجلترا بطلب الدولة العثمانية ، ولكنها وجدت فى النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها فى « الشرق الأوسط » • ولذلك قررت ايفاد سير هنرى درمند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) فى بعثة الى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكـومة العثمانية على أساس تحديد موعد للجلاء فى سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع الدولة العثمانية فى ظروف معينة تحدد • واستغرقت مهمة البعثة المدة من أغسطس عام ١٨٨٥ الى يوليو عام ١٨٨٧ ، وتوصل السير درمند ولف الى اتفاق مع الحكومة العثمانية فى ٢٢ مايو عام ١٨٨٧ ، ولكن عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان لأن انجلترا لم تعين فى هذه الاتفاقية تاريخا فعليا قريبا للجلاء عن مصر • وأبلغتا السلطان أنه اذا وافق على شـروط السير هنرى

درمند ولف فانهما تصبحان فى حل من احتــلال أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية فتحتل فرنسا سورية ، وتحتل روسيا أرمينيا • وتحت تأثير هذه المعارضة القوية رفض السلطان التصديق على الاتفاقية، وبذلك لم تعد انجلترا تفكر اطلاقا فى احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها فى المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجيا لديها فكرة اطالة أمد الاحتلال فى مصر • ومما ساعدها أيضا على التمادى فى هذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء •

وهكذا ضعفت فكرة الجلاء عن مصر فعلا بعد عام ١٨٨٧ بسبب زيادة المصالح البريطانية فى البلاد ، وأصبحت قناة السويس « مصلحة امبراطورية » ، وزادت مصالح انجلترا التجارية والقطنية فى مصر • كما زادت أهمية مصر فى نظر انجلترا حين فكرت الحكومة البريطانية جديا فى استرجاع السودان لمصر • وفى الحقيقة كان اتفاق الحكم الثنائى (Anglo-Egyptian Convention) الذى أبرمته انجلترا مع مصر فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها فى وادى النيل كله بحيث لم يمكن أن تتزحزح عن مكانها مادام هذا الاتفاق معمولا به باعتباره نظاما أساسيا للوضع السياسى فى السودان ، ولذلك فان انهاءه باتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء، واقتلاع السيطرة الأجنبية من وادى النيل • وعلى الرغم من ذلك ظل مركز انجلترا فى مصر مزعزعا لأن مصـــر ظلت من الناحية الشرعية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، كما أنها لقيت معارضة قوية من جانب الشعب المصرى والدول الأوروبية وخصوصا فرنسا • ونتيجة لذلك رأت انجلترا أن من الضرورى أن تصلح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها فى مصر ، وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراكش • ووقعت انجلترا معها فى ٨ أبريل عام ١٩٠٤ الاتفاق الودى (Entente Cordiale) الذى حصلت به على اعتراف فرنسا بمركزها الفعلى فى مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة

السياسية فيها دون تغيير • وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال البريطانى أقدامه فى مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك ما يحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعى الرفيع، الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية • ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت انجلترا حمايتها على مصر وأصبح مركزها مضمونا من الناحيتين الفعلية والشرعية •

وعلى أية حال فرضت انجلترا على مصر فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ و ١٩١٤ حماية مقنعة (veiled protectorate) ، ففى حين ظلت السلطة الشرعية فى البلاد فى أيدى الخديو ومجلس النظار ، تركزت السلطة الفعلية فى يد اللورد كرومر الذى استمر فى منصبه حتى عام ١٩٠٧ • ولكن اذا كانت الحركة الوطنية قد همدت فى السنوات العشر الأولى التى تلت الاحتلال ، فان الوضع قد تغير بعد اعتلاء عباس حلمى الثانى كرسى الخديوية عقب وفاة أبيه فى ٧ يناير عام ١٨٩٢ • وكان عباس الثانى شابا طموحا لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره عندما استدعى من النمسا حيث كان يتعلم فى الترزيانوم (Theresianum) — أى مدرسة الأمراء وكان عباس شديد الاعجاب بجده اسماعيل وكان يحتقر والده لضعفه واستسلامه • وساءه عندما عاد الى مصر أن رأى الانجليز قد فرضوا سيطرتهم على وزارات الحكومة ومصالحها ، فاعتزم وضع حد لهـذا التدخل غير المشروع • ولقد شجعه مستشاروه على استرداد حقوقه باعتبار أن فرنسا — ومن ورائها روسيا — تسندان استقلال مصر الذاتى • وقام عباس بتغيير الحاشية التى أحاطت بوالده وتودد الى المصريين الذين أحبوه واستبشروا به خيرا لدرجة أن كرومر اعتقد أن المبادىء العرابية قد عادت الى الظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية ، وأن الحالة قد أصبحت كثيرة الشبه بما كانت عليه عند بدء ثورة ١٨٨١/١٨٨٢ • وفى الواقع كان عباس جريئا واسع الأمل ،

« مصريا بحتا » كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول[1] • وعندما حاول الخديو القضاء على سيطرة الاحتلال اصطدم بكرومر الذى قرر أن يلقنه درسا يفهمه حقيقة الموقف فى مصر •

بدأ عباس مقاومة الاحتلال فأقال وزارة مصطفى فهمى فى يناير عام ١٨٩٣ ، وكانت وزارة موالية وخاضعة للنفوذ الانجليزى وتحظى بثقة كرومر وتأييده • ولذلك كانت اقالة الوزارة هى أول دور من أدوار ذلك النزاع الخطير ، اذ احتج كرومر بشدة على مسلك الخديو ولم يعترف بوزارة حسين فخرى باشا (١٨٤٣ — ١٩٢٠) التى عينها عباس مكان الوزارة المقالة • وأيدت الحكومة البريطانية كرومر فاضطر عباس الى التراجع والموافقة على اقتراح كرومر بتولية رياض باشا على رأس وزارة جديدة ، وبالاضافة الى ذلك استصدر كرومر نصيحة من الحكومة البريطانية لعباس بألا يجرى تعـديلا وزاريا دون استشارة المعتمد البريطانى • ولقد أثار موقف عباس هذا عطف الشعب والتفافه حوله، ولكن السياسى العجوز تصيد فرصة أخرى لتوجيه لطمة قوية الى عباس عندما احتك الخديو بكتشنر — سردار الجيش وقتذاك — فبادر كرومر الى الاتصال برياض باشا يطلب تقديم اعتذار رسمى من الخديو عباس ينشر فى الصحيفة الرسمية ويهدد بخلعه • ولم يجد عباس بدا من الاعتذار لأنه وجد نفسه « وحيدا للمرة الثانية » ، ولكن هذه الحادثة كانت ضربة قاضية لنفوذ عبـاس فى الجيش • ولقد انتهى الأمر فى الجيش الى ما توقعته صحيفة الأهرام فى تعليقها على الحادث حين قالت : « ان الضباط والعساكر المصريين سينتهى بهم الأمر الى أن لا يعرفوا رئيسا عسكريا سوى كتشنر باشا ، ولا رئيسا سياسيا سوى اللورد كرومر »[2] •

---

(١) كرومر ، عباس الثانى ، ص٢١ ، ٢٨ •

(٢) محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية ، جا ، ص١٦١ — ١٦٢ •

ووجد الخديو نفسه وحيدا أمام كرومر لاسيما وأن قنصلى فرنسا وروسيا اللذين كانا يشجعانه على مقاومة الانجليز قد تخليا عنه ، ولكن لم يكن من خصال عباس الشاب الاستسلام للهزائم • وحاول عباس الاحتماء بالدولة العثمانية والسلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر من الانجليز ، فارتمى بين أحضان السلطان عبد الحميد كما يرتمى الطفل بين يدى أبيه طالبا الحماية من كلب ضار • ولكنه لم يلق من السلطان سوى النصائح والتشجيع على مقاومة الاحتلال لأن السلطان نفسه كان عاجزا عن مقاومة الدول الأوروبية والتخلص من نفوذها • وكتب سفير بريطانيا فى استانبول فى هذا الشأن يقول : «ان السلطان نصح الخديوى بطريقة أبوية أن يفوض أمره الى الله ، ويرضى بما قسم له ، ويثق بفعل الزمن ، محافظا دائما على العلاقات الحسنة مع الانكليز » •

أما فى داخل مصر فلم يدع عباس حلمى فرصة للاتصال بالشعب الا اقتنصها ، ولذلك مدحه الشعراء ومجدوا فيه وطنيته الصادقة وكانت شيئا جديدا من جانب أسرة محمد على التى عاملت المصريين من قبل بكثير من الترفع والاحتقار • ولقد دفع الشعراء الى مدحه خلال الفترة الأولى من حياته شعور وطنى خالص • وحاول عبد الله النديم أن يجمع المصريين حوله عن طريق صحيفته «الأستاذ» ، واستأنف جهاده الذى بدأه مع عرابى برغم ما ذاق فى سنى اختفائه العشر من آلام • ووجد عباس فى مصطفى كامل (١٨٧٤ — ١٩٠٨) الزعيم الوطنى الشاب الذى استطاع فى حداثة سنه أن يحمل علم الجهاد منذ عام ١٨٩٠ عندما كان طالبا بالمدرسة الثانوية • وقد تلقى مصطفى كامل دروسه الأولى فى الوطنية وفى السياسة على يد عبد الله النديم منذ عودته من منفاه ، وعرف منه كثيرا من أسرار الثورة العرابية ودسائس السياسة الانجليزية ، وحاول قدر استطاعته أن يجعل من الشعب والقصر قوة واحدة تواجه الاستعمار • وجاهر مصطفى كامل فى أول حديث له نشر

فى جريدة الأهرام فى ٢٨ يناير عام ١٨٩٥ بالمطالبة بالجلاء • وهكذا كان عباس محور الحياة السياسية والوطنية فى ذلك الوقت • وسعى للاستناد على المثقفين فى نضاله لأن طبقة كبار ملاك الأراضى من المصريين قد ترددت بين الولاء للخديوية أو الاحتلال الذى حاول فى سياسته الداخليه كسبهم بجانبه بأن عين منهم نوابا فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين • واتفق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية ممن بلغوا التعليم العالى فى مصر والخارج •

وفى ذلك الوقت أيضا كان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح القومية فى أوروبا وآسيا وفى الدولة العثمانية بوجه خاص أثر كبير على مصر التى تملك ناصية الشرق والغرب • وميز الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور القوميات المتوثبة فى ألمانيا وايطاليا وروسيا واليابان والصين ، ومن ثم تأثرت مصر بهذا التيار اذ لم يكن من المعقول أن تعيش عن العالم بمعزل أو أن تنسى مجدها القديم أو استقلالها • ولم يكن الحكم البريطانى مهما تشدق الاستعماريون بقوته ونزاهته سوى حكم أجنبى دكتاتورى لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يمثل أمانى الشعب المصرى أو يعمل على تحقيقها • حقيقة أن سلطات الاحتلال فى مصر قد اكتسبت الى جانبها العمد والمشايخ وكبار الملاك الزراعيين وبعض العناصر الأخرى ولكنها فشلت فى اجتذاب رجال الطبقة الوسطى من سكان المدن المثقفين والبورجوازيين الذين لم يمتلكوا أرضا ولم يتأثروا بسياسة الاحتلال الزراعية • وعلى ذلك لم يمت الشعور القومى فى مصر بل قام شبان الجيل الجديد أو الطليعة المثقفة الناشئة من المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين والمعلمين وغيرهم ينادون بحقوقهم السياسية • فكانوا يتوقون الى أن يلعبوا دورهم فى الحياة السياسية ، ويحملون الأوتوقراطية الخديوية مسئولية الكوارث التى حلت بمصر ، ويتجهون الى تحديد السلطة الخديوية باعتبار ذلك وسيلة للتخلص من التدخل الأجنبى • ولقد تأثر

هذا الجيل من المثقفين تأثرا كبيرا بالاتجاهات الغربية واختلف عن أولئك الذين تتلمذوا فى الأزهر وتأثروا بالبيئة الدينية التى كان لها وزن كبير خلال الثورة العرابية • وحدث تصادم بين الفكر التقليدى والفكر المتأثر بالغرب ، وانعكس ذلك فى برامج الأحزاب السياسية التى ظهرت فى مصر فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ •

تزعم مصطفى كامل اذن الحركة الوطنية بعد الاحتلال ، وذكر المصريين بماضيهم وجلال تاريخهم ، وخصص كل جهوده لاثارة عاطفة الوطنية وتمجيدها • وكانت نشأة مصطفى كامل تختلف عن نشأة أحمد عرابى وغيره من زعماء الثورة العرابية ، فهو لم يتلق تعليمه فى الأزهر، بل تلقاه فى المدارس الأميرية ثم أكمله فى فرنسا لأن عباسا اصطفاه وأرسله فى هذه البعثة • وفى فرنسا تعرف مصطفى كامل بفرنسيين من أعـداء السياسـة البريطانيـة همـا السـيدة جولييت آدم Mme Juliette Adam (١٨٣٦ — ١٩٣٦) أعظم شخصيات فرنسا فى عالـم الوطنية والسياسـة والأدب ، والمسـيو فرنسوا دلونكـل (François Deloncle) الزعيم السياسى وعضو البرلمان الفرنسى • وقد زار مصطفى كامل مجلس النواب الفرنسى فى عام ١٨٩٥ وقدم اليه عريضة تطالب حكومة فرنسا بالعمل لاستقلال مصر : « جاءت الأمة المصرية تستغيث بهذه الأمة الكريمة — فرنسا — التى حررت عدة من الأمم ، فهل تجاب الى استغاثتها وتضرعها وهل لفرنسا أن تؤيد بهذا العمل الجليل مكانتها فى العالم الاسلامى الواثق بها ؟ ••• فلتحى فرنسا محررة الأمم »[١] •

وعلى الرغم من أن مصطفى كامل قد سـلم بالمفهوم الليبرالى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٥٠ — ٥٢ .

للوطنية ، فانه كان ممن ورثوا الفكر السياسى لدى جمال الدين الأفغانى: فكان قوى العقيدة الدينية ورأى « أن الدين والوطنية توأمان متلازمان، وأن الرجل الذى يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حبا صادقا ويفديه بروحه وما تملك يداه »[1] • ولقد آمن مصطفى كامل بأن لمصر كيانا مستقلا ولكنه أيد النفوذ العثمانى فى مصر ، اذ اعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لمناوأة الاستعمار • وقد أجاب الأميرالاى بارنج Baring (شقيق اللورد كرومر) عندما قابله فى لندن عام ١٨٩٥ وسأله عن جنسيته بقوله « مصرى عثمانى » ، وأضاف قائلا عندما تعجب بارنج لجمعه بين الجنسيتين بقوله : « ليس فى الأمر جنسيتان بل فى الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العلية » • وقال مصطفى كامل كذلك فى خطبـــة له فى الاسكندرية عام ١٨٩٧ : « ان مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هى مظاهرة قوية ضد الاحتلال الانجليزى ؛ واشتراك أفراد الأمة على اختلافهم فى الاكتتاب للجيش العثمانى هو اقتراع عام ضد الانجليز فى مصر »[2] • ولما كان مصطفى كامل يعتمد فى مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتى على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية فى مصـــر ، فانه كان من الطبيعى أن يؤيد حـــركة « الجامعة الاسلامية » تحت لواء السلطان العثمانى • وكتب مصطفى كامل فى عام ١٨٩٨ كتابا بعنوان « المسألة الشرقية » دافع فيه عن الدولة العثمانية دفاعا مجيـــدا وأكد ضرورة المحافظة على ســـلامة الامبراطورية العثمانية قائلا : « ان بقاء الدولة العلية ضرورى للنوع البشرى ، وأن فى بقاء سلطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق »[3] • ويختتم مصطفى كامل الفصل الأول من كتابه بالدعوة الى الالتفاف حول الراية العثمانية بقوله : « أما واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة

---

(١) المرجع السابق ، ص١٤٦ ، ٤٢٢ — ٤٢٣ •

(٢) المرجع السابق ، ص٩٩ ، ٣٤٦ — ٣٥٤ •

(٣) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، ص١٣ •

انكلترا للدولة العلية فبين لا ينكره الا الخونة والخوارج والدخلاء . فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميعا حول راية السلطة السنية ، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ولو تفانى الكثيرون منهم فى هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهر سادة لا عبيدا وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلافة الاسلامية المقدسة ، وأن يعززوها بالأموال والأرواح ففى حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفى بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الاسلامية »[1] . ولقد أنعم عليه السلطان فى عام ١٨٩٩ برتبة «المتمايز» فصار مصطفى بك كامل ، وفى عام ١٩٠٤ منحه السلطان رتبة الباشوية .

حقيقة ، دعا مصطفى كامل الى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانية واعتنق أفكار حركة الجامعة الاسلامية ، ولكنه بلا منازع كان أول مصرى اكتمل لديه الوعى القومى فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعورا لا تردد فيه . فكان مصطفى كامل هو أول من هتف بعبارة « تحيا مصر » ، وكان دائم الأستعمال للتعبيرات القومية المصرية الواضحة فى خطبه وبياناته. ولقد تجلى ايمانه بمصر فى رسالته الأولى التى بعث بها الى الأديبة والمؤرخة مدام جولييت آدم ، ولم يكن يومها قد تعرف عليها ، اذ قال: « ان لى آمالا كبارا ، فانى أريد أن أوقظ فى مصر الهرمة مصر الفتاة. هم يقولون ان وطنى لا وجود له . وأنا أقول ياسيدتى انه موجود . وأشعر بوجوده بما آنس له فى نفسى من الحب الشديد ... » ورد مصطفى كامل على رحالة ألمانى زعم أن الحركة الوطنية غريبة عن مصر، برسالة جاءت فيها الفقرة التالية : « ان المصريين القائمين بالدعوة الوطنية العاملين ضد الاحتلال الانجليزى الساعين فى سبيل تحرير وطنهم مصريون من سلالة المصريين الحقيقيين وأغلبهم أبناء الفلاحين

---

(١) المرجع السابق ، ص٢٣ .

أما أنا فأفخر وأتشرف بأنى ابن ضابط شهم آباؤه فلاحون مصريون يظهر اذن جليا أننا لسنا من تلك الفئة الغريبة الأصل عن الفلاحين ولسنا كذلك بظلمة الفلاحين فى الماضى لأنهم اما اخوتنا أو آباؤنا ... ».
وقد دعا مصطفى كامل الى هذه الأفكار فى جريدة «اللواء» التى صدر العدد الأول منها فى ٢ يناير عام ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو عباس على اصدارها . وكانت «اللواء» بمثابة مدرسة علمت المصريين حقوقهم وواجباتهم وبصرتهم بحقائق بلادهم ومساوىء الاحتلال وحثتهم على الجهاد فى سبيل الاستقلال . وبالاضافة الى النواحى السياسية اهتمت اللواء أيضا بالمسائل الاقتصادية والأدبية والعلمية .

ولقد بدأ مصطفى كامل فترة جديدة من كفاحنا القومى تختلف فى تفاصيلها عن الفترة السابقة : ففى حين اعتمدت الثورة العرابية على قواها المحلية وحدها ، استندت حركة مصطفى كامل فى البداية الى كل من الخديو وفرنسا والدولة العثمانية . وكان الاستقلال الذى طالب به مصطفى كامل هو استقلال مصر الذاتى كما تقرر فى معاهدة لندن فى عام ١٨٤٠ ، فنفر بعض المصريين اذ رأوا فى هذه الدعوة استبدالا لتبعية بأخرى . ولكن فهم مصطفى كامل للظروف الدولية هو الذى دفعه الى الاتجاه نحو الدولة العثمانية ، اذ أنه أيقن أن انقطاع العلائق يؤدى الى سقوط مصر فى يد الانجليز . ومن ثم رأى مصطفى كامل أن جلاء انجلترا عن مصـــر هو الرمز للاستقلال ، أما السيادة العثمانية فان التخلص منها من أيسر الأمور بعد التخلص من الاحتلال . كما دفعه هذا الفهم للظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية أيضا الى اللجوء الى الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا لاكراه انجلترا على الجلاء عن مصر . وكانت الصفة الدولية للقضية المصرية تستند من الناحية القانونية الى معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ، الى جانب الفرمانات التى أصدرتهـا الحكومة العثمانية فى عهـد الخديو

اسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية • ولكن مصطفى كامل لم يلبث أن خاب أمله فى فرنسا ، وصدمت الحركة الوطنية صدمتين • الصدمة الأولى بعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ الذى دل على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا فى احتلال مصر ، والصدمة الثانية بعد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ • وبذلك ضعف أمل مصطفى كامل فى تدخل أوروبا لانقاذ مصر وانهار ركن من أهم أركان سياسته ، وكتب الى جولييت آدم فى ١٠ مايو ١٩٠٤ يقول : « ان مواطنى يكرهون اليوم فرنسا أكثر من انجلترا نفسها ••• ان موقفى الشخصى يعد من أصعب المواقف وأخطرها ، فان جميع أصدقائى المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلون بجانبى أصبحوا اما أصدقاء للانجليز أو يائسين من الكفاح »[1] •

ولكن مصطفى كامل لم ييأس بل استمر فى طريقه يحمل علم الجهاد مناديا بالجلاء • ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب اليه بعض الأعيان المتصلين بالسراى وكثيرا من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى، من الموظفين والطلبة والمحامين • وبدأت مظاهر اليقظة القومية تظهر فى الشباب المثقف بشكل عملى فى عام ١٩٠٥ ، عندما فكروا فى انشاء ناد للمدارس العليا وتم افتتاحه فى أبريل عام ١٩٠٦ • وكان هذا النادى بمثابة معهد وطنى علمى أخلاقى تكون فيه جيل من خيرة الشباب المصرى، اذ امتزج الطلبة بالمتخرجين فاكتسبوا بهذا الاتصال النضج الفكرى والمعنوى • وقد ظل النادى قائما يؤدى مهمته خير أداء حتى أغلق بأمر السلطة العسكرية البريطانية فى أوائل الحرب العالمية الأولى •

ولقد تأصلت الحركة الوطنية فى نفس مصطفى كامل ، ورأى أن الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان وقال : « كل احتلال أجنبى

---

(١) أحمد رشاد ، مصطفى كامل ، ص١٨٣ •

هو عار على الوطن وبنيه » . ولذلك خالف الكثيرين من معاصريه الذين كانوا يرون مصانعة الاحتلال والتقرب اليه ، وأفاد من أخطاء العرابيين وحاول رأب الصدع الداخلى الذى نفذ منه المستعمر . فعمل دائما على ايجاد جو من التفاهم بين المصريين وبين الخديو عباس الثانى ، وتجنب الصدام بينه وبين الخديو حتى فى الأوقات التى تيقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما . كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصرى الأمة الدينيين — عنصرى المسلمين والأقباط — الذين يتكون منهما الشعب المصرى ، وقال : « ان المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد » . وحرص على نشر التعليم ادراكا منه أنه أداة لنشر الوعى القومى الصحيح والقضاء على النعرات الدينية التى كان هو يحاربها بكل قوته ، واتهم كرومر بالاهمال المقصود للتعليم . وأصدر مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ صحيفتين باللغتين الفرنسية والانجليزية : ظهرت الأولى وهى صحيفة الاتندار اجبسيان (L'Etendard Egyptien) فى ٢ مارس من نفس العـــام ، والثانية وهى ذى اجبشيان استاندرد (The Egyptian Standard) ، بمعنى اللواء ، فى اليوم التالى ، وكانتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر . وأشرف مصطفى كامل على تحرير هذه الصحف الثلاث بنفسه ، واختار لتحرير الصحيفتين الصادرتين بالفرنسية والانجليزية محررين من خيرة الكتاب الأوروبيين[١] . وتوجت جهود مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ بانشاء الحزب الوطنى فى مواجهة ظهور حزب الأمة ، على الرغم من أن مصطفى كامل كان لا يؤمن بانشاء حزب رسمى اعتقادا منه أن ذلك من شأنه أن يؤدى الى انقسام الأمة.

---

(١) Goldschmidt, The Egyptian Nationalist Party; 1892-1914, in Poiltical and social change in modern Egypt, pp. 314-315.

ولم يعش مصطفى كامل طويلا بعد تأليف حزبه ، فقد أسلم الروح فى ١٠ فبراير عام ١٩٠٨ ، ولكن حياته القصيرة لم تمنع أفكاره من تكوين تيار قوى استمر عشرات السنوات من بعد وفاته . وكانت زعامة الحزب الوطنى من نصيب محمد فريد (١٨٦٨ — ١٩١٩) ، وكيل الرئيس الراحل ، وزميله فى الرأى والعمل . ودعا محمد فريد الى ايجاد نهضة مصرية شاملة فى مختلف الحقول . ولم يرض أن تنحصر قومية مصر فى مفاهيم سياسية عابرة ، بل دعمها بتراث علمى ، وتسنى له بذلك تطوير وطنية زميله وصقلها . ولقد انغمس محمد فريد فى الحركة الوطنية منذ أن تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٨٨٧ ، فأخذ يكتب مقالات وطنية فى صحف ذلك العهد (خاصة فى المؤيد) حول تاريخ مصر القديم والحديث، ووجوب اعطاء مصر حقوقها السياسية ومنحها دستورا تقدميا . ويعتبر محمد فريد من أوائل الداعين لتأسيس الجامعة المصرية ، ومن المسهمين فى الحركة التعاونية وفى نقابات العمال ، ومن المطالبين بانصاف الفلاحين ونشر الثقافة واشراك الشعب فى تقرير مصيره . كما أشرف محمد فريد على عدة دراسـات موضوعية عن أوضاع مصـر الزراعية والثقافية والصناعية ، وكان على اتصال مستمر بالجمعيات المصرية فى أوربا ومن الممكن أن تعتبر هذه الجمعيات من الدعائم التى رسخت بها القومية المصرية فى الربع الأول من القرن العشرين . فقد كانت تعقد مؤتمرات دورية لدراسة أوضاع مصر فى مختلف الحقول ، والبحث فيها على أسس علمية واعية متفتحة . هذا الى جانب أثر تلك المؤسسات فى الدعوة لمصر وحقوقها فى أوروبا . واشترك محمد فريد أيضا فى المؤتمرات العالمية ، مثل مؤتمر الشعوب العنصرية والسلام ، والاشتراكية الدولية . وكان فريد ينادى فى هذه كلها بمبدأ « مصر للمصريين » . وقال فى خطاب ألقاه فى مدينة ليون ، فى حفلة أقامتها الجالية المصرية هناك لتكريمه : « لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماما . كلا ، فانه ينام باحدى عينيه وينظر

بالأخرى الى الأمم الفاتحة التى توالت على مصر وذهبت كأمس الدابر ، وهو رابض مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التى لا يؤثر فيها المغيرون بل هى دائما ملأى بالحياة ومن طبيعتها أن تتغلب على الفاتحين فتدمجهم فيها . وهذا ما يجعل أملنا شديدا فى نيل استقلالنا وحريتنا » .

لم يستمر موقف الخديو عباس حلمى الثانى من الاحتلال فترة طويلة ، اذ تضعضع عباس وخار عزمه أمام اللطمتين القاسيتين اللتين تلقاهما من كرومر . وفقد الخديو الأمل فى أية مساعدة حقيقية من المصادر التى كان يرجو مساعدتها ، فبدأ سياسة التسليم للاحتلال بعد حادث فاشودة ، ووافق على اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ . وتوالى خضوعه للاحتلال اذ شهد العرض الذى كان يقيمه جيش الاحتلال فى ميدان عابدين بمناسبة ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك ادوارد السابع من بعدها ، ووقف للمرة الأولى تحت العلم البريطانى بجوار اللورد كرومر فى عام ١٩٠٤ ، مرتديا بدلة التشريفة الكبرى يحيط به حرسه الخاص ، وقبل تعيين ياور انجليزى له فى عام ١٩٠٥ وهو الجنرال واطسن . وانصرف عباس فى غمرة يأسه الى المال يجمعه فى شره ولا يبالى شيئا غير تحقيق منفعته ، متعذرا عن مسلكه بأنه يعادى دولة قوية قاهرة تحتاج فى حربها الى المال ، وبأنه لا يدرى أينتهى الأمر بظفره فينجح فى اجلائها أم تظفر هى فتطرده خارج مصر ؟ وأدى انحراف عباس الى تحول الشعب عنه وسخطه عليه ، كما فترت علاقة الخديو بمصطفى كامل . وهكذا خضعت « السلطة الشرعية الحاكمة » فى مصر للاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، ولم يبد الخديو أى اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية فى الادارة . ولقد أدى هذا التغيير فى موقف الخديو الى حدوث انقسام فى صفوف الحركة الوطنية التى ظلت متحدة متماسكة فترة من الزمن ، فانقسمت الى ثلاث جماعات متميزة كونت فى عامى ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية

الثلاثة فى تلك الفترة ، وهى الحزب الوطنى وحزب الاصلاح الدستورى وحزب الأمة .

وهكذا يتبين أن تطور الحركة الوطنية وحدوث تغييرات اجتماعية وفكرية من أهم العوامل التى أدت أخيرا الى قيام الأحزاب السياسية . فلقد تيسر للأعيان والمثقفين — وهما الطبقتان الأساسيتان اللتان لعبتا الدور الأساسى فى الحياة الحزبية فى مصر — الاتصال بأوروبا وبفكرها السياسى . كما شهدت الفترة التى سبقت قيام الأحزاب وواكبتها صدور مجلات وجرائد اهتمت كثيرا بنشر الفكر الأوروبى فى عام ١٨٩٨ ، فقد كانت فى مصر ١٦٩ جريدة ومجلة وبلغ عددها عام ١٩١٣ الى ٢٨٢ . وهذه الصحف وان كانت تعبر أساسا عن وجهات نظر سياسية قد تضمنت كثيرا من الأعمال الفكرية ذات القيمة الكبرى . وبالاضافة الى ذلك توجد عوامل أخرى سياسية واقتصادية ساعدت على ظهور وتكوين تلك الأحزاب السياسية وهى :

(١) حادثة طابة ١٩٠٦[١]

طابة هذه موقع على رأس خليج العقبة الى الجنوب الغربى من أم الرشراش أو ايلات الحالية . وعندما تولى عباس الثانى خديوية مصر فى عام ١٨٩٢ أرادت الدولة العثمانية أن تخرج سيناء من فرمان التولية ولكن عارضت انجلترا وانتهى الخلاف بأن بقيت ادارتها فى يد مصر . ولكن فى يناير عام ١٩٠٦ احتل الأتراك طابة فى محاولة لانتزاع ما تيسر لهم انتزاعه من سيناء . وقد تدخل الانجليز لوقف محاولات العثمانيين والاحتفاظ بسيناء لمصر وأدى ذلك الى قيام أزمة عنيفة بين الدولة

---

(١) يونان لبيب رزق ، أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٦ ، ص٢٤٧ — ٣٠٥ .

العثمانية وبريطانيا من يناير الى مايو عام ١٩٠٦ • ورأت انجلترا أن قبول مطالب الدولة العثمانية يعتبر خطــرا على حرية قناة السويس وسلامة مصر والأسرة الخديوية، وأرسلت انجلترا قوة الى خليج العقبة• وبدأت المحادثات بين الانجليز والعثمانيين وتكونت لجنة انجليزية ــ مصرية ــ عثمانية لرسم الحدود المصرية واتفق على تحديدها بخط فاصل ادارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وشبه جزيرة سيناء ، جعل كل شبه جزيرة سيناء ــ باستثناء خليج العقبة ــ ملكا لمصر ، وبقيت مدينة طابة ملكا لمصر •

وقد اجتذبت هذه الحادثة اهتمام الرأى العام المصرى فانقسم ازاءها : فقلل الكثيرون من أهمية طابة وأظهروا عطفا على وجهة النظر العثمانية ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها فى المشكلة • ومما دعا هذا الفريق الى اتخاذ مثــل هذا الموقف استنكارهم لدور الحماية الذى اتخذته انجلترا فى المشكلة وخشوا أن تكون تلك مقدمة لانهاء السيادة العثمانية وضم مصر الى انجلترا أو اعلان الحماية عليها • أما الفريق الآخر ، فكان يرى أنه يجب ألا يقع تنازل للسلطان عن أى جزء من الأراضى المصرية ، بحكم أن مصر مقيض لها أن تستقل عن كل من انجلترا والدولة العثمانية • وكان الفريق الأول أقوى من الفريق الثانى• وكما حدث ابان أزمة فاشودة كان معظم المصريين على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية فى سبيل التعبير عن كرههم للاحتلال البريطانى • وقد انزعج تلامذة محمد عبده لهذا الاتجاه ودعوا الى اجتماع يضم من ينحون نحوهم ــ وكان هذا الاجتماع هو أساس نشأة حزب الأمة • أما مصطفى كامل فانه رفض الاعتراف بحق انجلترا فى حماية مصر وطالبها بسرعة الجلاء ، ووقف بجانب الدولة العثمانية يدافع عن مطالب دولة الخلافة • ووقفت صحيفتا اللواء والمؤيد تعضدان الدولة العثمانية وتحملان على الانجليز ، وهذا امتداد لايمان مصطفى كامل والشيخ

على يوسف (صاحب المؤيد) بفكرة الجامعة الاسلامية وأهمية المحافظة على سيادة السلطان العثمانى فى مصر[1] • وتعتبر حادثة طابة السبب المباشر لظهور الأحزاب السياسية •

(٢) حادثة دنشواى (١٩٠٦) :

وفى نفس العام وقعت أيضا حادثة دنشواى المشهورة فاستثارت الشعور القومي فغذى الحركة القومية بزاد جديد ، وأخذت به تمتد الى أعماق الريف • ويتلخص الحادث فى أن بعض الضباط الانجليز خرجوا فى رحلة لهم الى مديرية المنوفية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي • واستاء أهالي دنشواى من صيد الحمام ، واشتعلت ثورتهم عندما أصابت طلقات الضباط الجرن وأشعلت فيه النار وعندما أطلقوا النار على الأهالى • وفى ٢٧ يونيو عام ١٩٠٦ أصدرت المحكمة التى شكلت لمحاكمة أهالي دنشواى أحكاما لا تقبل الطعن تقضى على أربعة من الفلاحين بالشنق ، وعلى اثنين بالسجن مدى الحياة ، وعلى واحد بالسجن لمدة ١٥ سنة وعلى ستة آخرين بالسجن سبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع الشغل مع جلد كل منهم خمسين جلدة • ونفذ الحكم فى اليوم التالي على مرآى من الآباء والأبناء والأزواج ، وآمن في ذلك الوقت من لم يكن قد صدق دعوة « مصطفى كامل » عندما قال . «لا يغرنكم من المحتلين نعومة الملمس فقد يغلب عليهم زبانية الجحيم»•

وهكذا أثارت هذه الحادثة المشاعر ضد وحشية الانجليز وقربت بين المصرى العادى ومصطفى كامل ، وانتهزت صحيفتا (اللواء والمؤيد) هذه الفرصة فأخذتا تنشران آراءهما عن الجامعة الاسلامية وتتناولان بؤس الفلاحين وتنددان بالسياسة الانسانية التى كان الانجليز ينادون

---

(1) Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 59-60.

بها وبمهمتهم الحضارية التى يدعونها • كما انضم الأقباط الى موجة النقد العامة ضد الاحتلال البريطاني — وبذلك حقق مصطفى كامل الوحدة الدينية التى كان يصبو اليها • وقد وصف قاسم أمين الحالة النفسية يوم تنفيذ حكم دنشواى بقوله : « رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحا وزورا مخنوقا ، ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات ، كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة، مختلط بشيء من الدهشة والذهول • وترى النـــاس يتكلمون بصوت خافت ، وعبارات متقطعة ، وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين فى دار ميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان من المدينة »[1] • وبعد أيام من تنفيذ الحكم نشر حافظ ابراهيم قصيدته عن دنشواي ويقول فيها :

ليت شعري ••• أتلك محكمة التفـ تيش عادت أم عهد نيرون عادا ؟

كيف يحـــلو من القـــوى التشفى من ضعيف ألقى اليه القيـــادا ؟

وهكذا أدت حادثة دنشواى الي انتعاش الحركة الوطنية بعد فترة الركود والضعف التى انتابتها قبل وقوع الحادث • وأضاف تزايد العداء ضد الاحتلال الى صفوف الحركة الوطنية العناصر الكثيرة التى كانت مترددة من قبل• كما زادت حادثة دنشواى من روح التذمر بين الفلاحين وركزتها وبلورتها ووجهتها ضد الاحتلال وهذا يعتبر تحولا جديدا فى تاريخ الحركة الوطنية لأنه قبل دنشواى حمل سكان المدن وحدهم ، وبخاصة المثقفين ، عبء الحركة الوطنية • ولقد تزايدت قوة الفلاحين وأصبح من الصعب مواجهتها كما حدث فعلا فى ثورة ١٩١٩ • وبسبب هذه القوة التى اكتسبتها الحركة الوطنية واصلت سلطات الاحتلال عملها لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنضمة

---

(١) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص٢٠٣ •

اليهم من المثقفين على مواصلة جهودهم . وهكذا ساعد حادث دنشواى على بلورة الوضع فى مصر واستقطابه فى النهاية ، الى أن ظهرت بشكل رسمى الأحزاب المصرية الرئيسية الثلاثة المعروفة حينئذ .

(٣) سياسة الاحتلال الاقتصادية وأثرها فى اثارة السخط :

تدفق رأس المال الأجنبى فى مصر بعد عام ١٨٩٧ لأن اعادة فتح السودان بمساعدة انجلترا ثبت مركز الاحتلال فى مصر وأكسبه صفة الدوام فاطمأن أصحاب رءوس الأموال من الأجانب ، فتضاعف رأس المال الأجنبى خمسا وعشرين مرة بين عامى ١٨٩٢ و١٩٠٧ فثارت مخاوف المصريين . وزاد من مخاوفهم أن ثلاثة أرباعه كان مستغلا فى شركات الأراضى والرهون العقارية ، وأدى هذا الى أن الأراضى التى يملكها الأجانب تضاعفت ثلاث مرات بين عامى ١٨٨٧ و١٩٠٦ وهدد ملكية المصريين لأراضيهم . وبالاضافة الى ذلك اشتكى كثيرون من المصريين من العقبات التى وضعها كرومر فى سبيل قيام الصناعة فى مصر . كما أن صغار الملاك والفلاحين المعدمين لم يفيدا كثيرا من سياسة الاحتلال الاقتصادية ولم تتحسن حالتهـــم ، فتخفيض الضرائب كان ضئيلا واستمرت الضرائب مرتفعة تصل الى أكثر من ربع القيمة الايجارية للأرض . وكانت قروض البنك الأهلى (تأسس فى عام ١٨٩٨) تعطى بضمان الأراضى ، لذلك ساعدت كبار الملاك ومتوسطيهم على زيادة ملكياتهم ، أما صغار الملاك فساعدتهم على الاحتفاظ بأراضيهم دون أن ينتزعها منهم المرابون ، لكنها لم تمكنهم من تحسين حالهـــم بزيادة ملكياتهم ، فتركوا لعوامل تفتيت الملكية الناتجة عن نظام الوراثة ، وأدى هذا الى تضخم عدد صغار الملاك الذين يملك كل منهم فدانا أو أقل ، وهى مساحة ضئيلة لا تعول أسرة ، لذلك كان بعضهم يؤجر أراضى اضافية من كبار الملاك أو يعمل أجيرا ، وفقد بعضهم أرضه وتحولوا

الى أجراء • لذلك فان سياسة كرومر الزراعية أدت الى حركة استقطاب فى الملكيات الزراعية ، والى زيادة التناقضات الطبقية بين كبار الملاك وصغار الملاك والفلاحين وتقوية روح التذمر فى الريف •

وكان من بين العوامل التى زادت من تذمر صغار الملاك والفلاحين ذلك الارتفاع الكبير فى الأسعار بين عامى ١٩٠٠ و١٩٠٦ حين وقع حادث دنشواى ، فقد تضاعف سعر القنطار من القطـن وتضاعفت القيمة الايجارية للأرض حوالى مرتين ونصف فزاد ثراء كبار الملاك ولحق الضر بهذا القطاع الكبير الفقير من أهل الريف • وهكذا انقسم الريف قبيل دنشواى الى ملاك أغنياء أفادوا من سياسة الاحتلال الزراعية ، وفلاحين وصغار ملاك لم يفيدوا كثيرا من تلك السياسة • هذا حال الريف ، أما بالنسبة للمدن فلم يكن الوضع أحسن حالا ، اذ ارتفعت تكاليف المعيشة وبخاصة ايجار المساكن ارتفاعا كبيرا فى نفس الفترة قبيل دنشواى ، وتأثر بذلك الفقراء وذوو الدخل المحدود • كما عبر العمال عن استيائهم باضرابات متوالية ، اذ أضرب عمـال السجاير بالقاهرة فى عام ١٨٩٩/١٩٠٠ يطالبون برفع أجورهم ، وقاموا باضراب آخر فى ديسمبر ١٩٠٣ • ولقد أسهم ارتفـاع تكاليف المعيشة الذى اشتدت وطأته عام ١٩٠٧ فى تحريك العمل الجماعى للطبقة العاملة • وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » فى هذه السنة من الموضوعات اليوميـة فى الصحف وفى أماكن التجمع بالأحيـاء الوطنية بالقاهرة والاسكندرية • بل لقد أصبح — على حد ما جاء فى الأهرام (فبراير ١٩٠٧) — « حديث السواد الأعظم من الشعب الذى يصرف جل كلامه واهتمامه الى الغلاء المحدق به من كل جهة : غلاء المأكول وغلاء المشروب وغلاء المسكن وغلاء الملابس » • وتألفت فى القاهرة « لجنة للدفاع عن حقوق المستأجرين » جعلت أهدافها « تخفيض ايجارات المساكن ، ووضع

حد لاستبداد المالكين ، ووضع نظام لرفع الايجارات »[1] • وقد عبر شاعر النيل حافظ ابراهيم عن هذا الاستياء فى القاهرة فقال :

أيشتكى الفقر غادينا ورائحنا ونحن نمشى على أرض من الذهب

وعلى أية حال ظل الأمر كذلك ولم تستعد مصر استقرارها الاقتصادى الا قبيل الحرب العالمية الأولى •

(٤) أثر الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ ــ ١٩٠٥) :

بعد أن تلقت القيصرية الروسية أول ضربة فى حرب القرم أمام انجلترا وفرنسا والدولة العثمانية فى أوائل النصف الثانى للقرن التاسع عشر ، تلاشى النفوذ الروسى فى أوروبا الى حد كبير ، واضطرت الروسيا الى الاتجاه وجهة شرقية ، الى التوسع فى شمال آسيا ووسطها، حيث أخذت تصطدم بالنفوذ الانجليزى ، ثم بنفوذ اليابان الذى أخذ يظهر ويتفوق فى شرقى آسيا • فانهزمت القيصرية الروسية فى حربها مع اليابان فى أوائل القرن العشرين ، حين دمرت الجيوش اليابانية الجيوش الروسية فى شرقى آسيا فى موقعة موكدن Mukden (فبراير ــ مارس ١٩٠٥) ، وحين حطم الأسطول اليابانى الأسطول الروسى فى موقعة تسوشيما Tsushima (مايو ١٩٠٥) • وقد ألهب انتصار اليابان على روسيا مشاعر الشرقيين وزودهم بالأمل فى كسر حدة الموجة الامبريالية الأوروبية ، كما جذبت اليابان الانتباه لأنها كانت فى فترة قصيرة قد اصطنعت أساليب التقدم فى جوانبه المادية وقفزت طفرة واحدة الى حيز الدول الكبرى • كما ربط الشرقيون بين انتصار اليابان وبين أخذها بالنظام البرلمانى الأوروبى الذى عزى اليه تقدم اليابان

---

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص٧٦ ــ ٧٧ .

وقوتها وثارت موجة من الاعجاب بهذا النظام تجاوبت أصداؤها فى الشرق الأقصى وفى ايران وتركيا ومصر ذاتها • وقد استرعى انتصار اليابان نظر مصطفى كامل ، فقدمه الى أبناء مصر ليحثهم ويشجعهم على استئناف كفاحهم ، حتى النهاية ، ولذلك ألف كتابا عن اليابان نشره فى عام ١٩٠٤ تحت عنوان « بلاد الشمس المشرقة » •

وتعرض مصطفى كامل فى هذا الكتاب لتاريخ اليابان من أقدم العصـــور حتى عام ١٨٩٤ — حين حاربت الصين ثم تدخلت الدول الأوروبية لحماية الصين • كما تناول الحرب الروسية اليابانية • والكتاب فى مجموعه يدور حول مدح اليابان التى لم تعتمد الا على قوتها الذاتية للتخلص من التقاليد الموروثة البالية ولتكون بلدا صناعيا كبلاد أوروبا ولتسمو الى مصاف الدول الكبرى • وكان هدف مصطفى كامل من وراء تأليف الكتاب أن ينظر المصريون بعين الاعتبار الى الأمة اليابانية التى لم تكن شيئا مذكورا يوم أن كانوا أصحاب الحول والطول • وأراد مصطفى كامل أيضا أن يبين للمصريين كيف ترقى الأمم المتمسكة بأهداب الوطنية ، وكان ذلك الدرس الذى قدمه لمواطنيه مناسبا للظرف على أثر توقيع الوفاق الودى الذى حطم الأمل الخاص باستطاعة مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا ، بل لقد ألف حافظ ابراهيم قصيدة عن نهضة اليابان أحرزت شعبية واسعة •

وفى غمرة كل هذه الأحداث والتيارات ظهرت الأحزاب السياسية التى سنتعرض لنشأتها وبرامجها بشىء من التفصيل فى الصفحات التالية•

٣ ــ الأحزاب السياسية واتجاهاتها :

حزب الأمة :

لم تجد دعوة مصطفى كامل تجاوبا بين طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية والمثقفين من أبنائهم لأنهم حرصـــوا على صيانة أهدافهـــم الطبقية . وقد انتهى الأمر الى ظهورهم فى تكتل يعرف باسم حزب الأمة . ولقد شعر المثقفون من أبناء تلك الطبقة بحاجتهم الى صحيفة تعبر عن اتجاههم ، ولذلك فكروا فى اصدارها عام ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق الا بعد أن ألحت الظروف فى اصدارها ، وفى ظل اشتداد الحركة القومية ولاسيما بعـــد حادث طابة الذى تحطـــم على صخرته كل أمل يعقده المصريون على دولة الخلافة . فدعا أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ ــ ١٩٦٣) ــ من شيعة الشيخ محمد عبده ــ لاجتماع وضعت فيه خطة العمـــل والمبادىء التى تقوم عليها جريدة مستقلة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى الدولة العثمانية أو الى الخديو أو سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر . وبعد اقتناع كبار ملاك الأراضى الزراعية تألفت شركة «الجريدة» (وهو اســـم الصحيفة السياسية) واكتتبوا لانشائها بمبلغ عشرين ألف جنيه ، وصدر العدد الأول منها فى ٩ مارس عام ١٩٠٧ .

وكتب لطفى السيد فى افتتاحية العدد الأول من «الجريدة» يقول: « ما الجريدة الا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال الصريح ، ومراميها ارشاد الأمة المصرية الى أسباب الرقى الصحيح، والحض على الأخذ بها،

واخلاص النصح للحكومة والأمة ، بتبيين ما هو خير وأولى . تنقد أعمال الأفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن ، من غير تعرض للموظفين والأفراد فى أشخاصهم أو أعمالهم التى لا مساس لها بجسم الكل الذى لا ينقسم ، وهو الأمة »[1] . ولقد بدأت «الجريدة» فى الصدور ببرنامج مرسوم تضمن ستة مبادىء هى :

١ ـ قبول نوع الحكومة القائمة .

٢ ـ عدم نشر المسائل التى تثير حساسيات دينية .

٣ ـ خلق رأى عام صحى فى البلاد .

٤ ـ بحث مسائل المصلحة العامة بواسطة باب خاص .

٥ ـ التعامل مع الآخرين بروح الاعتدال .

٦ ـ الجرأة فى التعبير عن المبدأ .

وفى ٢١ سبتمبر من نفس العام قرر أعضاء شركة الجريدة تحويلها الى حزب سياسى أطلقوا عليه اسم حزب الأمة ، على أن تكون صحيفة الجريدة هى لسان حال هذا الحزب . وكان قوام هذا الحزب جماعة من الباشوات والملاك مثل محمود سليمان باشا ، وحسن باشا عبد الرزاق ، وحمد بك الباسل ، وفخرى بك عبد النور وسليمان أباظة وعبد الرحيم الدمرداش وعلى شعراوى باشا ومحمد الحفنى الطرزى وعبد الخالق ثروت ومحمد الشريعى . وقد رأس الحزب بعد تأليفه محمود سليمان باشا ، العضو بمجلس شورى القوانين وأحد كبار أثرياء الصعيد : وتولى وكالته حسن عبد الرزاق الذى كان صديقا حميما لمحمد عبده ، ثم خلفه فيها على شعراوى .

---

(١) Ahmed. op. cit., pp. 85-112.

وقد أطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم المفتى السابق الشيخ محمد عبده» (the followers of the late Mufti, Sheikh Mohammed Abdou) [(1)] ، كما وصفهم محمد رشيد بأنهم « أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء القطر » . وذكر كرومر فى التقرير الذى رفعه الى حكومته فى عام ١٩٠٦ أن أعضاء هذا الحزب « مجردون عن صبغة الجامعة الاسلامية » وهذا نص ما كتبه[(٢)] :

«They are truly Nationalists in the sense of wishing to advance the interests of their countrymen and co-religionists, but they are not tainted with Panislamism».

وكان الشيخ محمد عبده قد افترق عن أستاذه جمال الدين الأفغانى فى عام ١٨٨٤ ، وعاد الى مصر بعد أربع سنوات عندما صدر عفو الخديو توفيق عنه . وانصرف بعد عودته الى مصر الى الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم ، واختلف فى ذلك عن أستاذه الذى أراد أن يكون ذلك الاصلاح والتجديد عن طريق السياسة دون سواها . كما أدرك الشيخ محمد عبده أنه لن يستطيع البقاء فى وطنه وتنفيذ برنامجه فى الاصلاح الا بمداراة الانجليز ، فاخراجهم من مصر لا يمكن أن يتم الا بالسير فى الجهاد عن طريق الحكمة . ولذلك بنى محمد عبده خطته على تربية الأمة المصرية وتكوينها ، حتى تكون مصدر الادارة والسياسة فى بلادها . وأيقن محمد عبده ــ منذ البداية ــ أنه لن يتمكن من تنفيذ اصلاحاته الا من طريق رسمى ، وهذا يوضح لنا سبب اتصالاته بالخديو

---

(١) Alexander, The truth about Egypt, p. 81.

(٢) Alexander, op. cit., p. 81.

والانجليز • وكانت علاقات محمد عبده بالخديو طيبة فى بادىء الأمر ، فأقنعه باصلاح الأزهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، ولكـــن سرعان ما انقلب الشيخ محمد عبده معارضا له بسبب تصرفه فى أموال الأوقاف. وتوترت العلاقات حتى أن الخديو غضب ممن شاركوا فى تشييع جنازة الشيخ محمد عبده فى عام ١٩٠٥ •

وفى الفترة الأخيرة من جهاده تمكن الشيخ محمد عبده من أن يجتذب اليه فريقا يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبـــار رجال الحكومة والأعيان ، الذين تأثروا بمذهبه فى الاصلاح والتجديد عن طريق التربية والتعليم • ويعتبر « سعد زغلول » من أشد من تأثر بتعاليم الأستاذ الامام ، ومن أقطاب شيعته ، فلم يكن كغيره تلميذا فحسب ، بل كان — كما يقول تشارلز آدمز (مؤلف كتـــاب الاسلام والتجديد فى مصر Islam and Modernism in Egypt — مريدا • وكان أيام طلبه للعلم فى كنف محمد عبده ، فاستفاد من علمه ومن أخلاقه وبلاغته ولذا اختاره ليعاونه فى تحرير الوقائع المصرية • وكان سعد فى البداية يؤمن بالتعاون مع البريطانيين فى اصلاح الادارة سالكا السبيل الهادىء الذى سار عليه محمد عبده والذى أصبح مبدأ من مبادىء شيعته فيما بعد • وهذا المبدأ يخالف تماما المبدأ الذى سنه مصطفى كامل • فلقد أعاد المهتمون بشئون السياسة المصرية من شيعة الأستاذ الامام النظر فى سياسة الاعتماد على الدول الخارجية (فرنسا والدولة العثمانية) فى الحصول على استقلال البلاد ، ورأوا الارتكاز على الشعب نفسه فى الحصول على الحرية • وكان من بين الذين تأثروا أيضا بمذهب الأستاذ الامام لطفى السيد الذى اكتمل تفكيره السياسى والقومى حين فكر فى اصدار الجريدة • وقد كتب الى الخديو قبل ذلك بسبع سنوات تقريرا ضافيا يفصح فيه عن اتجاهاته الفكرية والسياسية الجديدة يقول

فيه : « ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائهـا وان المصلحه الوطنية تقضى أن يرأس الخديو حركة شاملة للتعليم العام »[1] . ويذكر المرحوم الأستاذ شفيق غربال أن للأستاذ أحمد لطفى السيد الفضل فى أنه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح التى يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدس الحرية ويحتكم للعقل[2] .

وكان لطفى السيد يدرك أن مصر لم تفقد شيئا من العلاقة الشرعية التى تربطها بالدولة العثمانية التى نظمتها معاهدة لندن فى يوليو عام ١٨٤٠ . وتحقق أنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا ولا على أية دولة أخرى فى المسألة المصرية ، فلن « يحرر مصر الا المصريون » . ولم يجد لطفى السيد وسيلة يدعو بها المصريين سوى الصحافة التى كان يهواها ، ومن ثم كان التفكير فى اصدار صحيفة «الجريدة» التى كان ظهورها يعتبر بداية التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة الى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته باعتباره مجموعا له مثله الخاصة وتفكيره الخاص . واذا كان حزب الأمة قد تكون من عنصرين هما عنصر المفكرين من ذوى العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، فان العنصر الأول هو الذى كان يقود المعركة . وكان المثقفون من أعضاء هذا الحزب أصحاب مذهب سياسى اجتماعى ، اذ تشبعوا بالنظريات الأوروبية الليبرالية وتعاليم محمد عبده ، فلم يتمسكوا بأهداب التقاليد بل رحبوا بالتطورات الاجتماعية . ودعوا الى التحرر الفكرى والى التعاون مع الأوروبيين فى كل ميادين الحياة ومجالات النشاط الثقافية والاقتصادية والسياسية . وكان الكثيرون ممن نقم الأزهر عليهم فيما

---

(١) أحمد لطفى السيد ، قصة حياتى ، ص٣٨ — ٣٩ .

(٢) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، جـ١ ، ص ٢٨ .

بعد لتقدمية أفكارهم من أعضاء حزب الأمة أو من المتلمذين عليه ــ مثل أحمــد لطفى السيد وطه حسين ومحمــد حسين هيكل ومصــطفى عبد الرزاق .

وقد جاء فى ديباجة برنامج الحزب أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن لهذه المقدمات أغراض يجب السعى اليها . وبعد ذلك تضمن برنامج الحزب المبادىء التالية[1] :

١ ــ أن يعضد بسعيه وأمواله ونصائحه حركة التعليم العــام والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغبــاته العامة من التقدم الى المدنية .

٢ ــ أن يوجه همه ويصرف قواه للحصول على حقه الطبيعى ، وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة ، بالسعى فى توسيع اختصاصات مجــالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية حتى يكون له رأى معدود فى القوانين التى يعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والادارة والرى ونحوها حتى يصل بالتدرج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالة البلاد السياسية .

٣ ــ أن يواصل السعى ولا يدع فرصة تفوته فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغائبه موصلا الى مقاصده فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا واجباريا .

٤ ــ أن يسعى ما استطاع فى توسيع نطاق الجمعية الزراعيــة توصلا الى تقدم زراعة البلاد وانماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها .

---

(١) يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر ، ص٥١ ــ ٥٢ .

٥ — ألا يهمل الصناعة بل يدأب على رقيها بفتح المدارس الحرة أو الأميرية •

٦ — أن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الامكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم •

٧ — أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين فى مصر جنائيا أمام المحاكم المختلطة •

ومن الواضح أن حركة حزب الأمة استهدفت أهدافا مستمدة من طبيعة نشأته وتكوينه • وكان من أهمها المطالبة بالدستور ، لأنه يتيح لهذه الطبقة الاشتراك فى الحكم مع السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الانجليز) • ولم يكـن حزب الأمة يعتقـد أن الانجليز هم الأعداء الوحيدون الذين يجب أن توجه كل الجهود لمحاربتهم — كما يرى مصطفى كامل — وانما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطرا على مصالح الأمة عن الانجليز بسلطتهم المطلقة • وهكذا نجد أن حركة حزب الأمة تستهدف الخديو والانجليز معا • أما الهدف الثانى فكان الاستقلال عن كل من الدولة العثمانية وانجلترا ، وهذا أمر طبيعى بالنسبة لتلك الطبقة التى لم ترغب فى العودة الى أوضاع ما قبـل الاحتلال اذ تعرضوا لاسـتبداد الخديو وبطانتـه وازدراء الأتراك والجراكسة والأرمن والأرناؤود • وبذلك رفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » وأخذ يدعو الى الاستقلال التام ، ولكن على أساس التدرج ، فالاحتلال فى نظره قوة أتت بها ظروف سياسية وتذهب بها ظروف سياسية ، فان صدق وعده وترك مصر لأهلها « فذلك ما يجب على انجلترا الاتيان به » والا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئا ولا أن ينتقل من كونه احتلالا

فعليا الى أن يكون احتلالا بالقانون »[1] • ومن هنا كان حزب الأمة يرى أن تقوية الأمة سوف يؤدى الى زوال الاحتلال ، ولذلك دعا قبل كل شيء الى اعداد الأمة وتعليم الشعب الجاهل بعكس الحزب الوطنى الذى كان يرى أن الاحتلال هو علة العلل •

وقد أدى هذا الاختلاف بين الحزبين فى النظر الى الاحتلال الى وجود اختلاف فى التعامل معه • ففى الوقت الذى رفض الحزب الوطنى الاعتراف بالاحتلال أو التعامل معه ، اعترف حزب الأمة بالانجليز حقيقة واقعة ورأى ضرورة التعامل معهم لوضع أيديهم على مواطن الاصلاح بوصفهم القوة الفعلية فى البلاد • وكانت الجريدة تصور الاحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وترى أن عـدم الاعتراف بشرعيته لا يعنى عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفـوذه • وكان هدف هذه السياسة بطبيعة الحال هو اعداد الأمة للاستقلال الذاتى ، الى أن تتهيأ الظروف بما يؤدى لزوال الاحتلال ، أو حتى « يستأثر حب الاستقلال الذاتى بجميع حواس الأمة وملكاتها ، على صورة تنفجر فى الحال عن الاستقلال الفعلى العام »[2] • وكان مذهب المثقفين من أعضاء حزب الأمة هو : « أن الوطنية ينبغى ألا تكون اندفاعا عاطفيا أعمى ، يتخبط على غير هدى من المنطق السليم والتفكير الهادىء المتزن • وينبغى ألا تقام على أساس من الأوهام التى لا سبيل الى تحقيقها ، من مثل التعلق بالجامعة الاسلامية أو الرابطة العثمانية • والأحرى بالمصرى أن يفكر فى نفسه أولا ، وفى مصلحته قبل كل شيء ، وهى مصلحة يتفق فيها سائر المصريين ــ وهم يعنون بهم المقيمين فى مصر ممن استوطنوها ــ على اختلاف

---

(١) الجريدة فى ٦ يوليو عام ١٩٠٨ •

(٢) الجريدة فى ١٧ مايو عام ١٩٠٨ •

وعلى أية حال فتفسير الصلة التى قامت بين حزب الأمة والاحتلال أن كرومر كان يستغل عدم موافقة الأغنياء على تطرف الحزب الوطنى وكرههم اتجاهه نحو الدولة العثمانية فشجع هؤلاء وغيرهم من المعتدلين فى نظرتهم الى الاحتلال متوسما فيهم الوقوف فى وجه الخديو عباس والأوتوقراطية الخديوية • ومن ناحية أخرى ، فان كثيرا من العناصر البارزة فى تكوين الحزب كانت تنتمى الى أسرات لعبت دورا فى الثورة العرابية ، ومن هنا كانت معارضتهم للسلطة الخديوية المطلقة وكذلك معارضتهم لسلطة الانجليز • واذا كان رجال حزب الأمة قد حرصوا على حسن صلتهم بالاحتلال فلانهم كانوا يعتقدون أن مصر فى ضعفها وانحلالها لا تستطيع أن تكافحه ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو اصلاح حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال• وعلى الرغم من ذلك اتبع حزب الأمة فى ذلك كل وسيلة شريفة توصل للمقاصد التى كان أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتى الى أن تهيأ الظروف بما يؤدى الى زوال الاحتلال •

ولكن الكثيرين من المصريين لم يستجيبوا لآراء حزب الأمة ودعوته مثلما استجابوا لأسلوب مصطفى كامل واللواء ، فلم تلق أيديولوجية « القومية المصرية » قبولا يماثل قبول أيديولوجية «الجامعة الاسلامية» التى وجدت رواجا كبيرا فى مجتمع عاش طول عمره اسلاميا • كما أن صحيفة الجريدة على الرغم من أنها راجت رواجا حسنا ، واستطاعت أن تثبت كيانها ، لم تحظ بانتشار يماثل جرائد الحزب الوطنى ، التى كانت تقدم لقرائها المقالات الحماسية التى تخاطب العاطفة • ومع ذلك فبفضل الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والادراك الشامل الذى امتاز به أحمد لطفى السيد ، أثارت الجريدة موجة من الفكر والوعى استطاعت أن توسع أفق الثقافة المصرية بمزجها بالثقافة الغربية ونقلها

آراء الكتاب والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية . فأثارت فى أفق الثقافة المصرية تصـورا جديدا للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأفراد على أسس علمية الى أفكار مدنية لا علاقة لها بالدين . ولأحمد لطفى السيد الفضل الأكبر فى تحويل الوطنية المصرية نحـو الوجهة الديموقراطية ، ذات الطابع العلمى المدروس . وقد صبغ ايمانه القومى بصبغة مناقبية ودعمها ببحوث كانت الأولى من نوعها — فى ماهية الأمة، والوطن ، ووضع الفرد فيهما . والى جانب عنايته بتعويد الشعب على تعـابير الأمة والوطن المصريين ، وتعريفه الشخصية المصرية خلال التاريخ ، عنى بتمصير القيم ، فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية، بعد أن كانت عربية أو اسلامية . ولقد حدد الشخصية المصرية فى مقال كتبه فى صحيفة الجريدة فى عام ١٩١٣ جاء فيه[١] :

« كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقا أن ننتسب الى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية وشركسية أو سورية أو رومية . أقمنا فى مصر وطنا لنا وعقدنا معها عقد صدق ترزقنا من خيرها ونقوم على مصالحها ونفدى شرفها بأرواحنا. فما النزر اليسير الذى لايزال يحب الانتساب الى قوم غير المصريين أو الى وطن غير مصر الا ناكث عهده ومتاجر بشرفه . اذ من القواعد الأولية للمعيشة الانسانية أن « الغرم بالغنم » فالذى يعيش فى مصر يجب أن يدفع ثمن هذه المعيشة الراضية محبة لها وحنانا عليها ، وأقل أقدار المحبة عدم عقوقها والانتساب الى غيرها » .

وهكذا حاول أحمد لطفى السيد أن يكشف عن الشخصية المصرية الأصيلة ويبرز سماتها وملامحها ويلمس أهدافها الحقيقية ، ولم يكن

---

(١) الجريدة فى ٩ يناير عام ١٩١٣ .

ذلك غريبا على ابن القرية الذى نشأ « فى أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها الا الوطن المصرى ولا تعتز الا بالمصرية ولا تنتمى الا الى مصر ، ذلك البلد الطيب الذى نشأ التمدن فيه منذ أقدم العصور .. وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرقى والمجد » . ولذلك ندد لطفى السيد بفكرة الجامعة الاسلامية وقال انها غير ملائمة للعصر ولا متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى .

وعلى الرغم من أن أحمد لطفى السيد حاول أن يرتفع «بالأعيان» من أعضاء حزب الأمة عن مستوى المصالح التى يفهمونها الى مذهب يسعى للمصلحة العامة ، فان الحزب لم يتحول الى حزب قومى بمعنى الكلمة ، ولم يحظ بشىء من شعبية الحزب الوطنى . ومن ناحية أخرى لم يحقق الحزب أيضا آمال كرومر والدوائر الانجليزية بسبب قيامه فى الوقت الذى اتسعت فيه الهوة بين المصريين والانجليز . فبعد توقيع الاتفاق الودى مع فرنسا ، أظهر كرومر علنا نيات الاحتلال واعتبر نفسه السيد الآمر الناهى الذى يستطيع أن يسير الدولة كيفما شاء . ونتيجة لذلك انهارت الآمال التى علقها حزب الأمة على التعاون مع الانجليز . كما كان التقرير الأخير الذى نشره كرومر على أثر رحيله من مصر ضربة موجهة الى حزب الأمة ، لأنه صب احتقاره على المبادىء التى اعتز بها مفكروه وظنوا أن انجلترا تسعى الى تطبيقها فى مصر . فقال كرومر فى تقريره(١) :

Can any sane man (Cromer asked) believe that a country which has for centuries past been exposed to the worst forms of misgovernment at the hands of its rulers, from Pharaohs to

(١) Egypt, No. 1 (1907), Cd. 3394, p. 7, cit. in Ahmed, op. cit., pp. 71-72.

Pashas, and in which but ten years ago, only 9,5 per cent. of the men and 3 per cent. of the women could read and write, is capable of suddenly springing into a position which will enable it to exercise full rights of autonomy».

وهاجمت الجريدة « التقرير وانتقدته ، وما لبث أن تطور النهج الذى سار عليه حزب الأمة بعد انتهاء عهد كرومر (١٩٠٧) فى ظل سياسة الوفاق فى عهـد خلفه السـير الدون جورست (Sir Eldon Gorst) عندما أرادت انجلترا فى عهده — وكان واحداً من رجال الاحتلال خدم فى مصر من عام ١٨٨٦ الى عام ١٩٠٤ — معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهى كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السلطات اليه ، وكانت الخطة تقتضى ألا يمعن المعتمد البريطانى فى هذا الارضاء أو الاغضاب ، ولكن جورست انحرف نحـو السلطة الشرعية — كما كان يمثلها عباس — انحرافا شديدا ، فأخذ يرضى شره الخديو الى السلطة والمال ويطلق يده فى كل ما تشتهيه نفسه منهما ، واغتر الخديو وأسرف فاستثار هذا الحركة القومية فى جانبها المتطرف، المتمثل فى الحزب الوطنى ، والمعتدل الممثل فى حزب الأمة (الذى كان كرومر يطلق على مثقفيه اسم الجيروند Girondists ، أى المعتدلين)[1] حتى تطور على نحو يتناول منهجه فى الحملة على الاحتلال ثم الخديو، ولا غرو فقد لمس « الأعيان والمثقفون » فى ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو الذى هدد طموحهم فى المشاركة فى الحكم أو التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر . وهكذا صرف جورست المصريين الى محاربة الخديو بدلا من محـاربة المحتلين ، ووقف الانجليز موقف المتفرج ، يتدخلون للتوسط ولحل النزاع حينما يحلو لهم ذلك . وتحقق

(١) Ahmed, op. cit., pp. 44-67.

بذلك ما أوصى به اللورد دفرن فى تقريره الذى وضعه فى السنة الأولى للاحتلال ، اذ نصح بأن لا يتولى الانجليز حكم مصر المباشر وادارتها، مقترحا أن تحكم بأيد مصرية موالية للاحتلال ، حتى تقع أخطاء الحكم على رءوس المصريين أنفسهم • ولما اتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطة الشرعية والفعلية بدأ الخلاف بين أعضائه فقد رفض الموظفون منهم الوقوف موقف المعارضة دون حماية تسندهم اذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومة ، وانقسم فريق الأعيان: فمنهم من رأى أنه يستطيع الافادة الشخصية من علاقته السياسية بالخديو فانشقوا على الجريدة وهاجموها ، ومنهم من ظل يؤلف الحزب، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم باعتبارهم طبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع فى سلطانه ، فلا غرو أن تمثل حملة لطفى السيد على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو واتجاهات المثقفين • واستخدم الاحتلال القوة فى نهاية عهد جورست للتنكيل والضغط على الحريات والمحاكمات ومصادرة الصحف •

ولكن قلت حدة التوتر بين حزب الأمة والوكالة البريطانية خلال الفترة التى شغل فيها اللورد كتشنر منصب المعتمد البريطانى فى مصر (١٩١١ — ١٩١٤) ، خلفا لجورست • وكان كتشنر أيضا قد عمل من قبل فى مصر ، وكان قائدا عاما للجيش المصرى الذى هزم الدراويش واسترجع السودان • وكان كتشنر رجلا عسكريا صرفا يحتقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة ايجاد حكومة قوية تتمشى مع مطالب دعاة القوة فى مصر وفى انجلترا على السواء ، خاصة أن سياسة الوفاق قد أدت الى فصم عرى الصلات التى قامت بين الخديو والوطنيين • ولهذا كان على كتشنر أن يعود الى سياسة كرومر ويسير على نفس النهج لكى يخدم أغراض بلاده ، ولكن بوسائل جديدة قامت على الامعان فى سياسة الرياء وبطرق المسألة المصريه من جانب المصريين ، فسعى

يسترضى « أصحاب الجلابيب الزرقاء » بحماية الملكية الصغيرة (اذ أصدر قانون الأفدنة الخمسة الذى نص على عدم امكان نزع ملكية من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة بسبب تراكم الديون عليهم) ، والمثقفين بمنحهم حق التمثيل فى تنظيم جديد حل محل المجالس التمثيلية القائمة هو الجمعية التشريعية ، مع خنق الحريات وتشتيت الاتجاه المتطرف من النضال القومى والقضاء عليه • وهكذا ألغى كتشنر نظام الهيئتين شبه النيابيتين القائمتين : الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وأنشأ بدلهما نظام الجمعية التشريعية فى يوليو عام ١٩١٣ مشكلة من ٦٦ عضواً يمثلون المهن والهيئات ، وكانت مدة العضوية ٦ سنوات يتغير ثلثهم كل سنتين ، أما انتخابها فكان على درجتين ، وقد بلغ أعضاؤها من كبار ملاك الأراضى ٤٩ عضواً •

ومن المحتمل أن الهدف الذى كان يسعى اليه كتشنر من اعادة تشكيل الحياة النيابية الصورية أن يوصد أبوابها أمام فئات«السياسيين» وأن يجعل الجمعية التشريعية أداة تمثيل لأصحاب المصالح الزراعية الذين لا يتأثرون بالتهيج السياسى ، مما يؤدى الى تغليب الاعتدال على علاقاتها بالحكومة فيكون استعمالها للسلطات الممنوحة لها استعمالا معقولا • ولكن قدر لهذه الجمعية أن تتحول من محض هيئة استشارية الى أداة قوية للمعارضة برزت فيها كتلة الوطنيين الدستوريين من المحامين والأعيـان الذين تزعمهم سـعد زغلول • وكانت الجمعية التشريعية هى الساحة التى تبلورت فيها هذه الزعامة حول سعد زغلول، ففى أول جلسة انتخب باجماع الآراء وكيلا للجمعية ، فتجلى بمناقشاته حرصه على رعاية مصالح الأمة • وهكذا أصبحت الجمعية التشريعية أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين الذين تزعمـوا ثورة ١٩١٩ وتصدروا الحياة السياسية فى أعقابها •

الحـــزب الوطنى :

بعد أن تكون حزب الأمة بقليل ظهر الحزب الوطنى على مسرح الأحداث السياسية بصفة رسمية • وعلى أية حال قام هذا الحزب أولا «حركة» سياسية قبل قيامه حزبا رســميا منظما له رئيس وأعضاء ومجلس ادارة • ولقد كتب مصطفى كامل فى اللواء فى عام ١٩٠٧ ·
« ان الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أولى مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها اليها ، موجود فيها فعلا من ثلاثة عشر عاما مضت ، فهو وان لم يظهر بشكل نظامى وبلائحة ولجنة ادارة قد ظهر بأعماله واتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة »[1] • وكان مصطفى كامل قد فكر فى عام ١٩٠٠ فى جعل الحـــزب حزبا منظما على غرار الأحزاب الأوروبية ، ولكنه اعتزم تنفيذ فكرته فعلا فى عام ١٩٠٧ • ففى تلك السنة ساعد حادث دنشواى — كما ذكرنا قبل ذلك — على بلورة الوضع فى مصر بحيث أدى الى ظهور الأحزاب المصرية الثلاثة • وكان من الطبيعى أن يتأثر موقف الخديو عباس الثانى بالأحوال التى جدت بعد دنشواى من حيث قوة الحـــركة الوطنية واتجاه الوضع السياسى الى الاستقطاب ، فكان عليه أن يحدد موقفه الى جانب الحركة الوطنية لعدة عوامل ، منها ما بدا من قوة الحركة الوطنية وقوة الشعور ضد الاحتلال • ومنها أنه بعد أن زار لندن فى عام ١٩٠١ قابل فارس نمر (١٨٥٦ — ١٩٥١) ، حليف كرومر وصاحب جريدة المقطم وصرح له باستعداده للتعاون مع الاحتلال ومع كرومر ، ولمح الى شرط يضعه لهذا التعاون وهو أن يكون له نصيبه فى حكومة البلاد • لكن هذا الشرط لم يتحقق فما كان كرومر يقبل منه سوى التسليم الكامل دون مقابل •

---

(١) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٢٥٥ •

ومن ذلك يتبين أن النزاع بين عباس الثانى والمحتلين كان نزاعا على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعا على حقوق الأمة ولا على مبادىء القضية الوطنية • وضايق عباسا الثانى موقف كرومر ووجد فى دنشواى فرصة للانتقام •

وكانت القطيعة — كما نعلم — قد قامت بين عباس الثانى ومصطفى كامل منذ نوفمبر عام ١٩٠٤ ، لكن الطرفين تجنبا التطرف فى العداء لشعور كل منهما بضعف موقفه تجاه الاحتلال وحاجته الى الآخر • وحين وقعت حادثة دنشواى رأى فيها كل منهما فرصته لتوجيه ضربة قاضية لكرومر وسياسته ، فكاتب مصطفى كامل الخديو عن طريق رئيس ديوانه أحمد شفيق باشا ينشد تعاونه ، ووجد استجابة لدى عباس • بذلك أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس فى بريطانيا وما له من أعوان هناك ، فى الحملة الناجحة التى قام بها فى لندن ضد سياسة الاحتلال • وحين عاد كل من عباس الثانى ومصطفى الى مصر فى خريف عام ١٩٠٦ توسط الدكتور محمود صادق رمضان (١٨٦٨ — ١٩٤١) ، طبيب القصر ، والصديق الحميم للزعماء الوطنيين بين الطرفين ، فاجتمع عباس الثانى سرا فى أكتوبر بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ولطيف باشا سليم (وهو من أكبر أنصار مصطفى كامل) • وفى هذا الاجتماع رسمت خطة التعاون بين الطرفين ، وتقرر انشاء الحزب الوطنى ، كما تقرر اصدار جريدتى الاجبشيان ستاندارد باللغة الانجليزية ، وليتندار اجبسيان باللغة الفرنسية ، وتم رصد مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى لتحقيق ذلك • وقد عاد التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، وتوالت اجتماعاتهما • وهكذا أدت حادثة دنشواى الى عودة التعاون بين الخديو ومصطفى كامل ، كما أدت الى أن الحكومة البريطانية تبينت خطأ سياسة كرومر فى مصر فكفت عن تأييدها ، فأدى ذلك فى النهاية الى استقالة كرومر وتعيين جورست محله •

وبعد ظهور «الجريدة» أخذ مصطفى كامل يشك فيهـا لميولها الانجليزية ، وعندما عاد من أوروبا فى أكتوبر عام ١٩٠٧ ، ألقى خطبة مهمة بالاسكندرية (٢٢ أكتوبر) جعلها دعوة عامة الى الانضمام الى الحزب الوطنى ، واتخذ «الجلاء» مبدأ للحزب ، حتى صار أصح تعريف له أنه « حزب الجلاء » • وقد تكلم مصطفى كامل فى خطبته عن حياة مصر الوطنية بعد الاتفاق الودى ، ونوه بالخطوات الواسعة التى خطتها الحركة الوطنية برغم هذا الاتفاق ، بعد أن كان الانجليز يظنون أنه سيقضى على أمل الأمة ، وأبان لأول مرة أن اعتماد الأمة على نفسها هو سبيلها الى الاستقلال ، وقال فى هذا الصدد[1] :

« أن العزلة التى صرنا اليها بعثت فينا روحا جديدة وأرشدتنا الى الحقيقة التى لا قوام لشعب بدونها ولا حياة لأمة بغيرها ولا وجود لنفر من الناس اذا لم يتبعوها ، وهى أن الأمم لا تنهض الا بنفسها ولا تسترد استقلالها الا بمجهوداتها ، وأن الشعب كالفرد لا يكون آمنا على نفسه الا اذا كان قويا بنفسه مستجمعا لكل عدد الدفاع وآلات الذب عن الشرف والمال والحياة » •

وفى ٢٧ ديسمبر من نفس العام عقدت أول جمعية عمومية للحزب اجتماعا حافلا تمثلت فيه طبقات الأمة ، وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة تحدث فيها عن أغراض الحزب فقال[2] :

« اننا لسنا حزبا سياسيا فقط بل نحن قبل كل شىء حزب حياة للأمة وانهاض لها ، فلا نغفل التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة ، وهو يرمى الى الاستقلال أس كل سعادة ، ويعمل لنشر التعليم حتى

---

(١) انظر نص الخطبة فى المرجع السابق ، ص٤٦٦ — ٤٦٩ •

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ — ٢٦١ •

لا يبقى مصرى جاهلا تحت سماء مصـــر ، ويسعى للوفاق بين الأمة وتقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى ، هو يرمى قبل كل شىء الى أن يكون المصرى انسانا بأسمى معانى الكلمة ، وأقصد بالمصرى ليس فقط الذى نراه فى المدائن يجد ويعمل ، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذى قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا ارادة له ، فأسمى عمل تقوم به هو انهاض ذلك الفلاح العزيز واعلاء مكانته ، فهو ممثل النشاط المصرى ، ومصدر كل خير ونعيم ، فليحى عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح ألقى أثقال القرون الماضية وصار رجلا حرا بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين فى سبيل حريته وسعادته » .

وتم التصديق فى هذا الاجتماع على لائحة الحزب التى نصت على أن رئيس الحزب هو مصطفى كامل مدى الحيــاة وأن الجمعية العمومية للحزب تجتمع مرة فى كل سنة فى شهر ديسمبر باسم « المؤتمر الوطنى » ، واختصاصاتها انتخاب اللجنـــة الادارية والتصديق على ميزانية الحزب وأعماله والنظر فى اقتراحات الأعضاء . كما تقرر أن تؤلف اللجنة الادارية من ثلاثين عضوا عدا الرئيس ، وتنتخب لمدة ثلاث سنوات ، وتجتمع مرة فى كل شهر على الأقل ، وتنتخب وكيلين للحزب وسكرتيرا وأمينا للصندوق من بين أعضائها ، ولجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء من بينهم الوكيلان والسكرتير وأمين الصندوق لتنفيذ قرارات اللجنة الادارية ، وتجتمع مرة فى كل أسبوع على الأقل ، وينشأ نادٍ للحزب وفروع له فى الأقاليم .

ولقد اشتمل برنامج الحزب الوطنى على ما يأتى[1] :

---

(١) يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر ، ص٥٨ .

١ — استقلال مصر كما قررته معاهدة لندن فى عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية — ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لأسرة محمد على ، والضامن للاستقلال الداخلى للبلاد (ويدخل تحته كافة البلاد التى ضمنت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية) ، وهو الاستقلال الذى وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسميا بذلك .

٢ — ايجاد حكومة دستورية فى البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابى تام كمجالس النواب فى أوروبا .

٣ — احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التى ارتبطت بها حكومة مصر لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية مادامت مصر مدينة لأوروبا ، ومادامت أوروبا تطلب هذه المراقبة .

٤ — انتقاد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وارشاد الحكومة الى خير الرعية ورغائبها والاصلاحات اللازمة لهما .

٥ — العمل لنشر التعليم فى أنحاء الديار على أساس وطنى صحيح بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات، ونشر المبادىء الدينية السليمة الداعية للرقى ، وحث الأغنياء والقادرين على بذل المساعدة لنشر التعليم بتأسيس الكليات فى البلاد . وارسال الارساليات الى أوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

٦ — ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل فروع الحياة ، والعمل والجد وراء نيل الأمة استقلالها العلمى والاقتصادى .

٧ — ارشاد الأهالى بكافة الوسائل الممكنة الى حقائق الأحوال وبث الشعور الوطنى فيهم ، ودعوتهم للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين المسلمين والأقباط وتنبيههم الى واجباتهم نحو بلادهم ، والعمل للمحافظة على الأمن العام والسكينة فى كافة أرجاء القطر .

٨ ــ مساعدة كل مشروع يعود على القطر بالنجاح والاجتهاد فى تحسين الأحوال الصحية حتى يزداد عدد السكان فتزداد الأمة قوة على قوتها .

٩ ــ تقوية روابط المحبة بين الوطنيين والأجانب وازالة سوء التفاهم بينهم ، والسعى لجعل محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلطة .

١٠ ــ بذل الجهود لتقوية علائق المحبة والارتباط والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وانماء علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفى كل تهمة عن مصر ، والعمل لايجاد أنصار لها فى كل أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعد على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على المساعى التى تعمل ضدها ويراد بها اخفاء الحقيقة .

وهكذا كان الحزب الوطنى يختلف عن حزب الأمة فى مبدأين أساسيين : أولهما هو عنفه فى مهاجمة الاستعمار وتخصيصه حياته لغرس بغضه وكراهيته فى نفوس المصريين ، وثانيهما هو اقامة دعوته الجديدة الى الوطنية والى القومية المصرية على أساس من الدين ومن الدعوة الى التضامن بين الأمم الاسلامية ، والتمسك بمعاهدة عام ١٨٤٠ التى تمنح مصر استقلالا داخليا وتعترف بالسيادة التركية . ومن ناحية أخرى يتضح من برنامج الحزب الوطنى أن الحزب لم يهتم اهتماما كبيرا بالمشكلات الاقتصادية . وأهمل المشكلات الاجتماعية اهمالا يكاد يكون تاما . ويرجع ذلك الى أن تكوين الحزب الوطنى والأحزاب السياسية الأخرى التى عرفتها مصر كان تكوينا بورجوازيا ، بحيث كانت وسائلها مقصورة فى أغلب الأحوال على التهييج والاثارة بحكم أن المشكلات السياسية ، لا الاقتصادية أو الاجتماعية هى التى خلقتها ،

ولأن كبار رجالاتها كانوا من الأغنياء والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ، لا من رجال الاقتصاد أو ممثلى الطبقات . فلقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب اليه بعض الأعيان المتصلين بالسراى وكثيرا من الفئات المثقفة فى مصر من الطبقة المتوسطة ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصا من الشباب الذين ألهب شعورهم بقوته الخطابية النادرة ، ولكنه لم يجتذب اليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين[1] . ولذلك فان القول بأن الحزب الوطنى كان يمثل الانتلجنتسيا (Intelligentsia) قول غير صحيح ، لأن الطبقة المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطنى وحزب الأمة . وكانت الصفوة المتعلمة تعليما غربيا من هذه الطبقة تنحاز الى حزب الأمة . ولعل هذا هو السبب فى أن هذا الحزب كان يقف موقفا تقدميا من التطور الاجتماعى ، بينما كان الحزب الوطنى يقف موقفا رجعيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين .

كما أن مصطفى كامل لم يكتسب تأثيرا قويا على الفلاحين فى القرى ، وذلك لسببين : أولهما أن نشاط الحزب الوطنى قد تركز فى المدن دون القرى ، وكان نشاطه الرئيسى فى القاهرة والاسكندرية ، وثانيهما ، أن الاحتلال كسب مهادنة الفلاحين فى الريف بالغاء السخرة والكرباج ، وما أجراه من الاصلاحات الزراعية والمالية ، ويضاف الى ذلك أن دعوة مصطفى كامل التى تتجه الى توثيق الصلات بالدولة العثمانية ، لم تكن تلقى حماسة من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العسف التركى . ولعل تخلص الدعوة الوطنية فى عام ١٩١٩ من التعلق بالدولة العثمانية ، كان من الأسباب التى دفعت الفلاحين الى الاشتراك

---

(١) فتحى رضوان ، كفاحنا الوطنى فى نصف قرن ، ص٧٣ — ٧٤ .

فى هذه الثورة • ومع ذلك يمكن القول بأن مصطفى كامل كان قد لقى استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواى • أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطنى لاجتذابها جديا عندما انتقلت قيادته الى محمد فريد • فظهرت فيه الدعوة الى انشاء نقابات للعمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية فى مدارس الشعب الليلية التى كانت تعلم العمال القراءة والكتـابة ومبادىء التربية الوطنية والدين وتاريخ مصر والتاريخ الاسلامى • فقام محمد فريد مثلا بانشاء نقابة للعمال فى عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين (وهى ليست أول نقابة للعمال فى مصر ، كما يقول الرافعى[1]: فقد سبقتها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة فى عام ١٩٠٨) • كما طالب محمد فريد باعادة النظـر فى القوانين الضريبية لاعفاء العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة من الضريبة وتقرير التأمين الاجتماعى للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية • على أن أهم ما عمله الحزب الوطنى هو اجتـذاب طلبة المدارس الى الحركة الوطنية ويعتبر الطلبة عنصـرا جديدا قويا من عناصر المقاومة الشعبية بحكم كثرتهم وانتمائهم الى طبقات مختلفة وخصوصا الطبقات الوسطى والفقيرة •

كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمرارا لسياسة مصطفى كامل، فقد وضعا معا قواعدها ، واتخذا الجلاء أساسا لها • وكان محمد فريد شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى فى عدولها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا

---

(١) الرافعى ، محمد فريد ، ص ١٠٢ •

بالاصلاحات الداخلية ، وكان يرى فى هذه الخطة خروجا على أساس القضية الوطنية . وقال فى هذا الصدد : « ان الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها باخلاص على ترقيها وتمدينها » . وقال أيضا فى خطبة جامعة عن الحالة السياسية فى مصر فى عام ١٩٠٨[1] :

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والأساطيل ، ان هذا المطلب يعد تهورا وجنونا اذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الانكليزية وجيوش تضارع جيوشها ، أى أننا لا نطلب الجلاء أبد الآبدين ، حيث انه من الجنون الحقيقى أن نعتقد بأن مصر يكون لها فى يوم من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكأنهم يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامتثلوا لحكم القوة صاغرين ، فان الحق فى جانبها دائما ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا هذا التحول اعتدالا فى المبدأ ، وما هو الا خيانة كبرى للوطن وبنيه ، وأخذوا من ثم فى تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الانكليز ، لطلب بعض الاصلاحات البسيطة ، تعمية على الرأى العام وتضليلا له ، واغترارا بوعود أعضاء مجلس النواب الانكليزى ، الذين ألفوا ما سموه (اللجنة البرلمانية المصرية) ، لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الاصلاح الداخلى ، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة، وقد كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء الى وزير الخارجية الانكليزية عن شئون مصر الداخلية ، كأن مصر أصبحت مستعمرة انكليزية تسأل حكومة انجلترا عن ادارتها ! واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا الاهتمام الظاهرى ، الذى من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب ، ونسوا الأمر

---

(١) المرجع السابق ، ص٨٦ — ٨٧ .

الأساسى الذى لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الانكليز ، ألا وهو الجلاء العاجل » .

وبالاضافة الى تمسك محمد فريد بالجلاء ، جعل الدستور أساسا ثانيا للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفقا فى المبدأ والخطة مع مصطفى كامل . كما ندد محمد فريد « بسياسة الوفاق » بين المعتمد البريطانى جورست والخديو عباس حلمى الثانى ، غير أنه تعرض لحرب مشبوبة من القوتين المتحالفتين . وعمل محمد فريد منذ أن تولى رياسة الحزب الوطنى على تحقيق ما يلى[1] :

(١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، واحباط المساعى التى كانت تبذل لحله والتخلص منه .

(٢) انشاء اللجان الفرعية للحزب فى أقسام العاصمة وفى البنادر والأقاليم .

(٣) تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجانا .

(٤) وضع تقرير سنوى مفصل عن حالة البلاد .

(٥) الدعاية للقضية الوطنية فى أوروبا وبخاصة فى انجلترا .

ولكن الحزب الوطنى لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الانجليز، بعد مقتل بطرس غالى باشـــا ، رئيس الوزراء ، فى ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ ، على يد ابراهيم ناصف الوردانى بسبب توقيعه اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، ورياسة المحكمة المخصوصة فى حادثة دنشواى ، واعادة قانون المطبوعات ، ثم سعيه فى انفاذ مشروع مد امتياز القناة . وكان

---

(١) المرجع السابق ، ص١٠١ — ١٠٣ .

الوردانى صيدليا من المتحمسين لمبادىء الحـزب الوطنى المناوىء للخديو عباس وقتذاك ، بعد أن مال الى مهادنة المستعمرين والاتفاق مع ممثلهم جورست • وكان الحزب الوطنى يرى أن بطرس غالى هو عضد الخديو الأيمن فى سياسته الجديدة • ولقد عين اللورد كتشنر خلفا لجورست ، وتتبع العناصر المتطرفة فى الحزب الوطنى ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات ، ولم يكد يمضى عام كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب قد هاجر الى خارج البلاد عام ١٩١٢ •

وبقيام الحرب العالمية الأولى ينتهى الدور التاريخى للحزب الوطنى فى قيادة الحـركة الوطنية وتوجيهها ، فبالاضافة الى تشتيت أعضاء الحزب ، فان الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطنى فترة طويلة من الوقت عن الرأى العام • ثم لم تكد تنتهى الحرب حتى كانت الظروف الدولية والأيديولوجية التى كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت • ففرنسا أصبحت حليفة لبريطانيا ، والدولة العثمانية انهارت انهيارا تاما • وفضلا عن ذلك ، كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية — بعد زعامة مصطفى كامل — عاملا آخر من عوامل تخلف الحزب • ولكن أهم سبب لتخلف الحزب الوطنى ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت فى « الوفد المصرى » الذى كان على رأسه زعيم وخطيب جماهيرى فذ هو سعد زغلول • وقد اتجهت هذه القيادة فى فطنة وذكاء الى القاعدة الشعبية الكبرى من الفلاحين ، فتغلغلت لجان الوفد فى كثير من القرى الصغيرة فى مصر ، بينما كان الحزب الوطنى لايزال يعتمد على نشاطه فى المدن • ومنذ ذلك التاريخ ، لم يعد الحزب الوطنى يؤثر تأثيرا يذكر فى مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التى كان يستغلها القصر فى ضرب التحركات الشعبيه •

حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية :

مرت علاقة الحزب الوطنى بالخديو عباس حلمى الثانى بفترة ركود . ولم يشأ الخديو ان يبقى وحيدا بلا حزب ينصره وينطق باسمه ويجمع له الأنصار . فقد كان الخديو أدرى الناس بشعبية الحزب الوطنى وصعوبة مقاومته الا بسلاح حزبى آخر ينازعه شعبيته ويسلب منه ثقة المواطنين . ومن ناحية أخرى ، فوجىء الخديو بقيام حزب الأمة من أعضاء شركة الجريدة ، وكان معنى ذلك فى نظره أن تلاميذ الامام محمد عبده وأصدقاء الوكالة البريطانية لم يكتفوا باصدار «الجريدة» لتقف منه موقفا عدائيا وانما تجاوزوا هذا العمل بتكوين حزب سياسى يكون له موقف الجريدة . وهكذا وجد الخديو ضالته فى شخص الشيخ على يوسف (١٨٦٣ — ١٩١٣) ، صاحب جريدة «المؤيد» التى تأسست عام ١٨٨٩ . وكان على يوسف أزهرى الثقافة ووجه سياسة المؤيد وجهة خاصة ، فجعلها بوقا للرأى المحافظ ، وصارت بذلك صحيفة الفئات المتعصبة والرجعية . ولقد أيد على يوسف الجامعة الاسلامية بكل قواه ، وهاجم حركات القومية والتقدمية ، ولم يفرق بين الاستعمار والتبشير ، بل كان يدعو الى محاربتهما معا ، وبسلاح مشترك من الجهاد الدينى والوطنى .

وفى ١٥ ديسمبر عام ١٩٠٧ أسس الشيخ على يوسف بايعاز من الخديو حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية ، وقد تلخصت مبادىء هذا الحزب فيما يلى[1] :

١ — تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الادارى .

---

(1) Landau, Parliaments and parties, pp. 140-142.

٢ — الاعتمـاد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصرى ، ومطالبتها بتحقيقها ، والوفاء بها •

٣ — المطالبة بمجلس نيابى مصرى يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين ، والمصالح المصرية •

٤ — أن يكون التعليم الأبتدائى عاما ومجانا •

٥ — أن تكون اللغة العربية لغة التعليم فى البلاد •

٦ — أن تعطى الوظائف فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الامكان ، حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم •

٧ — أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين فى مصر جنائيا أمام المحاكم المختلطة ، كما يتقاضون أمامها اليوم فى الحقوق المدنية ، الى أن ينتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها ، تحقيقا لأعظم مبدأ بين سكان البلد الواحد ، وهو المساواة أمام القانون •

وكان الشيخ على يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح فى ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولكنه لم يصب نجاحا فى ميدان الحزبية فلم ينضم اليه غير عدد قليل من دعاة الرجعية والجمود ومن نحا نحوهم من غمار العامة • ولم يحظ حزب الاصلاح الدستورى بتأييد جماهيرى مثل ما حظى به الحـزب الوطنى ، كما أنه لم يحظ بتأييد طبقى مثل ما تمتع به حزب الأمة •

وهكذا انقسمت مصر ازاء النزاع بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية الى معسكرين ، أحدهما يحارب الاستعمار ، ويتذرع الى ذلك بكل وسيلة ممكنة ، فيعتمد على نفوذ الخديو آنا ، وعلى نفوذ تركيا آنا آخر ، وعلى نفوذ فرنسا فى بعض الأحيان• وذلك هو الحزب الوطنى — كما رأينا — يؤيده شباب مصر وطلبة المدارس • أما المعسكر الآخر

فقد جنح الى موالاة الانجليز واكتساب رضائهم ، معتقدا أن مصر فى ضعفها وانحلالها لا تستطيع أن تكافحهم ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو اصـلاح حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال • وذلك هو حزب الأمة ، يؤيده كبار الملاك ، ويشايعهم نفر من أصدقاء الشيخ محمد عبده • وبين هذين الحزبين الكبيرين وقف حزب على يوسف يعبر عن اتجاهات الخديو •

وبالاضافة الى هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية ، تألفت فى مصر عدة أحزاب صغيرة فى الفترة ما بين ١٩٠٧ و١٩٠٩ • وكان الاختلاف بينها ينحصر فى علاقات كل منها مع الخديو ومع السلطان ومع الاحتلال• ولم تعن بعض تلك الأحزاب بقضايا مصر الأساسية ، من رفاهية مادية واصلاح اقتصادى ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية • ولم تؤثر هذه الأحزاب تأثيرا جديا فى العلاقات بين القوى السياسية الكبرى لأنها فى الواقع لم يكن لها جذور ضاربة فى الأرض المصرية ، فكلها كانت تمثل فكرا متخلفا أو وضعا مندثرا • وهذه الأحزاب هى :

الحزب الوطنى الحر :

كون فريق باع نفسه للاستعمار حزبا أطلق عليه اسم « الحزب الوطنى الحر » وما هو بوطنى وما هو بحر • وكان الحزب الوطنى الحر أول الأحزاب التى لم تهتـم بقضايا مصر الأساسية ، وكانت تمثله صحيفة «المقطم» التى تحيزت لسلطات الاحتـلال البريطانى • وقد أسس هذا الحزب محمد وحيد الأيوبى فى مايو عام ١٩٠٧ • ولكن الاعلان الرسمى عنه كان فى السنة التالية ، حينما كتب الأيوبى مقالا فى المقطم يودع اللورد كرومر ، عند انتهاء مدة خدمته ، وداعا حارا ، ويرحب بخليفته ، جورست ، ترحيبا آخر • وفى سبتمبر من تلك السنة كتب الايوبى رسالة مفتوحه الى السير ادوارد جراى (Grey) — وزير

خارجية انجلترا — تحدث فيها عن فوائد الاحتلال البريطانى لمصر ، ثم استعرض مبادىء حزبه التى اشتملت على ما يلى[1] :

١ — مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطــر وترقيته وانجاحه وتنبيههم بالحسنى الى مواضع النقص التى يرى الحزب فى تنبيههم اليها فائدة لمصر وأهلها كما هو حال الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية الراقيـة التى تربط مصالحهم بمصالحها لأن طريق المسالمة هذه هى الطريق الوحيدة التى تضمن للأمم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

٢ — مسالمة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونحلهم وعدهم جميعا اخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

٣ — السعى فى تعميم التعليم الابتدائى بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالى شيئا فشيئا مع اجتناب الطفرة التى تؤدى الى ضد المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها . والاهتمام بترقية لغة البلاد وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها على شرط ألا يكون ذلك سببا فى تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الأجنبية وبعبارة أخرى أن لا يكون تعليمهم باللغة العربية حائلا دون اتقانهم للعلوم ومباراتهم لاخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية . وارسال الارساليات من الطلبة الى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الأكفاء الذين يعول عليهم فى الترجمة والتأليف والتصنيف لكى تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوروبية فى علومها كما بزتها فى آدابها .

---

(١) يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص٣٢ — ٣٣ .

٤ — السعى فى اعداد العامة لقبول الاصلاح والمزايا النافعة فى التمدن الغربى وذلك بازالة أوهامهم ومخاوفهم من الاصلاحات الصحية التى لا تقوى الأمة الا بها والاصلاحات الادارية التى لا تنتظم أحوال الأمة الا بها أيضا وما شاكل ذلك .

٥ — السعى الى الحكم النيابى من أبوابه وذلك باقناع الحكومة الانكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسالمتنا واخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجا حتى اذا آن أوانه وأمنت عواقبه باستعداد الأمة له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التى تضمن لنا نيله .

٦ — السعى فى تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليوقعوها الى المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء أوطارهم .

وهكذا اشتمل برنامج الحزب الوطنى الحر على مبادىء تدعو كلها الى المسالمة الكاملة للمحتلين وبقائهم فى مصر بهدف الاستفادة منهم . ولم يتطرف اتجاه سياسى فى تأييد الوجود الاحتلالى بصورة سافرة كما تطرف اتجاه رئيس الحزب وحيد الأيوبى ووكيله نشأت بك . ولما كان هذا الحزب قد تأسس فى رحاب جريدة المقطم ، فان فرسان المقطم الثلاثة ، مكاريوس ونمر وصروف ، كانوا من موجهى الحزب من وراء ستار . أما باقى الأعضاء فكانوا من السوريين المتعاونين مع الاحتلال، أو من المصريين الذين رشاهم الاستعمار للحد من نشاط مصطفى كامل وحزبه المتطرف فى وطنيته .

حزب المصريين المستقلين :

أثار « الاتجاه الاسلامى » الذى تميزت به أقوال وأعمال الحزب

الوطنى مخاوف الأقليـــة القبطية • وقد احتمى هؤلاء من « الاتجاه الاسلامى » بالمغالاة فى رفع شعار المصرية واعتبار أن الوطنية القبطية انما هى صنو للوطنية المصرية بغض النظر عن الدين • وقد أدت وفاة مصطفى كامل وما دخل على الحزب الوطنى بل على الموقف السياسى كله من تغييرات الى أن يكون الأقبـــاط ما أسموه « بحزب المصريين المستقلين » • فتفجر العداء بين الحزب الوطنى وحزب الأمة من جانب والخديو عباس حلمى الثانى من جانب آخر كان من الأسباب المؤدية الى تخوف الاقباط من الحزبين الكبيرين والى شعورهم بأن هذا التطرف قد يؤدى بمصر الى مهاو خطيرة • وعندما تزايدت الدعوة للدستور تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليها من تغيير مركزهم ازاء الأغلبية • وقد أسس هذا الحزب الدكتور فى الحقوق أخنوخ فانوس (١٨٥٦ — ١٩١٨) عام ١٩٠٨ • وكان معظم أعضاء الحزب من الأقباط ، باستثناء نفـــر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطيا ولا مسلما، بل بروتستانتيا • وكانت ثقافته أمريكية فقـــد درس فى كلية أسيوط الامريكية ثم فى الجامعة الأمريكية ببيروت •

وكانت مبادىء الحزب ، شأن مبادىء الأحزاب الأخرى ، محصورة فى نطاق مصر كما يلى[1] :

١ — وحدة مصر والسودان •

٢ — استقلال مصر •

٣ — الغاء الامتيازات •

٤ — سعادة وفلاح سكان مصر •

---

(١) Landau, op. cit., pp. 144-145.

٥ ــ اعتبار كلمة مصرى مطلقة على الأصيل والمتجنس بالجنسية المصرية ٠

٦ ــ وجوب تسهيل شروط التجنس ٠

وتحقيق ذلك يتطلب :

(أ) اقامة صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا ٠

(ب) اقامة علاقات طيبة مع الأجانب المقيمين فى مصر وضمان حقوقهم ومصالحهم بالقانون ٠

(جـ) فصل الدين عن السياسة بالقانون ٠

(د) فرض ضريبة الدخل على الأجانب ٠

(هـ) عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعطى بمقتضاها تسهيلات تجارية لبريطانيا وضمانات عسكرية لمصر ٠

(و) انشاء مجلسين نيابيين لهما سلطة سن القوانين ، ويكـون الأجانب المنتخبون الذين أقاموا فى مصر خمس سنوات على الأقل نصف أعضاء أحد المجلسين ٠

(ز) التعليم الابتدائى الاجبارى للجنسين ٠

(ح) توحيد القضاء ووضع قانون علم ومدنى وجنائى واحد ٠

ولأخنوخ فانوس عدة مقالات وأبحاث فى القومية المصرية الفرعونية ، وفى الوسائل لاعادة بناء مجد مصر القديم ٠ وكان شعاره ورمز حركته مصريون قبل كل شىء ٠ وهذا البرنامج يعطى بلا شك صورة حية للتناقض الذى وقع فيه الأقباط فى ذلك الوقت ٠ لأنه لم يكن نابعا من « اقتناع فكرى » بقدر ما كان نابعا من « ضرورات دينية » فسلبه هذا مضمون تقدمى ٠

حــزب مصــر الفتــاة

تأسس هذا الحزب على أثر نجاح حزب تركيا الفتاة فى الدولة العثمانية فى عام ١٩٠٨ ، وكان مؤسسه وزعيمه ادريس راغب بك • أما عن مبادىء الحزب ، الذى يكاد يكون مجهولا ، فقد حفظتها لنا رسالة وجهها مؤسس الحزب الى البرلمان البريطانى • ويدعى الكاتب القومية المصرية ، ولكنه يطالب بحمــاية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطانى فى مصر • ويهاجم سلبية الحزب الوطنى ويدافع عن نيات الاستعمار ويعــدد خدماته فى مصر • وتأسيس هذا الحزب فى الحقيقة يمثل تطرفا سياسيا فى الحياة الحزبية المصرية ، فان هذا الحزب كان يدين بالولاء لسلطة الخديو وسلطة الاحتلال ، ويجسد سياسة الوفاق بينهما • ويوضح برنامج الحزب هذا التطرف فى الجمع بين الولاء لكل سلطة فى مصر ، فيشتمل البرنامج على ما يلى(١) :

١ ـ احترام واجلال حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها •

٢ ـ احترام حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر •

٣ ـ اتفاق أفكار الحزب مع أفكار جمهور من ساسة الانكليز يخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر •

وقد غــير ادريس راغب بك اسم الحــزب فيما بعد الى « الحزب الدستورى » فتضايق زعماء حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية، ورغم اتخاذ الحزب لهذا الاسم الجــديد ، كان ممثلا أمينا لجمود المحافظين الراغبين فى الابقاء على الأمور على ما هى عليه ، ورفض

---

(١) يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٥ •

أسلوب المطالبة العاجلة بحـياة دستورية ، وحدد عشرين سنة كاملة ليستطيع الشعب أن ينال حقوقه الدستورية ويتمكن من استخدامها استخداماً حسناً • وحتى فى تصوره لطبيعة الانتخابات بعد هذه الفترة الطويلة ، وضع شروطاً منها أن يكون للمتعلم خمسة أصوات فى عملية الاقتراع التى تجرى لتكوين المجالس النيابية •

حـزب النبـلاء :

ظهر هذا الحزب فى أكتوبر عام ١٩٠٨ ، ليؤكد أن «الأرستقراطية التركية » لم تنته بعد • ولقد دفع حسن حلمى زاده رئيس الحـزب وسكرتيره محمود طاهر حقى الى تكوين حزب النبلاء ذلك الهجوم الذى شنه الحزب الوطنى على الخديو عباس حلمى الثانى فى النصف الثانى من عام ١٩٠٨ • وبلغ هذا الهجوم الذروة بمقالات محمد فريد المشهورة « ماذا يقولون » التى عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة (سياسة الوفاق) ، وذكره بأحاديثه القديمـة فى الانتصار للدستور والحركة الوطنية • فكتب فى اللواء بتاريخ ١١ أبريل عام ١٩٠٨ يقول : « لا يخطر على بال مصر أن سمو الخديو المتربى فى وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر امبراطور دستورى (الامبراطور فرانسيس جوزيف امبراطور النمسا) ينخدع بما تزينه له سياسة السير الدون جورست اللينة الملمس ، ويضع نفسه فعلا تحت حماية انكلترا ، بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، ان لم يكن أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبى ببلاده ، وتتوق نفسه العالية الى أن يكون حرا فى بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستورى بالاشتراك مع مجلس نيابى عالم بقوته وبالواجب عليه، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون » ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابى سائرة فى طريقها ، وليس فى استطاعة أحد أن يوقفها »[1] كما

---

(١) الرافعى ، محمد فريد ، ص٨١ •

رأى النبلاء أن سياسة تأييد الحزب الوطنى للدولة العثمانية لا تجدى مادام على عدائه للانجليز ، اذ تصوروا أن لا انقاذ للدولة العثمانية من محنتها بدون العون الانجليزى • ولقد أرسلوا فعــلا برقية الى السير ادوارد جراى أثناء أزمة البوسنة والهرسك يطلبون منه أن تعمل بريطانيا على المحافظة على الدولة العثمانية • ولقد حدد حسن حلمى بك أهداف حزبه فيما يلى[1] :

١ ــ الولاء للدولة العثمانية •

٢ ــ الولاء للاسرة الخديوية •

٣ ــ التعاون مع بريطانيا لتجديد مصر •

وأيا كان الأمر فان حزب النبلاء لم يقدم فى العمل السياسى المصرى أكثر من مدلول فكرى دون أى عمل فعلى •

***

وقد أدت جوانب الخــلاف بين الأحزاب الرئيسية الى خوض الصحف فى مهاترات لم تكن تستهدف الحق دائما ، وقد كان كثير منها يتصل بالأشخاص لا بالمسائل العــامة • وقد أفسدت هذه المهاترات الأخلاق والأذواق ، فتولد فى المصريين ميل جامح لتتبع هذا السباب والتشفى بسماعه، وأصبحت هوايتهم الفاسدة أن يترقبوا فى شوق طلوع اليوم الجديد ليستمتعوا بمزيد من السباب ، وليأخذوا مقاعدهم فى حفل مصارعة الثيران ، وقد غدا أقدر النــاس على السباب وعلى رده هو أبرعهم فى أعين الناس • وبذلك استنفدت طاقة المصريين فيما لا طائل تحته ، وصرفت عن مواجهة الاستعمار ، عدوهم الأول ، الذى استراح من حربهم بعد أن أصبح كل منهم حربا على صاحبه • وارتكبت الصحف

---

(١) Alexander, op. cit., p. 195.

باسم الحرية أبشع جريمة فى تمزيق شمل المصريين وتفريق كلمتهم • وكان مقال الجريدة « تعالوا نتفق أو نختلف » من أوضح ما كتب فى بيان الفروق والاختلافات بين هذه الأحزاب ، وقد جاء فيه :

« ••• (فالمؤيد) يتحيز دائمـا فى سياسته العـامة الى احدى السلطتين ، وأما فى جزئيات المسائل وتقدير الحوادث فانه يجرى من النقيض الى النقيض ، أى من (اللواء) الى (المقطم) • فأحيانا يكون كالأول ، وأحيانا كالثانى ، وغالبا ينفرد فى هذا الميدان الفسيح بذينكم النقيضين ، مراعيا فى ذلك حالة مصلحة سياسته العامة التى ذكرناها • وأما (الجريدة) فانها لا تتحيز لجهة من السلطتين ، ولا تتفق مع طرف من طرفى النقيض ، وليس من سياستها أن تخدم سلطة مطلقا بل قلمها وقف على خدمة الأمة دون سواها ••• وبذلك لا يمكن أن تكون متفقة السياســة مع (المؤيد) • وأما (المقطم) فانه يتحيز الى سلطة قصـــر الدوبارة ، ويزين أعمال المحتلين ولو كان ملؤها الخطل ، ويقول بالرضا عن الاحتلال ••• وأما (الجريدة) فانها لا تقول بالرضا عن الاحتلال مطلقا •• وبهذا لا يمكن أن تكون (الجريدة) و(المقطم) متفقتى المذهب•• وأما (اللواء) فانها تدعو الى الاستقلال بالطفـرة ، وخطتها عدائية للمحتلين ، ونحن نرى أن الطفرة محال ، وعواقب التشبث بها خطرة جدا •• كما نرى أن معاداة المحتلين وتقبيح أعمالهم التى لا يحكم العدل بقبحها ليس من الاعتدال الذى هو شعارنا فى شىء » •

كما نعى حافظ ابراهيم فوضى الرأى فى ذلك الوقت بهذه الأبيات[1]:

وصحف تطـــن طنين الذباب   وأخرى تشـــن على الأقرب

وهذا يلـــوذ بقصـــر الأمير   ويدعـــو الى ظلـــه الأرحب

---

(١) ديوان حافظ ابراهيم ، جـ٢ ، ص٢٠٤ •

وهذا يلوذ بقصـر السـفير ويطنب فى ورده الأعـذب
وهذا يصيح مـع الصائحين على غـير قصـد ولا مأرب

وهكذا عمل الاحتلال البريطانى على تفتيت الحركة الوطنية المصرية ، ويرجع ذلك الى سياسة التفاهم التى التزم بهـا المعتمد البريطانى جورست مع الخديو • وعندما قامت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ كان عباس يقوم برحلته المعتادة الى الآستانة ، ولكنه لم يعد الى مصر بعد ذلك • ففى ١٨ ديسمبر من نفس العام فرضت انجلترا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نياتها الحقيقية نحو مصر ، وواضعة حدا لسياسة الغموض التى سارت عليها منذ البداية • وفى اليـوم التالى أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس حلمى الثانى ، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر • ومهما كان الأمر ، فقد أنهى خلع الخديو واستبدال الحماية بالاحتلال عهدا كان جهد النضال القومى موزعا فيه بين مقاومة الاحتلال والسعى لانشاء الحكـومة الدستورية ، واتجه المناضلون الى تركيز الجهود ضد الحماية — وليدة الاحتلال — لازالتها ولارغام البريطانيين على الجلاء • وفى ذلك الوقت كان هذا الفريق الذى يرى ضرورة التعاون مع الانجليز وتنظيم علاقة مصـر بانجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر ، يتبوأ مركز الصدارة فى حياة البلاد• ولم يعد هناك من يرى ربط المسألة المصرية بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ وانهار بذلك آخر أساس لنظرية الحزب الوطنى فى علاج المسألة المصرية ولم يبق غير مبدأ « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » •



الفصل الثامن

ثـــورة ١٩١٩

١ ــ قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير .

٢ ــ القوى الاجتماعية الجديدة فى الثورة .

١ ـ قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير :

عندما أعلنت الحـرب بين بريطانيا والدولة العثمانية ، قررت بريطانيا اعلان الحماية على مصر ، وهو اجراء وسط بين ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية وترك أمورها على ما هى عليه • ولم يكن فرض الحماية على مصر من جانب واحد أمرا مقبولا من المصريين جميعا لولا ظروف الحرب التى لم تمكن أحدا من الادلاء برأيه صراحة ، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر، وتحددت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال فى البلاد • وبينما كان الساسة المصريون يفكرون فى مصير البلاد فى فترة أواخر الحـرب ، حاولت السلطات البريطانية تثبيت الحماية وربط مصـر بالامبراطورية البريطانية لأهميتها بالنسبة الى المواصلات الجوية والبحرية العالمية • ولكن المعتمد البريطانى ريجنالد ونجت[1] (Wingate) حذر الحكومة البريطانية من طبيعة مشـاعر المصريين فى المراحل الأخيرة من الحرب ، ولفت نظرها الى ضرورة تحديد معنى الحماية ، ورغبة كل المصريين ـ من السلطان الى الفلاح ـ فى تحقيق استقلال مصر الذاتى •

وبعد انعقاد مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩، استيقظت الحركة الوطنية المصرية التى اضطرت الى الخمود بسبب ظروف الحرب العالمية، وركب « سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى

---

(١) عين ونجت فى هذا المنصب منذ اوائل عام ١٩١٦ خلفـا للسير هنرى مكماهون • .

تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التى يعانيها الشعب تقديرا واعيا سليما — الى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت فى صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهوره فى شكل ثورة عارمة ضد الانجليز . فلقد خاضت مصر غمار حرب لم تجن منها شيئا ، بل زاد فيها الشعب شقاء وخصوصا طبقة الفلاحين والعمال ، والموظفين . كما وضح للشعب مقدار استغلال انجلترا له مدة الحرب ، وكيف جندت ما يزيد على المليون من خيرة رجاله . فلقد كان المصريون « يربطون بالحبال (عند تجنيدهم) ، ويساقون كالأنعام ، ويقام عليهم الحراس ، وينقلون بالقطارات فى مركبات الحيوانات » ، واستولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بثمن بخس ، واشتدت سلطات الاحتلال فى جمع الضرائب والدواب[1]، وقاسى الشعب المصرى الضنك والكرب فى حين استطاعت قلة من المصريين وعدد من الأجانب جمع ثروات طائلة .

وعلى ذلك بدت الثورة فى شكلها الذى ظهرت به ، انفجارا بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطة العفوية والتنظيم السريع ، ولكن هذا «الانفجار» سرعان ما تحول الى ثورة عندما اشتمل على عناصر جديدة فى النضال الوطنى ، دلت على وقوع تغيير عميق فى كيان المجتمع المصرى ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية . ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدى للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ما ظهر فيها رد الفعل الذى أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة الى الأقاليم . وكانت الطبقة البورجوازية فى المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتبعتها الطبقة العمالية فيها . أما فى القرى فكان الفلاحون هم

---

(١) انظر ، عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، جـ١ ، ص٤١ .

الذين حملوا عبء النضال بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وقادته منذ البـداية ، وانبث أفرادها بين العمال فى المدن ، والفلاحين فى القرى يوقظون الوعى والشعور وينظمون الصفوف . ولقد مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين رئيسيتين : مرحلة الثورة العنيفة فى مارس ١٩١٩ ، وهى المرحلة التى اشتركت فيها جموع الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين من الاسكندرية الى أسوان ، وقطعت خلالها خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون فى كل من الوجهين البحرى والقبلى ووسائل المواصلات فى المدن ، والتى قابلتها القوات البريطانية بكل عنف وقسوة ، ثم المرحلة الثانية بعد مارس ، وهى المرحلة الطويلة التى انحصرت الثورة فيها أو كادت فى المدن ، واتخذت شكل مظاهرات الطلبة وتحركات المثقفين .

وقد اتخذ دعاة الثورة فى القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون شئونها ويرسمون خططها ومن هذه الأماكن ما كان سريا ومنها ما هو معروف . وفى طليعة هذه الأخـيرة : الأزهر وبيت الأمة (بيت سعد زغلول) ، ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكى ومحل جروبى بشارع المناخ ، ومحل «صولت» بشارع «فؤاد» ، وغيرها من الأماكن التى يذكرها الرافعى فى كتابه ثورة ١٩١٩ . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب مكانته ومنزلته الدينية ، ولهـذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحى الى جانب العالم المسلم . وظهر خطباء الثورة عرفوا بمذاهبهم الخطابية التى تسترعى الأسماع من أمثـال الأستاذ يوسف الجندى والدكتور زكى مبارك والدكتور محجوب ثابت ، ومن أمثـال القمص مرقص سرجيوس والقمص بولس غبريال ، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر . وفى الحق أن

اتحاد عنصرى الأمة فى ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة اطلاقا ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أى نصيب من الاستقلال . ولقد قال القمص سرجيوس فى احدى خطبه : « اذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك ، فانى مستعد لأن أضع يدى فى يد اخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة » . وقد استجابت المرأة المصرية كذلك للسفور الوطنى ، فنزلت لأول مرة فى حياتها الى ميدان النضال السياسى مسجلة الخطوة الأولى فى أخطر تطور اجتماعى فى تاريخ البلاد . ففى يوم ٦ مارس قامت السيدات والآنسات بمظاهرة كبرى مكونة من عدد يربو على الثلثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول يحتججن فيه « على الأعمال الوحشية التى قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة » . ولقد وجدت المرأة المصرية فى الثورة الناشبة فرصة العمر لتؤكد وجودها فى المجتمع المصرى الذى كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن ، ولم تقم لاحداث تغيير اجتماعى ، ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية طفيفة . فقد وجد الى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت . فعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمود باشا سليمان فى أسيوط ، وكان رئيسا للجنة المركزية للوفد ووالد محمد محمود عضو الوفد المصرى ، لتخريبه واحراقه ، وأراد البعض أن ينبههم الى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : « وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين ؟ نحن طلاب قوت »[1] . ولم يكن الوفد ، يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد

---

(١) فكرى أباظة ، الضاحك الباكى ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص٥٤ .

زغلول وصحبه ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور الى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها الى أدناها . والحق لقد كان من رأى سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق الأعباء ، ومشحون بالجند والسلاح والأرصاد ، ولكنها اذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمى) حين أفضى اليه مندوبو طلبة الحقوق فى اليوم التالى للاعتقال بما يهمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامحة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدبير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه فى المدن والثغور والقرى على زمام الموقف، وانتقل الأمر الى أيدى اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التى ظهرت ابان الثورة ، والتى نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . ومعنى هذا أن الشعب قد قفز الى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التى كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية فى اطار قانونى داخل مؤتمر الصلح . وفى الحقيقة أن دور الوفد فى التنظيم الثورى سوف يأتى بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التى سوف تتشكل بمناسبة سفر الوفد الى أوروبا . وعلى أية حال فان ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكون نقطة تحول فى تاريخ الحركة الوطنية كلها . ففيما يتصل بالوفد ، فان توكيله الذى كان — حتى ذلك الحين — كما يقول الدكتور هيكل فى كتابه « مذكرات فى السياسة المصرية » — أمرا صوريا لحاجة انجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ،

فأصبح الشعب هو الأصيل والوفد هو الوكيل . وفيما يتصل بالانجليز، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم فى مصر واعترافا منها بالحماية ، لأن البت فى المسألة المصرية لم يعد فى يد دول أوروبا ، وانما أصبح فى يد الشعب المصرى ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية .

واذا كانت قيادة الوفد قد انتابها الرعب من ثورة الشعب فى مارس فان تلك الثورة لم تحدث هذا التأثير المتخاذل فى كل أعضاء الوفد . فنجاح سعد زغلول أفاد كثيرا من ثورة مارس ، فبدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه فى موقفه الأمر الذى دفعه الى مزيد من الثورية والتشدد فى موقفه ، فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثر مما ربط نفسه بأعضاء الوفد من الأرستقراطية الزراعية . لذلك عارض زملاءه فى قبول مشروع ملنر رغم أن غالبية الوفد من الأرستقراطية الزراعية كانت تحبذ قبوله . فالمسألة فى نظره ليست أغلبية بل مسألة توكيل ، بمعنى أن سعدا لا يهمه أن أغلبية الوفد تحبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ، ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحترم الا ارادتها . وتلك حقيقة أساسية فى الموقف داخل القيادة الوفدية ، ألا وهى أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد — باستثناء سينوف حنا وواصف غالى — كان فى تقديره قوة الشعب كطاقة ثورية ، بل فى انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم فى الاسراع بحل يتيح لهم شيئا من التنفس السياسى والاقتصادى . هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس، التى أجبرت بريطانيا على فك أسره واطلاقه من منفاه ، فمست جوانب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذى اتسمت به مواقفه فى فترة الاحتلال وجعلته ابان فترة الاحتلال أقرب ما يكون الى حزب الأمة .

ولقد أفهمت ثورة الشعب فى مارس سعد زغلــول أن المســـرح السياسى القديم فى مصر قد اختفى كلية ، وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسى فيه ، بل أدرك أن مصر أصبحت مسرحا لتحركات ثورية شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم ، فقد كان الموقف يتطلب تطورا فى ثورية القيادات القديمة لترتفع الى مستوى التضحيات التى بذلتها الأمة فى سخاء فى ثورة مارس . ولقد عبر سعد زغلول عن احساسه بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثوريتها فى خطابه الذى ألقاه فى ٤ يوليو عام ١٩٢٤ فى حفل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس اذ قال : « أفرح كثيرا وأسر كثيرا كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبعثة أيضا وعلى الأخص فى الطبقـــة التى سماها حسادنا طبقة الرعاع ، وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم . ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار . ولما انتصر المبدأ الوطنى ، فطبقة الرعاع هى الطبقة الأكثر عددا فى الأمة ، والتى ليس لها صالح خاص ، والتى مبدؤها ثابت على الدوام· مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . ان الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف فى المنصب العالى اذا قال : يحيا الوطن ، فانما يقول تحيا وظيفتى أو مصلحتى ، ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح ومن ذوى الوظائف تقلبـــوا أو تغيروا ، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغـــيروا ولا بدلوا عقائدهم » .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سعد زغلول يرفض أن يعطى حركة الشعب فى ١٩١٩ مضمونا اجتماعيا ، فيقول فى نفس الخطاب : «لا يطرب سمعى أكثر من أن رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى ليحيى الوطن ، وليس يطمع فى شىء الا أن يعيش كما هو » . ويتضح ذلك أيضا من سياسته

وهو رئيس وزراء فى وزارة الشعب عام ١٩٢٤ ، فلم يعترف بنقابات العمال ، ولم يرفع شـــعار الأرض بالنسبة للفلاحين • والحقيقة أن المضمون الاجتماعى لثورة ١٩١٩ ، كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية فى صفوف الثورة ، فلما دبر مصرع السردار ، لم يكن الأمر فى حاجة الى أكثر من دقائق لكى ينطفىء كل شىء ، وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يدها وتنتهى ثورة ١٩١٩ • وهكذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ تنتمى بصفة عامة الى الأرستقراطية الزراعية التى كانت تخشى من الثورة ، وبالذات من تحولها من ثورة سياسية الى ثورة اجتماعية • أما سعد زغلول ، فمع أنه كان يحرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ، الا أنه بدوره كان يرفض المضمون الاجتماعى الشعبى للثورة •

٢ ــ القوى الاجتماعية الجديدة فى ثورة ١٩١٩ :

بدأ الاختمار الثورى ، اذن ، ينساب بين المجتمع المصرى ضد الاحتلال عندما استطاع ذلك الاحتلال بوجهه السافر أن ينفذ الى قلب المجتمع ابان الحرب بطريقة مباشرة وحساسة بالقيم التى كانت قوام ذلك الروح والتى كان يعيها وعيا مباشرا ويحرص عليها حرصه على كيانه وحياته • ولما كان الاحتلال أكثر مساسا واحتكاكا بالقاعدة الشعبية، ونظرا لأنها كانت اذ ذاك وهى البيئة المحافظة تمثل مكمن هذا الروح فى قوته ــ فقد كانت تلك تتأهل بطاقات ثورية كبيرة • وكان هذا الاختمار الثورى ينمو فى فترة الحرب فى ظل الحماية ضد الاحتلال فربط مصر بشعور واحد وان تجلى مختلفا فى مستوياته بين فرد وآخر أو طبقة وأخرى كل باختلاف النظر والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال بين الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية والأعيان • وينبغى أن نشير الآن الى القوى الاجتماعية التى حركت ثورة ١٩١٩ ، وأفزعت الجناح المتخلف من قيادة الثورة ، وطورت من ثورية سعد زغلول • وهذه القوى الاجتماعية الرئيسية ثلاث : الفلاحون والعمال والمثقفون• وقد تطورت كل قوة من هذه القوى الثلاث خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة الضاربة فى ثورة ١٩١٩ •

الفــلاحون :

« الفلاح المصرى صبور ، لكنه لا يقبل الظلم والاستبداد ويثور عليهما فى النهاية ، ويجب أن ننظر الى دوره فى ثورة ١٩١٩ باعتباره

حلقة فى سلسلة طويلة من الثورات ضد الظلم والاستبداد بالاضافة الى تحرير البلاد من أجنبى ظالم مستبد » . قيل عن الفلاح المصرى فى بعض الأحيان أنه مستكين ، يرضى بالظلم وينام على الضيم ، وأن مئات السنين التى عاشها يعانى الظلم والاضطهاد قد صيرته الى هذه الحال من استبلد . ولكن هذا القول عار تماما من الصحة . حقيقة أن حرفة الزراعة علمت الفلاح الصبر ، وصحيح أن سيطرة الحكومة المصرية على وسائل الرى والصرف تجعل رزق الفلاح بل وحياته فى يدها، مما يجعله يقبل الخضوع لسلطانها عن طيب خاطر ، لكن هذا شىء والاستكانة للظلم شىء آخر . والشواهد كثيرة فى التاريخ المصرى على جرأة الفلاح وشجاعته وثورته الدائمة على الظلم . فثار الفلاحون ضد الاحتلال الفرنسى فى مصر ، وثاروا ضد محمد على وابنه ابراهيم خصوصا فى الصعيد ، كما اشتركوا فى الثورة العرابية . ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والماشية التى خاض بها الجيش العرابى الحرب ضد الانجليز ، كانت من فقراء الفلاحين ، وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصرى فى معارك كفر الدوار .

ولا شك أن النكسة التى أصابت الثورة العرابية كان لها أثرها على الفلاحين . كذلك كان لسياسة الاحتلال ازاءهم أثرها . لقد قدر الاحتلال الانجليزى ما للفلاحين كطبقة من وزن باعتبارهم الغالبية الساحقة من الشعب . ولذلك قامت سياسة الاحتلال تجاه الفلاحين على أساسين ، الأول الحرص على اجتذابهم الى صفه وابعادهم عن التأثر بتيار الحركة الوطنية الصاعد . وساعده على انتهاج هذه السياسة ما قام به من اصلاحات فى نظام الرى والصرف واستصلاح الأراضى ، لرفع انتاج مصر كمزرعة تمد بريطانيا بالمواد الخام وبخاصة القطن وتمكينها من سداد ديونها للأوروبيين . يضاف الى ذلك أن الاحتلال قام باصلاح فى النظام الضرائبى مما أدى الى الغاء كثير من الضرائب

الصغيرة بينما استبقى المصدر الرئيسى للايراد ، وهو ضريبة الأرض . كما هو . ولقد أدت هذه السياسة الى تحييد شعور الفلاحين تجاه الاحتلال والى حصر نشاط الحركة الوطنية فى المدن . لكن عدم وجود مضمون اجتماعى لسياسة الاحتلال الزراعية هذه أدى الى أن الرخاء الذى أوجدته راح الى جيوب كبار الملاك الزراعيين ، كما حصل استقطاب فى الملكية الزراعية فقلت الملكيات المتوسطة ، وزادت الملكيات الكبيرة عددا ومساحة ، بينما تعرضت الملكيات الصغيرة للتفتيت وزاد عدد الفلاحين المعدمين . وهكذا زاد الأغنياء غنى وبقى الفقراء على فقرهم فى وقت ارتفعت فيه الأسعار فى أوائل القرن العشرين ، مما أدى الى تذمر الفلاحين .

أما الأساس الثانى لسياسة الاحتلال تجاه الفلاحين فهو ضرورة القضاء بكل سرعة وشدة على أية حركة معادية تقوم بينهم قبل أن تستفحل وتجرفهم فى تيار الحركة الوطنية ، سياسة الارهاب تلك هى التى أملت تصرفات الاحتلال فى حادث دنشواى . كانت دنشواى نقطة تحول فى شعور الفلاحين تجاه الاحتلال ، اذ اتضحت لهم بشاعته وأنه ليس صديقا لهم كما يدعى[1] . وهكذا أدت سياسة الاحتلال فى النهاية عند قيام الحرب العالمية الأولى الى تحويل الفلاحين الى طبقة متذمرة اجتماعيا وسياسيا . وقد زادت سياسة الاحتلال خلال الحرب من هذا التذمر . فأعطت السلطات العسكرية الأولوية المطلقة لمتطلبات الحرب واستولت على الكثير من محصولات الفلاحين ومواشيهم ودوابهم ولم تعوضهم عنها التعويض المناسب ، فى الوقت الذى أدت فيه الاجراءات وظروف الحرب الى ارتفاع الأسعار . وكونت السلطات العسكرية فرقا من العمال وفرقا للنقل بالدواب لمساعدة قواتها المحاربة ، وجمع الفلاحون بالاكراه لهذه الفرق فيما عرف بالسلطة . وقد مات منهم

---

(١) عن دنشواى واحداثها راجع : محمد جمال الدين المسدى ، دنشواى ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

الكثيرون فى ميادين الحرب فى « الشرق الأوسط » وأوربا • وفى عام ١٩١٦ كان ينتظم فى هذه الفرق حوالى عشرة آلاف فى فرنسا وثمانية آلاف فى العراق • وفى عام ١٩١٨ كان هناك مائة وخمسة وثلاثون ألفا فى سورية ، مما يوضح ضخامة الأعداد التى جمعت • وتلك أعباء وقع معظمها على الفلاحين الفقراء وقد اقترنت فى أذهانهم بالاحتلال واعلان الحماية •

وهكذا تعرض الفلاح المصرى لضروب من الذل أعادت الى ذهنه ذكرى المظالم التى عاناها أيام الحكم التركى القديم • وما أن اندلعت ثورة ١٩١٩ حتى اندفع الفلاحون تلقائيا الى المساهمة فيها مع باقى طبقات الشعب • وقد دعمت ثورتهم مختلف مديريات القطر • وكان أهم ما قاموا به مهاجمــة محطات السكك الحديدية وقطــع الخطوط الحديدية وأسلاك البرق والتليفون واتلاف الطرق • وقد أصابوا ٦٣ محطة سكة حديد وقطعوا الخطوط الحديدية فى ٢٠٠ نقطة ، وكان هدفهم من ذلك شل حركة المواصلات وتعويق حركة القوات البريطانية • وقام الفلاحون أيضا بمهاجمة مراكز البوليس والاستيلاء على ما بها من سلاح ، وبمهاجمة القوات البريطانية وبخاصة فى مديرية أسيوط • وكانت معارك الفلاحين فى أسيوط وحولها ضد القوات البريطانية من أمجد معاركهم • فقد هاجم الثوار القوات البريطانية فى أسيوط واضطروها الى اتخاذ موقف الدفاع رغم ما تكبدوه من مئات القتلى والجرحى • وتوالت النجدات البريطانية مسرعة ، فوصلت طائرتان حربيتان أمطرتا الثوار وابلا من القنــابل ، وسارت النجدات من القاهرة فى البواخر النيلية ، فهاجمهــا الآلاف من الفلاحين على ضــفاف النيل فى مركز ديروط[1] • ورغم أن المدافع الرشاشة حصدت منهم عدة مئات فقد تكرر الهجوم •

بدأ اشتراك الفلاحين فى الثورة فى ١٢ مارس ، ثم خرجوا منها بسرعة بعد حوالى أسبوعين • ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها ضعف تسليح الفلاحين ، فقد كان المصريون ممنوعين بمقتضى القانون من حمل السلاح الا بترخيص • وكان الفلاحون يفتقرون الى قيـادة عسكرية وسياسية توجه عملياتهم وتنظمها • يضاف الى ذلك كثرة عدد القوات البريطانية فى مصر منذ قيام الحرب ، والوسائل الوحشية التى لجأت اليها السلطات العسكرية للقضاء على ثورة الفلاحين فقد سيرت الفرق العسكرية والقطارات الحربية المسلحة والسفن المحملة بالجند والمدافع وأرسلت الطائرات للقضاء على الثورة • واتبعت تلك القوات تجاه القرى الثائرة أو التى يقع بالقرب منها اعتداء على السكك الحديدية ، اتبعت سياسة النهب والحرق والاعتداء على النساء وجلد الرجال وقتل من يبدى أية مقاومة لتلك الاجراءات • ومن البلاد التى ارتكبت فيها تلك الفظائع العزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك بالوجه القبلى، وميت القرشى وتفهنا الأشراف وكفر الشيخ بالوجه البحرى ، كما أنهم فرضوا على قرى مركز كفر الشيخ أن تقدم كل منها عددا محددا من رجالها يجلد كل يوم زيادة فى الاذلال والتنكيل •

ومن العوامل التى أدت الى سرعة خروج الفـلاحين من الثورة تخوف قيادتها منهم • فلقد حملت ثورتهم مضمونا اجتماعيا الى جانب المضمون السياسى ، فلم يصبوا نقمتهم على الأجنبى المحتل فقط ، بل صبوها أيضا على الملكيات الكبيرة • وكانت قيادة الثورة حينئذ فى أيدى كبار الملاك الزراعيين من أعضاء حزب الأمة السابق ومن المتعاطفين

---

(١) انظر : احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى ، ص١١١ — ١١٣ •

معهم ، أى أنها قيادة وطنية فى اتجاهاتها السياسية رجعية فى اتجاهاتها الاجتماعية . وقد خشوا أن تتحول ثورة الفلاحين الى ثورة اجتماعية تطيح بهم ، بدل أن تلزم طريق الثورة السياسية المرسوم . ومن أدلة الخوف من ثورة الفلاحين تلك الحكومات المحلية والمجالس التى قامت للمحافظة على الأموال والأملاك والأرواح .

كانت ثورة ١٩١٩ أول ثورة فى تاريخ مصر الحديث على النطاق القومى ، ولو لم يشترك فيهـا الفلاحون والعمال لانقلبت الى حركة مقاومة عادية محدودة يحمل لواءها الطلبة وحدهم ولما كان لها أثر كبير. ولكن ثورة الفلاحين بانتشارها فى معظم بلاد القطر ، وبأعمال العنف التى صاحبتها ، أكسبت ثورة ١٩١٩ الطـابع القومى وطابع القوة الايجابية ، وتلك عوامل أقنعت بريطانية بقوة الثورة والتأييد الذى تجده بين جميع طبقات الشعب ، وبخاصـة بين غالبية الشعب من الفلاحين . ولو تيسر لثورة الفلاحين أن تستمر لأمكن لثورة ١٩١٩ أن تحقق كثيرا من النتائج فى المجالين الخارجى والداخلى ، ولتغيرت قيادة تلك الثورة ، واكتسبت مضمونا اجتماعيـا ، ولحق الفلاحون بعض المكاسب ، أما خروجهم المبكر بالاضافة الى خروج العمال ، فقد حرم ثورة ١٩١٩ من قاعدتها العريضة ومن النشاط الايجـابى الذى ميز أدوارها الأولى وعادت الى طريق المقاومة السلبية من اضرابات ومقاطعة وهو الطريق الذى رسمته زعامتها منذ البداية « السعى الى الاستقلال بالطرق السلمية ما استطاعوا الى ذلك سبيلا » . ولما كانت تلك الوسائل محدودة النتائج فقد تحتم السعى الى الاتفاق مع المحتل وبدأت الحركة الوطنية تدور فى حلقة المفاوضات المفرغة حتى عام ١٩٣٦ وبعدها . ومن الناحية الداخلية فان خروج الفلاحين والعمال من الثورة أفسح المجال أمام الطبقة البورجوازية بشقيها فى الريف وفى المدن بالاستئثار بالمكاسب بحيث خرج الفلاحون والعمال صفر اليدين دون أن يحققوا أية مكاسب تذكر مقابل ما بذلوا من تضحيات .

العمـــال :

تعتبر الطبقة العاملة المصرية من القوى الاجتماعية الجديدة فى مصر[1] . فلقد كتب كرومر فى تقريره عام ١٩٠٥ يقول : « بأن الصنائع التى اشتغل الوطنيون أنفسهم بها قرونا طوالا آخذة فى الانقراض .. ان الترامواى يحل محل الحمير لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحمير تنقضى صناعة السروج وتوابعها ... ومنذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف وأصبح يصنع من الخشب أخذت صناعة الحصر تنقرض ... أما صناعة النسيج ففى انحطاط .. والمنسوجات الأوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية ... » وفى هذه الظروف المتغيرة صدر قانون ٩ يناير عام ١٨٩٠ بتقرير حرية العمل والصناعة ، فقضى بذلك على الطوائف الحرفية نهائيا . وكانت تصــفية نظام الطوائف كنظام مركزى فى الكيان الاقتصادى من أهم العوامل التى أزاحت من الطريق عقبة أمام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة ، التى تعتبر بحق السبب فى ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة .

ونتيجة لكل هذه التطورات شهدت مصـــر فى الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعى ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التى كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطنى نحو تنظيم صفوف العمال والصناع فى نقابات للاستفادة بهم فى الصراع ضد الاستقلال . ومنذ أوائل القرن العشرين كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر

---

(١) عن نشأة هذه الطبقة وتطورها انظر : امين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، رؤوف عباس حامد ، تاريخ الحركة العمالية فى مصر من ١٨٩٩ الى ١٩٥٢ .

فى مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحليج الأقطان والترام والغاز ، فضلا عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية • وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فى تلك المشروعات تدريجيا ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة •

وقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معيشية سيئة • فقد كانت أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم ضد ما يتعرضون له من مخاطر اصابات العمل ، والمرض والشيخوخة وغير ذلك • وفى الواقع أنه ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بمصر تشريع صناعى لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجور وساعات العمل وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال • ولهذا شعر العمال بوجوب تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم • وكان بعض هؤلاء العمال من الأجانب ، وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيده العمال فى الخارج من النقابات، فكونوا مع اخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم •

وقد سجل عام ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا أو الطبقة العمالية المكونة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة • ففى هذا العام أضرب عمـال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات أمام مبانى الحكـومة واصطدموا مع البـوليس ، واستطاعوا فى النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل • وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على أثر اضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلازمهم • فعادوا فأضربوا مرة ثانية فى عام ١٩٠٣ • وفى عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات الى استخدام الآلات مكان العمـل اليدوى ، قاموا باضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة فى تأليف نقابة لهم فى أكتوبر من نفس العام • وقد

اقتدى سائقوا ترام القاهرة بعمال السجاير وأنشأوا نقابتهم فى عام ١٩٠٨ ، لكنها ظلت زمنا اسما على مسمى ، لتهـديد الشركة بالفصل للمنضمين للنقابة . ثم كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها ، ومن أمثـلة ذلك نقابة مستخدمى المكاتب ، ونقابة كتبة المحامين الأهلية ، ونقابة كتبة المحـامين المختلط ، ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة .. الخ .

وعندما أخذ الحزب الوطنى ، تحت زعامة محمد فريد ، فى بث الوعى بين العمال وتكوين رأى عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ، أنشأ بيـولاق فى عام ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبثت أن أنشئت على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية فى الاسكندرية والمنصورة وغيرها . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب العالمية ، وهى نقابة مصرية صميمة ، وكانت أغراضها طبقا للائحتها ، تنحصر فى السعى الى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها — على الأقل طبقا لنصوص تلك اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال ازاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة ، لكن الظاهر أن هذه النقابة كانت تعمل سرا لهذا الغرض ، بدليل الصلة الوثيقة بين نشاطها وبين الاضراب الكبـير الذى أعلنه بعض أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة فى أكتوبر عام ١٩١٠ . وعلى ذلك فقد كان هناك وعى نقابى يشتد فى صـفوف العمال فى السنين السابقة للحرب العالمية الأولى ، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة ، واحساس بالقوة يتمثل فى الالتجاء الى الاضراب لتحقيق المصالح والأهداف .

وهكذا انتعشت حركة الطبقة العاملة المصرية فى الفترة من ١٩٠٧

أنشط الأحزاب الوطنية وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية الأخرى • وقد قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحــزب ، كما هاجمت أنديته العمالية ومدارس الشعب التى أنشأها للعمــال ، وضبطت أوراقهــا ودفاترها وسجلاتها •

وباعلان الحرب اشتدت وطأة الحياة على أبناء الطبقة العاملة نتيجة للغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية • فقد ارتفعت أســـعار الذرة بنسبة ٨١٪ والأرز ٧٢٪ والفول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٩٤٪ والبترول ١٠٣٪ وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب • وفى الوقت الذى كان العمال يعانون هذه الصعوبات، ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال (الأجانب والمصريين) وخاصة فى المهن والصناعات التى تأثرت بالحرب فى سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال • وقد أدت هذه الحركة — ضمن عوامل أخرى — (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد) الى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والأجانب على حد سواء، وكانت صناعة السجاير — بالذات — من الصناعات التى تأثرت كثيرا لوقف تصدير منتجاتها من ناحية وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لانتاجها •

ولم تكن القوانين الاستثنائية ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وشبح البطالة هى الحصيلة الوحيدة للحرب أو سمة الظــروف التى خلقتها وطحنت بها الطبقة العاملة المصرية • لقد كان ينتظر هذه الطبقة فوق كل ذلك الكثير من الأحداث والمشاق بسبب الحرب • ولعل أبشع ما أصاب

الطبقة العاملة — والفلاحين طبعا — خلال سنوات الحرب هو حشدهم جماعات وقطعانا فى « فرقة العمل المصرية » أو ما أطلق عليه العامة تعبير « اشغل فى السلطة » • ولقد تشكلت هذه الفرقة مع بداية الحرب وتحرك الحملات التركية فى اتجاه قناة السويس (فبراير ١٩١٥ ثم أغسطس ١٩١٦) وذلك لسد حاجة القوات البريطانية الى الأيدى العاملة لاستخدامها فى الأعمال المدنية وأعمال الانشاء الضرورية للجهود الحربية مثل تعبيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق واقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه وطمرها تحت الرمال ونقل أدوات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر •

ولم يكن لسياسة القهر التى مارستها سلطات الاحتلال البريطانى ضد الشعب المصرى خلال سنوات الحرب أن تستمر طويلا دون رد فعل قوى لمواجهتها • ولما كان نصيب الطبقة العاملة المصرية من اجراءات القهر والاستغلال أكبر نصيب ، فمن الطبيعى أن نتوقع أن تكون الطبقة العاملة أول من يبكر الى الانتفاض والحركة • صحيح أن الأمة تحركت بكل فئاتها فى مارس عام ١٩١٩ ، ولكن اذا كانت هذه الحركة — كما يتفق المؤرخون — بعيدة الجذور فى تاريخنا المعاصر فان ظروف القهر والاستغلال الاستعمارى — طوال سنوات الحرب كانت مشعل انفجارها واندفاعها • وما ان لاحت بشائر السلام وانتقل مسرح العمليات الحربية من منطقة القتال وسيناء الى فلسطين ، وخفت يد السلطات العسكرية نسبيا عن الشئون اليومية للحياة فى القاهرة والاسكندرية ، حتى بدأ عمال السجاير يعودون رويدا رويدا الى ممارسة أساليب العمل الجماعى للدفاع عن مصالحهم ولرفع بعض ما حل بهم من حيف أصحاب الأعمال• وفى فبراير عام ١٩١٨ أعلن عمال الدخان والسجاير فى الاسكندرية الاضراب العام ، وأصدر العمال منشورا الى الجمهور يشرحون فيه وجهة نظرهم جاء فيه :

« كنا والسلام يبتسم للعالم والخير يتدفق عليه نتناول أجورا تكاد لا تكفى احتياجاتنا ، وعندما دهمتنا هذه الحرب وما جرت من غلاء فى المعيشة ، قلنا سحابة صيف ثم تنقشع ، اتخذنا لها العدة من اجهاد الجسم واتباع التقتير والاكتفاء بما هو دون الضرورى ، آملين انفراج الأزمة ، ولكن لم تزال الحال فى اشتداد والغلاء فى اطراد وازدياد حتى ضاق بنا الذرع . هذا ما حدا بنا الى الامتناع عن العمل ، ومن أجل هذا قمنا نطالب بزيادة الأجر ، فما لبثنا أن سمعنا من أصحاب معاملنا عندما توسط سعادة محافظنا فى الأمر حججا نوردها ليطلع عليها الجمهور ويعلم منها مبلغ تعنتهم ، مفندين كل اعتراض من اعتراضاتهم بأدلة وجاعلين مصلحتنا فى مؤخرة مصلحتهم فتمثل أمام المطلع على هذا المنشور الحقيقة كما هى » .

ولقد كان اضراب عمال السجاير أول اشارة للعودة الى أسلوب العمل الجماعى المنظم الذى حظرت ظروف القهر الاستعمارى والعسكرى استخدامه ، فلم تلبث الحركة أن امتدت الى عمال الترام ، وعمال السكك الحديدية وعمال المياه وعمال المطابع والمحلات التجارية فى القاهرة والاسكندرية . وبلغت الحركة ذروتها فى الشهور المبكرة من عام ١٩١٩ قبيل الانفجار الثورى فى مارس عام ١٩١٩ . ولم تكن حركة تجديد العمل الجماعى قاصرة فى أهدافها على تحسين شروط العمل ، وانما اتجهت فى الوقت ذاته — بوضوح أكثر — نحو هدف احياء التنظيم النقابى وتجديد نشاطه مع التطلع للحصول على الاعتراف القانونى بالوجود النقابى . وبذلك يمكننا أن نميز فى هذه الحركة اتجاهين بارزين: اتجاه نحو انشاء النقابات المفردة والآخر نحو احياء نقابة الصنائع اليدوية التى تحملت أكبر الخسائر بسبب الحرب ، وكان ارتباطها بالحزب الوطنى من العوامل المشددة لتعريضها لقسط أكبر من طغيان سلطات

الاحتلال • ثم أتاحت ظروف الانفجار الثورى (١٩١٩) الفرصة للطبقة العمالية للقيام بالمزيد من النشاط فى الحركة العمالية • وفى أحضان هذا المد الثورى تم تأليف عدد كبير من النقابات يقـدرها لاكير فى كتابه « الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط » — استنادا الى الاحصاءات الرسمية — فى الفترة ما بين عامى ١٩١٨ و١٩٢١ بنحو ٣٨ نقابة فى القاهرة و٣٣ فى الاسكندرية و١٨ فى منطقة القنال •

ولقد دلت هذه الأحداث والتيـارات بما شملته من بعث العمل الجماعى من أجل تحسين شروط العمل وتجديد التنظيم النقابى على مدى عمق الطاقات المكبوتة فى صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة الى الحركة والنضال فور انتهاء الحرب • ولكن الطبقة العاملة فى هذه الفترة كانت لايزال يشغل كاهلها الكثير من آثار القهر التى تعرضت له طوال سنوات الحرب • ولهذا فقد جاءت مطالبها — فى الأغلب والأعم — مطالب مباشرة لا تكاد ترقى عن الأمل فى تحسين متواضع وعاجل فى الأجور • وظلت المطالب الجديدة من اللمحات الرائعة التى طالما ظهرت فى اضرابات ما قبل الحرب مثل مطلب التعويض عن اصابة العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والاعتراف بالوجود النقابى • ولقد كانت الطبقة العاملة بحاجة الى قيادة واعية — وربما قيادة موحدة أيضا — لتبدأ السير بها لا من حيث تركتها سياسة القهر الاستعمارى خلال الحـرب ، وانما من المواقع المتقدمة التى وصلت اليها عام ١٩١١ أو بعد ذلك بقليل •

وجملة القول أن الطبقة العاملة المصرية كانت بحاجة الى صياغة مطالبها الأساسية الشاملة بدلا من الجرى وراء مطالب جزئية مباشرة هنا وهناك • ولا نحسب أن القيادات الأجنبية التى عاودت نشاطها النقابى بعد الحرب ، كانت جديرة بتحمل هذه المسئولية فقد اتجهت هذه

القيادات نحو التجمع فى مواقع معينة ، وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة ، عن التفكير الشامل فى المطالب الأساسية للطبقة العاملة . ولا غرو فقد كان التكتل العنصرى أو القومى غالبا ما يحكم حركتهم ويعجز عن النظر عبر حدوده ، فهناك مطالب للعمال الأرمن ، وأخرى للعمال الايطاليين وثالثة للعمال اليونانيين وهكذا . ولهذا كان من المحتم أن تقع المسئولية على عاتق رجال الحزب الوطنى العاملين فى نقابة الصنائع اليدوية . وكان يؤهلهم لحمل هذه المسئولية ما عرف عنهم من حماس وطنى ، فضلا عن نظرتهم الشاملة الى التنظيم النقابى والمشكلات العمالية . وكما تصدى قادة نقابة الصـــنائع اليدوية فى الاسكندرية لاتجاهات النقابة المنفردة ، فانهم تصدوا أيضا لصيانة المطالب الأساسية الشاملة للطبقة العاملة . وأسفرت جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية على جانب كبير من الأهمية نشروها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » (٢ مارس ١٩١٩) ، والبـــلاد على مشارف الانفجار الثورى[1] .

اذن دخل العمـــال المصريون أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة والجديدة كما صورتها هذه الوثيقة التاريخية واندفعوا للمشاركة فى الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب ، ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعى من عقالها وجعلت من سلاح الأحزاب ــ الذى كان سلاحا نقابيا ــ أداة من أدوات العمل الثورى الوطنى . ولقد أحيت أحداث ثورة ١٩١٩ فى نفوس العمال ذكريات النضال القديم من خلال اضرابات الترام والسكك الحديدية فى سنوات ما قبل الحرب . كما أحيت بالنسبة للعمال العائدين من فرقة

---

(١) قامت ثورة ١٩١٩ يوم ٨ مارس أى بعد نشر الوثيقة بنحو أسبوع.

العمل المصــرية ــ ذكريات الاهانة والاستغلال والاذلال فى ســيناء وفلسطين وغاليبولى وفرنسا والعراق ، وحفزت فيهم الرغبة للخلاص من تبعة الاستعمار • ودخل العمال ميدان الثــورة وهم مؤمنون بأن انتصار العمل الوطنى ونيل الاستقلال كفيــل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم ، وبهــذا نشروا بذور المضمون الاجتماعى على أرض ثورة ١٩١٩ • ولكن لم تخرج الطبقة العاملة على الاطلاق بمكاسب من هذه الثورة ، بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية حمايتها على الحركة العمالية •

المثقفون (أو الانتلجنتسيا) :

اتجه البعض الى تسمية ثورة ١٩١٩ « بثورة الأفندية » تقديرا لدور الطبقة المثقفة فى الثورة • والطبقة المثقفة الثورية التى نشير اليها هنا والتى تحملت عبء ثورة ١٩١٩ كانت من أبناء الطبقة المتوسطة من أهالى المدن والقرى بصفة أساسية ، أما مثقفو طبقة كبار ملاك الأراضى فقد اقتصر دورهم على نشر الأفكار القومية والغربية فى مصر ، أى على التمهيد للثورة بنشر الأفكار الليبرالية ، اذ بعد تطور الأحداث فى مارس ١٩١٩ ، وظهور اتجاهات اجتماعية الى جانب الاتجاهات السياسية ، و « المطالبــة بالقوت الى جانب المطالبة بالاستقلال » ، خشى هؤلاء اشتداد الجانب الاجتماعى فى الثورة ، وهو موقف ينبثق عن موقف طبقتهم العليا ومن الرغبة فى المحافظة على مصالحها • وتوقفوا عن مسايرة الركب الثورى ، وعملوا على الالتقاء مع الانجليز عند منتصف الطريق • ومن ناحية أخرى ، يصعب القول بوجود مثقفين وقتذاك ينتمون الى الطبقة الدنيا ــ العمال والفلاحين ــ وان وجد بين مثقفى تلك الفترة من تبنى قضايا هذه الطبقة • فقد كان العمال والفلاحون أعجز ماديا عن تعليم أبنائهم نظرا للظروف التاريخية التى مرت بسياسة

التعليم فى مصر ، وخاصة منذ الاحتلال الانجليزى للبلاد فى عام ١٨٨٢، الذى عمل على محاربة التعليم باغلاق المدارس وانقاص ميزانية التعليم، مع تحديد مهمة التعليم بتخريج الموظفين فقط ، وهى السياسة التى ارتبطت باسم «دنلوب» المستشار الانجليزى لوزارة المعارف • واذا قيل أن بعض أبناء القرى قد تمكنوا من التسرب الى دور العلم فى تلك الفترة ، فانه يمكن الرد بأن هؤلاء كانوا يفدون أساسا الى الأزهر ومعاهده لرخص التعليم به ، وحتى هؤلاء فكانوا من أبنـــاء الطبقة المتوسطة فى الريف الذين يتمكنون من الاستغناء ماديا عن أبنائهم فى فلاحة الأرض الى جوارهم • وهكذا اذا سلمنا بأن المثقفين الذين حملوا عبء ثورة ١٩١٩ كانوا أساسا من أبناء الطبقة المتوسطة فى المدن والريف فيجدر الالمام سريعا بطبيعة تكوين هؤلاء المثقفين وظروف نشأتهم وذلك لابراز حقيقة المسيرة التى اختطوها لأنفسهم أثناء الثورة وما بعدها •

لقد كان لميل محمد على الى الاقتباس من الغرب عند تأسيس دولته الجديدة أثره فى وضع البذور الأولى لفئات المثقفين ، وذلك نتيجة اقامة المدارس على الأساس الغربى وارساله البعثات الى أوروبا • ولكن نمى الاتجاه العلمانى على حساب التعليم الدينى ، نتيجة عدم اهتمام الدولة وقتذاك بتطوير الأزهر ، ولوقوف بعض رجالات الأزهر موقف الجمود أمام التيارات الغربية الحديثة التى غزت البلاد ، وأخيرا لاعتماد أجهزة الدولة التى كانت فى اتساع مطرد على خريجى المدارس الأميرية الحديثة مما كان يفتح مجال التوظف أمام هؤلاء الخريجين • وربما أدى فتح هذه المدارس الى خلق « ثنائية فكرية » بين مدرسة الأزهر والمدرسة الجديدة فى التعليم ، ولكن استطاعت الطبقة الجديدة أن تنتزع القيادة الفكرية من رجال الدين ، وساهمت بالنصيب الأكبر فى قضايا التغيير

الاجتماعى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وفى تحرير المرأة والحياة النيابية .

ولم يكن نمو المثقفين أمرا عدديا وعلميا فحسب ، بل انهم اكتسبوا شحنة ثورية كبيرة خلال النضال السياسى والاقتصادى الطويل الذى مروا به حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ . فأسرة محمد على وان كانت قد استعانت بهذه الطبقة فى ادارة الدولة ، الا أن عناصر الأتراك الشراكسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية فى أجهـزة الدولة من محمد على الى اسماعيل ، ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشراكسة ، منافسة شديدة كانت فى مقدمة العوامل التى حركت ثورة ١٨٨١ — ١٨٨٢ . وفى أوائل عهد الاحتلال البريطانى احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا وراء ثلاث فئات استولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا فى الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم الأجانب والسوريون (العناصر الشامية) والانجليز . وأما الأجانب ، فقد كانوا بحكم تمركز النشاط الاقتصادى فى مصر فى يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين فى الشركات والمصانع على وجه الخصوص ، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى ، ويترك للمصريين الفتات . وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضـــع الذى صار لهـم فى مصـــر من السياسة الانجليزية .

وكانت الفئـــة الثانية التى حجبت الطبقة المثقفة فى مصـــر هم السوريون . وكان السوريون وخاصة المسيحيين ، يكونون فى مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، ولم تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها ، بل كانت تستمدها من المراكز التى كان يشغلها أفرادها فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية ومن كبار رجال الطبقة

الوسطى فيها من الموظفين • وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذى صار لهم فى مصر عندما بدأ اسماعيل فى صبغ الادارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، فقد أخذ الطلب يزداد على الموظفين الذين يعرفون اللغتين العربية والفرنسية ، ويملكون القدرة على استيعاب طريقـة الادارة الأوروبية وتمثيلها فى مصر • ولما عجز عدد المصريين المثقفين ثقافة أوروبية عن سد الحاجة ، التجأ الى السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا فى تصدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة فى المجتمعات التى هى خليط من كل الأجناس • وعندما احتل الانجليز مصـر وتولوا ادارة شئونها ، ساعدت الظـروف على احتضانهم للسوريين[1] • فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم فى ذلك الوقت ، ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا فى القليل ، ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين •

وكانت الفئة الثالثة التى حجبت الطبقة المثقفة فى مصر عن المراكز والمناصب هم الانجليز أنفسهم • وكانت السياسة الانجليزية فى أوائل عهد الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المنتقين ليشيروا ويساعدوا ، وخصوصا فى دوائر المالية والرى • ثم أضيف اليهم مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدها مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم • على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة ايرادات مصر ، اتسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا ، وفى نفس الوقت لم يكن هذا التوسع لمصلحة العنصر المصرى ، فقد زاد عدد الموظفين

---

(1) انظر : محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، جا ، ص٢٢١ ــ ٢٢٨ •

البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم • لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون الذين طال اختبارهم للوظائف فى حكومتهم ، واتصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى على ترقيتهم الى أسمى المناصب فى حكومتهم ، بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا ، بل يتقلده غير مصرى على الدوام • وواضح أن الاحتلال البريطانى كان يعمل عامدا على ابقاء المصريين فى حالة من القصور والعجز والاعتماد على الانجليز فى القيام بشئون الوظائف الهامة • ذلك أن سياسة التعليم ، التى كانت تجرى على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها فى الواقع أن تفضى الى تخريج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد • ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الانجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الانجليزية ، ومن ثم يسيطرون تماما على شئون البلاد •

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة • ففى الوقت الذى كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب فى الاثراء ، كانت هذه الطبقة تعانى أسوأ آثار الحرب الاقتصادية ونتائجها • فان ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل وخصوصا أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وكذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه فى نفس الوقت ارتفاع مماثل فى دخل أصحاب المهن والموظفين • ولقد عمدت الحكومة الى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى ، رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠٪ على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠٪ •

على أن انتهاء الحرب العظمى كان ايذانا بازدياد متاعب هذه الطبقة،

ففى المدة ما بين ١٦ أغسطس عام ١٩١٨ وأول سبتمبر عام ١٩١٨ ، تقدم للقومسيون الطبى فى لندن مائة وثلاثون شابا انجليزيا من راغبى التوظف فى مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعا ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة الى ايجـاد أقسام جديدة فى مصالحها لاستيفائه • وقد نشر الأستاذ فكرى أباظة فى ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد عدد الموظفين الانجليز فقال : « وفد علينا هذين اليومين ، جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحمنا حتى فى أصغر وظائف مصرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع الوافدين على النصف الثانى من المبدأ المشهور أحرار فى بلادنا ــ كرماء لضيوفنا فألحقتهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجئوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولايزال ، ملخصا فى كلمتين : رفتناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقالت رفتناه للاستبدال » •

وهكذا يتضح جليا أن سياسة الانجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة فى محاربة الاحتلال • وسنرى كيف أثر هذا على النشء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية فى مصر وهم الطلبة • ولقد كان لهؤلاء تراثهم الثورى الزاخر بالتنظيم والمواقف ، الذى مكنهم من تحمل الأعباء التى ألقيت على عاتقهم من حيث القدرة على تنظيم أنفسهم علنيا وسريا ، وعلى العمل فى وسط الجماهير• ففى عام ١٩٠٥ بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين بانشاء نادى المدارس العليا ، ويعد هذا النادى مسئولا عن المظاهرات الوطنية التى شهدتها مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى • وفى ظل الظـروف الاستثنائية التى فرضتها الحرب ، وتقييد الحريات ، حمل الطلبة مسئولية نشر الوعى السياسى والوطنى بين الأهالى وذلك من خلال مناقشاتهم لأوضـــاع الاحتلال

وأعوانه فى البلاد • وكما كان القبض على سعد زغلول يوم ٨ مارس هو العامل المباشر لقيام ثورة ١٩١٩ ، فقد كان الطلبة هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لهذه الثورة ، وهم الذين فجروا الثورة عند باقى عناصر الأمة وفئاتها • ففى اليوم التالى للقبض على سعد زغلول ، تظاهر طلبة المدارس العليا وبعض المدارس الثانوية احتجاجا على اعتقال سعد ، وللمطالبة برفع الحماية • وعندما سرى خبر هذه المظاهرات ، أجمع الطلبة دون استثناء على التظاهر ثانية ، فخرجت مظاهراتهم تطوف أنحاء القاهرة فى اليوم الثانى للثورة ، وهو اليوم الذى بدأ فيه اشتراك العمال فى الثورة • وقد نظم الطلبة أنفسهم فى لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم طوال مدة الثورة ، وكانت هذه اللجـــان تعمل بوحى من شعورها الخاص فى المراحل الأولى للثورة ، وقبل أن تنضوى تحت لواء الوفد • ولتوضيح ضخامة حركة الطلبة يمكن القول أن عدد المعتقلين منهم فى القاهرة عقب مظاهرة اليوم الأول فقط كانوا ثلاثمائة طالب ، كذلك بلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الدينى فى الاسكندرية وحدهم ٤١٥ طالبا •

ومن الفئات المثقفة أيضا التى اشتركت فى الثورة أصحاب المهن الحرة • وكانت هذه الفئة من أخطر العناصر الثورية ، فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة تزخر بالحركة والنشاط • ولقد كان الأستاذ يوسف الجندى الذى أعلن استقلال اقليم «زفتى» أثناء الثورة أحد المحامين بهذا الاقليم • وقد اشترك المحامون فى الثورة منذ يومها الثالث ، فقد اجتمعوا يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالاضراب وتأجيل النظر فى القضايا ، فوافق أغلب القضاة على التأجيل • وتبعهم المحامون الشرعيون فأضربوا فى يوم ١٥ مارس وطلبوا تأجيل القضايا •

أما بالنسبة لموقف الموظفين من الثـــورة ، فرغم تأخر قيامهـــم

بالاضراب بالنسبة لباقى عناصر الأمة نظرا لوضعهم الاقتصادى ، فقد كان لاضرابهم أثر بالغ الخطورة على سلطات الاحتلال لتحكمهم فى أجهزة الحكم ، ولأن هذا الاضراب كان يعنى انتقال هذه الأجهزة الى أيدى الثوار . ومن ناحية أخرى فلم يكن تأخر اضراب الموظفين يعنى عدم مشاركتهم فى الثورة ، فقد سارع بعضهم الى تحرير العرائض وجمع التوقيعات عليها لرفعها الى السلطان احتجاجا على اعتقال الزعماء ولرفع الحماية ، كما قام البعض الآخر بالاضراب يوم ١٠ مارس . أما الاضراب العام لجميع الموظفين الذى استمر ثلاثة أيام فقد كان فى أول أبريل بعد أن تسلموا مرتباتهم . وكان موقف الموظفين قد بدأ يتخذ شكلا حاسما منذ ٢٥ مارس عندما قرروا تأليف لجنة من الموظفين للتعبير عن موقفهم ازاء الأحداث وقتذاك . وقد أعيد تشكيل هذه اللجنة وزادت من أهميتها وعملها حتى أصبحت المسئولة عن اسقاط وزارة رشدى باشا الرابعة التى تألفت عند الافراج عن سعد وصحبه فى ٧ أبريل . وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٢ عضوا ، وسميت « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » . وعندما بدأ تعثر الثورة ، خرج الموظفون بسرعة ، ثم تحول أصحاب المهن الحرة الى أصحاب مطالب يطمعون فى مناصب الوزارة والبرلمان ، وبقى العنصر الأخير والثالث هو الطلبة .

وعلى أية حال لم تستطع الثورة أن تحقق شيئا مباشرا للعمال والفلاحين ، ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير عام ١٩٢٢ مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الادارة المصرية تدريجيا ، ولاسيما وزارة سعد فى عام ١٩٢٤ ، وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين . ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ عام ١٩٢٤ من التوسع فى التعليم ، فزاد عدد الطلبة فى المدارس فى عام ١٩٢٤ الى ٣٢٤ ألف ، ثم الى ما يقرب من ٩٠٠ ألف فى عام ١٩٣٣ ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة الى الميزانية العامة من ٤٪ فى عام ١٩١٩ الى ١٣٪ قبل الحرب

العالمية الثانية • وكان هذا مكسبا أيضا للمثقفين المصريين • وهكذا كانت طبقة المثقفين فى طليعة الطبقات التى خرجت بمكاسب واضحة من الثورة •

وبرغم تعثر ثورة ١٩١٩ واخفاقها فقد تمخضت عن تلك الثورة عدة نتائج هامة نجملها فيما يلى :

١ ــ استطاعت الثورة أن تلغى الحماية البريطانية عام ١٩٢٢ • حقيقة أن الغاء الحماية لم يؤد الى الاستقلال الذى تطلع اليه المصريون بسبب التحفظات الأربع المصاحبة لالغاء الحماية فى تصريح فبراير عام ١٩٢٢ • ومع هذا فان الغاء الحماية أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسى وتمصير وظائف الدولة ، وفتح الباب أمام أبنائهـا للدخول ، كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أتاحت لها فرصة المشاركة فى الحكم • وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادنة أو المساومة •

٢ ــ كما أدى هذا الحد من التنفس السياسى للرأسمالية المصرية الى تأسيس بنك مصر ، كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية فى مواجهة الاحتكارات الأجنبية ، وان كان تطــور بعض قطاعات من الرأسمالية المصــرية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين ، سينتهى الى ظهــور الرأسمالية الاحتكارية المصرية ، الأمر الذى سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديموقراطية •

٣ ــ كان اشتراك المرأة فى ثورة ١٩١٩ علامة حاسمة فى حركة تحرير المرأة المصرية التى بدأت فى السنوات الأولى من القرن العشرين• غير أن هذا التطور فى الحركة النسائية كان مشوبا بكثير من الشوائب، لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطورا ثوريا حدث لها ما حدث

للحركة العمالية . وقد استخدمت الحركة النسائية فى مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية . كذلك عجزت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها ، من أن تتطور تطورا ثوريا نضاليا ، فظلت تتسم بطابع الانحلال الى حد كبير ، والابتعاد عن مجال العمل الوطنى السياسى ، وحصر نشاطها فى مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الاحسانى ، مما أدى الى تمييع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والأرستقراطية المستغلة .

ولكن اذا كان الشعب المصرى قد فشل فى تحقيق ما علقه على ثورة ١٩١٩ من آمال ، فان ذلك يرجع الى بعض الأسباب . السبب الأول كما يقول الميثاق هو « أن القيادات الثورية أغفلت اغفالا يكاد يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى » . فثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة اشتراكية اطلاقا ، كما أن طبيعة قيادتها لم تؤهلها للقيام بهذا الدور ، فهى ثورة التحرر الوطنى القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات : وهى الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون ، والتحالف بقيادة الرأسمالية . ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الاطلاق من هذه الثورة، ومن الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية ، حتى لا تكتسب الثورة ذلك الطابع النضالى العنيف الذى اتخذته فى مارس ، أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية فقط الى ثورة سياسية واجتماعية معا . ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها ، اذ جعل منها أو انتهى بها الى حركة سياسية أسلوبها فى تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال . حقيقة أن هذا التحول الجذرى فى مجرى الثورة قد بدأ فى عام ١٩٢٤ ، ولكن تحول الثورة من ثورة الى حركة سياسية مركزة فى المدن أسلوبها مظاهرات الطلبـة وتجمعات المثقفين ، هذا كله لابد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر

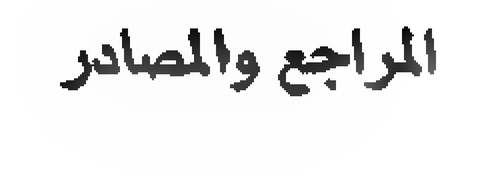
الثورة رغم ارادتهم • ويقول الميثاق فى هذا الشأن : « ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها • لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية » •

ومن الأسباب التى ادت الى تحول الثوره ضد الانجليز الى حركه سياسية ، دستور ١٩٢٣ وما أدى اليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين السراى من ناحية أخرى • ودون شك كان لهذا الصراع دلالته البالغة ، لكن الوفد لم يرفع أبدا شعار اسقاط السراى ، فلم يتطور هذا الصراع تطورا ثوريا ، بل بقى فى اطار دستور ١٩٢٣ ، الأمر الذى جعل الحركة الوطنية دائما فى موقف الضعيف العاجز عن حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة •

ومن ناحية أخرى لم يخدم الموقف الدولى الحركة الوطنية فى مصر ، أو فى غيرها من المستعمرات الآسيوية والافريقية ، فالدول الاستعمارية كانت فى عنفوان قوتها • حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر ١٩١٧ الى ظهور الاتحاد السوفييتى ، الذى استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية فى البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وايران ، ولكنه بسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية من ناحية أخرى، لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية • وحتى اذا كان فى امكانه ذلك ، فمن المشكوك فيه تماما أن قيادة ثورة ١٩١٩ كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة • فالوفد خلال عام ١٩١٩ كان يركز فى

اعتماده دوليا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها • ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية • فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، كان سعى الوفد الى حل القضية المصرية فى اطار التفاهم المباشر والضيق مع انجلترا وحدها وذلك هو الخط السياسى الذى ظل الوفد يتبعه حتى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ •

وعلى ذلك يجب أن نعتبر معاهدة ١٩٣٦ النتاج الطبيعى للخط الذى شاءت ثورة ١٩١٩ أن تسير عليه بالحاح • وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ من العوامل التى أضعفت الوفد ، فبدأ نفوذه فى السيطرة على الحركة الوطنية يتدهور • ولما كان الوفد يمثل بشكل رئيسى اتجاها ليبراليا بورجوازيا ، فان معاهدة ١٩٣٦ وتدهور نفوذ الوفد سيؤدى الى تيارات سياسية فى أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستى مؤيدة من الرأسمالية الاحتكارية وتيارات سياسية فى أقصى اليسار ممثلة فى نشاط جماعات ماركسية متخبطة • ومنذ الحرب العالمية الثانية والحركة الوطنية المصرية عبارة عن محصلة التفـاعل أو التناقض بين هذه الاتجاهات الثلاث السياسية والاجتماعية والاقتصادية : التيـار الليبرالى البورجوازى التقليدى ممثلا فى الوفد فى الوسط ، وتيار فاشستى دينى ممثلا فى حركة الاخوان فى اليمين ، وتيار يسارى فى أقصى اليسار ممثلا فى جماعات ماركسية •


المراجع والمصادر

وثائق غير منشورة

1. British:

a) Foreign Office Papers (public Record Office, London):

F.O. 78 (Turkey: Egypt): General Correspondence.

F.O. 141 (Egypt): Consular Archives.

F.O. 142 (Egypt): Letter Books.

F.O. 146 (France): Embassy Archives: Correspondence.

F.O. 195 (Turkey): Embassy Archives: Correspindence.

Supplement to general correspondence:

F.O. 97/408 (1841 — 1848): Transit through Egypt. Navigation of the Nile.

b) Palmerston papers: (Broadlands papers, National Register of Archives, London).

c) The India Office Records: Factory Records (India Office Library, London):

(Egypt and the Red Sea): Letters to the East India Company from the agent in Egypt:

— Vol. 10 '(1834 — 38).

— Vol. 15 (1849 — 53).

2. French:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (M. A. E.), Paris:

a) Egypte: Correspondance Politique des Consuls (C. P.): Tomes 4-28.

Turquie: Correspondance Politique : Tomes 303-337.

b) Correspondance Cnsulaire et Commerciale:

Alexasdrie: Tomes 25-35 (1832-1859).

Le Caire: Tomes 27-30 (1833-1866).

وثائــق منشــورة

1. Documents Diplomatiques Français (D.D.F.) première sèrie (1871-1900).
2. Hansard's Parliamentary Debates: 3rd Series.
3. Hurewitz, J. C., Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535-1914, Vol. 1, Princeton, N. J., 1956.
4. Nahoum, Haim, Receuil de Firmans Impériaux Ottomans addressés aux valis et aux Kheuives d'Egypte, 1006 H -- 1322 H (1597 J.C. — 1904 J.C.) Le Caire, 1934.
5. Parliamentary Papers:
   a) 1837, (539) VI: Report, on Steam Communication with India.
   b) 1840, (277) xxi: Report on Egypt and Candia.
6. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt: 1914-1951. Information Papers, No. 19, London, 1952.

الكتب العربيـة

١ ـ أحمد أحمد الحته ، تاريـخ مصـر الاقتصادى فى القـرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٢ ـ أحمد أمين ، زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٣ ـ أحمد بن زنبل الرمال ، تاريخ السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغورى سلطان مصر وأعمالها ، القاهرة ، ١٢٧٨هـ .

٤ ـ أحمد الدمرداشى ، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا .
مخطوط من جزئين بالمتحف البريطانى بلندن .
British Museum. Ms. 10-73-4.

٥ ـ ا . ب . كلوت ، لمحة عامة الى مصر ، جزءان ، ترجمة محمد مسعود ، القاهرة (بدون تاريخ) .

٦ ـ أحمد رشاد ، مصطفى كامل ـ حياته وكفاحه ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٧ ـ أحمد عبد الرحيـم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغـانى السياسية ، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٨ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ الى ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٩ — أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) ، القاهرة ، ١٩٦٧ •

١٠ — أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ •

١١ — أحمد عرابى : مذكرات عرابى « كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » ، الجزء الثانى ، القاهرة ، ١٩٣٢ •

١٢ — أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٣٨ •

١٣ — أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية الى نهاية عصر اسماعيل (١٧٩٨ — ١٨٧٩) ، فى كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ، نشر حسن ابراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢•

١٤ — أحمد عزت عبد الكريم ، حركة التحول فى بناء المجتمع القاهرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى : مجلة المجلة ، العدد ١٤٩ ، القاهرة (مايو ١٩٦٩) •

١٥ — أحمد فتحى زغلول : المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ •

١٦ — أحمد القلقشندى ، صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، ج١٣ ، القاهرة ، ١٣٣٧هـ/١٩١٨م •

١٧ — أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ •

١٨ — أحمد لطفى السيد : قصية حياتى ، العدد ١٣١ من كتاب الهلال، القاهرة ، ١٩٦٢ •

١٩ — أسد رستم : الأصول العربية لتاريخ سورية فى عهد محمد على باشا ، ٥ مجلدات ، منشورات الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ١٩٣٠ — ١٩٣٣ .

٢٠ — أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز ، القسم الأول ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٢١ — أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٢ — أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر ، بيروت ، ١٩٥٩ .

٢٣ — بيير كرابيتس : اسماعيل المفترى عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

٢٤ — بولس قرالى : السوريون فى مصر ، الجزء الأول ، مصر ، ١٩٢٨ .

٢٥ — تيودور روتشتين : تاريخ المسألة المصرية من ١٨٧٥ الى ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

٢٦ — جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة فى عهد الحملة الفرنسية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٢٧ — جمال الدين الشيال : التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٢٨ — جمال الدين الشيال : رفاعة رافع الطهطاوى ١٨٠١ — ١٨٧٣ ، سلسلة نوابغ الفكر العربى رقم ٢٤ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٢٩ — جمال الدين الشيال : محاضرات فى الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة فى الشرق الاسلامى الحديث ، السلسلة الثانية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣٠ ــ جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، القاهرة ، ١٩٣٧ ٠

٣١ ــ ج٠ كريستوفر هيرولد : بونابرت فى مصـــر ، ترجمـــة فؤاد اندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

٣٢ ــ حافظ ابراهيم : ديوان حافظ ابراهيم ، الجزء الثانى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م ٠

٣٣ ــ حسن عثمان : تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ ــ ١٧٩٨)، فى ، كتاب المجمل فى التاريخ المصرى ، نشر حسن ابراهيم حسن، القاهرة ، ١٩٤٢ ٠

٣٤ ــ حسن عثمان : منهج البحث التاريخى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ٠

٣٥ ــ حسين فوزى النجــار : لطفى السيد والشخصية المصـــرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ٠

٣٦ ــ حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل ، سلسلة أعلام العرب رقم ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٦٥ ٠

٣٧ ــ حسين فوزى النجار : على مبارك ــ أبو التعليم ، سلسلة أعلام العرب رقم ٧١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ ٠

٣٨ ــ حسين مؤنس : الشرق الاسلامى فى العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٣٨ ٠

٣٩ ــ حيدر أحمد الشهابى : لبنان فى عهد الأمراء الشهابيين ، منشورات الجامعة اللبنانية ــ قسم الدراسات التاريخية/١٧ ، القسم الثانى ، نشر وتعليق أسد رستم وفؤاد البستانى ، بيروت ، ١٩٦٩ ٠

٤٠ ــ خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس ،

٥٢ — عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، نشر أحمد زكى عطيه وآخرين ٠
٥٣ — عبد الرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس — يوميات الجبرتى ، جزءان ، نشر محمد عطا ، القاهرة ١٩٥٨ ٠
٥٤ — عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٣٠ ٠
٥٥ — عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٤٨ ٠
٥٦ — عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ ٠
٥٧ — عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة ، ١٩٤٩ ٠
٥٨ — عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ٠
٥٩ — عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ٠
٦٠ — عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : تاريخنا القومى فى سبع سنوات : ١٩٥٢ — ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ٠
٦١ — عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩) ، القاهرة، ١٩٦٢ ٠
٦٢ — عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٦٤ ٠
٦٣ — عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ٠

٦٤ ـ عبد العزيز الرفاعى : الكفاح الشعبى فى مصر الحديثة ، القاهرة ،

٦٥ ـ عبد العزيز رفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ ـ ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦٦ ـ عبد العزيز الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ .

٦٧ ـ عبد العزيز الشناوى : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، سلسلة أعلام العرب رقم ٦٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦٨ ـ عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٦٩ ـ عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ ـ ١٧٩٨) ، دمشق ، ١٩٦٦ .

٧٠ ـ عبد اللطيف حمزه : قصة الصحافة العربية فى مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ .

٧١ ـ على الحديدى : عبد الله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة أعلام العرب رقم ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٧٢ ـ على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة ، ٢٠ جزءا ، القاهرة ١٣٠٥ ـ ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٧ ـ ١٨٨٩م .

٧٣ ـ عيسى اسكندر المعلوف : تواريخ الامبراطور نابليون بونابرت باللغة العربية ولاسيما تاريخ نقولا الترك اللبنانى منها ، مجلة المشرق ، ١٩٣١/٢٩ .

٧٤ ـ عيسى اسكندر المعلوف ، تاريخ الأمير فخر الدين المعنى الثانى ، بيروت ، ١٩٦٦ .

٧٥ ــ فتحى رضوان : كفاحنا الوطنى فى نصف قرن ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

٧٦ ــ فكرى أباظة : الضاحك الباكى ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

٧٧ ــ الفيروز ابادى (مجد الدين) : القاموس المحيط ، الطبعة الخامسة، شركة فن الطباعة ، القاهرة بدون تاريخ .

٧٨ ــ فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء، ستة أجزاء، الاسكندرية .

٧٩ ــ قانون نامة مصر : ترجمه وقدم له وعلق عليه دكتور أحمد فؤاد متولى ، القاهرة ١٩٨٦ .

٨٠ ــ قسطنطين الباشا : محاضرة فى تاريخ طائفة الروم الكاثوليك فى مصر ، حريصا ، ١٩٣٠ .

٨١ ــ لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جزءان ، القاهرة، ١٩٦٩ .

٨٢ ــ محمد بن أحمد بن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، الجزء الرابع والجزء الخامس ، تحقيق ونشر الدكتور محمد مصطفى ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٨٣ ــ محمد أنيس ، العالم العربى الحديث ، كتاب المجتمع العربى ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

٨٤ ــ محمد أنيس : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٨٥ ــ محمد أنيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٨٦ ــ محمد أنيس : « حقائق جديدة عن عبد الرحمن الجبرتى مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية » ، المجلة التاريخية ، ١٩٦٢ .

٨٧ ــ محمد أنيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها.

٨٨ ــ محمد توفيق البكرى : بيت الصديق ، مصر ، ١٣٢٣هـ .

٨٩ ــ محمد جمال الدين المسدى : دنشواى ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٩٠ ــ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٥١ ــ ١٩٥٣ .

٩١ ــ محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ .

٩٢ ــ محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

٩٣ ــ محمد شفيق غربال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر فى سنة ١٨٠١ ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

٩٤ ــ محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ ــ ١٨٠١ ، رسالة حسين أفندى الروزنامجى (المقالة الأولى) ، مجلة كلية الآداب ، القاهرة ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦ .

٩٥ ــ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية ــ البريطانية ، ١٨٨٢ ــ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٩٦ ــ محمد بن عبد المعطى بن أبى الفتح أحمد بن عبد الغنى بن على الاسحاقى ، لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، القاهرة ، ١٣١١/١٨٩٣ ــ ١٨٩٤ .

٩٧ ــ محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٩٨ ــ محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

٩٩ — محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان — تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ — ١٨٩٩ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

١٠٠— محمد فؤاد شكرى : مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ — ١٨١١ ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

١٠١— محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة .

١٠٢— محمد المحبى : خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، القاهرة ، ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م .

١٠٣— محمد بن محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة الزهية فى ولاة مصر القاهرة المعزية ، مخطوط موجود فى مكتبة البودليان Bodlein Ms. Pocock,80.

١٠٤— محمد بن محمد بن أبى السرور البكرى : الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة ، مخطوط فى المتحف البريطانى بلندن تحت رقم British museum, Ms. 9973.

١٠٥— محمد محمد توفيق : الطقة المفقودة فى وثائق تاريخ مصر الحديث ، مجلة الهلال ، عدد مايو ويونيو ١٩٤١ .

١٠٦— محمد محمد توفيق : الغاء نظام الالتزام فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة ، ١٩٤١ .

١٠٧— محمد محمد توفيق : مصطلح وثائق تاريخ الحكم العثمانى فى مصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٤٣ .

١٠٨— محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ،

الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٠٩ــ محمد محمود السروجى : مصر والمسألة الشرقية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .

١١٠ــ محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

١١١ــ محمد محمود الصياد : جبرة وجبرت ، فى كتاب عبد الرحمن الجبرتى ــ دراسات وبحوث ، اشراف أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

١١٢ــ محمد مصطفى زيادة : المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

١١٣ــ محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، الاسكندرية ، ١٩٥٢ .

١١٤ــ محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره فى البلاد العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

١١٥ــ محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ ــ ١٩٥٦ ، الاسكندرية ، ١٩٥٦ .

١١٦ــ محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .

١١٧ــ محمود الشرقاوى وعبد الله المشد : على مبارك ــ حياته ودعوته وآثاره ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١١٨ــ مصطفى كامل : المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٨٩٨ .

١١٩ــ الميثاق الوطنى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٢٠ــ نجم الدين محمد بن بدر الدين الشافعى الغزى : لطف السحر

الكتب الأجنبية

1 — Ahmed, J.M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.

2 — Addison, H., Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal Central Asian Journal, April 1958, Pt. II.

3 — Albrecht-Carrie, R., A diplimatic history of Europe since the Congress of Vienna, London, 1961.

4 — Alexander, J., The Truth about Egypt, London, 1911.

5 — Anis, M., The development of British interests in the late 18th century ph. D. Thesis, Liverpool, 1951.

6 — Anonymous, The present crisis in Egypt inrelation to Our Overland Communications, No. 1, London, 1851.

7 — Anonymous, The Egyptian Railway, or the interests of England in Egypt, London, 1852.

8 — Anonymous, Railways in Egypt; Communication with India, London, 1857.

9 — Ayalon, David, the historian al-Jabarti and his back ground, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, Vol. XXIII, 2, 1960.

10 — Baer, G., A history of landownership in modern Egypt 1800-1950, London, 1962.

11 — Bulwer, H., The life of Henry John Temple, Viscount Palmerston, 3 vols., London, 1870-1874.

12 —Bullard, R.W., Britain and the Middle East. From the earliest times to 1963, London, 1964.

13 — Bréhier, L., L'Egypte de 1798 à 1900, Paris, 1901.

14 — Bainville, J., «L'expédition française en Egypte (1798-1801)», in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed zaKy el-Ibrachy, vol. III, Cairo, 1933.

15 — Blunt, W. S., The secret history of the British occupation of Egypt, London, 1923.

16 — Broadley, A.M., How we defended Arabi and his friends, London, 1884.

17 — Brockelmann Geschichte der Arbischen Litteratur, Zeiwter Band Leiden, 1949.

18 — Brockelmann Geschichte der Arbischen Litteratur, Zeiwter Band Leiden, 1949.

19 — Brockelmann, Geschichte der Arabischen Litteratur, Supplement Band, Zeiwter Band, Leiden, 1938.

20 — Cardin, Journal d'Abdurrahman Gabarti pendant l'occupation française d'Egypte, suivi d'un précis de la même campagne par Mou'Allem Nicolas el-Turki secrétaire du prince de Druzes, Paris, 1838.

— Cardin A., Expédition française en Egypte, Par Muo'Allem Niccolas el-Turki, Paris, 1838.

21 — Charles-Roux, F., Autour d'une route, L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Egypte au XVIIIéme siècle, Paris, [illegible]

22 — Charles-Roux, F., Les origines de l'expédition d'Egypte, Paris, 1910.

23 — Charles-Roux, F., L'Egypte de 1801 à 1882, vol. VI in Histoire de la nation égyptienne, ed. Gabriel Hanotaux, Paris, 1936.

24 — Cromer, Lord, Modern Egypt, 2 vols., London, 1908.

25 — Cromer,Lord, Abbas II, London, 1915.

26 — De Forbin, Voyage dans le Levant, Paris, 1819.

27 — Dodwell, H., The founder of modern Egypt: A study of Mohammad Ali, Cambridge, England, 1967.

28 — Douin, G., Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807), Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1926.

29 — Douin, G., Histoire du régne du Khédive Ismail, Tome I, Rome, 1933.

30 — Dozy, R., Supplément aux dictionnaires Arabes, 3 éme. édition, leyde, Paris.

31 — Driault, E., La Question d'Orient, Paris, 1912.

32 — Driault, E., Mohamed Aly et Napoléon (1807-1814). Société roylae de géographie d'Egypte. publications spéciales, Cairo, 1925.

33 — Driault E., La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814-1823), Société Royale de Géographie d'Egypte, Cairo, 1927.

34 — Freycinet, C. de, la Question d'Egypt, Paris 1904.

35 — Ghorbal, S., The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali, London, 1928.

36 — Goldschmidt, A., The Egyptian Nationalist Party: 1892-1914, in P.M. Holt (ed.) , Political and social change in modern Egypt, London, 1968.

37 — Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, Islamic society and the West, Vol. I: Islamic society in the eighteenth century, 2 parts, London, 1950-1957.

38 — Guémard, G., Histoire et bibliographie critique de la Commission de Sciences et Arts et de l'Institut d'Egypte, le Caire, 1936.

39 — Haddad, Georges M., The Historical Work of Niqula el-Turk 1763-1828, Journal of The American Oriental Society, Vol. 81, No. 3, (Aug.-Sept., 1961).

40 — Heyworth — Dunne, J., An introduction to the history of education in modern Egypt, London, n.d. (1938).

41 — Holt, P.M., Egypt and the Fertile Crescent: 1516-1922, London, 1966.

42 — Holt, P.M. (ed.), Political and social change in modern Egypt: historical studies from the Ottoman conquest to the United Arab Republic, London, 1968.

43 — Holt, P.M., The pattern of Egyptian political history from 1517 to 1798, in Political and Social change in modern Egypt, ed. P.M. Holt, London, 1969.

44 — Holt, P. M., A modern history of the Sudan, London, 1961.

45 — Hallberg, C.W., The Suez Canal: its history and diplomatic importance, New York, Columbia University Press 1931.

46 — Hoskins, H.L., British routes to India, New York,1928.

47 — Hourani, A., Arabic thought in the Liberal age: 1798-1939, London, 1962.

48 — de la Jonquiére, A., L'expédition d'Egypte, 5 Vols, Paris, 1900.

49 — La Jonquiére, C., l'Expédition d'Egypte, 1798-1801, Paris, 1899-1907, T.III.

50 — Landau, J., Parliamenfs and parties in Egypt, New York 1953.

51 — Lesseps, Ferdinand De, Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, 5 Vols. Paris, 1875-81.

52 — MacCoan, C., Egypt as it is, London, 1877.

53 — Marlowe, J., Anglo-Egyptian relations : 1800-1953, London, 1954.

54 — Marlowe, The making of the Suez Canal, London, 1964.

55 — Moreh, S., Reputed autographes of Abd Al-Rahman Al-Jabarti and related problems, B.S.O.A.S., Vol. XXVIII, 1965.

56 — Napoléon I er. Guerre d'Orient. Campagnes d'Egypte et de Syrie, 1798-1799, Mémoires pour servir à l'histoire de Napoléon dictées par lui-même à Sainte Hélène et publiées par le général Bertrand, Paris, 1817.

57 — Nakoula el-turk, Histoire de l'Expédition des Français en Egypte, publiée et traduite par M. Desgranges Aine, secrétaire interpréte du roi, Paris, imprimée par autorisation du roi à l'imprimerie royale, M D C C C XXXIX.

58 — Nicolas Turk, chronique d'Egypte 1798-1804, éditée et traduite par Gaston Wiet (le Caire, 1950).

59 — Ninet, J., Arabi Pacha, Paris, 1882.

60 — Omar, O.A., Reassessment of Abbas Hilmi I, Viceroy of Egypt (1848-1854), Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, Vol. XXIV, 1970, PP. 1-29.

61 — Owen, R., The infiuence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt: 1883-1907, St Antony's Papers, No. 17, Middle Eastern Affairs, 4, 1965.

62 — Rifaat, M., The awakening of modern Egypt, London, 1947.

63 — Rivlin, H.A.B. The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt, Cambridge, Mass., 1961.

64 — Sabry, M., L'empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Fraiçaise: 1836-1879, Paris, 1933.

محتويات الكتاب

دار نشر الثقـافة بالاسكندرية

